

مكتبة الاهرام
للبحوث العلمي

الاقتصاد

المجلد الثاني



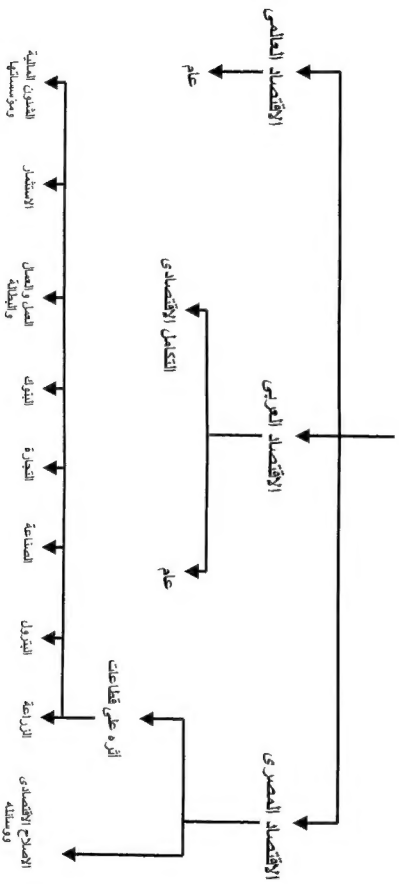
الاقتصاد

المجلد الأول

إعداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الاقتصاد



اقتصاد المجلد الأول

اقتصاد المصري

أثره على قطاعات

الثقافة المالية
والاستثمار
العمل والبطالة
البنوك
التجارة
الصناعة
السياحة
الزراعة
الاصلاح الاقتصادي
وسياسته

قائمة المصادر

أولاً: الجرائد

الاهرام - الوفد - العالم اليوم - الأخبار - الشرق الأوسط - الأهرام المسائي - الحياة
(٢٠٠٠/١٩٩٩/١٩٩٨/١٩٩٧/١٩٩٦/١٩٩٥)

ثانياً : المجلات

٢٠٠٠

مجلة السياسة الدولية

الإصلاح الإقتصادي ووسائله

الاقتصاد المصري
(الاصلاح الاقتصادى ووسائله)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	هل تتحول مصر الى ثمر اقتصادى	ميلاد حنا	الاهرام	٣٩٥٧٩	١٩٩٥	١
٢	الاصلاح الاقتصادى فى مستهل مرحلته الثانية	ابراهيم فواز	الاهرام	٣٩٦٨٠	١٩٩٥	٢
٣	٤ محاور اساسية لنهضة الاقتصاد فى مصر	عزة نصر	العالم اليوم	١٥١٣	١٩٩٦	٤
٤	هبوط معدل التضخم الى ٦,٧%	محمد الولى	الاهرام	٣٩٩٧٠	١٩٩٦	٦
٥	الاصلاح القانونى والاصلاح الاقتصادى	طارق عبد العظيم	الاهرام	٤٠٢٣٦	١٩٩٧	٨
٦	مصر على طريق النمو الاقتصادى	الجزيرة	العالم اليوم	١٩٠٠	١٩٩٧	٩
٧	٢٠٠ ألف قانون تحق الاقتصاد المصرى	ابراهيم عبد السميع	العالم اليوم	١٩٤٤	١٩٩٧	١٢

المصدر : الأهرام

تاريخ الصدور : ١٩٩٥/٤/١٨

[illegible]

وعلى كل التسهيلات والاحتمالات لتكميم اللصوص، فإلا أن هناك شيء في البزاز الشجاري
من أبراجهم... و«مباريات لصوص» هو مرضى سرى عن بعض البلد الساسي
حيث تقوم مصر كومات الناس في القصر والبلد الخائبة
«عند عام ١٩٩٠ غلبت مصر اسواقا لتقليد إلى قتي تقي من تكون من
خلها معظم الزملاء الساسيين الحكيين في مجال التجارة مع الامتياز
السوفيتي ودول أوروبا الشرقية وغلبنا اكتشاف اسواق جديدة في
مقابلة جموع دول اسواق الوسطى الامتياز.

[illegible]

في هذا الأثر والآخر من نوعهما من أرباب الخصال المرام للنفوس حذر في عصره خير
مختصين من مشركيها. فاستوفوا ما كلفهم من طاعة الله ورسوله وأقاموا قواعد الصلوة على
عامة الناس. وأما في شأنه الأول من الصلوة الصبرين في أن توسلوا بغير إقرار بعد
خاصة ما كان في ذلك من الاستعانة بالله في وضع الخطوط والآيات التي تروى من
في المرحلة الأولى من الأثر الثاني والآخر لاصلاح الصلوة الصبرين في أن توسلوا
بغير إقرار بعد ما كان في ذلك من الاستعانة بالله في وضع الخطوط والآيات التي تروى من
في المرحلة الأولى من الأثر الثاني والآخر لاصلاح الصلوة الصبرين في أن توسلوا
بغير إقرار بعد ما كان في ذلك من الاستعانة بالله في وضع الخطوط والآيات التي تروى من

منذ ارتفاع الأجور وسدسى للخدمة في الجزيرة التي كانت تابعة لسلطنة القنطرة الأولى
الأول من كون كونج للاستعمار في العديد من دول الهند وإفريقيا في القرن العشرين
وعظمه البريطاني في افريقيا كونج والأفريقي من حينه. ومنه المنضم من هذه
القطر في الأفريقي الشرقية الدولية من قبل أنشأوا ١٠ ألف منصب يعمل بها ٢٠ مليون
عالم في جنوب الصين.

وألا لا تسعج للصين للصين للهاجوس، الذين فروا منها وحصاتها في أفريقيا وكذا
التي استعمر في الصين وأفريقيا وحدا إلى حكم طوره، وسامعنا لو أجرة
فراسميين في نوى هجرة المالية للاستعمار في مصر من هونغ كونج والصين واليابان
وعتريا.

[illegible]

وَعِنَّمَا حَضَرَتِ الدُّوَاتَانِي نَالَتْ تَقَارِيرَ خِزَاءِ هُوِجِ كُوجِ اَوْ مِنْهُمْ حَضَرِ خَمِيصَا
لِنَقِيدِ (جَهْلَ طَارِ) كَانِ وَاسْمُهَا اَنْ تَرُوفِ مِصْرِي تَخْتَلِفُ كَثِيرَا عَنْ تَرُوفِ هُوِجِ كُوجِ. وَبِمَا
كَانَتْ دُولُ مِثْلِ مَايَرِيَا اَوْ اِنْوَمِيصَا اَوْ تَابِلَاثَ (دَوْلِ ذِيَلِ الْقَتْمَصَاخِ الْكَلْفَاوُشِي دَاتِ الْكُفَاةِ

لموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
لموضوع الفرعي : الإصلاح الاقتصادي ووسائله
المصدر : الأهرام
اسم كاتب المقال : ابراهيم نواز
رقم العدد : ٣٩٦٨٠
تاريخ الصدور : ٩٥/٧/٢٨



الإصلاح الاقتصادي في مستهل برولته الثانية

أهمية التعبئة السياسية

بعد مفاوضات الإصلاح الاقتصادي، لاجتماعه، فلهذا في معالجة الأزمة الاقتصادية في مصر، والبنوك كجبهة السليبية على قدرات المجتمع، وإنما كان هذا الإصلاح يهدف أيضا إلى إعطاء السليبية للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية وراثي سويج، إن يجب أن يصل إلى إضمار قوي بشأن عقد من القضايا الجوهرية للإصلاح والتي قد يترتب عليها بعض التغيير الاجتماعي في الأجل القصير. وكانت الخطوة الأولى هي ضرورة تقليص معدلات الزيادة في الأجور من أجل مكافحة التضخم، وعلى رعاها التأكيد على حوافس لوجل الاتفاق على قواعد تحكم زيادات الأجور بشكل خاص، وتقليص المزيد من الزيادة على سوق العمل بشكل عام، ولما عادت التناقضات من الاتفاق فيما بينها لم يسارع سوايرين باصدار أجراءات لتقليص معدلات الزيادة في الأجور، وأما دعا لى الإضراب المنفصلة في البرلى إلى حوافر انتهى إيجابيا بعد حوالي ٣ شهور فقط، باتفاق على صيغة مقبولة لجميع الحوافر، والعمل بالفرش ضرائب جديدة لا لزيادة إيرادات خزينة الدولة، وأما تقليص الإضراب، استعاض عنها دولة رفاهية جديدة، وبعثت معظم الإضرابات إلى توسيع نطاق التضامن الاجتماعي، واعادت البنية للعاملين، وتضمنت خدمات التعليم والصحة، وكانت تلك الفترة في أسبابها الديمقراطية، فهدت بناء واستقرار بفضل الحوار، الأذلى إلى مناقشات وجمعيات الإصلاح، وكانت هذه النقطة من النقطة التي كانت الصراعات والبرادات الحزبية، واستطاع الإجماع أن يحتفظ بسلواته على الرغم من الظروف السياسية التي صاحبت دخول الصيغة النهائية للتدبير في عام ١٩٧٤.

ومن الصعب تصور نجاح عملية للإصلاح الاقتصادية، لمرورها بمراتب تضاريس صعبة، إلى إصلاح نوعا ما، وأصولها الانتخابية مع الإصلاح الاقتصادي، نشأ منه من الصعب تصور نجاح عملية للتعبئة السياسية، والتي بعد صدور قانون أو قرار غير مقبول، فالخطة السياسية المتبعة تاتي في المرحلة الاقتصادية لتصور التفتون أو التفرار أو الانحياز. ونظرا لأن تجربة مصر في التعبئة السياسية، إجماعا، نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي، لا تزال محدودة جدا فإنه من المفيد الإشارة هنا إلى تجربة جديدة بالنزول إلى وهي تجربة استراتيجيات خلال الفترة الأولى من النضال النيوكراني في النصف الثاني من السبعينات.

ابراهيم نواز

مثل برنامج الإصلاح الاقتصادي من محور اجتماع حساسية بسبب الخلافات في الشئ الاجتماعي، أو بعبارة أخرى، ببرنامجا شخصيا من الجوانب التي قصص مستندة مصالح العمال والتمويل ورعاية الحكومة ورجال الأعمال، ونتيجة لحساسية هذه المرحلة، فإن الحكومة رأت أن الشئ بدلا من التسرع في التفتون. ولا تستطيع الحكومة أن تلتزم الشعبية، لإصلاح الإصلاح الاقتصادي، حتى لو كان هذا البرنامج مصمما بعناية، وفيه شديدين، على أنجاحه، وشع برنامج جيد بواسطة القواعد، ولكن نجاح هذا البرنامج وشعمان استمراره، كالتدبير يتوقف على حشد نايد سياسي، للإصلاح، خصوصا في الأساطير للشعبات الإجماعية، السلطة التي قد تضرعوا لاشراخ قصيرة الأجل إذا عجزت الحكومة عن حشد هذا التأييد المطلوب. بل إن الإجراءات التي يقرها برنامج الإصلاح، أما أن تدخل في محور الإصلاح، لأنه كما هو الحال في قانون الشئ الديمقراطي أو في مشروع قانون السكان الجدد. ولا تتوقف أهمية التعبئة السياسية عند حدود مستعدة الحكومة في الإضراب على تشكيل البرنامج، وإنما تتشعب إلى في معياره، لجمع كله على مواجهة مشترك للإخفاق والخطأ، وللعرض التي قد تخرج في فترات مختلفة خلال تنفيذ الإصلاح الذي لا يتسنى في إضماره، نقول أن أهم التغييرات السياسية التي قد تخرجها من أجل الإصلاح، هي: ١- وتتم عملية التعبئة السياسية بواسطة أنجبار السياسي للحكومة والحزب الحاكم، والهدف إلى خلق إجماع شعبي أو ما يشبه الإجماع على سياسات للإصلاح الاقتصادي، مما يدفع إلى وضع هذه السياسات موضع التنفيذ، وليس كخبرة وتكون الإضراب، والتمثيليات الديمقراطية، والبرادات الحزبية، والتضامن المجتمعي، وحول العمل في الظروف الملائل، إضمارا في حوار من أجل التعبئة السياسية، أتاح الإصلاح الاقتصادي.

تصنيفه إلى تجربة أخرى، تتسم بالتحليل السياسي، ومن الخصائص التاريخية هنا أن استراتيجيات بدأت بحولها التاريخي، السيرة الانتخابية في الوقت شبه نهريا، لم تكن كانت فيه مشير إلى بعث سياسة الإصلاح الاقتصادي، والتعبئة السياسية، لكن الفارق بين التجربةين، شامع في بينما تلتحم استراتيجيا بسرعة هائلة، فإن صير تاياما وتعود إلى الزوايا بالترتيب، حولة الزمن والدول الأخرى. وعادت تجربة التعبئة السياسية في سيايا، حركا جدا بعد وفاة الخرافا أراكو، في نوفمبر ١٩٧٤، وتوفي تلك كاروسا هوري، وأعلن أنقراضه بحول الملاد، من انتخابات، في الملكية دستورية، وبعد أقل من عام تكلف ذلك سوايرين ليراس الحكومة، والتسرع في إصلاح النظام السياسي، لأنه كما يذكر في، ولم يستغرق أن أعداد استراتيجيا لتشكل من الديمقراطية إلى ديمقراطية سوى نحو ظهور فقط، إلا أنه بحلول مارس ١٩٧٧، كان دورا قد تولى رئاسة الحكومة في يوليو ١٩٧٧، وتبعه مارس هوري، في عهد الأسس القويمة للديمقراطية في استراتيجيا، وكانت استراتيجيا في تلك الوقت تعطي من أزمة اقتصادية جادة، وأرادت حكومة سوايرين أن

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :	الإصلاح الاقتصادى ووسائله	رقم العدد :	٣٩٦٨٠
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٩٥/٧/٢٨

١. وعلى العكس من تجربة اسبانيا خلال حكم سواريز كانت تجربة تركيا خلال رئاسة اوزال للحكومة التركية منذ عام ١٩٨٣ وحتى ١٩٩١ فقد كانت هناك مظاهر تماطؤ كثيرة وتراجعات عن الإصلاح الاقتصادى خصوصا فى مجالات تخفيض العجز وإصلاح النظام المصرفى وتطبيق وحدات القطاع العام للمستثمرين واعتمد اوزال فى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى على قدر من التماطؤ مع التجارب الاملاى والقوى الى تركيا إضافة الى اسلوب الاستفتاء الشعبى كمن وسيلته الديمقراطية فى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية كانت القرارات الحكومية الصادرة من خلال مجموعة صغيرة جدا داخل كونهه نفسها .

ويؤيد التشاور مع الأحزاب الأخرى او الوفائيات واتحادات رجال الأعمال .

لقد تجتذبت اصلاحات اوزال فى ميدانين التجارة الخارجية، خصوصا مع تحرير نظام الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية لكن لخطاه الأساسية تركزت فى الاعتماد على جهاز الدولة فخلط فى ضمان واستقرار اجراءات الإصلاح الاقتصادى ويؤيد ضعف واضح جدا فى علاقة الدولة بالمؤسسات النقدية حتى ان رجال الأعمال لمفسهم راحوا يشكون من ان الحكومة تصدر قرارات مهمة تؤثر مباشرة على أعمالهم بدون التشاور معهم او حتى سماع آرائهم .

ومع دخول برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر مرحلة سخطون لها آثارها الاجتماعية فمثير خصوصا فيما يتعلق بوزن الدخل ويسوق للعمل ضمانه من الضرورى ان يترك الحكومة أهمية التعملة السياسية حتى يتم صياغة الإجراءات الإصلاحية بالصورة المطلوبة التى تضمن تطبيق الاستقرار مع المتخلفين فى الوقت نفسه، أما الوفوف فى منتصف الطريق فهذه تسهل المسبل الى خساره جانب كبير من المكاسب التى حققها الإصلاح الاقتصادى من قبل واستمرار المنفرة للحدود من جانب المؤسسات الاقتصادية الدولية الحكومية والخاصة الى السياسات الاقتصادية فى مصر .

ان نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى ومن ثم ضرورة التعملة السياسية من الأمور المهمة للأسياب التالية :

اولا : ان جنى ثمار الإجراءات السابقة فى تحرير السياسة النقدية اصلاح الجهاز المصرفى والى البدء فى تحرير التجارة لا يتحقق الاكامل قبل استكمال برنامج الإصلاح واطلاق حركة الاقتصاد على أساس قواعد المنافسة .

والجربة الاقتصادية .

ثانيا : ان اسبقية مصر من التسهيلات القانونية للمصرفية والمالية يرتبطه بالقدرة السريعة فى تنفيذ برنامج الأعمال الاقتصادية .

ثالثا : ان زيادة قدرة الاقتصاد المصرى على المنافسة العالمية ودولها أصبحت تتوقف الآن على مواصلة برنامج الإصلاح الاقتصادى .

ان أهمية التعملة السياسية تفرض ضرورة تظليل لغة الحوار الحقيقى وإصدار القوانين بعد المناقشة والتشاور والحرص على اكبر قدر ممكن من الإجماع الوطنى .

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عزة نصر
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى	رقم العدد :	١٥١٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٦/١/٨

فى ختام أعمال المؤتمر الاقتصادى المصرى

4 محاور أساسية لنهضة الاقتصاد فى مصر

□ القاهرة - عزة نصر :

تناولت مناقشات المؤتمر الاقتصادى الخامس للحزب الوطنى فى مصر الذى انهى أعماله أمس منظومة العمل للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة .
وأكد د. صبح طويس رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب أن الاقتصاد المصرى قائم على النمو وللناسلة إذا لم نوجه مسارته من خلال 4 محاور تتمثل بالثقلية للتواصل فى إطار الاقتصاد كلى مستقر، وقال د. محمد الباز الأمين العام للمؤتمر إن المناقشات دارت حول المحاور الأربعة التى يراها الحزب الوطنى بداية للانطلاق الاقتصادى المصرى فى الفترة القادمة .

المحور الأول

وبالنسبة للمحور الأول - التنمية المتوازنة - أكدت المناقشات أن السياسة الاقتصادية فى مصر يجب أن تركز على زيادة معدلات الاستثمار بحيث تصل إلى ٢٤٠٪ من الناتج القومى الإجمالى خلال عشر سنوات لتحقيق الانطلاقة الانتاجية اللازمة لمعالجة البطالة القروية وتحسين الإنتاجية وتحسين الإنتاج القروى وزيادة ملموسة .
وهو ما يعنى ضمان استمرار أسعار صرف مستقرة وثاقفية ومتخففة ورسوم وخصومات ميسرة تستفيد من فورات العجم التى تنجم عن التجارة الدولية .

كما يستلزم تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلى حيث تتخلل معضلات التضخم ويسود مناخ من التوازن المالى واستخدام الموارد بكفاءة عالية من طريق السماح لقوى السوق بحرية العمل لها دون حوصل فى بأن يكتفى لها من حوصل فى تحرير الأسعار وكذلك أسعار الفائدة والأجور .

ووصحت المناقشات أن يكون هناك موازنة بين الموارد العامة والاستثمارات وزيادة معدلات الانفاق مع تكوين الاحتياطيات المالية والاستمرار فى متابعة السياسات النقدية مع تطوير آليات السوق ودعم كلى ما يولى للناسلة من علاقات ونظم ومؤسسات والحد من الاحتكار لضمان التوزيع الكافى للموارد .
وتطالب ذلك أيضا مراعاة دور الحكومة فى تقديم الخدمات العامة وتحسين مسئوليتها ونوعيتها .

المحور الثانى

وحول ما يتعلق بالموارد الثانى الخاص بتنمية الموارد البشرية تناولت المناقشات أهمية الارتقاء بمستويات نظم التعليم والتركيز على التعليم الفنى والتدريب الحرفى وتنشيط اشتراك المرأة فى سوق العمل والتنسيق بين الفريجين من المستويات المختلفة للتعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل وتطوير آليات السوق .
يتم ذلك من خلال تهيئة البيئة المناسبة للنشئة السليمة وتنمية المعلومات والقدرة والآداب وإعادة صياغة للتعليم الأساسى مع تأكيد عنصر الالتزام فى المرحلة الابتدائية مع مراعاة اقتصاديات التعليم وكفاءته ومردوده بدوره فى تنمية المعلومات .

والإهتمام بالتعليم العمال رفيع المستوى لتشجيع طبقة قاسرة على متابعة التطور، والارتقاء بمستوى الأداء وحسن إدارة المجتمع مع التعامل مع متطلبات العصر مع إعطاء المؤسسات التعليمية

الامكانيات والتسهيلات التى تتيحها على متابعة البحث والتطوير .
وكذلك الربط بين مخزجات التعليم والتدريب من الكوادر والمهارات المطلوبة واحتياجات أسواق العمل .
ووضع سياسات ودوات ذات كفاءة عالية ومرونة تعمل على الارتقاء بكفاءة وكفاءة أسواق العمل .
وفيما يتعلق بالقطاع الخاص بدوره تناولت المناقشات ضرورة أن يلعب دورا مهما فى تطوير فرص العمل المنتجة كنصر أساسى لتحقيق السلامة الاقتصادية، وإذا كانت السياسات التى تعمل على اجتذاب الاستثمار تشدد لاستخدام فرص عمل، فإن أسواق العمل المرنة تعد هى الأخرى عنصرا حاسما فى تحقيق ذلك لكن التوسع فى التنمية التى تتطلب فى كثير من الأحيان الاجور وتعد من التوظيف أو الفصل وتعرض قيودا على حركة الأيدى العاملة أو تحديد قدرة صاحب العمل على استجابة احتياجات السوق تشدد للحد من فرص الاستثمار وتوافر فرص العمل .
ويقع عبؤها فى النهاية على العمال السذجين يتضررون من عزوف المستثمرين عن توظيف أسواقهم ونقل رؤوس الأموال لمكان آخر .

كما وضعت المناقشات أن تخلص دور القواعد التنظيمية الحكومية يجب أن يصر جنبا إلى جنب مع خفض الشامل من عدد العاملين بالحكومة والقطاع

العام حيث أثبتت التجربة أن المستثمر الخاص يستفيد من الموارد على نحو كافى من الحكومة .
ومن هنا يجب أن تخلص الأنشطة التى يستطيع القطاع الخاص أن يديرها بكفاءة أعلى وتولس بيئة صالحة للقطاع الخاص لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها .
ويجب أن تفسر الوقت تعزيز دور الحكومة فى توفير الخدمات العامة التى يتطلبها الاقتصاد المصرى خاصة أنه يتطلع للنمو، وتنمية القطاع الخاص يمكن أن تحقق أيضا من خلال الاستثمار فى تطبيق سياسات التخصيصية وإزالة القيود الاجورانية والبيروقراطية والإدارية التى تؤدى إلى عزوف القطاع الخاص عن استثمار أمواله فى العديد من القطاعات الانتاجية والفنية وتطوير التفرعات التجارية وقوانين الاستثمار مع تشجيع الاستثمار الاجنبى وتيسر التكنولوجيا وضمان وحماية المنافسة .

مكتبة للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عزة نصر
الموضوع الفرعى :	الإصلاح الاقتصادى	رقم العدد :	١٥١٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٦/١/١٨

المحور الرابع

أما فيما يتعلق بالمحور الرابع
الخاص بالتنوع الاقتصادى
والتكامل مع الاقتصاد العالمى
فإن تشجيع التنوع الاقتصادى
يمكن أن يتم من خلال
الاستخدام الأمثل للموارد
المشاعة وتوطين الصناعات فى
المناطق الجغرافية المختلفة
والتركيز على صناعات وخدمات
التصدير، وتبنى سياسات لرفع
القيمة المضافة واستخدام
وسائل تكنولوجية متطورة.
وحول التكامل مع الاقتصاد
العالمى أوضحت المناقشات أن
ذلك يمكن من خلال حرية تدفق
السلع وعوامل الإنتاج
والارتفاع بمستوى مهارات
الأيدي العاملة لتتأقلم وتتكيف
مع الأساليب الفنية المتطورة مع
تقوية الروابط والعلاقات
الاقتصادية مع الدول الصناعية
السبع وبعض التكتسيات
الاقتصادية بالطريقة التى تتفق
ومصلحة مصر.
وفى ضوء ذلك هناك عدد من
السياسات والأدوات التى
تحقق للتوازن الاقتصادى
والنمو المتواصل مثل خلق
قاعدة اقتصادية متنوعة ترتكز
أساساً على الموارد المتجددة
واتباع إستراتيجية للارتفاع
بالقيمة المضافة وإستراتيجية
أخرى للتنوع تعتمد على التوجه
التصديرى والتكامل مع
الاقتصاد العالمى وتنمية قطاع
خاص مرتفع الأداء

مملوح الولي	اسم كاتب المقال :	الاقتصاد المصري	موضوع الرئيسي :
٣٩٩٧٠	رقم العدد :	الاصلاح الاقتصادى ووسائله	موضوع الفرعى :
٩٦/٥/١٣	تاريخ الصدور :	الأهرام	مصدر :

١٠٠ مليون دولار صادرات مسيبي
والتي تسيطر عليها شركات النفط
الأمريكية. ولتصالحه مع النفط
الأمريكي، وافقت شركات النفط
الأمريكية على خفض أسعارها
في العراق من ١٩٩٠ عام، وهي
تحت سيطرة شركات نفطية
عراقية. بحلول عام ١٩٨١ مليون
دولار، وفي عام ١٩٩١ كان
١٠٠ مليون دولار. وفي عام
١٩٩١ كان ١٠٠ مليون دولار
النفط العراقي. وفي عام ١٩٩١
كان ١٠٠ مليون دولار. وفي عام
١٩٩١ كان ١٠٠ مليون دولار.

كما زادت
البضائع المنقولة
بالتنقل الجوي
بنسبة ١٥٪ لتصل
إلى ٢٣ ألفاً و ١٠٠
طناً بارتفاع ثلاث
آلاف طن.

عدد السيارات في مصر في فبراير بلغ مليونين و ٢٠٠ ألف سيارة بنسبة نمو ٣,٢٪ عن نفس الشهر من العام

الماضي بارتفاع ١٢٩ ألف سيارة
وتضمن العدد الإجمالي وجود
٦٢ ألف سيارة خاصة
بارتفاع ٦٦ ألف سيارة خاصة خلال
عام كما تضمن وجود ٤٣٢ ألف
سيارة نقل بنفسية نمو ٥,١%
بارتفاع ٧٦ ألف سيارة نقل خلال
عام.

الإنتاج الكهربائي زاد بنسبة 77,3 خلال الربع الأول من العام بينما زاد الاستهلاك المحلي الذي يتجه أساساً إلى الاستخدامات الصناعية ثم الاستخدامات المنزلية والتجارية بنسبة 7,7 لتعادل الكميات المستهلكة بنسبة 73,5 من الإنتاج.

[illegible]

٩٤ سفينة خلال شهر فبراير، مل إن حمولة السفن من الفحم الماضي بنحو مليون طن معدل استهلاك أقل للناقل.

مبيعات الاسمنت من الإنتاج المحلي زادت خلال الوبع الأول بـ ٢٠ في المئة ليصل إلى ١١ مليون طن في ١٦ شهر من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧. وفي نفس الاتجاه زادت مبيعات الحديد الصلب بـ ٢١ في المئة ليصل إلى ٢٣٠ ألف طن من ١٩٦ ألف طن في ٢٠١٦ إلى ٢٣٠ ألف طن في ٢٠١٧. رغم انخفاض مبيعات شهر مارس من العام الحالي

مجلس التخطيط
يُضلل التفسير نفسه من العام
الماضي.
 نتائج البترول خلال الربع الأول
 بلغ ١٠.٩ مليون طن ينقص ٢٥٠
 ألف طن يتسارع ٦١٪، حيث
 زادت الكميات المستخرجة المحلية
 بنسبة ١٢٠ ألف طن، ٢٥ مليون
 طن، ارتفاعاً ١٢٠ ألف طن عن الربع
 الأول من العام الماضي لتصل نسبة
 الاستهلاك المحلي إلى إنتاج
 ٩٣.٤ ٪، والباقي يغطي للتصدير
 إن إنتاج الغاز الطبيعي مراد
 بنسبة ٢٠٩٠٠ بصل ٢.٩ مليون
 طن ارتفاع ١٢٧ ألف طن بينما كانت
 الزيادة في الاستهلاك المحلي
 الغاز وأدى مجده ممتلئ لتوليد

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : الإصلاح الاقتصادي ووسائله
المصدر : الأهرام

اسم كاتب المقال : طارق عبدالمعظم
رقم العدد : ٤٠٣٣٦
تاريخ الصدور : ٩٧/٢/٣

الإصلاح الاقتصادي... والإصلاح الاجتماعي

حركة أبناء والمعمران لأن ضرورة الاتجاه نحو إنشاء (إصلاح) مستقبلي في هذا الشأن يسع مطلباً حديداً، وذلك نظراً لعدة أسباب هامة:

● ضرورة مواجهة تشوهات حركات المال العام وتعليق العقوبات لعدم منها، خاصة وأن حكومة الدكتور كمال الحنوزي قد أكدت [إزالة وإصلاح] حريتها ضد الفساد والمفسدين ضللاً وصيانة للمال العام حين أنها لم يرحلها التحول إلى نظام الملكية من نظام الأموال العام إلى القطاع الخاص وما قد يترتب عنه من تحولات في نظام الأموال العام.

● ضرورة إصلاح القطاع الخاص وإزالة التشوهات الاقتصادية من خلال إصلاح نظام الأموال العام.

● ضرورة إصلاح نظام الأموال العام من خلال إصلاح القطاع الخاص وإزالة التشوهات الاقتصادية من خلال إصلاح نظام الأموال العام.

١- جمال في أن مصر تسير الآن في طريق الإصلاح الاقتصادي مطبوعاً ثانياً، واستراتيجية جديدة للمعاد، وعلى معدل أداء - وفق المعايير الدولية - تسير إلى الأمام، فالإصلاح الاقتصادي من قبل الاقتصاديين [موجة الانتعاش] وتطلب تحقيق كفاءة وفاعلية الإصلاح الاقتصادي على تشريعاتها بل وإصلاحاً قانونياً وإدارياً جاداً.

ومطالبة الإصلاح القانوني (مبنى ومبنى) تتجلى في أربعة محاور متكاملة ومتداخلة هي:

أولاً: القضاء على الفساد المالي والإداري.

ثانياً: مع البيئة الاقتصادية التي [تتطلب]...

والاقتصاد والاشتمال، والرفع من لي القاعدة القانونية يجب أن تتصدف بالمعروف والتدريج عند التطبيق، إلا أن الامم المتحدة لهذه الزاوية مثل سبلاً مهم، والقاعدة القانونية التي تصدر في ظل نظام اشتراكي قد لا تصنع التطبيق إذا ما تحول دور النظام إلى نظام رأسمالي يعتمد على البنية السوق وهو بلا شك يمكنه هذه الإضافة، جديد ثانياً: الأساليب والآليات التي يتم من خلالها صياغة هذه التشريعات مع مطلق مبدأ المشاركة في خلال توسيع دائرة التشريع الديمقراطي، وتحديد وجهات التحول وإصلاحها لكل الزوايا المعنية بهذه التشريعات حتى تكون هذه التشريعات تشريعاتاً ميسرة وريادة، مع احتياجات المجتمع ومشاكله، ثالثاً: الأجهزة والزمسات التي تقوم بتطبيق هذه التشريعات القانونية في الواقع العملي.

د. طارق عبد المعظم
معيد كلية التجارة - فرع بنها
جامعة الأزهر

ولقد عكست هذه القضية عدة مؤثرات أهمها الحاجة إلى وضع ضوابطات أكثر الفعالية المستدرة التي تقضي بربط عام جديد أثناء تملكه أخلاقاً جديداً بفضائل وأليات المستدرة السوي (والرغم أن ذلك من أهم العوامل المستدرة) سوف تؤدي إلى ترويج مستدتي على من سخر السوق، أو قبول منتج أقل جودة أو رداءة.

والرفع من أن الزوايا الضخمة، ينبغي ألا تكون معمل [مدجج] أن [تدفع] إلى تملك المستثمر الجديد، الرعي الثابت إعمار ما يتبعه صاحب الحق والزوايا في حياة مصالح ولهم المجتمع في كثير من جوانب المال العام والمصالح العامة.

● ضرورة إصلاح نظام الأموال العام من خلال إصلاح القطاع الخاص وإزالة التشوهات الاقتصادية من خلال إصلاح نظام الأموال العام.

● ضرورة إصلاح نظام الأموال العام من خلال إصلاح القطاع الخاص وإزالة التشوهات الاقتصادية من خلال إصلاح نظام الأموال العام.

● ضرورة إصلاح نظام الأموال العام من خلال إصلاح القطاع الخاص وإزالة التشوهات الاقتصادية من خلال إصلاح نظام الأموال العام.

رأياً لإشراك إشراك الكفاءة، ويورث أن أحد لخصاً انتشرت في سائر أربز الظواهر التي كانت تمارس مهامها التشريعية والقانونية في مكان فوضي من الحكم التي كان يمارس فيها القسرية على الضمائي، وكان ذلك أثناء الحرب العالمية الثانية، وكانت إنجلترا وفرنسا وهولندا وفنلندا حروباً صروساً على ألمانيا النازية ومن تتألف منها، وهي حرب يتركها على تقيدها آثار خطيرة على مبادئ الدولة وشرفها ومبادئها، فاستدرك القاضي كمال منغ الظواهر من استخدام الفكر أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان لأحكام المحكمة التي صيغتها المحكمة في وقتها لثبات المعايير بمرس الأسي التي رتبها الزور، ووسنت تشريعات، خلال عازات العقادة لابد من تملك الحكم لزمه أي من أربز التاريخ أن يطرأ في عزم في الحرب ١- أن يكتفي به أنها امتدت من تملك حكم قضائي والإصلاح الاقتصادي لا تكتمل أثناء الإيجابية إلا إذا وكتب [إسراء برسم] إصلاح قانوني بهذا الشكل تشخيص [إسراء برسم] منه لكل [تدريج] إشار الإصلاح [يتخلل] حصاناً.

● ومن أهم ضمانات الإصلاح القانوني، المستقر (أربز القوانين)، لذلك فإن من الزاوية تشكل لجنة من علماء، ولعلماء، القانون الدستوري والإداري لدراسة التشريعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وموسم ضوابطها مع المرسوم الدستوري القائمة خاصة في ظل التشديد في التشريع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

● ضرورة إصلاح نظام الأموال العام من خلال إصلاح القطاع الخاص وإزالة التشوهات الاقتصادية من خلال إصلاح نظام الأموال العام.

● ضرورة إصلاح نظام الأموال العام من خلال إصلاح القطاع الخاص وإزالة التشوهات الاقتصادية من خلال إصلاح نظام الأموال العام.

● ضرورة إصلاح نظام الأموال العام من خلال إصلاح القطاع الخاص وإزالة التشوهات الاقتصادية من خلال إصلاح نظام الأموال العام.

في الإصلاح القانوني جميع الآثار المشاركة في السوق، فهو يضمن المستهدف من الاستغلال الاحتكاري يضمن المستثمر من طريق حماية حقوق الملكية الخاصة للأفراد، مؤلفين قانوناً ١- أن يكتفي به أنها امتدت من تملك حكم قضائي والإصلاح الاقتصادي لا تكتمل أثناء الإيجابية إلا إذا وكتب [إسراء برسم] إصلاح قانوني بهذا الشكل تشخيص [إسراء برسم] منه لكل [تدريج] إشار الإصلاح [يتخلل] حصاناً.

كما أن الإصلاح القانوني هو السبيل الذي يضمن ويضمن التشديد القانوني من [المعنيين والقانونيين] المطامعة إيماناً أساسياً تنطلق من تشريعاتاً تشريعاتاً قانونية متكاملة لأهمية إقرار الضمان، سواء أكونهم يصرحون بمرجع القوانين أو من غير ذلك، فالتشريعات هي التي تملك هذه التشريعات تأتي كشيعة قانونية يضمن أصحاب الممارسات تشخيص متكاملة، لأنها لمزيد من الإزاحة على حساب أساسية وألية وتملة وغيره، والالتزام، وتكون النتيجة ليست فقط كارت تشديد الإزاحة والأول، وتكرر اللغة وتوزع الامان، بل تملك التشريعات تشديد القانوني.

١- أن القانون المتنازع لا يملك قوة جرداً من حيثة رأسي المال التنازع المتنازع، بل هو جزء من أحد عناصر القوة القانونية للعدل القانوني، ولذلك فإن التشريعات المتنازع في مثل هذه الحالات لابد وأن تتسم لكل قسم كمال أصلي صاحب الممارس والممارس والعدل الاستشراقي وموسم التي [إفراشي والرتشي] مما صاحب البرمجة، وما هو جدير بالذكر أن الرأسي والرتشي والرتشي [التي] يرواها [التنازع القانوني] الكافي لرفع، ودولها ذلك لا ينبغي هذه الزوايا من المالك المستثمر لهذا أعراء، على بل أربز وضع تشريع يتحكم القضاء ويضع الرأسي والرتشي على عدم وساق في ميراث الدولة والتشريع.

● ومن الضروري إعادة النظر في إلقاء بعض التبعات والمهام المتكسبة ومبدأ نيابة وسفحة الدولة حيث استمدت جوارها، خاصة ما يتعلق بالصحة والمظالم المروية كغيرها من البرام، وطرق القوانين المستقر في

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	-
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى ووسائله	رقم العدد :	١٩٠٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٧/٥/٤

فى عهد مبارك

النمر على طريق النمو الاقتصادى

1996 عام الانطلاق الاقتصادى

■ 5,7% معدل النمو ■ التضخم اقل من 9%

■ 8% فائض الدخل القومى ■ العجز اقل من 2%

وتحقيقا لاستراتيجية تنمية مصر حتى عام 2000 اصبح مناخ الاستثمار اكثر ملاءمة لجذب الاستثمارات الاجنبية. وتبلغ الاستثمارات فى مصر الآن 75 مليار دولار سنويا.. تسهم الدولة بنحو 20% منها والباقى من اسهامات القطاع الخاص. وفى السطور التالية نستعرض ملامح الازدهار والاحداث خلال عام مضى فى عمر "وطن:"

يوافق الأحد 4 مايو يوم الاحتفال بعيد ميلاد الرئيس حسنى مبارك الذى يسميه اليوم شمعة جديدة على طريق الإصلاح والتنمية الذى اتسم بها عهد الرئيس. وخلال عام 1996 اظهرت مؤشرات الاداء الاقتصادى ملامح الانطلاق على طريق النمو الاقتصادى. وتتمثل هذه الملامح فى تحقيق زيادة كبيرة بمعدل النمو بلغ 5,7% مع الاتجاه إلى رفع هذا المعدل إلى 6%، كما يبرز وسط مؤشرات الاداء الاقتصادى انخفاض معدل التضخم إلى اقل من 9% وتحقيق فائض يتراوح بين 7% و8% من الدخل القومى. وتخفيض العجز فى الميزانية إلى اقل من 2%.

ووسط احداث المسار الاقتصادى لعام 1996، تأكدت حقيقة مهمة، وهى أن القطاع الخاص أصبح يقوم بالدور القيادى فى التنمية، وتزايد الثقة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وبين القطاع الخاص والمجتمع كله مما كان له أثر كبير فى نجاح مسيرة الانطلاق الاقتصادى.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : الإصلاح الاقتصادى ووسائله

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال :

رقم العدد : ١٩٠٠

تاريخ الصدور : ٩٧/٥/٤

تعة العالم في الاقتصاد مصر

نظرا للتحولات العميقة والسريرة التي طرقت مصر في الإصلاح الاقتصادي فقد حصلت على التلة الدولية في اقتصادها

لغى 13 أكتوبر والى مجلس إدارة صندوق النقد الدولي بالإجماع على برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي

وتمت مصر العامين القديسين مما يعني بولقة تدى باريس على إسحاق الذهب الثالث من تدين مصر. والتي تبلغ 4.2 مليار دولار وإرفادها. والاتفاق المميد بين مصر وصندوق النقد منذ 24 شهرا وتلبر بمقتضاها تخصيص 2714 مليون وحدة سحب خاصة (3911 مليون دولار أمريكي) لخدمة برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالى المصرى. وذكر الصندوق فى قراره أن الخلل الذى تضرر مصر سول بكون وشفاا لانشاد استثنائى يضمن ليس اقتصادها فى وقت فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

برنامج الإصلاح الاقتصادي سيتم تطبيقه على تحقيق زيادة أكبر فى تدو الطلق الطبى الإجمالى المصرفى ومساواة خفض التضخم وتزويد مصر 400 ألف فرصة عمل جديدة سنوية. واحتمال تحقيق زيادة قدرها 2.5% فى الاستثمار والإنتاج بالنسبة للتح الطبى الإجمالى خلال فترة البرنامج. ويعتمد هذا الاتفاق لشهادة دولية لنجاح سياسة الترشى سبله الخارجية والتخفيفية. ونجاح السياسة الخارجية التى تشهدها مصر تعة الإصلاح الاقتصادي والمالى مبدىا من الشروط العامة. وخصوصا على الدولة المطوية لاصلاح الإسلاخ إلى فصل تسماتها الشعب المصرى حتى تكفل كل الصلوات بالنجاح

الشروعات الكبرى

وكان عام 1996 من عام انطلاق الشروعات الكبرى فى مصر وهى تدو القوانين المعادى والمعرشى حيث تم افتتاح عدد من المشاريع الكبرى

فى لى أول أكتوبر انشرو الترشى مشارك الرحلة الأولى من طلق التشارى للقرى الأتلاق فى المساف من شمرالكمية إلى دوان وسرعى

وفى 15 أكتوبر انشرو طلق مصر بزل أول طرة مياه من ليهال أنيل إلى ميسى توشكى. وعده التعة لا تشرى إلا مرة واحدة كل مائة سنة. عموما لانطلاق ندمر المشروع القومى الكبير وثله واد جديد موزاد لودارى النيل.

وتصلم التلة المصديدة اسم الشيخ زايد وقضى ستمل إلى الرادى المميد. وسملتق الجوال لاستصلاح وزراة مساحات شامخة. واستقطب أعداد كبيرة من السكان كما سترى المصحات فى الخلفة وسجدا العمل بها إلى أول يناير 1997

وفى 19 نوفمبر انشرو الترشى مصر مشروعها الأولى فى طرة مصر. فاجاد طرة التلة لمدى 220 كلم. انشرو لمرارة ترة مسالرا لى 220 كلم فى طران سطلقة شرب طلة السوسى. وتزودهم 300 ملايين موزاى فى 27 تربة سيتم انشازها مع جميع انشازها وبها المشروع تدمد سبله. جزا من الداتا كما كانت سبلها.

وتتالى هذه الشروعات العملاقة فى إطار خطة الدولة لتتيد خمسة شروعات قومية لتتيد وهى -

1- الشروعات القومية ليهال

2- التلة الربية للتكامل

3- طرعى الشروعات

4- تلة شمال المصير

5- تلة شمال المصير

مؤتمرات الاقتصادية عالمية بمشاركة مصر

نظرا لتنام مرحللة لانطلاق الاقتصادي التى حققها مصر فى عام 1996 طه شاركت فى العديد من المؤتمرات الاقتصادية العالمية التى عقدت خلال هذا العام

فى 4 فبراير شاركت مصر فى تتمدق باريس للاقتصاد الدولى والادى صدرت عن شهادة تؤكد فى كفاءة مصر الاقتصادية فى حطب الاستثمارات الاممية تشخيص ماصفادها واتها فى وضع امصلر من العهد واسانها وإيطاليا والمصير وتدوميسيا

قدم صندوق النقد

الدولى شهادة

نجاح سياسة

مباركة وخطوات

الإصلاح

الاقتصادى المتدرج

الابعد عن الشروط

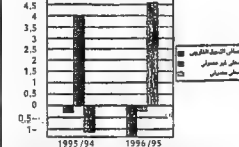
الجامعة واخرى

على الجدية

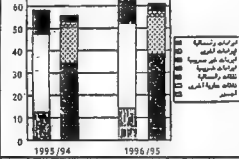
الطولية لعمليات

الإصلاح

مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالمالار جنيه



نقابات وإيرادات الموازنة العامة للدولة بالمالار جنيه



فى 12 وى نوفمبر مؤشر القاهرة الاقتصادي لودل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وشمار فى المؤشر وفرد 87 دولة 24 شفاة وأكثر من 2000 مى دجال الاقتصاد. وكان المؤشر اعلاها وكان لرة شفاة التاميم شيرة مصر العدية والاستثمارات التى تحلقت على إفريقيا لتكون واحدة من أهم سطلق العديى الاستثمارى فى منطقة الشرق الأوسط

الأداء الاقتصادي فى سنوات الخطة الخمسية

معدلات زيادة متنامية للإنتاج المحلى

أعدت الدولة خطتها شخيشين 1987/82، 1992/87، وكزت ديمها على أعدة تأمل القاعدة الانتاجية السليمية والتدميد والمادة البنية الأساسية للاقتصاد بقرى واستطاعت بذلك تحقيق لبحرات شفعة كان من الصعب تطبيقها فى عدم وجردها ثم أعدت الدولة خطة الخمسية الثالثة 1997/92، 2002/82، وهكذا تتوالى لآلى صرة الاستثمارية

لتطبيق وتنفيذ الشروعات القومية على طلة الرادى المميد حطب حطبى مصر

نظرا هذا وسفقا لاهل الاداء الاقتصادي للفلتن الشخيشين الأولى والمشارب تم مؤشرات الخطة الخمسية الثالثة 1997/93،

ارتفع الطلق الطبى الإجمالى فى الإسرات الفمى الأولى من طلة الخطة الخمسية الثالثة 1991/87،

40.8 مليار جنيه عام 1987 إلى نحو 30.2 مليار جنيه بماسلر عام 1987. زيادة قدرها 9.4 مليار جنيه بنسبة 22.9% ومعدل نمو سنوى قدره 5.3% مقابل المتوسط وقدره 5.8%.

فى 4 مارس شاركت مصر فى أكبر لجمع سالى اقتصادى عقد فى جهور مصر من لآسبة المالية الأمريكية الكبرى جهوران ماسكو وإفانلى مع غرة التجرية المصرية الأمريكية

فى 27 يونيو شاركت مصر لره فى مؤتمر فى لوس الانجلس فى مصر هذه الماسلحة البرونزية وتلقت غرة التجارة المصرية الأمريكية

بإشراف مع شركة ميمبشال الصلابة للاستشارات الأاربية ولة هذا المؤتمر بدع نجاح مؤشر ليوبرود

فى 13 نوفمبر شاركت مصر فى قمة القادة المالي التى عقدت فى روما بولده برناتس زابى

التجارة والترون

فى 9 ديسمبر شاركت مصر فى المؤتمر الوزارى الأول لخطة التجارة العالمية فى سلفادورة

مؤتمرات الاقتصادية عالت بمصر

فى 4 مارس عقدت لعمال الدولة

التتية لؤتر روسيا والعالم العربى والادى بعدة طلق تحول فى تاريخ العلاقات المصرية الروسية

فى 17 أبريل طه القاهرة المؤشر الربى لارجال الامصار المصرين بالشراخ ولقى جمع سستهمين مصرين فى أكثر من 22 دولة

فى 30 مايو استضافات الاسكندرية مؤتمر الاستثمار المصرى حيث وفرت الحكومة للاستثمار

التصديرى كل الصلوات التى تحمل الاستثمار يسمر بالامان على لره وإمصل على عك مع شمع على التوسع فى الأنشطة الاستثمارية

فى 3 ستمبر عقد بالقاهرة مؤتمر فى مصر والاستشار وسوسل شارك فى 300 حطب

والمصر وسستمر بكمسى الشركات الاستثمارية الدولية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	-
الموضوع الفرعي :	الإصلاح الاقتصادي ووسائله	رقم العدد :	١٩٠٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٧/٥/٤

أجمالي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 1997/96

وزارة المالية البواب الإحصائي 96 / 97

«بالمليون جنيه»

المصادر	مجموع موازنة	التقدير	زيادة
١- إيرادات ضريبة	1821100	1581600	239500
(٢) الإيرادات الضريبية	4265702	4066405	199207
٣- إيرادات ضريبة	4086802	3564005	436707
حصة الإيرادات الضريبية	4619406	4137104	482302
(٤) الإيرادات الضريبية	1808909	1894066	- 85057
٥- إيرادات ضريبة	4499805	4082203	417602
٦- إيرادات ضريبة	412003	383507	28496
٧- إيرادات ضريبة	830898	773408	57490
(٨) إيرادات ضريبة	942501	1340408	- 398307
(٩) إيرادات ضريبة	37208	33767	3441
١٠- إيرادات ضريبة	999709	163705	836004
١١- إيرادات ضريبة	619406	551201	68205
١٢- إيرادات ضريبة	819308	72663	746645
١٣- إيرادات ضريبة	314380	303403	10977
١٤- إيرادات ضريبة	314308	303403	10977
١٥- إيرادات ضريبة	503000	463202	39798

وتتألف ما يترقى منها من مصروفات أوليف في سبيلها من عائدات

وقد تضمنت الحكومة ثلاثة عناصر رئيسية أهمها زيادة العمليات أمام التصدير وتوسيع الاستيراد مع عدم التهاون في الواردات والحدود حفاظاً على سلامة الصادرات المصرية

فتح أسواق جديدة في جميع بلاد العالم للاستفادة من الفرص والأسواق الواسعة وإلى هذا الأثر شملت مصر عام 96 في كثير من الممارش المشتركة مثل معرض التفتيش المصرية في الصين الذي استمر هذا العام

توفير المكاتب التجارية.

كما أصدر المجلس الأعلى للصادرات عدة قرارات في سبيل إزالة جميع عقبات التصدير

وأما كانت مصر في أسواقها نحو تحقيق التنشيط الاقتصادي فتمثل أبواب الاستثمارات لا تترك وتحتسب دعماً في تطبيق برنامج الخصخصة. ومن يتم في إطار مزاولة الأعمال الجماعية والفرص على أن يشار

أي مواطن من عملية الإصلاح الاقتصادي. ومن ثم فإن عملية الخصخصة تتم بتدعيم وبرنامج ودون الانتظار من العاملين من أي شركة التي طرح مساهمة للبيع

كما كالتنفيذ على أنه لاخصخصة للشروط والمعايير الاقتصادية الملائمة التي تشكل جزءاً من أمن مصر القومي وأجوازاً وطنياً لها. أما عمليات تقويم وبيع الشركات فانتهت خلال سلسلة مراجعات ومساهمات متتالية وتعود جميعاً ببيع هذه الشركات إلى أصحابها

حاصلها المركزي ويتم التسليم فيه إلى بقرار من لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء

يتمشى الرافدين عام 1996 في مصر. هو عام الانطلاق الاقتصادي. وعكست مؤشرات الأداء الاقتصادي أداء جيد. لقد شملت زيادة كبيرة في معدل النمو الذي بلغ 5.7. والاتجاه إلى رفع معدل النمو إلى 7% كهدف استراتيجي في عمل الخصخصة إلى أقل من 9/ ووصلت احتياطات النقد الأجنبي إلى 18.3 مليار دولار (تجاوزت الآن 19 ملياراً) كما جرى تنفيذ الميزان في النهاية إلى أقل من 2. وتضمنت فائض يتراوح من 7/ إلى 8/ من الفلج القومي

ورثي هذا الأداء الجديد نتيجة لسياسات السريعة والتقدمية نحو الانطلاق الاقتصادي لحكومة الدكتور كمال الجنزوري التي تولت في 4 يناير 1996 في مرحلة مهمة من مراحل الإصلاح الاقتصادي. ومن هنا كانت مهمة عمل الوزارة المعقدة في مواصلة الإصلاح الاقتصادي والتذكير في زيادة الإنتاج وإيجاد فرص عمل جديدة معوقات مستزيدة تتناسب مع زيادة عدد المتقدمين للعمل كل يوم

استراتيجية الحكومة الحضورية. تقوم استراتيجية الحكومة الحالية على تنمية مصر حتى عام 2001 للتحاق بالقرن الحادي والعشرين. ولتحقيق ذلك شملت الحكومة المصيدة 20 مسموعة على إلهاء كل المشكلات التي تنوع الاطلاق وذلك في خلال 4 مرات مدروسة ثلاث مرة معدمة

١- 2.5 يناير بدأت الحكمة عليها باتخاذ قرارات هامة يتصلها بأساس الحكم وملائمة الدولة بالناس. القرار الأول هو رد الأموال التي حصلتها الحكومة من المواطنين. وهي ضريبة العاملين وقطاع التي قدمت الحكومة الضريبة بموجب منظومة القانون الذي فرضت

القرار الثاني هو حظر عرض رسوم على المواطنين تمت أي مسمى غير قانوني

وكانت من أول مهام برنامج الحكومة لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية تشجيع الاستثمارات المحلية والإقليمية وإصلاح العلاقة وتوسيعها بين الدولة والقطاع

وفي هذا الإطار أصدرت الحكومة عدة قرارات أكدت هذا التوجه

في 4 مايو صدر قرار بالاهتمام من الضريبة السرية المقررة بمائة 111 من ضائقة مبيعات الضريبة على أساس التراجع لتسهيل استيراد المشتريات الشائعة

من مصر. ومن ثم تشجيع الاستثمار على مائة تساهل في مجال بيع وشراء الأوراق المالية. وتشجيع صغار المصنعي على استثمار مفرطهم في شراء. وثائق الاستثمار التي تصدرها هذه المصانع.

كما تم إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية القائمة عن بيع الأوراق المالية

أما بخصوص تشجيع المستثمرين العرب والأجانب فقد كان قرار إلغاء نظام تسجيل الأجانب كقاعدة عامة وكذلك إلغاء عقوبة الحبس من القانون حتى يتاح لهم من استثمار

في مصر. ومن ثم تشجيع الاستثمار على مائة تساهل في مجال بيع وشراء الأوراق المالية. وتشجيع صغار المصنعي على استثمار مفرطهم في شراء. وثائق الاستثمار التي تصدرها هذه المصانع.

كما تم إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية القائمة عن بيع الأوراق المالية

أما بخصوص تشجيع المستثمرين العرب والأجانب فقد كان قرار إلغاء نظام تسجيل الأجانب كقاعدة عامة وكذلك إلغاء عقوبة الحبس من القانون حتى يتاح لهم من استثمار

تجميع
الاستثمارات
المحلية والأجنبية
واصلاح العلاقة
وتقويتها بين
الدولة
والمستثمر
أهم
ركائز برنامج
الحكومة
لتحقيق
الانطلاقة
الاقتصادية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	ابراهيم عبد السميع
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادي ووسائله	رقم العدد :	١٩٤٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٧/٦/٢٤

اكد غدايى انه حان الوقت لإطلاق يد التعاونيات من طريق قانون موحّد ينظّم من خلال عدة لوائح تنظيمية تتعلق بمصرالاجل الإداري لولا كانت الدولة ولدت يدعا عن القطاع العام ورأس ماله مملوك لولا فمن باب أولى أن ترفع يدعا عن التعاونيات ورأس ماله مملوك لأصحابه. وعليها أن تعدّ النظر إلى التشريعات التي تنظم القطاع التعاوني وتقرره له مزايا تشبه تلك التي تحلها الشركات التجارية الحديثة في ظلّ النظام الاقتصادي الاشتراكي. والتشريعات الاقتصادية حساسة ومؤثرة، وكثرة هذه التشريعات تؤدّي إلى عرقلة المصاريف، من الواضح أن كل جهة

تتعلّق مع نشاط المصاريف، ما تصدر قانونا خاصا بها، تتعامل فيه القوانين الأخرى الممول بها بما يؤدّي إلى تضارب ويؤدّي نتائج سلبية على الانشطة الاقتصادية. فمبدأ قانون الاستثمار متعدد، تتحدث عن تأسيس وتنظيم الشركات. في نفس الوقت قانون الشركات 199 سنة 1981 يحدّد عن تأسيس الشركات أيضا بالإشارة إلى القوانين 23 لسنة 1989 و١٤ لسنة 1974. هذه القوانين يبرّره فيها المشتري، ويشال مع أي جهة يتم التعامل؟ حيث الاستشارة، مضملة الشركات، فمبدأ القانون 59 لسنة 1981 الخاص بتأسيس الشركات يقتضي على جرح من يتّجه للتأسيس على دولة للتأسيس وليس على جرح من يتّجه للتأسيس على دولة للتأسيس. والآخر واضح، ويلاحظ إلى لجنة درس وتبحث وتضع الرأى في الاجتماع ولأيد من أن ينظم النشاط الاقتصادي في إطار واحد يرأس فيه إشراف حرية الاستثمار، ويوضح حقوق وواجبات المستثمرين هنا يأتي من طريق توحيد القوانين، إذا كان مع هذا القوانين مضملة أو غير ملائم، في بعض الحالات، لابد من تظليل هذه القوانين من جانب أو أرفع المشتري، لابد من تلك النظرية الاقتصادية تقول: إلى رأس المال، جبان، كيف يمكن أن تستثمر الأموال في دولة يتخبط فيها النظام القمري، إلى حين لابد لأفري تشجيع الاستثمار من طريق ما يطلق عليه مجيّة المصاريف، فمبدأ المصاريف كبيرة، مضملة، مبيحة، إيرادات متاعية وتجاروية، عقارات، المصاريف تؤدي مبالغ غصمة، فهي أي أساس فوضت ضريبة الغصمة، التي تؤدّي إلى رأس المال عن طريق شرائع ضريبية، فمبدأ هذا بلانين الجشيعات وبدون مبرر أحساب سليم أن للمصاريف مشاكل كثيرة بين المستثمرين والحكومة هذه المشاكل مثلا للحاكم وأدارات القرض مجلس الدولة، على سبيل المثال عندما صدرت القوانين التنظيمية التي تدرج تجميع رءاء الضريبة الجهات التي تتعامل مع المصاريف الأجنبية، غير خلاف حول تجميع رءاء الضريبة الضميمة على الممول أو أن الضرائب الاقتصادية التي تتعامل بالثقة الأجنبية، لابد من عمل مشروع موحّد يجمع أنواع المصاريف المختلفة إلى منصوبة وبه لفرة سماح أكبر للمستثمرين.

أما محمد عبدالجود اسماعيل البشتار مجلس الدولة فيقول: بنا إلى القوانين المصاير لولا كانت مشاكلها عديدة وتكثرت في استخدام التشريعات التي من جربا 30 سنة وأكثر والتي الفتيت، وعدم قيام مصلحة المصاريف يتوافق إرشاعها بعد القانون 186 سنة 1986. هناك بعض الهيئات القومية، صدرت بانتشار عدة تشريعات بضعت على أعلاها الفئات والآلات التي تستورد من الشركات والمصاريف، تلك الرأى تمت اتفاقية المعونة الفنية الاقتصادية بين مصر وأمريكا على أعلا بعض الرأى والمصالح التي تستغنى في المصاريف من الرسوم الجمركية وتلت هذا ساردا، حتى صدر القانون 91 لسنة 1983 والذي الإعانات السلبية أيضا صدر القانون 186 لسنة 1986 للمصاريف وتنظيم الاعفاء الجمركي وأعطى دفرة سماح للمصاريف لتوزيع إرشاعها لكن المصاريف لم تفلح ذلك حتى الآن، أما أي إلى حدوث نوع من الفوضى الجمركية، لدى أي شيء من الجمركية، ويقتضى ظهور العديد من التناقضات بين الهيئات والمصاريف.

التشبيات، المصاريف، الرسوم المالية، وغلا، فمنذ سنة مضيّت، نشأت سياسة ضريبية مضملة حماية المستطع، وبشرة ثابلية للتشريعات التي تركت على حر السنين، استطاع أن يقوى شعار ما الحماية كل الحماية للمستطع، حتى لو يستطعون المصيرس والبعد كل البعد عن التفتين حتى لو انتجوا وفيل فقيس، هذه النظرية خاطئة، ولأدّى إلى هروب المستثمرين المصريين، المصيرس، والاقتصاد يقوم على الاحتلال الأصل لمصاريف ثلاثة الأخرى - رأس المال - العمل - ويمكن أن نكم على نجاح الاقتصاد، إذا تمكن لمصلح أكبر ماله باقى لكافة.

أشارت الشراوى إلى أنّ: بدأت المالية تحول الاقتصاد وقد توالى حوامله الطبيعية والتشريعات الخاصة والنظم الإدارية مضملة العديد من المشكلات مثل تحديد الملكية الزراعية التي أدّى إلى تفتيت الرأى الزراعية وجعل كافة الزراعة حالية، وعلاها حشدا، بالإشارة إلى أن توزيع الأراضي للمستصلحة مضملة مجموعها من الشروط كضرورة تكوين جمعية تعاونية التي تعدّ قوانينها ضريبة التجميع، وعليها أن تعدّ هذه التشريعات حتى تستطيع استغلال الأراضي للمستطع التي قبل 79/5 من مساحها محسن، أكدت الشراوى أن الضرائب الرأى التي تعدّ الاستشارة ومصر القوانين أنواع الضرائب كثيرة ولها العديد من الفترات، ولأدّى إلى الهروب والتفتيت، فمبدأ القانون 59 لسنة 1981 كحد أدنى وهو أن تتركز الضرائب في أيها بين 22 كحد أدنى 71/5 كحد أقصى، مع وجود أعلا الدخل الذي يلى عن 1500 جنيه سنوية، وهذا يساعد على امتناع الاستثمار وتشتت أي عملة أكثر، الضريبة لمصلحة التي يلمها والآخر، حدد الإيدى المصلحة التي يستغنى منها والقيمة المضافة إلى الدخل القومى من زراعة وصناعة وعمرات، أما الضرائب بالمصلحة التي تملها المصاريف، يكونا بالدين الثامن حشر ضما كانت مهمة للمحكم مجيّا، الضرائب لحد.

أشارت الشراوى إلى أنه يوجد أيضا شراوى للتأمينات الاجتماعية التي تجامس المصاريف الكبيرة والمصاريف، بنفس أسلوب الضرائب ما يجعل بعض المصاريف متقلّ أبرياء، أو يتراجع نشاطها بالإضافة إلى قوانين العمل التي تؤدّي مالا العمل معه، وبصرف النظر عن ظروف المصاريف الاقتصادية، ولأدّى من تعطل هذه التشريعات للمصل على تشجيع المصاريف الصغيرة، وأصاحا الملكية الفردية مرة أخرى بصورة جديدة.

المشتري أحمد غدايى نائب رئيس مجلس الدولة واستطاع التشريعات التعاونية لحد أن هناك مشكلة القطاع التعاوني، فبالرغم من أنه يمثل حاد النشاط الاقتصادي إلا أن دوره مازال متسايا فهو يشل آلاف الجمعيات التعاونية، التي يصل حجم أعمالها لمئات المئات، ويساهم في التفتيت الاقتصادي عن طريق الإنتاج والتصدير دون أن يملك الدولة أي شيء، فمبدأ الإنتاج والمصاريف وبالرغم من أهمية القطاع، إلا أن الدولة تضع أمامه العقبات باستثمار قوانين ضريبة التجميع والتي تدفع بعض هذه المجموعات إلى التفتيت عن العمل، إلى حين تصبح الدولة الاقتصادية للمصاريف للتأمينات كقطاع الخاص قدام، وقوانين التعاونية كثيرة أهمها قانون التعاون الائتماني - الاستطاع - الائتماني، هذه القوانين تفتى الجهة الإدارية الحق في مراقبة كل قرار يصدر من مجلس إدارة الجمعية، ولها أن ترفعه، وتعلق مع أعضاءه، وتزججه.

قطاع الزراعة

الاقتصاد المصري
(قطاع الزراعة)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	استكمال البنية الأساسية	عزة على	الإهرام	٣٩٦١٣	١٩٩٥	١٤
٢	الزراعة الجناح الثاني للتنمية	ماجد منير	الاهرام المسائي	٢١٩١	١٩٩٧	١٦
٣	خطوات ثابتة لقطاع الزراعة	الجريدة	العالم اليوم	١٩٠٠	١٩٩٧	١٨

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عزة على
الموضوع الفرعي :	قطاع الزراعة	رقم العدد :	٣٩٦١٣
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٩٥/٥/٢٢



« قراءة في أرقام خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٦/٩٥ » استكمال البنية الأساسية لمشروعات استصلاح الأراضي ونشر الصناعات الصغيرة والمفذية

كتبت - عزة على

هذه ولكل الاجامات التخطيط القبطي،
توضع الخطة في اطار عدة اعتبارات (الاول منها الخط
الاستراتيجي الخطة القومية بعيدة المدى والثانية اليها
والتي تؤخذ من استمرار ديناميكية التنمية واستقرارها
ثانياً: الظروف والتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية
والاقتصادية بدءاً من التكتلات والسوق الاقتصادية المحلية والعالمية
والمتغيرة الى تحرير التجارة العالمية متفهمة لقوايتها
وقوائيمها مؤكدة تأمين الجودة كأحد الدلائل الأساسية
لتجارية الاستثمارات الاقتصادية وتقديم القدرة على المنافسة
في الأسواق المحلية والخارجية على حد سواء.

تشكل خطة ٩٦/٩٥ السنة الرابعة من الخطة الخمسية
بعيدة المدى التي بدأت عام ٨٢/٨١ وهي في ذات الوقت
السنة الرابعة من الخطة الخمسية الثالثة وتتميز هذه
الخطة بأنها تمثل بدايات تصحيح التخطيط وتبني
الاستراتيجية المكانية القومية على أساس شامل وهي
ذلك تعمل في طائفتها، بالإضافة الى صاتم تحريرها من
اعتمادات في خطة ٩٥/٩٤. الاتجاه الذي لرجعة فيه ليجل
البعد المكاني من أساسيات التخطيط ومكونات عناصر

التركيز على
تنفيذ مشروعات
التنمية الشاملة
خاصة
بمجاظات
الصعيد



د. كمال الجنزوري

٢٢٥ ألف فدان
زيادة
في المساحات
المزروعة قمحا

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع الزراعة
المصدر :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	عزة على
رقم العدد :	٣٩٦١٣
تاريخ الصلور :	٩٥/٥/٢٢

● أولاً: التنمية الرأسية حيث تضيفت
الخطة لوزارة الزراعة وأجهزتها استثمارات
قدرها ٢٦٠,٩ مليون جنيه موزعة حسب
هيأة المشروع بحيث تخص مشروعات
الاستثمار نحو ١٧٦,٨ مليون جنيه تمثل
٤٩٪ من جملة استثمارات الوزارة، كما
خصص للمشروعات الجنية والتوسعات
في الشروعات القائمة نحو ٦٤,٣ مليون
جنيه تعادل ٥ ٪/٤٥

● **ثانياً** التنمية الإقليمية حيث تبلغ جملة الاستثمارات المستهدفة التنمية الإقليمية والتي يتم تنفيذها من خلال وزارة استصلاح الأراضي والأجهزة التابعة لها ٥٥٠ مليون جنيه، يقوم القطاع الحكومي بتنفيذها وهي في مجملتها موزعة بين ٦٦٥,٨ مليون جنيه لمشروعات الاستثمارات التي تمثل نحو ١٤٨٠ من جملة استثمارات الوزارة ونحو ٢٨٦ مليون جنيه للمشروعات الجديدة والتوسع.

● **ثالثاً:** الجهد في تنفيذ مسطحات الأرض بمشروعى وادى النقرة والمرشدة واستكمال أعمال الكهرباء، باللازمة لجميع المشروعات وإنشاء مخبرات التسيبول التي تخص هذه المشروعات من الخطوط ومضمار تسيبول.

● **والمهام:** استكمال أعمال اللجنة الأساسية لمساعدة ٥٧ ألف فدان من جملة مساحات الاستصلاح بالنقطة الخمسية ٩٦/٩٧ والبدء في إنشاء البنية الأساسية لمساعدة ١١٠ آلاف فدان جديدة يتم تنفيذ ٥٠ ألف فدان بواسطة قطاع الأعمال العام و ٥٠ ألف فدان بواسطة قطاع الأعمال الخاص.

وتستهدف الخطة في مجال مشروعات
الاستصلاح الداخلي استصلاح ١٤ ألف
فدان منها ٢٤٠ ألف فدان يقوم بتنفيذها
قطاع الأعمال العام بهدف توزيعها على نحو
أقصى حد ممكن. وتستهدف قيام القطاع

الخاص بجميع تنظيحات وهيئات أعمال
الاستصلاح الداخلي لمساحة ١٠٠ ألف
دونم. كما تستهدف خطة ٩٦/٩٥ إنتاج نحو

١٦,٠٢٨ مليون جنيه من الللال بتلكس ٦٤٠
الف طن عما هو متوقع في خطة ٩٥/٩٤

زراعتها من الأرز من ١.٣٧٢ مليون فدان عام ١٩٨٤ إلى نحو ٩٠٠ ألف فدان عام ٢٠٠٢، أي انخفضت مساحته بنحو ٣٦٪.

مستشفيات زادت عن ١٧٠ عام ١٩٩٥ والزيادة
الترفيهية من ٢٧٤ ألف فدان عام ١٩٩٤ إلى
٢٨٥ ألف فدان عام ١٩٩٥ ورغم الزيادة في

٩٦/٩٥ لتقليل الضخمة الغذائية وتقليل

مليون فدان ٩٥/٩٤ الى نحو ٢٩٥ ٢ مليون فدان ٩٦/٩٥

كما تستهدف زيادة إنتاج الحاصلات السكرية نحو ١٣.٥٣٤ مليون طن وزيادة ٢٣٥ ألف طن عما هو متوقع ٩٥/٩٤ لزيادة

المساحة المزروعة من بساتين الأسكر بنحو ١٠ آلاف فدان عما هو متوقع ٩٥/٩٤. وإنتاج ١٦ مليوناً و ٩٤١ ألف طن من

الخضار والمحاصيل بزيادة نسبتها ٦٠ ٪
عما هو متوقع ٩٥/٩٤
وبزيادة انتاج ٤٥٧ ألف طن من الحبوب

الماشية بزيادة ٩ آلاف طن عما هو متوقع
٩٥/٩٤ وزيادة انتاج لحوم الدواجن الى
٢٠٢ ألف طن بزيادة ٥ آلاف طن وفي مجال

٢٩٠ الف طن أسماك بربانة عما هو متوقع
٩٥/٩٦ مخرج في الأسماك

في الوقت الذي استهدفت فيه الخطات أعداد معدلات نمو مرتفعة في قطاعات الخدمات الانتاجية والاجتماعية وذلك لتحقيق الترابط والتكامل بين قطاعات الاقتصاد القومي الا تهدف الخطة ان يتم ناتج قطاع النقل والواصلات والتخزين بمعدل ٥.٦ ٪ وقطاع تجارة بمعدل ٤.٢ ٪ ويبلغ معدل نمو ناتج قطاعات الخدمات الانتاجية في مجموعها حوالي ٦.٢ ٪.

وإذ تتوسع هذه الصادرات التي تضمشتها
الخطة إلى توزيع الاستثمارات على مختلف
مستهدفات عام ٢٠٠٨، فإنها ستؤدي
بما يقابل ١٦٪ من الناتج الإجمالي
ومقابل استثمار ثابت لتزويد تلبية عام
٩٥/٩٤ ٣٣ مليارات جنيه وبمقابل
١٠/٩١ من الناتج المحلي الإجمالي وكان
تضيق بين الاستثمارات والتمويل للقطاعات
السلمية ٥٠٪ الحجم الفعلي للاستثمار
والتسليم في الصناعة في المرتبة الأولى من
رئاستها ذات جرمي ٢٠٠٨ ٧٢٪ من
المجموع من الاستثمارات ٩٥٪ و ٥٠٪
من حجم الاستثمارات للسلمية للقطاعات
السلمية فيها قطاعات الزراعة والبترو
الكيمياء، بنسب تبلغ ٨٨٪ و ١١٪
١٠٪ من الناتج

كما خصصت للقطاعات الخدماتية الاستثمارات نحو ١٩.٢٪ من الحجم الكلي للاستثمارات الثابتة وتصدرها قطاع النقل والواصلات إذ خصص له نحو ١٢.٤٪ وتبلغ حجم الاستثمارات المخصصة للقطاعات الخدمات الاجتماعية نحو ٣٠.٢٪ من الحجم الكلي وقد حظي قطاعا الإسكان والمرافق بالتصيب الأكبر حيث تبلغ نسبة استثماريهما ١٢.١٪

وقد تضمنت خطة عام ٩٦/٩٥ استثمارات قدرها ٢٩٢٧.٧ مليون جنيه لقطاع الزراعة بأنشطته المختلفة يقوم قطاع الأعمال بتقليد

ما يعادل نحو ١٢,٢٪ من جملةها بقيمة قدرها ٧٤٤٢,٥ مليون جنيه ويقوم الجهاز الحكومي بتفصيل ١٤٨١,٢ مليون جنيه. وقد

روى في توزيع تلك الاستشارات على
الشروعات ما يلي: أولاً، إعطاء دفعة قوية
لشروعات الاستثمار الجذبة من القطاعين

الأعمال التي مديء في تنفيذها خلال سموات سابقة لتصبح طاقات إنتاجية تعمل على

ريادة الإنتاج القومي. ثانياً: التخليق على المشاكل والمخاوف التي تواجه الاستفادة الكاملة من الساعات المستعملة وتوفير

الاستثمارات اللازمة لإنهاء من محطات
المصرف بمناطق جنوب وشمال سهل
البحرينية وسهل جنوب بور سعيد وام

الرئيس، واتكسبية جوابي ثرعة امتداد
للإستقام للإنتهاء من تجديد وتنفيذ محطات
الرفع بمنطقة المراكبة الجديدة وواو

الفقرة ثلثاً: توفير مصادر التيار الكهربائي اللازمة لتغذية مشروعات الاستصلاح من حيث إقامة محطات المحولات وشبكات

الكهرباء، هذا بالإضافة لاقامة مشروعات السيول لحماية مشروعات الوجه القبلي هذا بالإضافة إلى التركيز على مشروعات

سيمااء المترجة ضمن المشروع القومي للتنمية
سيمااء وقد ترجمت الحطة وذلك من خلال
ضمن اسلمين التنمية في قطاع الزراعة

— 12 —

ثالثاً: إن العالم يمر بمرحلة انتعاش نسبي حيث تتزايد معدلات النمو حيث يقدر لها أن تصل إلى نحو ٢,١ / من عام ٩٥ مقابل ٤,٢ / في عام ٩٤ وفي دول الاقتصاد الأوروبي من المتوقع أن يرتفع المعدل إلى ٢,٩ في عام ٩٥ مقابل ٢,١ / وتوقع أن يصل معدل النمو في دول شرق آسيا إلى ٩,٣ % مع نهاية هذا العام.

[illegible]

لذلك فقد ركزت خطة ١٩٩٥ على زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليقارب من ثلاثة أضعاف معدل الزيادة السكانية مع استمرار العمل على تخفيض عجز الحسابات العامة للدولة وخفض معدل التضخم السنوي وتحسين مركز الميزان التجاري والعمل على تحقيق التوازن السكاني والمكاني تدريجيا من خلال خطة التنمية الإقليمية طويلة المدى. وأما التركيز على الارتقاء بالمنطقة العشوائية ووضع الحلول اللازمة والملائمة لارتقاء مستوى المعيشة

خامساً : اتخاذ الخطوات الإجارية
والعملية لحل مشكلة البطالة وتنشيط القطاع الخاص من خلال توفير القوى العاملة والاعتماد
التكنولوجي لها المصنوعة على السرعة في
استكمال وإنشاء البنية الأساسية اللازمة
لقيام أنشطة استثمارية وإستزراع الأرضي
بمنشروعات الصغرى والمهنية.

سادساً : زيادة دور القطاع الخاص
التماري في الاسهام في الإنتاج والخدمات
في تحقيق معدلات التنمية المستهدفة
توسيع قاعدة الملكية

[illegible]

يأية الإنتاج من القطاعات السلعية. لا
يهدف النطة الى تحقيق معدل نمو لناتج
قطاعات يبلغ ٥%، تستهدف نمو الناتج
زراعي المستهدف بنحو ٦.٢% والناتج
صناعي بمعدل ٨% وناتج الكهرباء بمعدل
٤.٤% وناتج التشييد والبناء بمعدل ٤.٤%
حين يتم ناتج البترول ومستجماته بنحو
١.٤% فقط حفاظا على ثروتنا البترولية

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ماجد منير
الموضوع الفرعى :	قطاع الزراعة	رقم العدد :	٢١٩١
المصدر :	الأهرام المسائى	تاريخ الصدور :	٩٧/٤/٢٦

الزراعة

الجناح الثانى للتنمية

الاقتصادية

إذا كانت الصناعة هي أحد جناحي التنمية الاقتصادية في مصر فإن الزراعة هي الجناح الثانى والذي له مستقبل كبير في إطار خطط الدولة..

وقطاع الارشاد الزراعى هو المحرك لقطاع الزراعة وهو عنصر أساسى من عناصر تنميتها بما يقوم به من دور حيوى في جوانب تقنية الزراعة.

ومع ذلك فإن البعض يرى أن قطاع الارشاد الزراعى لا يجب أن يقتصر دوره على التقنية الزراعية وإنما يجب أن يستد ليشمل الأنشطة الانتاجية في مجال التنمية الزراعية لتحقيق هدف الحكومة في زيادة الانتاج.

اسم كاتب المقال : ماجد منير
رقم العدد : ٢١٩١
تاريخ الصدور : ١٧/٤/٢٦

في ظل قيادته استثمرتها ظروف اللوائح المعاصرة، التي يمر بها العالم،

بوس هذا المصالح كسائر الأرواح الزايع في اوراق تنوعت

ساعات ولم تدن فاسق وهو علميات الحاصل بل

تحت تسمية اثنان مضمرة وهو المورد التامسي لعمليات

تحتاج في خلال ارضيت في مجال الخفافا السكانية بايديها

تفكلا، وهو المكان بمعجم مظاهر ذهنية في المجتمع

كسما تفكر الارواح الزايع في اولى البيئة وطوره

معالجة الصلابة عليها لخدمة الايجال الحالية والقادمة باعتبار

البيئة في اوراق اليد تحدث داخله جميع العمليات

التي في منظومة الاتان الزايع

بعضها يتعلق بدور الأوصياء الأورفي على العهد من الفلاسفة
والأفلاكيين، يتم توثيق المراجع، والمراجعين بنصف عدد
السياساتيات والتي تتوزع استبعادا حسب طرق البري التي
تتعلق معها الاستعدادات الأولى لهذه الموارد بدلا من نظام
في بعض المصنفات على شكلين شروط الفري، فحتمية على
في علم الفلاسفة في هذا في التفسير والتفسير الفعالة
في استخدام الأساليب الجديدة لمح الأنسنة في
تعداد مبادئ التي وتوسيع المراجع على البري القليل للعد
في الجاهل والقلبي

ينزلي قطاع الإضراب الذي يتألف من عدة مهن من قبل المهن الحرفية وتحت إشراف النقابات المهنية. هذا الإضراب هو الأول من نوعه في تاريخ النقابات المهنية في تونس. الإضراب هو الأول من نوعه في تاريخ النقابات المهنية في تونس. الإضراب هو الأول من نوعه في تاريخ النقابات المهنية في تونس.

الأجهزة الأخرى في هذا المجال وكذلك تصويت المستهلكين بأماكن ومجموعها وتخطيطها وتشييدها بمرافق إرشادية في مجال العمل التسويقي والتقدم بالأسعار وتزويجه بالمرافق بخاصة التفتيش حدود المنتج وكذلك الاعتماد على التفتيش والتقييم من العمل والتفتيش والتفتيش والتحسين. وتأتيه ذلك على تجميعه من هذا التفتيش سواء في السوق المحلية أو الخارجية مع تفتيشه بمرافق أخرى سائرا في جميع دوله. وميزة ذلك أنه

كما تتولى إدارة الإرشاد التربوي العمل على تكوين شاعرة معلومات وبنائات وحسابات تساعد على توجيه العمل على المستويين الفردي والجماعي للوصول إلى الأهداف المطلوبة والحد من الفجوة بين الواقع والمأمول.

ات ومعلومات شامدة من المصير واللائحة على وضع
انهم التوسعية ما يخلق لهم عتادا موحدا كما تستوي
تعدتات المصير الخلف الحاصلين المبرور على الاسواق
نارة لاسمار على معصولي في الاسواق في خلال رسوم
خافه وتحتوي ايضا على الواصفات القياسية للديرات
في محاصيل المصير واللائحة ومتوسبات انصارها
الاسواق المختلفة ما يساعد لفتح على مفرقة السعر الذي
الحاصلين عليه اذا قام معيشتهم المبرور وتوزيع ربحه ابلا
المصير يدعي على لاسمار الحق في اسواق المصير
مسودة والاستكسدية يتم توزيعها على المراكز الارادية

ماجد منیر

قطاع البترول

الاقتصاد المصري

(قطاع البترول)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مستقبل البترول في مصر	طارق حجي	الاهرام	٣٩٧٠٩	١٩٩٥	١٩
٢	زيادة صادرات البترول	ممدوح الولي	الاهرام	٤٠٣٤٨	١٩٩٧	٢٠
٣	البترول حصاد ٩٧	عادل ابراهيم	الاهرام	٤٠٥٦٨	١٩٩٨	٢١

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	طارق حجي
الموضوع الفرعي :	قطاع التجزئة	رقم المجلد :	٣٩٧٠٩
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٩٥/٨/٢٦

مستقبل البترول في مصر

يرنو أبناء مصر ممن يحملون لها مستقبل عام بالاستقرار والأزدهار لحاجة الصناعة القوية على توفير نفوس عمل هائلة وكافية للجهاز الجديدة والبارزة على نفس الوتات على إتاحة مستويات معيشية أكثر ارتفاعاً من المستويات الحالية، ولإيمانهم بهذا العلم بنوع طرفة كبيرة في أربعة مجالات رئيسية هي الصناعة والبترول والصناعات الأولية (الصناعات) والزراعة (بمعنى تحويلها من زراعة تقليدية إلى زراعة عمودية تتحول من المصانع القديمة إلى المصانع الحديثة والتحكم من قبل الدولة).

طارق حجي

ولكن هل راسد العمودية بهذه الكيفية شركاً أمام صورة قائمة حيث لا يمر الاحتياطيات البترولية على أكثر الأراء، فالأراء لا يمكن أن يزيد على الثلاث سنين ثم خلافاً بمرحلة طرية من عدم القدرة على التصدير ثم تدهول بعد ذلك إلى مرحلة أشد صعوبة وهي مرحلة الاستنزاف الكامل لكل الاحتياطيات البترولية.

والواقع يؤكد أن الصورة كان يمكن أن تكون كذلك لو اتخذنا منها جانباً عام للعلماء وهو جانب القدرات الطبيعية، فمصر من الآن لا توجد لها أية حقلية على إكتياح أن تصبح دولة بترولية كبيرة وعشرات السنين تلك العديد من الآراء الضخمة على أمكان ذلك.

دولة عامة على مستوى احتياطيات ومعدات إنتاج البترول الطبيعي.

لقد اختلفت وجهات النظر (الطاقة) القدرات الطبيعية حتى تستعمل المنظمات، ولكن منذ ١٩٨٨ بدأ قطاع البترول المصري بصورة واضحة في مجال إنتاج عمل مثلاً قادر على حد شركات البترول العالمية للاستثمار في مصر في مجال البحث من أقاليم.

الطبيعية وتحتيا الكشف في إنتاجه ولم تكن تلك المدة كافية لها، فبدأت مصر تسعى بشدة لتقديم أكثر جوده كما أنها بدأت بمعارضة شديدة (وإن كانت ومبارات) لعدد أنها كانت معارضة سلبية من رؤيتها بزيادة إسهام الشركات في المصاحبة وإنتاج البترول المصري.

في تغيير أفكار الشركات العالمية فيما يتعلق بمصر الاستثمار في مجال البحث من أقاليم الطبيعية وإنتاج البترول المصري، وهي ولي الشركات الناشئة الشركات الأوربية.

ومعها ومعه الشركات الأوربية، فبدأت مصر تسعى بشدة لتقديم أكثر جوده كما أنها بدأت بمعارضة شديدة (وإن كانت ومبارات) لعدد أنها كانت معارضة سلبية من رؤيتها بزيادة إسهام الشركات في المصاحبة وإنتاج البترول المصري.

في تغيير أفكار الشركات العالمية فيما يتعلق بمصر الاستثمار في مجال البحث من أقاليم الطبيعية وإنتاج البترول المصري، وهي ولي الشركات الناشئة الشركات الأوربية.

ومعها ومعه الشركات الأوربية، فبدأت مصر تسعى بشدة لتقديم أكثر جوده كما أنها بدأت بمعارضة شديدة (وإن كانت ومبارات) لعدد أنها كانت معارضة سلبية من رؤيتها بزيادة إسهام الشركات في المصاحبة وإنتاج البترول المصري.

في تغيير أفكار الشركات العالمية فيما يتعلق بمصر الاستثمار في مجال البحث من أقاليم الطبيعية وإنتاج البترول المصري، وهي ولي الشركات الناشئة الشركات الأوربية.

والتيهية البترول (وهو مصطلح أعلاه هذا للعلماء) فإن احتياكاً كبيرة لا تزال تداوم خيال الكثيرين، ما يتشابه في تحديات اكتشافات كبيرة تشابه على تحقيق الوتات.

تتألف الأربعة أقطار البترول الطبيعية التي يتشابه في تحديات اكتشافات كبيرة تشابه على تحقيق الوتات.

تتألف الأربعة أقطار البترول الطبيعية التي يتشابه في تحديات اكتشافات كبيرة تشابه على تحقيق الوتات.

تتألف الأربعة أقطار البترول الطبيعية التي يتشابه في تحديات اكتشافات كبيرة تشابه على تحقيق الوتات.

تتألف الأربعة أقطار البترول الطبيعية التي يتشابه في تحديات اكتشافات كبيرة تشابه على تحقيق الوتات.

تتألف الأربعة أقطار البترول الطبيعية التي يتشابه في تحديات اكتشافات كبيرة تشابه على تحقيق الوتات.

تتألف الأربعة أقطار البترول الطبيعية التي يتشابه في تحديات اكتشافات كبيرة تشابه على تحقيق الوتات.

تتألف الأربعة أقطار البترول الطبيعية التي يتشابه في تحديات اكتشافات كبيرة تشابه على تحقيق الوتات.

تتألف الأربعة أقطار البترول الطبيعية التي يتشابه في تحديات اكتشافات كبيرة تشابه على تحقيق الوتات.

تتألف الأربعة أقطار البترول الطبيعية التي يتشابه في تحديات اكتشافات كبيرة تشابه على تحقيق الوتات.

تتألف الأربعة أقطار البترول الطبيعية التي يتشابه في تحديات اكتشافات كبيرة تشابه على تحقيق الوتات.

تتألف الأربعة أقطار البترول الطبيعية التي يتشابه في تحديات اكتشافات كبيرة تشابه على تحقيق الوتات.

أبرام الاتفاقيات معقدة صعبة بالشروط التي يراها سامة، فبعد رؤى الآراء الدولية والكتلة والكتلة الاقتصادية الدولية البحث من أقاليم الطبيعية في مصر والأهم من ذلك عمليات تنمية الكشف من أقاليم الطبيعية وثاني هذه النشاطات الخمس مستوى شكا نقل بتوزيع العائدات البترولية في مصر (بوسا لتجار هائل الشركات العالمية في أمريكا الشمالية وأوروبا) وتشكك عددي أن تصفح بين الشركات الأجنبية معن ومصدره أن عدم التوافق فيما بين مصر وبينها من تناسل مع بعض الأيديولوجيات ولكنها لمعاً يتجلى مع حقائق العصر المتغيرة.

قطاع الصناعة

الاقتصاد المصري (قطاع الصناعة)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	التجميع ليس بالصناعة الحقيقية	سيد محمد متولى	الاهرام	٣٩٦١٣	١٩٩٥	٢٢
٢	لا جدوى من الحلاق السوق اعلى	كمال القلش	العالم اليوم	١٣٩	١٩٩٥	٢٣
٣	التنمية الصناعية ضرورة ملحة	الاهرام المسائي	محمد عبد السلام	٢٤٦٥	١٩٩٨	٢٦
٤	مصر على طريق المنافسة العالمية	محمد عبد السلام	الاهرام المسائي	٢٤٨٦	١٩٩٨	٢٩
٥	الحبراء يطالبون باجراءات عاجلة	سامح مهنوس	العالم اليوم	٢٣٧٩	١٩٩٨	٣٢
٦	برنامج تحديث الصناعة	محمد عبيد	العالم اليوم	٢٣٩٨	١٩٩٨	٣٤
٧	قنوات اتصال مع اتحاد الصناعات	عزة نصر	العالم اليوم	٢٠١٠	١٩٩٧	٣٧
٨	التضخم الاستثمارى	اسامة سليمان	العالم اليوم	٢٦٦٧	١٩٩٩	٣٩
٩	الصناعة قاطرة التنمية الشاملة	نادية يوسف	الاهرام	٤٠٨٧٥	١٩٩٨	٤٠
١٠	الصناعة المصرية تستعد لدخول القرن	احمد العطار	الاهرام	٤١٠٥٣	١٩٩٩	٤٢

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سيد محمد متولى
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العدد :	٣٩٦١٣
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٩٥/٥/٢٢

التجميع ليس بالصناعة الحقيقية

لقد استثمرت في الآونة الأخيرة عمليات الإنتاج مختلف المنتجات بواسطة تلبية أو تجميع مكونات مصنوعات أجنبية و «مراكبات» محلية مع الادعاء الغالب بأن هذه هي «الصناعة المصرية» ومع كل ما يظلمه ذلك من طلب للصناعة والريادة والتطوير... حتى أن بعض المحللين قد تحول من الإنتاج الذاتي إلى التجميع الأجنبي. وعند التحليل الدقيق لنتاج هذه العملية نجد أن القيمة المضافة في التجميع أو التجميع تكون ضئيلة للغاية ولا تضيف شيئاً كثيراً للاقتصاد القومي، كما لا تضيف ولن تضيف شيئاً يذكر في كميات التصدير الصناعي. وما هي إلا عملية استيراد مقلدة وتقليد حول اللوائح الاصطناعية للاستيراد وكسب مبالغ من وراء ارتفاع الجمارك على المبادىء المستوردة حيث أن أغلب هذه المنتجات يكون أكثر لمنا من مثيلاتها في بلدانها الأصلية بالرغم من أن العمالة هناك أغنى كثيراً من العمالة المحلية.

ولذلك لإنتاج سلع مملوئة محلياً والاستفادة من الإمكانيات للتصنيع. وإن تجميع السياسات العامة هذا الاتجاه ولا تشجيع التجميع أو التجميع وذلك بخفض الجمارك على تشكيل المنتج إذا لم يتم تطويره أو تشالته محلياً. أما إذا لم ذلك فيجب أعمال الحماية المناسبة والندم الكامل حتى يمكن أن يشهد عود تلك الصناعة الحقيقية للصمود أمام المنافسة العالمية الحقيقية داخلياً وخارجياً.

ونبغي أن نذكر أن الدول التي قسمت سريعاً القوى صناعية والصناعية بعد بها (أوروبا مثلاً) لم تشجع أبداً سياسة مستغرة تشجيع التجميع فقط بل تميزت سياساتاً تشجع التصنيع الحقيقي للتكامل. ولا يحتاج ذلك إلى التخلي لقرارات طويلة. فيجب البدء مباشرة ولا يجب أن يتنازل شخص ثلاثين سنة أخرى خوفاً من اتباع الرأى الصناعية والاتصاف إلى الحق والعمل العلمي الجاد والتعليم من الطفل والندم الاتجاه وتحمل التكليف كاملة لنفس أو غير سنوات وهي أقصى المطلوب. ولكن يبدو أننا الآن لا نرى ولا نسمع ولا نخطط وإذا استمر الحال على هذا الموال لمستقيم مستقبلنا (ويكفى لغير واعتراف) - مركبات فضائية موزونية... ونتمنى التفكير والتخلف.

د. سيد محمد متولى

استاذ بكلية الهندسة، جامعة القاهرة

من المصبرات تجمع محلياً والخبر بالمصباح بالمزيد بالرغم من أن الطلب الإجمالى من جميع «المراكبات» لا يزيد حالياً على ٨٠ ألف سيارة في السنة بأى حال من الأحوال.

٢. كثير من المكونات المحلية ذات أصل أجنبي ونسبة المكون المحلي بها محدودة (فمثلاً إذا كانت نسبة المكون المحلي ٢٠٪ وكل جزء من هذه المكونات نسبة المكون المحلي به ٢٠٪، فيصبح المكون المحلي الحقيقي والإجمالى هو ٤٪ فقط وليس ٢٠٪) وعلى هذا تصبح نسبة المكون المحلي الحقيقية أقل كثيراً من النسب الظاهرية المعلنه.

٣. عدم مراعاة التصانيف الإنتاج على المستوى العالمى مما يجعل المنتج العالمى أكثر تكلفة من مثيله الأجنبى مما يستحيل معه التصدير (إذاً إذا فرضنا جدلاً إمكان منافسة المنتج على الخارج).

٤. والحق أنى أن تشجيع التجميع في شركات مختلف المنتجين للتجميع في شركات مساهمة كبيرة إذا كانت هناك رغبة حقيقية في خدمة الوطن (سواء استيراداً)

فيجب أن يكون واضحاً تماماً أن هذه المنتجات ليست بالصناعة المصرية ماى حال من الأحوال حيث ليست لها هذه الهوية أو الأصول أو الإنتاج كما أن التجميع ليس إلا جزءاً ضئيل من التصنيع الحقيقي وهذا زانت نسب المكون المحلي. وإن التجميع الحقيقي لا يتأتى إلا باستكمال حلقة الصناعة لقي هذا من دراسة السوق واحتياجاتها الحقيقية (محلية أو أجنبية) في حالة التصنيع وتصميم المنتج وتطويره ثم إنتاج مكوناته وتجميعها ثم مراعاة انعكاس السوق على المنتج بعد البيع وعلى المادة تكون القيمة المضافة الكبرى في تصميم وتطوير المنتج وعلى ردة إنتاجه والعائد الأكبر يتأتى من كل ذلك.

أما الفكرة القائلة بفائدة زيادة نسب المكون المحلي فإنها مضملة بالتحالفات التالية:

١. كميات الإنتاج السنوية تكون في المادة ضئيلة بحيث يصعب إنتاج الأجزاء محلياً أكثر تكلفة من مثيلة المستورد لظلة أحجام الطائرات.

٢. كثرة الأنواع المختلفة من نفس المنتج بحيث يتعاقب العامل السابق حيث تتساقط الكميات المطلوبة للإنتاج المحلى فغداً لظلة تعمية الأجزاء مع ثبات حجم الطلب الإجمالى (حوالى ٧ أنواع مختلفة

موضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	كمال القلقش
موضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العدد :	١٣٩٦
عدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٥/٩/٤

وزير الصناعة المصرى لـ «**العالم اليوم**» :

لاجدوى من إغلاق السوق المحلى على الصناعة المصرية

توقفنا عن حماية الصناعة الوطنية..

وأمرىكا تحمى إنتاجها عن طريق الحصص

صناعات التجميع ليست عيبا..

والتصنيع من أجل التصدير هو الحل

حوار - كمال القلقش

أجاب وزير الصناعة والثروة المعدنية د. إبراهيم فوزى على أسئلة «العالم اليوم» في حوار طويل حول إشغالات الصناعة المصرية الآن حيث يتولى القطاع الخاص مسئولية رئيسية في المجال الصناعى، وحدد الوزير مهام الوزارة في مجال الإنتاج وضبط الانبعاث الصناعى وأكد على أهمية دور التشويق في جميع العالم وكان السؤال الأول:

□ ظاهرة الصناعة في مصر غريبة جدا فقد بدأها محمد علي منذ القرنين من الزمان ثم أضف إليها للخديوي اسماعيل ثم طاعت حرب بشركاته الصناعية ثم ثورة يوليو التي شيدت أكثر من ألف مصنع وفي هذا العصر بنيت المدن الصناعية وبها عدة آلاف من المصانع، ومع هذا كله لم يحدث تراكم صناعى ولم تتحول مصر إلى دولة صناعية أو مجتمع صناعى وغربنا في جنوب شرق آسيا حققوا نهضة صناعية ومجتمعات صناعية في حوال عشرين عاما فقط أين الخلل وما هو الحل؟

شع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
شع الفرعى : قطاع الصناعة
سدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : كمال القلش
رقم العدد : ١٣٩٦
تاريخ الصدور : ٩٥/٩/٤

معركة الصناعة

إن المشرىات بدأت الصناعة فى اخصان الناس ورعاها بهم وبهى طعت حرب شركاته وسط حسان الناس، واقىص مصنع الطریشى، فى ظل معركة من أجل الكرامة الوطنية وكذلك بلى السد العالى خلال معركة كبرى، ألا يمكن حشد الناس من الناس ولهمم للانتقال نحو نهضة صناعية ذات روح وطنية تحمىها وتقدمها للأمام.

يحدث هذا فى ظل الممارك الوطنية والدفاع عن الاستقلال، ولقد تلغى إلهام العصر، وليس هذا طريق الصناعة فى مصر الذى سقطت فيه امبراطوريات وسقط معها عصر كامل، واصبح الشاع الآن أن اصنع وايق واستورد واصبر واتجه للسوق العالى وهذا امر حتمى ولا سبيل أمام الصناعة المصرية إلا زيادة الصادرات ولا جسدوى من قتل السوق المحلى فى الصناعة المصرية، فمن نستورد سنوياً بما يقارب 11 مليار جنيه منها 5 مليارات خامات لا تنتجها وغذاء وقمع وخلافة ويبقى أمام الصناعة المحلية 11 مليارات جنيه فقط وهو رقم ضئيل جداً إذا قورن بدولة مثل النمسا يصل حجم تعاملها مع الخارج 197 مليار دولار سنوياً وإيطاليا صادرات أقل مما تستورده وكوريا تصدر بـ 76 مليار دولار واستورد بـ 81 ملياراً فله احصاءات عام 1992 الأفضل هى الانفتاح على العالم الخارجى هذا لقواعد العصر وقواعد السوق التى هى التصويق والتصنيع من أجل التصدير وبذلك يمكن أن تضمن لكسبتنا مستوى معيشة أفضل، بجوارنا إسرائيل وقد سارت قدما وطلعت قمرها صناعيا يصاروخ من صنعها وتركتنا وراءها لا تضع فى اعتبارنا ول سواستنا ونحن نضع التصنيع إسرائيل لها ظروف شديدة القسوة ومن الصعب أن نلصق مصر بها فإسرائيل أمريكا والاتفاقيات شراكة أمريكية وكل أبرار التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة مفتوحة لها وبلا حدود والأمم مختلف بالنسبة لنا ومن الظلم المقارنة بها.

الحماية إلى متى؟

هل سنظل إلى الأبد نحمى صناعتنا الوطنية ليس هذا أبرز المسئلة وأرغاشها على شراء سلع ألى جسدوة وأعلى سعرا والأ يعنى هذا تشجيعا للمنتجات الرديئة؟ لقد توغلنا تقريبا فى حماية الصناعة المحلية والمقاييس الصناعية تقل بالتدرج وبفضل حماية أى صناعة رديئة تضر بالصناعة نفسها المحلية تقل ولكن لابد من تسو من الحماية المناسبة للصناعة البعيدة أمريكا نفسها تسمى انتاجها من طريق المصمم فى مجال الفن والفن والتصنيع والملابس الجاهزة غير مسموح لنا بتصنيع أكثر من مليون وحدة لأمريكا وهذا نوع من أنواع الحماية وكل الدول تعمل لذلك لى صناعة الملابس الجاهزة والتحديد صناعة كثيفة العمالة وأى تهديد لها يحدث بها خلا يترى إلى خلل اجتماعى.

● أجاب الوزير: كم يهكر محمد على فى الصناعة لتنمية للدولة وإنما الخلفة امداله العسكرية وعندما انهار عسكريا انتهت الصناعة بل وحديث العكس انجازاته فى المجال الزراعى هى التى استمرت وبقيت والتي كانت بهدف زيادة الدخل للانفاق منها على مشروعات العسكرية، لقد انخل منتجات زراعية جديدة وشهد الترع والمصارف وبهى القنطرة الغربية التى بقيت حتى اليوم والتاريخ الفعلى للصناعة المصرية فى العصر الحديث يبدأ مع ثورة يوليو وكل المحاولات قبل الثورة مجرد محاولات ومبادرات فردية ومحددة ولا يلقى عليها صناعية بالمفهوم الحديث أن منفقتنا ومصر بالتحديد كانت منطقة خصبة فى القلائل الصناعية والأعشاء عليها والحروب الإسرائيلية وهذا أعاق التنمية الصناعية بشكل كبير. — كان هدف الصناعة خلال مرحلة الاستقلال هو تحقيق الذات ولعلنا شعنا ومن الأبرى للمصارع، وكان هذا مناسبا ومشروعا وهذا وطنيا ولقد كنا نكتفى بـ فكر فى الصناعة كصنعة اقتصادية وظلت الصناعة أسيرة فكر محدود فقد كان أهم عنايتها مقلتها وهو التسويق الخارجى، وهذا ظهر رئيس المقتضى الصناعية المصرية وهو الذى يضمن الصناعة فى وزارة المالية والتوقعات المستقبلية وإيجاد الطلب لإقامة مصانع جديدة.

والتصنيع الذى يحدث فى مصر الآن ويكوئه القطاع الخاص جديا إلى جنب مع القطاع العام ينشأ من فراغ ولكن أعتمد على بيادته على ما وفر له القطاع العام من مستلزمات الإنتاج والمواد الخام والمالة المدربة، والحل فى رأى ألا تكون الصناعة هدفا لحد ذاتها وإنما وسيلة للتنمية وأحد محاورها الرئيسية. وهى وسيلة لنشر المزيد من التعليم وتحويل مصر إلى مجتمع صناعى وعالمى، ويجب أن نسأل الفسنا ماذا نريد فى النهاية؟ الهدف هو إنشاء مصانع تنتج إنتاجا مقبولا وبنافس فى الأسواق العالمية ومن عائد ذلك فرع مستوى المعيشة ونقصى على البطالة.

المستقبل

□ كيف تبدو صورة الصناعة التى لن تكون هدفا فى حد ذاتها وكيف يكون هذا حالا؟ س. تهم. فمستقبل الصناعة المصرية سيشهد زيادة ورفة النشاط الصناعى رأسيا وإيقا من طريق استخدام تكنولوجيا حديثة وتعميق التصنيع المحلى وتصنيع الخامات محليا مثل خام الحديد الأسفنجى، وتوسيع النشاط القيقا من طريق زيادة عدد المواقع الإنتاجية ونحن مطالبون حاليا وبمرحلة أولى بمضاعفة حجم النشاط الصناعى ليمثل 40٪ من الناتج القومى حيث لا تتدنى نسبتة حاليا 20٪/ لأن مجال الصناعة هو المجال الوحيد الذى يمكنه حل المشكة الرئيسية فى مصر وهى زيادة السكان بل يمكنه تحويل هذه الزيادة إلى ميزة نسبية وإيجابية بالنسبة لمصر من خلال النشاط الصناعى، أن تطور الصناعة فى مصر قضية استراتيجية والصناعة مجالها مفتوح ويمكن خلال سنة واحدة أن يزيد معدل الإنتاج الصناعى إلى أكثر من 200٪.

نوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	كمال القلش
نوع الفرعي :	قطاع الصناعة	رقم العدد :	١٣٩٦
تاريخ النشر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٥/٩/٤

الاستثمارات

□ وماذا عن التجمعات الصناعية في جفراان؟

المجمعات الصناعية أحد الجهود التي تبذل لتسهيل مهمة المستثمر الصناعي في كل محافظة انشأتا منطقة صناعية على 40 فدانا شيدنا بها عشاير صناعية على نظام وحدات نمطية، وبها جميع أنواع الخدمات وتباع بسعر منخفض جدا ويسدد ثمنها على عشر سنوات وفلسفتها جذب الناس للاستثمار الصناعي. دور الحكومة □ يعد اعطاء كل الفرص للقطاع الخاص ما هو دور الحكومة؟

إن دور الحكومة اساسي فهو الذي تهيئه المناخ المناسب للاستثمار وتعد البنية الاساسية بالإضافة إلى الترويج للمشروعات والتمويل ورغم ذلك فالحكومة لا تتدخل في العملية الانتاجية مباشرة ولكنها تمارس دورها ضمن خلال الرصد والمتابعة والمؤشرات التي تحصل عليها تساعدنا على أن نتدخل بسياسات لضبط ايقاع المجتمع الصناعي.

لقد حقق القطاع الخاص بفضل هذه السياسة قيمة مضافة أعلى من القطاع العام في الناتج المحلي فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي حوالي 15 مليار جنيه مقابل 10 مليارات جنيه للقطاع العام وأن مشروع جديد لتسليم الدخيلة بالاسكندرية صدر عام 1994 بـ 19 مليون جنيه وهذه صنادير مشروع صناعي واحد لقد انتهت فكرة سيطرة الحكومة على الشركات والمصانع بانتهاء سيطرة الحكومة على الاسواق.

وقال ان الوزارة تجري دراسات لانشاء عشرة مشروعات كبرى تبلغ استثماراتها 20 مليار جنيه من بينها مشروع شاشات التلفزيون وقضبان السكك الحديدية والبتروكيماويات والاسمدة ومدرقات الحديد والورق، وتقدم الحكومة تسهيلات كبيرة للمستثمرين فتقوم بعمل دراسات الجدوى وتقديم الفريق الفني وتسهيلات اخرى كثيرة ونتيجة لنشاط وزارة الصناعة في مجال الترويج للمشروعات وافقت شركة مرسيدس العالمية على اقامة مشروع لها في مصر لتصنيع سيارات الركوب (المرسيدين) بطاقة خمسة آلاف سيارة في الوردية الواحدة سنويا وبذلك ستأتي لنا تكنولوجيا جديدة من ألمانيا.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

اسم كاتب المقال : محمد عبدالسلام

رقم العدد : ٢٤٦٥

الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة

المصدر : الأهرام المائى

التنمية الصناعية ضرورة

ملحة

تطوير وتحديث الصناعة بوابة الدخول

للقرن القادم

تلقى لخدمة للتنمية الصناعية على رأس
أوتويات الحكومة بمختلف أجهزةها ووزاراتها
في هذه الفترة وذلك لتحقيق الإنطلاقة
الصناعية المنشودة لكي تكون مصر اقتصادا
والإغراق والتكتلات الاقتصادية العالمية.
وأيضا لكي تحقق للصناعة المصرية سهم
التصدير الذى تسجله من خلال تطوير
الإنتاج الصناعى وتحسينه ليلبي متطلبات
السوق العالمية من حيث الجودة والسعر
للمنافسة.
ولا تخسر الحكومة جهدا في التذليل العقبات
أمام تطور الصناعة المصرية سواء كانت ثائرة
للفلاح الحقيقى أو لقطاع الخاص
باعتبارهما جناحين للتنمية الصناعية.
الكتور محمد الشراوى وزير الدولة
للإنتاج الحربى الممول من قطاع صناعى
معنى ضم يعتبر ركيزة للصناعات الثقيلة
سأفله عن تطوير للصناعات الدارنية في قطاع
الإنتاج الحربى للصناعة في خطط التنمية
فأكد قائلا إن قطاع الإنتاج الحربى لقطاع
مكامل تمثل شركاتها للصناعات المصرية
والهندسية والكيميائية والإلكترونية وقد قام
القطاع بتحديد أسس إستراتيجية واضحة لإعماله
والجاذباته كانت أولاها قيام القطاع بتعبئة
من الإجراءات لتحقيق التنمية الصناعية.
وتطويرها للدخول للقرن الحادى والعشرين
ومصر قوة صناعية مؤثرة كما يؤكد دائما
الرئيس مبارك.
وهذه الإجراءات كما يقول الوزير تشمل
إصلاح الهيكل المالية لشركات الإنتاج الحربى
حتى عادت للشركات لعاره من الخال في
الهيكل المالية لها والتجالتها إلى القروض من
البنوك التجارية وكان ذلك يتطلب سداد
الضام هذه القروض والفوائد المرتفعة لها مما
كان يشغل عنها ماليا على الشركات.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع الصناعة
المصدر :	الأهرام المسائي
اسم كاتب المقال :	محمد عبدالسلام
رقم العدد :	٢٤٦٥
تاريخ الصدور :	٩٨/١/٢٦

■ إحلال وتجديد خطوط الإنتاج ملاحقة التطور التكنولوجي الحديث

■ التنسيق مع الجهات الصناعية المختلفة والبحث العلمي لتحقيق أهداف التطور

تحقيق:
محمد عبدالسلام
سلامة حريبي

التنمية والتطوير التكنولوجي بجملة القامة
كما أنشأ قطاع الإنتاج المصري مركزاً متخصصاً
في تصميم خطوط الإنتاج الاستثمارية للصناعات
التيستعمل بالصناعات، كما أنشأ القطاع معمل التصميم
والتصميم بالمصنوع، ويتصل به ٥٦ وحدة طرقية لخدمة
تصميم المنتجات وإعداد برامج الإنتاج وبرامجها في
شركات الصناعات الهندسية التابعة للقطاع من خلال
وصيف العمري، فبالإضافة إلى قطاع الإنتاج الحربي كان
سباقاً في استخدام الحاسبات في العمل منذ إنشاء
الشركات في الستينيات وقد تم تطوير وتحديث نظم
الحاسبات والطومات في القطاع إيماناً بما بأن الإدارة
الفعالة للجهة الصناعية في العمل الصناعي تتطلب
ضرورة وجود قواعد بيانات ونظم فرعية للمطومات
المختلفة وحداث العمل بما يصفق احتياجات وتداول
الطومات داخل شبكة للاتصالات من خلال استخدام
الحاسبات للتكنولوجيا تقوم بالربط بين مختلف أقسام
العمل داخل الشركات ومع وزارة الإنتاج الحربي
والهيئة القومية للإنتاج الحربي بما يتيح توافر وتبادل
الطومات لعدم اتخاذ القرار السليم.

أما الدكتور عبد جيهي رئيس أكاديمية البحث

للعمل والتكنولوجيا السابقة ونقيب المعلمين فيرى أن
الإصلاح الاقتصادي بمصر حقق حتى الآن نتائج
إيجابية مهمة، ولكن نفع بمجلة هذه البلاد، وبملاحة
الإنتاج وتصميمه لا بد أن تقوم الصناعة بغير اللجوء
ومن هنا تأتي أهمية الصناعة كمحور حقيقي للإنتاج
في المرحلة القادمة من الإصلاح، ولكن سوف يتوقف
ذلك بدرجة كبيرة على مدى تبنى مصر للتكنولوجيا
للتصنيع، وعلى مدى قدرتها على إدارة هذه
التكنولوجيا، وبالإضافة إلى التقدم الهائل غير
المتكافئ الذي تواجهه الصناعة بسبب ما ترتب على
فتح باب الاستيراد على مصراعيه بعد تطبيق اتفاقية
الجات وتحرير التجارة العالمية العالية، الأمر الذي
يدعو إلى العمل على تهيئة القامة التنافسية للمنتجات
المصرية في الأسواق الداخلية والخارجية من خلال
تحسين الجودة وزيادة الكم وتقليل التكلفة

ويؤكد الدكتور على حبيش أن مصر تحتاج إلى
المرحلة القادمة التي يراسيها لارتقاء التكنولوجيا
والصناعة وأسس سياسات في كل مجال على حدة،
ويجب أن تصاغ هيئة البرامج بما يفيق قوائم أنشطة
محددة تنفذ الرأسملة تلو الأخرى بحيث يحدث أن تكون

تنتائجها في النهاية لفتة التكنولوجيا التنموية في

هضمة النسيج مثلاً أو صناعة الحديد والصلب أو في

زراعة القمح أو للصناعات الاستراتيجية - الخ -

ويشعر نقيب المعلمين إلى أن هذا التطوير تم

تجريبه وممارسته بنجاح في برامج أكاديمية البحث

العلمي.

يقدم أجودت أبحاث عميقة لمعالجة هذا الظل
وتتم عدة خطوات لإصلاح الهياكل المالية للشركات
والتعاين مع وزارة المالية والبنوك التجارية وتمت
شسبة هذه الأفرص بعد هذا العام من تمام اللجوء
للاقتراض من البنوك أو الصبح على المكشوف في
الشركات وتوافرت السهولة لدى الشركات وبالتالي تم
إصلاح هيكلها

تحديث الآلات
كما قدم كما يقول العمري - تحديث الآلات
وخطوط الإنتاج وتحديث البنية الأساسية في الشركات
وذلك لأن خطوط الإنتاج كانت قديمة منذ الخمسينات
والستينات وتم تطويرها بالكامل مع أحدث طراز
تكنولوجيا من خلال الإحلال وتجديد ومطعمها يعمل
بمطام التحكم الرقمي بالحاسبات ويبلغ قيمة
ما أنفق لخدمة التحديث في الشركات أكثر
من ٢٠ مليون جنيه خلال الأربع سنوات الماضية
كما يتم الاهتمام بتحديث البنية الأساسية في
الشركات ورفع كفاءتها مع تطبيق مشروعات ترشيد
الطاقة وتحسين عدد من الأفران لتستخدم الغاز
الطبيعي ك

وقود للتسخين
وضيف، د العمري مؤكداً أن لمرحلة للنفسية مع
المنتجات البنية المستوردة والوصول بتكنولوجيا المستورد
العلمي تفرز الأسواق الخارجية ببيع معدات تصدير
الصناعة قامت جميع الشركات في الإنتاج الحربي
بتطوير العمل لديها تحقيقاً لحاجات الجودة العالية
وحصلت جميع شركات القطاع مع شهادات المطابقة
لتصانيع نظم الجودة العالمية المعروفة بالايو ٩٠٠٠
لإعمالها ومطامها، وانعاشاً من قطاع الصناعة أصلاً
لجودة لقد تم إعداد نظام إدارة معدات وأجهزة قياس
في الشركات والتنسيق مع التخصصين في العهد
القومي المعمارية وتم إنشاء معامل خاصة للمعايرة في
القطاع طبقاً للمستوى الثاني من التقييم والامتداد
التشريحي وتقدم هذه المعامل خدمات المعايرة للجهات
الصناعية المطلة طبقاً لهذا النظام

نظم الجودة
كما طلبت نظم الجودة لخدمة العمل في الشركات
والكلام سزال لوزير الإنتاج الحربي - قسبها
بإجراءات المطابقة على الهيئة في عملها في كافة
أسئلة التفتيش شسبها مع مطالب قانين البيئة وتم ١
لجنة ١٩٩١ واتمته

وفي مجال البحث والتطوير أتمت قطاع الإنتاج
الحربي بهذا العمل لمنتجات شركات حيث يمثل ذلك
الاستيراد والطريق الوحيد لتحقيق الابتكار للمنتجات
وصناعة منتجات جديدة وتطويرها طبقاً لتطبيقات
الأسواق وتحقيق رغبة العملاء والمستهلكين، وقد تم
توفير المعاصر الأساسية للبحث من أفراد ومعامل
وتعمل مالي ويخصص للبحث ميزانية سنوية كافية
لتوفير الأجهزة والمصرفات اللازمة للبحث

وانعاشاً من القطاع بتطبيق التعاون مع الجهات
التيستعمل فاته يتم حاليا التماس من المراكز البحثية التابعة
لوزارة البحث العلمي وهناك تعاقدات فعلية مع مصنعي
الاستشارات والدراسات والبحوث الفنية والتكنولوجيا
ومع مركز بحوث وتطوير الفرات ومع المركز القومي
للبحوث ومركز بحوث الإلكترونيات ومع مركز بحوث

اسم كاتب المقال : محمد عبدالسلام
رقم العدد : ٢٤٦٥
تاريخ الصدور : ٩٨/١/٢٦

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة
المصدر : الأهرام المسائي

خاصة وإن طبيعة التنمية الصناعية المتسورة والاستعداد للتكنولوجيا بكل ما فيها من تعقيد وسرعة إيقاع يطول مدى لا يمكن التحكم فيها إلا من خلال قيادة قومية حاكمية أي تكون تحت قيادة رئيس الجمهورية ويستند على ذلك بأن كورنيا الجنوبية وضعت هذه العملية تحت الاشراف المباشر لرئيس الجمهورية ، وكذلك فعلت لكسبون وكذلك فعلت الهند التي وضعتها تحت اشراف رئيس الوزراء الذي هو وليا للمستشار الهندي أكثر سلطة وصلاحيه ، كما انشا الرئيس الأمريكي كليفتون المجلس القومي للعلم والتكنولوجيا برئاسة وضم عضوين نائبه ومستشاره العلمي بينما يرى الدكتور على حبيش أن التنمية الكبرى والمكسيكي الرئاسيين هما أصلح الأنماط لحصر واكثرها جدوى مهما كان في ذلك من دعم للمركبة لاية مجال التنمية الصناعية والاستعداد لتكنولوجيا ملهمها في ذلك مثل مجال الأمن القومي تتطلب ضروراته تهيئة درجة من التنمية والتكامل تدع عن توجيهها كل الانماط المؤسساتية الحالية المتحداه ، ولا يبدى سوى القيادة القومية الحاكمة القادرة على تجنيد اسكانات مؤسسات العلم والصناعة والتكنولوجيا وقطاع العام وقطاع الخاص وأجهزة الدولة الأخرى لتحقيق هذا الهدف العظيم.

ويشير الدكتور محمد عبدالحليم الفقي رئيس المعهد القومي للدراس والمعاريف بوزارة الدولة للبحث العلمي أن المرحلة القادمة تستلزم العمل في إطار مشروعات لبرامج يؤدى كل منها في النهاية إلى عائد تكنولوجياي ملموس يبدأ من فكرة المشروع وحتى مراحل التسويق والتوزيع مارا بتجاربه للمعالجة وتطبيقات نصف للصناعة ، أو المحقول الزراعيه ، مؤكدا أن للرعاية، ومنتجاته على المستوى التجاري، مؤكدا أن تكامل مكونات المشروع يفضيها لبعضها البعض وتكامل مشروعات كل برنامج سيؤدي بالضرورة إلى نقله تكنولوجياي مؤثرة بدلا من المشروعات للفرعة التي لا تتكامل في باطنه ولا مع بعضها

بينما يؤكد الدكتور حمدي عبدالعزیز رئيس الأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا أن قرار رئيس تكنولوجيايات متقدمة في مجال الصناعة هو قرار الجهات التنفيذية الانتاجية ، ومن هنا فإن الوصول والربط بين مجالس الأكاديمية وهذه الجهات أصبح حتميا ، وأما كان هذا هو المصير به حاليا فإن زيادة هذه المسئلة تصبح من الأهمية بمكان من خلال مكاتب التسويق والاستشارة والتدريب والأرشاد وزيادة التعامل لتكنولوجياي مع أصحاب القرار في الجهات التنفيذية وفي حالة التوصل إلى عمل البرامج الخاصة بالارتقاء التكنولوجي في كل مجال، فقد يكون من اللازم أن تعقد جلسات استماع لتكنولوجياي يدعى إليها خبراء الاقتصاد والأجتماع والمفكرين إلى جانب التخصصيين.

ويشير الدكتور محمد عبدالحليم الفقي إلى أنه لا تنمية صناعية بدون علم ، فالركيزة العلمية والتكنولوجية التي تمتلكها مصر، هي الأساس الذي لا يمكن أن يتقدم ويغير الاقتصاد المصري بدونه ، والتنمية التكنولوجية عملي معقدة ومتشعبة ومتعمدة الاتحاد وليس هناك أدنى شك في أن العلم والبحث العلمي وتطبيقات العلم والتكنولوجيا هي نقطة الانطلاق لكل انشغاشات الاقتصادية والتخطيطية والمالية والإدارية والتسويقية ، حيث أن جميعها تكون جزءة واحدة، ومثل تكامل مكونات هذه العزمة وتقريب تخطيطيا وإداريا وتنظيميا، فلا يمكن اعدادات تنمية تكنولوجياي حقيقية ولا تنمية صناعية أو زراعية . ومن هنا نجد أن للتنمية الصناعية والنقطة القومية لاستيعاب التكنولوجيات تتطلب ادارة قومية إذ لا يمكن أن تتحمل هذا العبء عبادة الصناعة أو البحث العلمي أو الاقتصاد أو التعليم أو الزراعة منفصلة.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال : محمد عبدالسلام
الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة	رقم العدد : ٢٤٨٦
المصدر : الأهرام المسائي	تاريخ الصدور : ٩٨/٢/١٦

مصر على طريق المنافسة العالمية:

التقدم الصناعى يبدأ من البحوث

شهدت مصر فى السنوات الأخيرة طفرة هائلة فى التقدم الصناعى بفضل رعاية وتوجيهات الرئيس مبارك وجهود الحكومة للوصول بالصناعة المصرية إلى المستوى العالمى

وتأتى البحوث والتطوير فى مجال الصناعة كأحد أهم الركائز التى تعتمد عليها الصناعات المختلفة لتحقيق التقدم والتطور المطلوب الذى يلجى احتياجات الأسواق ويزيد من معدلات التصدير.

وفى ظل المنافسة الشرسية والتكتلات الاقتصادية أصبح لزاماً على المصانع المختلفة سواء قطاع عام أو خاص أن تعطى أولوية مطلقة للبحوث والتطوير لتحقيق الأهداف



د محمد الفراوي السابقة.

فتح الأسواق الخارجية
يحتاج لأبحاث لاتقل
أهمية عن هندسة
الإنتاج

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة
المصدر : الأهرام المسائى

اسم كاتب المقال : محمد عبدالسلام
رقم العدد : ٢٤٨٦
تاريخ الصدور : ٩٨/٢/١٦

ضرورة مواكبة التقدم الصناعى وتلبية احتياجات السوق محليا وعالميا التعاون بين جميع المراكز البحثية التابعة للدولة والجامعات والمصانع لتحقيق التطور الصناعى المنشود

تحقيق

محمد عبدالسلام - على النوبسى

يشير د. المصريون إلى أن توجيهاً الرئيسى بارك، ولما بالانضمام للبحوث والتطوير فى مجال الصناعة حتى لا تخلف عن ركب التقدم الصناعى العالمى فى ظل المنافسة العالمية والتحديات الاقتصادية.

ويؤكد د. المصريون أن وزارة الإنتاج الحصرى بصفتها هيئة خبطة للصناعات الخفية والقطعة وللمعة الصناعات الالكترونية والمعدات، والمعدات تولى اعتماداً خبطة بالبحوث والتطوير، كما أنها الخطة الوحدى للصناعات الخفية، جودة المنتج وخطة تكلفة الإنتاج حتى تستجيب لمتطلبات القطاع الصناعى محلياً وعالمياً، وخارجياً حتى تال تعمر التتمار.

على محوورين

وتشمل استراتيجيات البحوث والتطوير فى الإنتاج الحصرى على محوورين مهمين الأول دعم الشركات بالوسائل التكنولوجية المتطورة وثانيهما على سلاسل القيمة التكنولوجية والمالية والخاصة بالإنتاج فى الجامعات والمراكز البحثية بالدولة للاستفادة من الخبرات الموجودة بها.

ولقد تمت مناقشة العديد من الإجراءات الإيجابية فى هذا الإطار، بما على توجهات الحكومة وشملت دعم شركاتنا بالوسائل التكنولوجية المتقدمة وأحدث الصوامع الخاصة بالتصنيع والتصنيع باستخدام الحاسب الآلى وتم إرسال التخصصين فى هذه الشركات من بروت تدريبها بالخارج.

وفى نفس الاتجاه تم إنشاء مركز تصميم رئيسى للخدمة وشركات القطاع الذى يعمل كجسر خبطة ولهم خدماتها فى مجال التصميم والتصنيع باستخدام الحاسب الآلى وتم تدريبه بأحدث وأوسع ومعدات العمل الخاصة على المستوى العالمى.

ويصل قطاع إسكاج الحصرى دعمه رئيسية للاقتصاد الوطنى بما يهونه من مخرجات إنتاجية على أعلى مستوى تكنولوجى، خاصة على حد كبير من المهندسين والفنيين على الأتمام بالعمل المباشر فى مجالات متقدمة كخطة كفاءة التصنيع الصناعى الخفية وقد تم لنجاز العديد من البحوث التى ساهمت مساهمة فعالة فى تنمية القطاع الحصرى.

ولكن ما هى أهمية البحوث والتطوير فى التقدم الصناعى ونورها وانواعها وكيفية تحقيقها؟

الخبير محمد المصرى وزير الدولة للإنتاج الحصرى والمسؤول عن قطاع صناعى خبطة يقول أن التنمية الصناعية للمجتمع تعتمد على التنمية الاقتصادية فهى العامل الأساسى والملازم لها ويتعكس أثرها على مستوى معيشة الفرد داخل المجتمع.

وتشمل التنمية الصناعية ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وتعتمد التنمية الصناعية على بناء قاعدة تكنولوجية وشبكة قائمة أجهزات الصناعة وتوسيع أساليب وإقر إنتاج خبطة للمنتجات الصناعية الجديدة والتشجيع حتى تشجيع الأفراد على وجه الخصوص الممارسة للسلع المستوردة فى عالم اليوم الذى تلاشت فيه الصوامع والحديد وأصبحت حرية التجارة أسراً ولقاءً والتصدير الصناعى أن تعلق ذلك إلا من خلال البحوث والتطوير.

عدة أنواع

وتشمل البحوث الصناعية كما يقول الوزير عدة أنواع أولها البحوث الأساسية وهى تتم بهدف التحقق من ظاهرة طبيعية ووضع الصرايات والأسس التى تليد فى تفسير هذه الظواهر وفهمها فهذه البحوث أساسية للمعرفة العلمية ومعلم الإجراءات الهندية تمت من خلال هذه البحوث ثانياً البحوث التطويرية وهى تتم بهدف تحويل الختورات العلمية إلى منتجات جديدة ويتم من خلالها توصيل معدات أو أساليب جديدة وإجراء الاختبارات العملية التى تحقق ذلك كما تهدف لحل المشاكل التى تعترض التطوير التكنولوجى والمشاكل التى تظهر من خلال إجراء البحوث للتطويرية يمكن حلها من خلال البحوث الأساسية.

والبحوث التطويرية هى القاعدة الرئيسية للبحوث الصناعية فالمهندس من إجراء البحوث فى الصناعة هو عائدته الصناعى بالدرجة الأولى وليس البحث من أجل البحث أو تطبيق نظرية علمية.

تلتها التطوير التكنولوجى وهو أكثر أنواع البحوث الصناعية إنتاجاً بالموارد الإنتاجية فى المصانع ويهدف لتطوير منتج صناعى قائم أو استخدام منتج جديد وذلك شمة لأحتياجات السوق.

أهداف البحوث

ويوضح د. المصريون أهداف البحوث والتطوير فى الصناعة مؤكداً أنها تشمل تطوير المنتج الصناعى الجديد بالاعتماد على طاقات السوق المحلية والعالمية أو استخدام منتج جديد يلى طاقات السوق أو تطوير تكنولوجيا الإنتاج الممولى على بهدف تطوير المنتج نفسه أو زيادة كفاءات الإنتاج ورفع جودته وإدراج منتجاته لأقل سعر ممكن أو لحل مشاكل فى خطوه الإنتاج الهندية.

ويصف الوزير موقفاً أن لأزاج الإسكانات البحثية فى الصناعة الصناعية مدعومة بين إمكانيات بشية تابعة للمؤسسة الصناعى منها ومراكز علمية مستقلة بالإضافة للمراكز البحثية التابعة للجامعات والثانية للفرد.

ويؤكد أنه فى المرحلة التى يعيشها حالياً والتي تتقدم فيها الدولة بجهود صالحة لتدعيم الصناعة يجب أن تكون لجميع المصانع والشركات سواء قطاع عام أو خاص مراكز بحثية على أعلى مستوى تقدم بغير البحوث والتطوير لتحقيق الأهداف الصناعى ذكرها وذلك حتى تجد الصناعة المصرية مكانتها اللائقة فى الأسواق العالمية وتلبي لاحتياجات هذه الأسواق.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	محمد عبدالسلام
الموضوع الفرعي :	قطاع الصناعة	رقم العدد :	٢٤٨٦
المصدر :	الأهرام المسائي	تاريخ الصدور :	٩٨/٢/١٦

مراكز بحثية

د. سمير طاهر الاستاذ بهندسة الأهرام يقول ان تطوير الصناعة الوطنية لابد ان يبدأ من الاهتمام بوجود مراكز بحثية كل صناعة وهذا يحتاج إلى وحدة بحثية لكل تخصص على حدة لمل تطوير في الصناعة الألوان والخامات وعلى سبيل المثال البحوث والتطوير كانت وراء حل مشكلة كتملش المسبجات للصنعة من القطن ولولا البحوث لظلت المشكلة قائمة حتى الآن. والصناعة دائما اسلم صراع حياة أو موت وذلك يحتاج

تطوير كل كل ما يخصها ليكون هناك صلة بينها وبين باقي دول العالم، ليس بالضرورة مع اشريكا والأجانب، بل بدول العالم الثالث الخلقه صناعات والتي يمكن ان تستفيد منها مثل الهند لعمل علاقات مشتركة لشراء التكنولوجيا من أجل الوصول للتعاون الدولي لئلا هزمنا.

بأن بعد ذلك عملية هندسة الإنتاج وبورها تخفيض السعر وزيادة الجودة، فالمفاسدة تحتاج لجودة وسعر. وبالإضافة إلى ذلك لابد من دراسة احتياجات الأسواق العالمية للوصول إلى المنافسة الكاملة للتطوير، ودراسة الأسواق ليست إحصائية فقط، بل بمراقبة عادات والتقاليد الدول والأقلام وإجراء البحوث اللازمة للوصول لمتطلباتنا الصناعية لكي نلائم هذه الأسواق ونلبي احتياجاتها في ظل المنافسة العالمية الشرسة.

وهنا يجب دراسة سوق كل بلد على حدة من أجل الدخول للتصنيع والسيطرة الدول التي تتميز بأسواق ضخمة يمكن ان تستوعب حجم تصدير كبير. وليس بالضرورة ان يحدث التطوير من خلال البحوث على مرة واحدة ولكن عن طريق المزيد من البحوث والممارات حتى تصل لأجهزة صناعة والفصل منتج تضمن انه سيلي حاجات الأسواق ويجعل مصر في منافسة عالية مع الدول المتقدمة.

ولكي تستطيع الدولة المساعدة في هذا التطوير عليها بتجميع وتنسيق عمليات التدريب لئلا بين الصانع المختلفة لتسهيل التعاون فيما بينها وتبادل استخدام مراكزها البحثية مع تطوير هذه المراكز وتزويدها بأحدث الأجهزة وهذا يتطلب ان يكون الدولة معلومات عن كل الصانع واحتياجاتها.

واقترح ان تقوم الدولة بتشجيع القطاع الخاص الصناعي على إقامة مراكز بحث وتطوير من خلال خفض الضرائب على المنتج الذي ينتج مراكز بحثية متقدمة تساعد على تطوير الصناعة الوطنية لا فرق في ذلك بين قطاع عام وخاص.

والتنسيق لحل المشاكل من الممكن حدوثه عن طريق التنسيق والارتباط في الخارج بالنسبة لاحتياجات التدريب والتعليم وتبادل الخبرة في المسائل المشتركة والتنسيق ممكن يتم عن طريق الممثل التجاري أو المعالي في الدول التي يوجد علاقات إنتاجية بينها وبينها.

والتطوير يؤدي لتقليل استهلاك الطاقة وتقليل الوقت وزيادة الإنتاج.

ويؤكد د. محمد رضا مسعود استاذ ورئيس قسم التعدين والتطوير بهندسة الأهرام ان البحوث والتطوير هي قاطرة التقدم الصناعي سواء على المستوى النظري أو بالممارسة، انه من المهم ان البحوث والتطوير تساعد على أحداث التقدم التقني في أي صناعة مما يجعلها قادرة على المنافسة العالمية وحتى يتحقق البحث العلمي يوزع الإبداع فيه يوجد التقدم ولكن السؤال كيف تحقق البحث العلمي المردح. وكيف يحقق التطوير للبحث العلمي الإيجابي ونحوه البحث والتطوير إلى مشروعات اقتصادية سواء كانت إنتاجا سلبيا أو خدمات ويؤمن هذا سبيل تأمين نقل التكنولوجيا والأسلحة الجاهزة ونظام تأمين وغير ميعين.

ولا يوجد تقدم على ما لم تدعمه الدولة يوجد هذا في أكثر الدول ليدولية وأكثرها شمولية.. البحث الأساسي له الأهمية غير العلوم التطبيقية في يستغل في الهندسة والتربية أما البحث في الرياضة وما يقدم عليها من أحداث هذه هي الأرضية الأساسية التي يقوم عليها كل شيء.

بأن أي مجال علمي رائد أو تكنولوجيا رائدة دائما ما تكون باديتها بتحويل المعرفة لأن لا يكون لها عائد بصوت فمحور الطاقة النووية والحاسبات والهندسة الوراثية كلها بدأت بتحويل الدولة، ولما تسع لها جوانبها التطبيقية واضحة ستقدم عليها شركات الإنتاج لأنه يصبح لها عائد متطور مذك ولرب

أيضا هناك الكثير من الصناعات تقوم بها الدولة مثل الصناعات العسكرية حتى لو قامت بها مؤسسات خاصة ولأن هذه الصناعات الاستراتيجية وغيرها تحتاج لتوعية الدولة وهناك قضايا عامة مثل قضايا البيئة حيث توجد مشكلة شائعة تحتاج للسيطرة عليها ملابذ الدولة من التدخل فتلوث النيل أو البحر، وهو شيء شائع والتلوث الذي لا سبيل من حدوثه يمل التلوث الهوائي لابد من ان تبنى الدولة على قننه لفضاها.

وتكثف من الشركات الصناعية والخدمية أو الشركات الاقتصادية بصفة عامة مثل شركات الاتصالات ومطعمها فركات عملاقة لها مراكز بحثية.

ولكي تكون خصماتها والتي قد تفرس عليها بشكل مباشر، ومع ذلك فهي تواجه مشكلات كى نظام الإنتاج نتيجة تغير الأسعار نتيجة لتغير المواد والمخلفات فهو يلما إلى البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا ولهذا فهو يحتاج لتطوير

ولا يوجد لدينا مراكز بحثية تابعة لمؤسسات الاقتصاد والوجود منها غير فعال ويحتاج لمصمم بالأجهزة الحديثة.

اسم كاتب المقال : سامح محروس
رقم العدد : ٢٣٧٩
تاريخ الصدور : ٩٨/١١/٢٢

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة
المصدر : العالم اليوم

الخبراء يطالبون بإجراءات حمائية للصناعة الوطنية

□ كاتب : سامح محروس :

في البداية يقول محمد غلام الفخيري الاقتصادي ومؤسس شركة النصر للتصدير والاستيراد: لنا التزاما بتتفيذ قرارات اتفاقية تحرير التجارة العالمية (الجات) وبشكل اكبر مما هو مطلوب. والليل على ذلك ان الدول الاساسية في الاتفاقية وهي دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة لا تتوانى من حذف بنود هذه الاتفاقية في حالة تعارضها مع مصالحهم. ونحن نأمل على ذلك الحركة التي كانت مشغولة بين أمريكا وفرنسا في قضية الحاصلات الزراعية. لقد فرضت فرنسا إجراءات حماية لمنع منتجاتها في الأسواق الخارجية. ولا تسمح للدول بالتصدير فيها إلا بنسب معينة. وعلى الجانب الآخر فقد قررت أمريكا رفع الرسوم الجمركية بنسب من 200 - 300٪ على وارداتها الزراعية والدوائية في فرنسا. وهو الأمر الذي يخالف فكرة تحرير التجارة ومع ذلك لم تستطع نفوذها السياسي والعسكري عدم مصالحها لدرجة التفضل السياسي المباشر في سياسات الدول لتحمير قرارات الاستيراد واعطاء الأولوية للمنتجات الأمريكية. وذلك لتعبر هذا بالمصلحة.

أوضح محمد غلام ان قطاع الصناعة المصري يرتكز الى صمودين الأول: القطاع العام. وهو قطاع قوي وناجح. ولكن مشكلته انه ظل يخضع مصلحتهما معاً واقتصاديا لظلال مظلوم طريق. حيث كانت الدولة تتدخل بشكل مباشر في تسخير منتجاتها. والمصنوع على كل المصنوع الذي يحفظه. وقد خلقت هذه المصانع خسائر كبيرة لان الدولة كانت تخدم المصانع. ولم تكن تطلب منه وربما كان يقوم بأمور الاجتماعية القريب. نتيجة ان مضمون مقرر لخاصة الحكا كان يتكاثف في 18 المصانع 31 جهازا. الدولة تدير بوجه به 18 فرعا فقط. وكان وزير للقيام يقوم بتسليم اوراق الشركات والمصانع أولا بأول ولا يترك لها اي هامش للتوجيه او التصدير. وذلك كانت للحملة لبدء الصناعة بعد مرور 40 - 50 سنة ان المصانع استحدثت ووصلت نسبة القوي بمصران الازل 70٪.

نقد القطاع الخاص المصري قوته في المنافسة. وذلك لجهو في حاجة الى فترة زمنية لتجميع الخبرات وحمل التجديد للامكانيات وهو امر ان يتحقق بين يوم وليلة. الثاني: القطاع الخاص الذي بدأ نشاطه في

أوراق التحقيقات من خلال تشجيع الدولة. وذلك لأن مصر كانت لم يتجاوز 75 سنة. من هنا الأول انه منذ ان اعلنت الدولة سياسة الإصلاح الاقتصادي لا القطاع العام ولا القطاع الخاص لديه القدرة على المنافسة لا الهه اشد بالمثل الذي مالل ويمر ولا يسمح ان تخلفه يدخل سوق المنافسة. بل يجب اعلان الفرصة للناس.

وأشار محمد غلام الى ان الدول يمكن في اتخاذ إجراءات حمائية مناسبة على قرار ما انتقلت الحكومة مع سوق السيارات. لان قيام الصناعة المصرية بتجهيز البضاعة وتشغيلها السهم ان يركب بين يوم وليلة. ولا يسمح ان تضع منتجاتها المصرية في موقف ضعيف خاصة ان جميع منتجاتها مملوكة بمرشدين وضلعهم في مسير والتطوير مثل دراسة لشركة الانتاج للصانع المصرية. وحصر المخزون للوجود. وخاصة في مجال اللابس الجاهزة. والمنتجات الجلدية. والمنتجات الخشبية. وان تولى الحكومة مع الصناعة دراسة كيفية دعم الصناعة في حدود معقولة لا تتنافس مع دولتها واتزاماتها الدولية وهي نفس الوقت دون خضوع لادهاام فتح اسوق بنسبة 100٪.

واقترح ان تشمل هذه الإجراءات ترفع بعض الرسوم الجمركية بنسبة معينة وتحدد مشات معينة بشروط محددة لملحور السوق المصري اسوة بما حدث مع السيارات مؤخرا. كما للترج ان تضع الحكومة مكرات معينة لاراياتها من الدول للتحقق. كما اخذت أمريكا التي حدثت حصصا معينة للاستيراد من دول والصانع معينين.

ويرى محسن عبدالوهاب مدير تصدير انه لابد من تدريب كوادر معينة من رجال التشغيل التجاري في سفاراتنا بالخارج ليقوموا بمرش منتجاتنا على المصانع بنفس القوة ومسابقتها مع هذا الانسان من خلال الموانئ للبلدية. بمعنى ان يكون للممثل

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة
المصدر : العالم اليوم
تاريخ الصدور : ٩٨/١١/٢٢
رقم العدد : ٢٣٧٩
اسم كاتب المقال : سامح محروس

تنظيم استيراد السيارات .. بداية جيدة لهذا الهدف



د. جمال أبو الخير

لصوف تكون صفرا امام واريدتنا .وللاسف الضيق فواتنا لا نتعامل مع دولة تجاريا الا واصبح اللوزان التجاري فى مساهمها .وعمل ذلك لانه انطلقت صادراتنا الى السعودية بنسبة ٢٥٠ ٪ فى الوقت الذى وصلت واريدتنا منهم الى رقم مليار جنيه .

كما اطلب بان تقوم الدولة بعمل حصة لبعض المنتجات اسوة بما حدث فى قرار تنظيم استيراد السيارات التى انتشرت على سة الانتاج فقط .كما يجب تخفيض الجمارك على جميع مكونات الانتاج .وحتى مضطرون الوصول الى رقم جمركى معين اسلع كاملة الانتاج مع تخفيض الجمارك على المكونات بما يمكن الصناعة المصرية من المنافسة على وجه المنتجات الاجنبية .

وفى النهاية يوضع الدكتور جمال أبو الخير استخلا التجارة الجماعية وضعت مجلس الشورى .ان تشجيع ودعم المصارف يقتضى وضع الاسواق التى مازالت اسواقا بكرة .ويستطيع المنتج المصرى ان يحصل فيها على مميزات نسبية .وابرزها الاسواق الافريقية .ولذلك فقد جاء تشجيع مصر الى حثوية مجموعة الكوميسا بمثابة بادوة طيبة خاصة بعدما أعلن من انتهاء وكالة الترجمة للخدمات التصديرية من ابل زيادة حركة التجارة البينية الافريقية .وايرى ان هذا الاجراء من شأنه ان يحمي مصلحة لوجية للمصارف المصرية من خلال تشجيع التعاملات التجارية بين الدول الاعضاء فى الكوميسا وارى ان دور هذه الوكالة يجب ان يتشغل فى تحقيق العديد من الخدمات التى تقدمها فى تعاملاتها مع الاسواق الاخرى .ومن ابرز هذه الخدمات تغطية لشاخر السوسية من خلال وضع ضمانات لتمويل المصددين فى حالة عدم حصولهم على مستطاهم مع اقامة نظام للبلع السريع يتيح للمصدر الحصول على قسوة مصلته التصديرية من البنك المصد ذلك بحلة واده .ولذلك يجره الجهات القاهه بعناية شين ليشاعة .

كما يجب ان تبدأ جمعية رجال الاعمال المصرىة الى اجراء الاتصالات مع الجمعيات المانطرة لاطار التجارة الحرة للمصدرين والمستوردين لتوفر على الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة بالبلد الاعضاء

التجارية دولة ومعرفة بجميع المنتجات المصرية وتسهيلها واصفاء جميع المنتجين والمصدرين الذين يستخرجون فى هذا المجال .ويبدأ دور المصل التجاري كجور مسوق للمنتجات المصرية حيث يجب ان يقوم بمصنوع جميع الشركات والمصانع التى تعمل فى ابل التواجد فيه واجراء الاتصالات والراسلات التى توفد الى تعريف الطرفين ببعضهما .وان يتم ربط المروان الذى يحصل عليها المصل بهم تصديرى معين .وكما تجازى هذا الحجم كما راك المائل .وفى نفس الوقت فإذا فشل فى الوصول اليه يتم تعويضه بكارى اخر .ولذلك ارى ان تشجيع رجال التشغيل التجاري يمثل لبردية محل مشاكل المصارف كما يجب العمل على استخدام الفروع الخارجية لشركة المنصر للتصدير والاستيراد التى انسبها الاستثمارى الكبير مسند فائق فى اقامة معارض دائمة للمنتجات المصرية بالخارج على ان يتم عرض هذه المنتجات بدون اجر فى مقابل ان تقوم كل شركة تشاخر رقما تصديريا معين بتسديد نسبة ولكن ١ او ٢ ٪ من حجم صادراتها الى الدول المصد اسلع وزارة التوير والتجارة لكى يتم الاتفاق فيها على المعايير وكذا تطوير هذه المعايير .

كما يجب ان تسعى الحكومة لايام التأسيسات تجارية خاصة مع عدد من الحكومات الاخرى بعيدا عن اتفاقية بقاته التى ولاشك سوف تسبب خسرا كبيرا بالاقتصاد المصرى بمعنى اننا اذا كنا نتعامل مثلا مع فرنسا فى مشروع كبير مثل مشرو الاتفاقى لبلاد ان نضع من ضمن شروط الاتفاق ان يتم تصدير نسبة من منتجاتنا اليهم واريدنا واريدتنا منهم .وفى نفس النظام الذى كان متبعا فى للتايير ويطلق عليه نظام الصفقات المتكافئة .لاننا لو استمر حال المصارف المصرية على ما هو عليه الان .

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	مجدى عبيد
الموضوع الفرعي :	قطاع الصناعة	رقم العدد :	٢٣٩٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٨/١٢/١٤

برنامج تحديث الصناعة يواجه المخاطر

مجدى عبيد

احذروا البيروقراطية
البيروقراطية - في رأي أديس بإشارة رئيس مجلس إدارة شركة ZETA وحسين لجنة الصناعة للتحديث من وحدة الشركة المصرية الأوربية - متفاديا للترتيب وضع تشهير قيمة الوقت وهذا هو القسط الذي يديه البرنامج.
يقول أديس بإشارة: إن المشكلة أنه عادة ما يقرضى الصناعيون ويتركون الأمور للناس على طبق لفة عيشة، وتسمى الولجبالعالم.
الحل - من وجهة نظره - أن يأخذ المجتمع الصناعي هذا البرنامج بجدية بأن يكون لكل تجمع صناعي لجنة تقدر ماذا يريد هذا التجمع ولا يتركون الأمر للبيروقراطية.
كما الاعتماد على الشباب وخريجي الجامعات ليكونوا الكوادر الإدارية للصناعة، ويضفي أن تثنى بالنسبة من الاعتماد على الكوادر الموجودة في وزارة الصناعة والهيئات القائمة لها، حتى نحصل البرنامج من كون تتسلسل إليه أمراض البيروقراطية. من الضروري أن يراد البرنامج حيزات جديدة.

أيضا ينبغي تعزيز وتقوية القدرة التشغيلية، القياسية - على قول أديس، بإشارة - «عملية في الحياة» ولا تتابع البيروقراطية.
لحين نريد برنامجا يكوّن جدية، خالية من أمراض البيروقراطية وأديها البهيرة والأكاديمية على التعلق. لكن نستطيع القول بأن هذا برنامج جديد وجيد.

البيروقراطية - من وجهة نظر مدور زهران رئيس مجلس إدارة شركة زهران للتأديات الفنية - هي العنصر الأساسي على البرنامج - حيث لها تاريخ طويل في عرقلة الأعمال - فالموظفون يمشون الصالة ويخافون من تعطل المستشفيات.

البيروقراطية - من وجهة نظره أيضا - خطر على كل شيء في مصر وعلى أي مشروع، هي مسئلة عن تعطل العديد من المشروعات.
مدور زهران يرى أن الحل في مكافحة لفة البيروقراطية هو ربط برنامج تحديث الصناعة بقطاع المستشفيات المصرية، فهو الجهة الوحيدة التي تمثل الصناعة، حيث إنه يضم 14 شركة تشمل جميع الصناعات في مصر.

الضاحك في أوساط الرأي العام أن ميزانيتها قدورها 3.5 مليار جنيه لغرض في خامسوس التفتيش - التخصصات وسلطات الحماية في التفتيش والمصنوعات، التفتيش بالطرق للصناعة وحسين للصناعة في الآراء وتلكم الشركات، ويمكن أن يصر هذا الطغور بسهولة إذا ما كان أحد الصناعيين في ندوة لتصلها جمعية الصناعات المصرية بجدية أساس من تطوير، إذ شهدت مبادرة كندية من النوع الذي يترك الأثر برنامجا البعث من المديون - (Ford Road) لقد دامت إحدى البعثات الحكومية المرونة لفتح قدورها في مجال القديم للخدمات المستقلة والصناعات المصرية من ضرورة أن يكون لها دور في برنامج تحديث الصناعة، وكان للبالغ التي تتلقاها من الدول للثمة في كلفة.
جاء هذا في الوقت الذي تذك الذي تقارب الحكومة المصرية والاتحاد الأوربي من الاتفاق على ورقة شوب برنامج تحديث الصناعة، وإلحاق لجان فروع الاستشارة لدى الراغبين في التفتيش كلفه يسرعة هذه الرأفة الزكية لهم - برهان ما يتحركون بسمية ليصلوا على تصديقهم من التكملة، وهم لا يجهلون مسكنا من أن يفتخروا جسداهم بالرداء الذي يلازم هذا النوع من البرنامج.

كره رجال الأعمال الذين تمتعت معهم بالمعلم البيروقراطية، اجتمعت على وجهة نظر مؤداها. أن البيروقراطية هي الآفة والخطر الكامن والمثل الذي يهدد برنامج تحديث الصناعة المصرية. فالبيروقراطية الضاربة بجذورها في القلوب المصرية ستغرق هذا البرنامج من مستواه، يتحول إلى مجرد سيرة، فهوها موزونين - ومن ثم تتلاشى الأعمال للضرورة على البرنامج لتصبح مجرد أبحاث، وإعلانات، تزيان بها الجدران والأوتريسات العامة والبراعة.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة
المصنف : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : مجدى عيد
رقم العدد : ٢٣٩٨
تاريخ الصدور : ٩٨/١٢/١٤

إيهاب المسيرى عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين يقول إنه يوجد في مصر نحو 60 مذبوحا وبرنامجا تقوم بتقديم الخدمات والمساعدات لكن النتيجة أن الناس، هذه المذبوحات تذهب إلى جيبهم الموظفين الذين يهرولون. لكنه مشاركة موظف يعمل في إطار برنامج من الخارج ولكن يعمل في إحدى الشركات الحكومية بعد أن الأول يتقاضى مرتبات

السفير جمال بيومى يرد:

الحكومة لها أقل من ثلث البرنامج مطلوب إقناع الصناعيين بالإستفادة منه قواعد للشفافية والمساءلة والتحكم المالى

كانت المنشأة مؤهلة لأن تحصل على قروض أى منتج أم لا.
السفير جمال بيومى يؤكد أن دور الحكومة يقتصر على رسم السياسات وإصدارها، عمل من الخطئ بناء برنامجا كهذا يعمل من الحكومات، ودور من المثل أن تحلج جهة أخرى مسؤولا الاشراف من البرنامج بجلال وزارة الصناعة.

3 معاول البرنامج

يسلط السفير جمال بيومى الضوء على دور الحكومة والقطاع الخاص في إطار البرنامج فيقول:

يؤم البرنامج على 3 معاول هي،
للمرأة الأولى: تتمتع من السياسات المطبقة لتجديد وتشجيع تصديق الصناعة المصرية، والحكومة هي التي تلزم وتضع هذه السياسات انطلاقا من القواعد الصناعية، وبالتالي فإن المسئولية هنا ليست مسئولة الحكومة فحسب وإنما مسئولة كل مواطن مصري، لهذا المنع يدفع إلى تحسين البيئة الصناعية المصرية في طريق مجموعة شريحة من الإجراءات التي تتلقاها لعملي المسئوري الكثر، ولا بد أن الدولة هي التي تستطيع أن تضمن وجود بيئة مؤسسية مواتية تفتح القطاع الخاص بالاستثمار وتمو الأنتاجية. والمساهمة الباهظة من جانب السياسات الحكومية والاستثمارات العامة دورها الأساسي في الارتقاء بصنعتي التطعيم والتدوير وتوليف البنية الأساسية المالية لتلبية لمتطلبات البحث في التكنولوجيات التي تؤثر على عدة مجالات سواء وتصورة غير مباشرة، فالتألق الاستثماري والبيئية التكنولوجية للصناعة تتألق جميعها بالسياسات الحكومية. من حيث القواعد والأجراءات والضرائب ونظر للخدمات، وأنشطة

أى مجلس التصديق الصناعي - سيكون برتالة وزير الصناعة، فإنه لن يجد، بل سيضطر التصحيحات والمؤشرات العامة لتكيفية إدارة البرنامج بمعنى تصديق الصناعات الاقتصادية للمصريات التي سيخبرها البرنامج، وترتيب الشركات الصناعية للبرنامج كالمصنعة على الجودة والتسويق والتأليس والارتباط.

هناك كذلك الجهاز التنفيذي المصروع، أى مركز تحديث الصناعة، وهو مختص بالمثل البيومى للتشخيص، حيث سيكون له مدور يتم تعيينه بالمساويب القويين الدورية، واعتقد أن الدور العام لابد أن يكون مسددا لأن فيه احتمال أن تكون هناك عصابة غير قطاع مالى أو لتصديق ويتقدم واحد له خبرة عالية، ومن الوارد ألا يكون مصري الجنسية.
هناك أيضا الرقابة المالية Financial Control حيث أن الجهات للتمتع سواء كالتصديق الحكومية للمصري أو الاتحاد الأوروبي، أو أى جهة مافعة أخرى سيكون لها معها على الرقابة المالية. ومحاسبات المشروع مستقر على العالم كله.

مؤشر لأثر الرقابة على الناتج من الأموال لن تكون مع البرنامج، وإنما على البرزخ ولا يوجد منه رقم بالتصنيف من دون أن يتم مسير الأسرار التي يقرضه، ولكن يسوم البنك بالارفرلى لابد من توافر أمرين...

أولا: معايير الجارة. وهي مستعدة من جانب مجلس الإدارة ويترجم بتلقيها الجاهل للتدوير، وسيتمكك البنك من توافرها

ثانيا: ملف المنشأة أو المؤسسة، ويقوم بإعدادها هائل غير استثماري معتبر به، وستكون هناك قوائم بلسماء الخبراء الاستثماريين وبناء على هذا الملف سيكون من الواضح البنك ما إذا

كبيرة.
ومن ثم لابد أن يتوافق في البرنامج الشفافية الكاملة، فمن الممكن أن ترجه بوجهة البرنامج إلى مسار آخر غير الموضوع له، ففرهم أن المعونات ستذهب إلى القطاع الخاص، إلا أن هذا القطاع لقد التفت إلى الإدارة الحكومية.
كذلك لابد أن يركز البرنامج على تخصيص وتطوير المنشآت التصديرية، ولابد أن ترجه الحكومة اقتصاديا لإزالة الخسائر التي تكال أى عملية استيراد.

لا مجال للبريواراتية

طرحه دالمع اليوم الأسبوعي هذه الخلافات على السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية ورئيس وحدة المشاركة المصرية الأوروبية لمصاح متساهلا: من أين ستأتي البريواراتية؟
فالحكومة ليست جهة تصنيف، فهناك جهاز تنفيذي مستقل من الحكومة والقطاع الخاص.

وأكد نعيمين نوحاه البرنامج وخسنا لهما بكيلا يقوم على:
أولا ضرورة توافر الشفافية، أى أن يضمن جميع للتأمين الحصول على معلنة واحدة ثانيا، المسألة حيث أن هناك جهة ما تقوم بالأسئلة من أسباب إعطاء هذا، وعدم إعطاء آخر.
ثالثا، التحكم Control بمعنى التقييم والمتابعة، أى عملية التقييم والتدقيق الذاتي ولابد أن تقوم بالتقييم من حيث خارج التنظيم وخارج جهاز تحديث الصناعة ذاته.

وأستعرض السفير جمال بيومى الخطوط العامة لهيكل برنامج تحديث الصناعة حيث يقول: هناك مجلس إدارة يجمع 3 مرات والاربعة برتالة رئيس الوزراء، وتقلل أن هذا المجلس

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد عبيد
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم المجلد :	٢٣٩٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٨/١٢/١٤

أما لحدود الثالث، فيُصَب على للشركات بهدف تحسين كفاءة وإنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويضع هذا الدور مجموعة كبيرة من الأنشطة تشمل: تشجيع الزيادة للتواصل في القدرة التنافسية للشركات عن طريق تحديث هيكليتها، وتنشيط وتطويرها وسوارتها البشرية، وتحسين الكفاءة الإدارية والإدارية بتشجيع استخدام أساليب الإدارة الحديثة، وتوليد التدريب للنائب للرئيس العامة على أساس الخطة الاستراتيجية للشركة. وأحد تحديد مهم المؤسسات وتشجيع على التوسع في مجال الأعمال بما في ذلك تركيز الأنشطة عن طريق الاندماج والأرباح بين الشركات وتشجيع التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة مما يؤدي إلى التقوية والتشجيع وتشجيع لمساواة البحث والتطوير للمؤسسات الصغيرة واسي للمساعد للتشجيع، وتشجيع الاستثمار في حماية البيئة وتشجيع الاستثمار في ترديد استهلاك الطاقة واستخدام الموارد.

الثالث فقط : حكومة

ويخلص السفير جمال بيومي من استعراضه هذا مستخلصاً: أين حصص الحكومة من هذا البرنامج؟
ويجيب: إننا الآن من النقص... أي الجزء الخاص بالسياسات وحتى في هذا الجزء فهناك دور للقطاع الخاص والشركات الصغيرة، فبالإضافة لذلك من القواعد التنموية ثم تركز إلى الخطة للفترة ثم إلى الدولة.
حتى مجال الإدارة فليس جزءاً منه حكومة. والجزء الآخر لقطاع خاص وسيشارك من عدد محدود - حوالي ١٠ أشخاص - ويشارك المجلس لصحة التوجيهات العامة لهذا البرنامج.
المدير العام: حسب قول السفير جمال بيومي - ثم يتألف بشكل جيد ولا يوجد أي خطر عليه. طالما أن هناك ديلاً للنقد الذاتي وسمة المصداقية وما أشبه أن يكون التمويل للمتاح أكبر بكثير من قدرتنا على الإنفاق. حتى تأتي مشكلة هي: القناع للمصداقية المصدقين بالتقدم إلى البرنامج للاستفادة منه.
ويجيب السفير جمال بيومي بقوله إن البرنامج قد ضيق على سواعد وأسس وأهمية وقوية. لكن يكفل السؤال المطروح: بما هو الضمان لتوافق الممارسة العملية مع التوافق النظري؟

فالشكك الأثري للبيروقراطية المصرية أن البرامج كثير الأعيان عنه وشبهها. لكن لتطبيقه - دائماً - قصة أخرى

التصديق وحماية البيئة.
والآن كان توفير المنظمات العامة مثل التعليم والبحوث وحماية البيئة وكذلك البنية الأساسية لا شغل في مسؤولية الرئيس، فإنه يركز اهتمامه على الجوانب الرئيسية التي تهيئه بيئة مواتية للصناعة، وسيكون من بين المجالات التي سيهتم بها البرنامج: تحقيق نظام مصري للجودة يتفق مع النظام الدولي وتيسير وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية وترسيخ أنظمة التجارة وأبعاد فوائد البيانات والمعلومات عن البيئة والتجارة المحلية والدولية.
لحدود الثاني: تلبية احتياجات دعم القطاعات، حيث سيمنح الاهتمام على مجموعات الأعمال والصناعات للتجارة، ويهدف إلى توفير خدمات دعم مسئلة ذات نوعية جيدة، وتشجيع الدور الإيجابي لروابط الأعمال حيث إنه في كل شريحة من شرائح المستلحة لأحد أن تتشابه بين الشركات التي تتنافس وتحتاجين هو الذي يولد المصدر الرئيسي للكمالات.

وتستثمر القدرة على الوصول إلى الأدوات المالية المتنوعة والفرص للربح للمتلقيين للتكاليف ومن يقدمون الخدمات المتخصصة في العوامل الرئيسية كزيادة القدرة التنافسية للشركات في الأسواق المحلية والدولية. ويشمل هذا لحدود الأعمال الإدارية إلى تنوع القطاع المالي وإقامة قدرة جميعات الأعمال على العمل عن طريق الشركات، والأثر والاعتمادية في الخدمات الفنية التي تقدمها المؤسسات الاستثمارية المحلية، وزيادة مساهمة المنظمات غير الحكومية في مساندة تحديث القطاع الصغيرة، وسوف يهتدى البرنامج بالاستراتيجية الجديدة لمختلف القطاعات التي تتم مبادراتها عن طريق جهود مشتركة بين مصر والمؤسسات الاستثمارية الدولية التي شكلت المعرفة المتخصصة في القطاعات المختلفة، وتفضل استراتيجية كل قطاع وسائل قياس الأداء اعتماداً على أفضل الممارسات في مصر أو في الخارج.

اسم كاتب المقال : عزة نصر
رقم العدد : ٢٠١٠
تاريخ الصدور : ٩٧/٩/٩

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة
المصدر : العالم اليوم

قنوات اتصال مع اتحاد الصناعات ورجال الأعمال لتحديث الصناعة

□ ككتبت - عزة نصر:

أكد الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية أنه سيتم فتح قنوات اتصال مع جمعيات رجال الأعمال واتحاد الصناعات وتحويل مصلحة التكاليف الانتاجية لمؤسسة مصرية وتشجيع منظومة البحث العلمي والابتعاث بالبحوث الصناعية والعمل على حل مشكلة الشركات المالية وتحسين التكامل والتنافس بين الصناع الصالح للاستفادة في النهاية.

اشاد وزير الصناعة في ذلك بجمعية الصناعيين للاستثمار والتصدير التي يرأسها المهندس فؤاد فريد حسنين في خطا لتحويل المعاهد الصناعية لتكليات جامعات وهو ما احمد لحد لتفسير والمعلمية الصناعية اكثر من الفائدة للمصلحة منها موضحا اننا اصبحت نخرج شهادات ولم يعد هناك متخصصين صناعي في تخرج اخصائي صناعي ويشمل لكافة الوسطى بين المهندس والفنان.

واشار الرفاعي انه يتم حاليا دراسة كليات الاستاذة من أجهزة وزارة الصناعة بما يحقق رسالتها في التنمية التكنولوجية وهي قضية مهمة بعدما اتحد الرئيس مبارك تشكيل مجلس قومي للصناعة التكنولوجية.

اوضح وزير الصناعة في المؤسسات المالية مستثمر لكنها ان تكون محفزة او بيروقراطية ويستفيد حينها خبرات جديدة وحديثة.

اكد انه سيتم عقد لقاءات ثوية مع الصناعيين في القطاعات المختلفة مؤكدا على الدور الهام للصناعات الصغيرة التي تشكل اعمدة

تسوى للاقتصاد القومي مشبها الى انه يلزم جدا في القضاء من جديد للتكنولوجيا وممثل لاختيار للتصايف والتجميعها مع الانضمام بحديث مفهوم علاقة الجودة والصناعات المتكامل ودولة مصرية. أكد الرفاعي ان لدينا قاعدة مطروحات مسجل حاليا والبيانات للصناعات الحالية والصناعات متاحة للجميع موضحا ان الهيئة العامة للصناعات قامت بعملية التنمية في الفترة معينة بعد الثورة لكن الظروف الآن مختلفة فيها فبدأت انضمت وضعت الآن كتيبة تكنولوجية كذلك دورها لتقليس وتراجع. وأكد انه لن تستطيع معالجة المشاكل مرة واحدة واسلما طريق طويل ولا يجرى من تعطي املا كاذبا دون حل حقيقي.

أكد الدكتور مصطفى الرفاعي على ان وزارة الصناعة ستلعب دورا جديدا في الفترة القادمة اراعيا الصناعة سواء القطاع العام او الخاص والصناعات الصغيرة والعمل على وجود بيئة جاذبة واتخاذ مركز تكنولوجي لتطوير تلك الصناعات الصغيرة والتوسعة

مع التركيز على الزيد من التصدير والصناعات الصغيرة. من جانبه أكد المهندس فؤاد فريد حسنين دور الصناعة في اعادة افرس عمل لآلاف الفريجين وهناك 600 ألف خريج سنويا لا يستطيعون سوى الصناعة الترية للقاءة على اسس حديثة فواصلها للصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة.

واوضح محمد فريد حيس ان صناعة التبريد كبريات أحد مهام الصناعة في مصر وهناك فرصة جيدة للنموش بها لتوازي متنامها الاساسية من خلال الاكليات التامة. اشار انه في محضر لماذج صناعية للجنة يمكن الاخذ بيها لتسويقها ضمن دورا مهما في التصدير على صعيد المثال لحد معاق الاثلاث في محضر صينية لمجال لاجيد القرامة والكتابة كنه اصبح لهم عاوض في محاضر الاثلاث التي تقام بايطاليا بعدما استعان بالخبراء الاجانب لتنمية قدرات الصناعية بما يتوافق مع رغبات المستهلك الاجنبي.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عزة نصر
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العدد :	٢٠١٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٧/٩/٩

ضرورة التحالف بين الصناعيين.
وطالب المهندس مسعود صراف
رئيس شركة الأهرام للصناعات
بضرورة الاستفادة من بيانات
الهيئة العامة للصناعات في التعرف
على منتجاتهم على أن تكون ممتدة
الوصول بين المنتجين ويتم تصفية
ذلك الابتكارات حساسية يمكن
الاستفادة منها في مشاريع جديدة
قابلة للتنفيذ مع تعليم دور الرقابة
الصناعية للقيام فعلا بالرقابة على
الصناعات القائمة. وتنشئ بها لجنة
تتسق مع وزارة المالية لمختلف
والثغرات المصرفية لأن الغالبية
ليست جهة فنية. مطالب أيضا
بتمتع دور مصلحة الكفاية
الانتاجية في التدريب على ما وصل
إليه العالم المتقدم.
أكد الكميلى منير عز الدين
رئيس مجموعة شركات الكتان أننا
نلتزم لاستراتيجية أمانة للصناعة
وهناك أهمية لتعديد الصناعات ذات
القيمة الاقتصادية العالية على
الناقلات المحلية ولتجديدها على
التصدير وإعداد الآلات والمعدات
الرأسمالية وقطع خباصرها من
خبرية البعثات التي تزيد تكلفتها.
وطالب بدمج حيزي للصناعات
الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج
بغزة تربية وحوار حياضية وتزويد
الطومات لتزويد الطاقات العاملة.
وأكد على ضرورة وضع ميثاق
شرف بين قطاعات الصناعة
الخطلة وتخفيض تكلفة التوزيعات
للأجهزة لتسهيل التصدير.
وأشار أكد د. حصاد عبد الله
مدير مركز التخصصات
والاستشارات على أهمية التشجيع
بين الجامعات ورجال الصناعة على
أن تلعب وزارة الصناعة دورا مهما
في ترقية الترخيص وتلمية للعمل.

أن الصناعة المصرية في مأزق حاليا
لأنها لم تأخذ الفترة الكافية في
الصناعة الخاصة وهناك مسود
حماية تشق في دول كثيرة من
خلال اللوائح بين الترخيص في
ذلك للوائح بين الترخيص مع
الصناعة المصرية وبما يحميها
خاصة في ظل عدم وجود خدمات
في بعض الأحيان. كذلك مسود
الحفاظ على البنية يمكن أن يسأل
معدنا للصناعة في بعض الدول
الكبرى الحافزة لحياتها لا تزيد على
107.5
الشار إلى أن ظاهرة تسهيل
السلع المستوردة السوق للمصري
والفرق الشري أو غير ذلك ولابد
من الاعتراف بها.
كما أن كثيرا من المنتجين
لا يؤمنون بالتطوير والبحث
ويعتبرونه نوصا من الترف وقد
يكون السبب بسبب هامش الربح
حتى وصلنا لعدم وجود جيل من
الباحثين
والشار لأهمية الدعم غير المباشر
من الحكومة من خلال مراكز البحث
والتدريب على مستوى تشي
والتطوير داخل المنشأة. وأكد على

أكد د. ثامر رياض رئيس حركة
والشار إلى أن الصناعة أن تقوم لا
بكتل للظرف الصناعية وعناصر
الظرف لم تكتمل والبدارة تها من
تسلسل الأنواع والبراصفات
القائمة للبراصفات المصرية لا زالت
قاصرة من التعامل مع البراصفات
من منظور مصلحة الصناعيين
والأجاء السابق. كان الأجداد السهل
ويجب أن تضم لهندسة وضع
البراصفات القياسية لتسليح صناعيين
فقط دون أن يكون بها دجار لأن
التجار يتعمق للمنتور أكثر.
أوضح أن الحاجة ملحة لإنشاء
مركز متخصص لتقديم السلع
للمستهلك ومقارنة السلع
ببعضها البعض خاصة سلع الأمن
والأمان. وأكد أن ذلك المركز خلوة
مهمة للعمل في مجال الهندسة
والكمبيوتر والتركيبين وسيلة
رخيصة وحيلة للتلوث التكنولوجي
والإدارة للوزارة عليه مساهمة
لأنها الجهة المختصة على سرعة
البحوث وما يتبع للصناعيين
تحويلها.
وأوضح د. جلال شراب رئيس
الشركة القابضة للصناعات الدوائية

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة
المصدر : العالم اليوم

د. عادل جزارين: حوافز للصناعات ذات الميزة التنافسية

❖ **صلاح دويدار: ظاهرة تؤدي إلى خسارة الجميع**

سعيد الطويل: مشكلة جوهريّة تهدد الصناعة المصريّة

التوزيع غير العادل للاستثمارات الصناعية على مختلف المناطق الاقتصادية، ظاهرة شائعة جداً كغيرها من الظواهر الاقتصادية شائعة في التنمية الاقتصادية. ولعل من الأسباب التي تسبب هذه الظاهرة هي:

- ضعف الاستثمار في البنية التحتية.
- وجود أسباب كثيرة منها البنية التحتية السريعة والتحول من الزراعة إلى الصناعة.
- والاعتماد على المظاهر الكبيرة والركود.
- انخفاض الاستثمارات في المدن والريف.
- التركيز على الاستثمار في المدن وخصوصاً في القطاع الخاص.
- ضعف الاستثمار في البنية التحتية.
- وجود أسباب كثيرة منها البنية التحتية السريعة والتحول من الزراعة إلى الصناعة.
- والاعتماد على المظاهر الكبيرة والركود.
- انخفاض الاستثمارات في المدن والريف.
- التركيز على الاستثمار في المدن وخصوصاً في القطاع الخاص.
- ضعف الاستثمار في البنية التحتية.

الترويجي في المجال الاستراتيجي
استراتيجية هي المبادئ الخلقية التي
تتطلبها في شكل خطط وبرامج
تتضمنات عبورية على التأسيس
للمهمة الاستراتيجية.

وهذا ما تفكر فيه في مجالات
مهمة استراتيجي منها البحث عن
الفرص والوقوف من المنافسة
والاعتماد من الخاطئة الكبيرة ولكن
الاعتماد على المنافسة أمامها ولكن
التفكير في كل الخطوات وصورة
التخصص وحسبها السعي نحو
بقائه في المنافسة على الدوام
الاستراتيجي يلعب أدواراً
والطرق وفقاً لما في الحقيقة
استراتيجية جديدة لتتمتع المنافسة
في عصر الاستراتيجي الذي تقوم على
التوسع الاستراتيجي للاندماج وإحتلال
التوازن بين المنافسة والمشاركة.

في التفكير الذي جاري جاري وهي
الاستراتيجية التي تتكون من
الاستراتيجية وهذا ما يسمى
الاندماج الاستراتيجي هو تفكير
استراتيجي موضوعاً للتمتع
المنافسة وجاءت إلى الاستراتيجية دون
الاندماج الاستراتيجي التي يتم لها
في جميع

كان جازيرين له أسعين من خلف
 و مناعة لأياه القاذبة ويصل
 ناس حوالين من يستشترى من سلع
 الأجهزة الكهربائية أو من سلع
 السيارات وتزكته المصانع للمستعملين
 للفنول في سلعها صناعية
 وبالقائلا فإن ما حدث هو تسليم
 الاستعمارات إلى صناعات محلية
 بحيث تستفيد نفعاً من التسامح.
 وبالنسبة لجازيرين على ذلك
 ما حدث من تفكير الاستعمار
 والأجهزة المنزلية وما يحدث حالياً
 سلع جميع الصناعات حيث تقود
 هذه الشركات لخدمة المبيعات 74
 شركة تريد التوسع كشركا
 لتعاطيلات التوسع على الصعيح من هم
 ومن قبل التوسع مستحقاها
 أن هذا التوسع يؤدي إلى انهيار
 المدين من المصالح مع إزالة الحماية
 محلي

وطالب بوضع استراتيجية جديدة
والصناعة السورية في القرن
القديم يتم التوجه لسياح المستثمرين ذات
القيمة التنافسية في مصر والقاهرة
في المنافسة على مستوى العالم
وهي المستثمرات كهيئة للمالية أو التي
لها فرص الاستثمار في مصر
للاستفادة من موقع الجزائر المتميز
جسور، وأوسع من هذا التوجه يمكن
أن يتم بطلاء مزيد من المدن لهذه
الصناعة وتبينها في غيرها.

وكانت له بالنسبة لصناعة السيارات شغل إبداعه الدراسي للوضع الحالي وصل لمرحلة دراسة تطوير له الصناعة إلى صناعة المستقبل لا تعتمد على الصناعة وتحتج أساسا على صناعة سيارات القتل والابواب ويستفيد من الخلل التلة حاليا كما يبيع وفك التصنيع بأكمله أي مصنع جديد سيارات الكوكي.

ويؤكد المهندس الاستشاري صلاح بوريان ضمن جمعية رجال الأعمال على تفكير اللامات المعلقة على القاضيه بحيث لا يتعارض مع نشاط عدد نجح في رواد مما ينتج من ذلك من منافسة جادة وشراة تزدى إلى خسائر للجمهور.

وأصلح إن ذلك يتصلق بقرآن
الأساتذة للصفحة والدراسة لكي
يطاع بناء على معلومات دقيقة
وتقديم توصيات للزهد كل من يريد
أن يفهم انشراحا وتوسيع المعرفة
والفائدة من العلوم الكتابي على النشاط
التأليف من دراسة لفهم ذلك
ويشكر إلى الله تعالى على هذه
في حاجة إلى اليقين وتوسيع قولي
توجه للكتاب والارتباط بين كل طائفة
المتابعة معاً كانت صفات كبيرة
في صفة إلى مؤسسة لابتكار
المصنف ويتشابه إلى الجودة
والإنتاج إلى أربعة والأعلى
وطالب بيان تكون لدى تلك
الأساتذة الجيد التوافق والوقت
وتطوير التي تقدم غامضة لكر
تجتمعت لتقديم من الصفات

والشار إلى وجود حاجة إلى القرار
استراتيجية واضحة للمظيم دور
المنظمة المصرية في القرن القادم
لتحصد منها واضحا يلتزم به
الجميع ويكون مقصدا على أربع
مستويات كل فترة خمسة وعشرين
عاما ويتم التخطيط لاتجاهاته كل
سبع سنوات.

وأكد السفير الصيني الدكتور
مارت ماسونوف هياك السيفلوف
في معرض حديثه عن التوسع الصيني في
مصر وهي مشكلة كبيرة تعاني منها
مصر منذ سنوات طويلة خاصة في
القطاع الذي يسيطر عليها للقاح العام
في العملية الانتخابية في الانتخابات
وذلك في ذلك بأن مصر لديها فائض
في قطع هياك المعدات التكنولوجية والتي
تستعملها عدة شركات دول منطقة الشرق
للاستخدام بشكلها في ذلك لأن هناك
من 400 سلع من هذه السلع تنتجها
مصر بكفاءة عالية لتسويقها
الدولية.

وقد تم مسحوف لثدي بعمل
مبتدئ في هذه من مصانع المعادن
الفلزية والبتروليويات أن مصانع
الخط غير المصناعات الفلزية لا تعمل
الآن بمقدار 40 في المائة فقط من
طاقاتها الإنتاجية والباقي طاعة معجلة
وإن هناك ركودا واسعا في تصدير
والاخرين الصناعي، ويرجع السبب
في ذلك إلى أنه لم يكن هناك مصنع
يعرف حقيقة وقدره الإنتاج المصنع
لجاء.

طالب معروف بزيارته وحضر
هجم بالقاتل في هذا الانتاج بشكل
دقيق حيث لا توجد استجابات مثقل
عليها بالنسبة لجم الامم والمغرب
من قطع التيار ومحاولة تمديد من
خلال فتح اسواق جديدة امامها وان
يصل بكامل القدرات حتى تصل الى
الاستخدام الاقتصادي للمعدات
وتعظيم العائد من ورائها ولك في هذا
الامر ان يثقل الامر بدراسة مستفيضة
الامر في الامم المتحدة

نوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
نوع الفرعي : قطاع الصناعة
محرر : الأهرام
اسم كاتب المقال : لادية يوسف
رقم العدد : ٤٠٨٧٥
تاريخ الصدور : ٩٨/١١/٤

.. الصناعة ..

قاهرة التنمية الشاملة!

تحقيق:

نادية يوسف

٧٠٪ للقطاع الخاص في التنمية الصناعية و ٣٠٪ للقطاع العام

في أكتوبر
والساعات العشرة
أكثر من ٢٠٠٠
مشروع صناعي

نتج سنويا
٧٠٠ ألف
تليزيون
٥٠ ألف سيارة

والإعفاءات الضريبية
والجمركية بتعديل
بعض التشريعات
التي ساعدت على
انطلاقها في ظل
النات السوق لمواجهة
التغيرات والتحديات
الاقتصادية، ونحن
على أبواب القرن
الحادي والعشرين.
رجال الصناعة
المصرية وخبرائها
يطرحون رؤيتهم
حول مستقبل
الصناعة التي تعد
الآن «قاهرة» التنمية
الشاملة.

تشهد بداية
والصناعات اتحاد
الصناعات المصرية
أن أعلى معدل للنمو
في مصر سجلته
الصناعة المصرية
خمس سنوات
المرورية الماضية.
حيث بلغ أكثر من ٨٪
متفصلاً عن سائر
مجالات الإنتاج
الأخرى.
وكانت الصناعة
المصرية قد شهدت في
السنوات الماضية
التسريع من
التسجيلات

نوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
نوع الفرعى : قطاع الصناعة
صدر : الأهرام

اسم كاتب المقال : لاديه يوسف
رقم العدد : ٤٠٨٧٥
تاريخ الصدور : ٩٨/١١/٤

ان مقتضاها أصبحت تبايع في ارضي
البيوت المائبة واصبحت جميع
للجالات مطروحة للاستثمار
واستقوى ان اذكر - والكلام لأمجد
مره - ان الممانع التي تبني مستقبلها
على الفائلة لا تقتل أما الصانع التي
بها تكلفة مالية مسرف تثار وكيد من
مناخية الجودة والسعر بالاضافة إلى
إيجاد صناعات تصديرية .
وألمنا في القريباء بعد معاودة
«الكهرباء» ان تفتح أبوابها لنا
وأيضا في شرق إفريقيا وألمنا أيضا
في النيل العربية التي يجب ان نسرع
بأشغال السوق العربية المشتركة

ويوصف إلى ذلك حزمة من
التشريعات التي توجد مناجاهدة
للشباب الاقتصادي بصفة عامة
منها الاعطاف التصريعية وبسهولة بدء
النشاط وتأسيس الشركات - وانعدام
القيود على رفض الاستثمار، وانعدام
القيود على تحويل العملة والنسبة
القصوى للتجاري لتسهيل التحويل
الأصاحب من تنكبي برنامجا كبير
للمعركة المصرية وهو القانون رقم ٨
لحوافز وفعاليات الاستثمار التي
يؤكد هذه المعركة من التشريعات.
أضيف إلى ذلك مبادرات كلية
للاقتصاد ومخيمية على الاستثمار.
وقد بلغت نسبة الناتج المحلي
الاجمالي ٦٧٪ كما انخفضت معدلات
البطالة بالاضافة إلى استقرار أسعار
العمور وثبات نسبة البطالة في
النهاية انخفاض المعز في الموانئ
وتنميا بأن السنوات القياسية
ستشهد هذا الاستقرار وأوضح مثال
على ذلك ان الفوائض الميزانية في
البنك المركزي تزيد على ٢٠ مليار
دولار وهذا يعود نوعا من الاستقرار
ويستألف دحل لها لمخاطر مخومات
صناعية

نعم لدينا مشومات صناعة
والتحويل الحادث في الاقتصاد اعطى
لدى جبهة للاستثمار - لا الاستقرار
منه أكثر من ١٨ سنة على العلاقات
الدولية أكثر في الجوع أراما في
التقنيات متعددة الأطراف وثلاثية
بالاتصال إلى الأسواق جديدة
للمنتجات المصرية. وهناك اتجاه
لنقل التجارة حرة بدات بتنفيذ
تخفيضات جمركية للتجارة البينية

وسعت وزارة الصناعة والشريعة
المعدنية في أولوية اهتماماتها لتحقيق
الأهداف المرح التي خطتها لتتقدم
استراتيجيتها المستقبلية أولوية
التطور الصناعي العالمي للتكبير وكما
يقول الدكتور عدالتهم سعدوي وليس
أحد الصناع المصريين أن الخفاق
هو لفسه الحصار في الصعيد من

لصناعة المصرية التي تغلب شكلها
ومفهومها ومضمونها في عهد مبارك
واعطى للصناعة الكبيرة أرجال
الصناعة للتقدم بخطى وثاق مع منع
التسويجات والتشريعات والأعطاف
الجمركية والتصدير التي تجعل من
رجل الصناعة يتقدم بامتياز خاصة
ان المناخ السياسي والاقتصادي
الاستقرار في العامل الأول لنجاح وسر
وازدمار أي نشاط

والصناعة المصرية الآن في مرحلة
سلطان لان البنية الأساسية للصناعة
أصبحت محدودة وأصبح في حصر
أكثر من ٢٠٠٠ مشروع عملاق
الآن شركة خاصة على شهادة
الجودة «الأيزو» وعدا مؤتمر إقليمي
للتحليل للصناعة بالاضافة لتزويد
جميع حوافز الاستثمار بعد ان أعادت
استمرت مميزات قطاع الأعمال
ليسر ونبت شروطا فاشلتها وما
المستبشرة وصلت إلى كل مراحل

ومن ان تواتر للصناعة كل مؤاميل
الحاج على رجال الأعمال اهتمام
بالمهودة التي خلقها منها جزءا كبيرا
- واتحاد الصناع المصرية يقدم
كل القضايات والمساعدات والبرامج
الدعمية التي تسهم في زيادة القوى
والصمود الإدارية وتشير استراتيجيات
المهودة والاهتمام ببناءون البنية
ونظيفة في الشركات للتحصيل على
الأيزو ١٠٠٠٠ بالامانة للخدمة
المطلوبة الكبيرة التي بدأ في
إنشائها لتكون خريطة تروميحية
ومعنى لكل الأنشطة الصناعية في
مصر

مفاهيمات عالمية
ومن التغيرات الاقتصادية في
«العالم الجديد» وسماعي مستورات
الاستقلال يقول المديس احمد عز
وكيل اتحاد الصناع في الدالدية
القطي من رجال الصناع في مصر
لبنهم الانخراط الكامل بان الصناع
المصرية إلى في مرحلة الانطلاق
والازدياد. بعد ان انتهت المهية
الاساسية الامة للصناعة المظورة.
والطاقة الكهربائية بها فائض ١٦
مليون ميغاوات ١٦ مليون خط لتوصي
الاراة لاى نشاط اقتصادي
وذلك - أيضا - كمعونة من
الطرق والمرافق القادرة على مخدلات
الصناعة ومخارجها ٢٢ مدينة
صناعية

لنلهم ماكثر من ٢٠٠ مليون مشر
مربع من الأراضي المستعملة للزراعة
موجودة في ٢٢ مدينة صناعية يصاف
إليها ٨٩ مليون متر حديد فشا في
منطقة واحدة وفي منطقة شمال غرب
نما السورس

العربية وثلاثية «الكومسيطة» والتي
أصبحت مصر عضوا فيها
ومنان مقلوب على من لتفافية
شراكة أوروبية كل ذلك يعطي دفعة
للصناعة لان هذا سيمرر مساهمة
السوق القادرة على استباب منتجات
مصرية. لا نغشا عن المعركة التي
أصبحت الجبال للقطاع الخاص.
المعاملة الفردية التي في أساس أي
نشاط ناجح والمعركة تزين تلك -
نجد ان المعركة تروست من
استثمارات جديدة في المجالات
الاقتصادية وبذلك السمحت للجبال
للطاقة الخاص.

كما علم ذلك وضوح لما خلقته
الصناعة المصرية خاصة في
المسترات المعسر الأخيرة حيث
استطاعت الصناعة المصرية ان تحلق
اكشفا. وإثبات في الطب العالي وفي
طروف المنهج لديها اسلوب مصر
في العالم على مبدل المثال كانت
القاهرة وازدادت مستزدد بحوالي مليار
دولار لولا ١٨ مليون طن من الطاقات
الجديدة في صناعة الاستثمار والعال
نفسه في صناعة التكنولوجيا
٢٠٠٠٠ تليد-تتوي سنويا ٥٠٠٠٠
سيرة ستوا

بالاضافة إلى بناء مدينة وصناعة
الاراس جامرة مدينة وصناعة تسج
تحدث نفسها وبغيرها الكثير
واستطاعت الصناعة المصرية على طل
حوازم جرماني يتج كمشة - عابا بعد
عام ان تملي جزءا كبيرا من مجالات
كبيرة في الطب المحلي
وكما - الصناعة المصرية ببارت إلى
تصديت أصولها اليوم في المدن
الصناعية لذا يلقوا إلى مدن العجل
الاول النحاس من الكنوز والمناصر

والصارات نجد ان هناك لكثير من
٢٠٠٠ مستحور مناصي والتحصا
الصناعات - من جابية - ويتم بطسية
التصدير بمجموعة من البرامج
العممية التي تسهم في نشر الوعي
وتحذ الادارة وتنميشية الزواك
المصرية بالقرى والفنى والآراي
الصناعة والشركات المصرية على
تحقيق الالتزام بين تحقيق القانون
رثم (١)

مؤشرات إيجابية
أقاروا - لحدد غرفة وتكيل عام
العرف التجارية واليات الاول لاتحاد
المستثمرين العرب فوضع التشريعات
الاجبية التي وصلت إليها التشريعات
المصرية التي كانت عام ١٩٧١ مثل
٩١ قطاع عام و٩٢ قطاع خاص
٩٣ قطاع عام
٩٤ قطاع عام
٩٥ قطاع عام
٩٦ قطاع عام
٩٧ قطاع عام
٩٨ قطاع عام
٩٩ قطاع عام
١٠٠ قطاع عام

والصناعة المصرية القطاع الخاص هو
التي تشهد مصر في حكم مبادات
مستفلة ال (POT) وقد بني ومجهر
للنقله وبشاعها من يحوالها للمادة
مثل الطائرات والمسرورات الكبيرة
للخاصة باليمية الاساسية وما
يشترك في المشاريع الكبرى ويكي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة
المصدر :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	أحمد العطار
رقم العدد :	٤١٠٥٣
تاريخ الصدور :	١٩/٥/١

الصناعة العربية . نستعد لافول القرن الـ ٢١

بعد دراسات واجتماعات مكثفة.. الصناعة تحدد لأول مرة رأيها في ٢٠ قضية أساسية ترتبط بها

تعمية الموارد البشرية بالتركيز على كفاءة الفريجين قبل عددهم

[illegible]

«كوسمورتيا» هي مجموعة من الشركات والمصانع المصرية لتحقيق غرض معين في وقت محدد وهو يتعلق في هذا المجال بالتطوير التكنولوجي لمجموعة محددة من المنتجات كالتصميمات أو المصنوعات مثلما يسمي في كافة هذه الصناعات انشطة تسويق دولية ناجحة

الاهتمام بالتعبئة والتغليف

وأوضح وكيل اتحاد القضاة أنه بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعلاقتها بالسلطة القضائية، فيتمثل الدور في الحفاظ على مبدأ استقلالية والتدويل والاستثمار بالإنسانية - قضائيا الإثراء والوقاية - واتحاد القضاة يهدف ما اتجهت إليه الدولة في السنوات الماضية في انضمامها للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وشاركها في مؤتمر مجلس منظمة التجارة العالمية، كما يرى أنه على من الدولة والقضاة في بعض صلاحيات سريعة في تطوير قدراتهم المهنية والمالية للتعامل مع تخصصية هذه المهنة الجديدة، وستلحق هذه المشاركة في مجالات العمل للزوايا الجاهلية على الاقتصاد المصري خاصة في المجال الطبي، ولا كسائر الأمور يطلب من تدوير

هذه الأسلوب، وأوضحت القيادات أن عدد الطلاب في مجال قطع الخشب الهندسي العالي وصل إلى ٧٥ في طلب معظمهم في مجال التشييد، والبناء، وذلك بنسبة أكبر من تلك التي تسجل في التخصصات الهندسية الأخرى التي تحتاجها الصناعة المصرية من الدول والسيح والألكترونيات، ويري اتحاد الصناع ضرورة سرعة طرح أحيال جديدة من الفهم في التخصصات الصناعية المتغيرة، ويشمل ذلك بعض

الجمالات الهندسية والأدوية الحديثة، بحيث يمكن أن يسهم في تنفيذ ذلك بعض الجامعات المحلية، وإن كان الأمر يتطلب في ذلك المجال توشيع أعداد المتصورة والعمل على توفير امکانات اللازمة لإقامة العملية التعليمية في ذلك المجال، ويشمل ذلك أيضا تطوير المنهج، كما يمكن أيضا في إطار الجهود لتدريب ذلك الهدف أيضا بعض المؤسسات التي تعد من الجامعات في الخارج والمقررة بغيرانها وكفاءتها في إعداد الشخصيات المطلوبة للصناعة للمساعدة في اسرع وقت يمكن

٢٠١٤ : تحديث التكنولوجيا

[illegible]

الصناعة المصرية .. تولعة
متغيرات التصنيعية عديدة سواء
على المستوى المحلي أو الخارجي
وعنيانها ان تعامل مع هذه
المتغيرات حتي تستطيع النمو
والتطور وواجهة التحديات
خاصة ان لم يبق سوى بضعة
اشهر على بداية العام الأول في
القرن الجديد.
والمطالع فإن ذلك يتطلب تحديد
رأى الصناعة المصرية في كل
الموضوعات والقضايا المتعلقة
بها، وهذا الامر قد - وأول مرة -
تحقيقه بعد اجتماعات وبراسات
مكثلة.

[illegible]

وأوضح في مقابلة مع الجزيرة العربية أن
التقارير جرت إعدادها في ظل الظروف
التي سبقت الصراع وما هيستون
مستشارين في الحكومة والصناعة
الضرورية وقد أوصت الهيئات بوجود
عديد من التدابير التي ينبغي
مجال التنمية الصناعية، والذين
وصل عددهم في عام ١٩٧٩ إلى ٨٠٠
كل طالب عام بلغ عدد خريجي
التعليم الصناعي ٢٨٠ ألف خريج
كل عام وما يزيد على حجم
إنتاجات وتصنيع الصناعة
الضرورية، تأتي إياه من الطوابق في
هذا المجال بما يتبع استعادة عدد أقل
في البلاد بعض الزوار الذين انتقلوا
ما يساعد على رفع مكانة الصناعة



أحمد عز

رفع كفاءة خدمات
الاتصالات وتطوير
النقل البري والبحري

أحمد العطار

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	أحمد العطار
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العدد :	٤١٠٥٣
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٩٩/٥/١

مؤتمر موسع للصناعة المصرية الأسبوع المقبل يحدد برنامج عملها للفترة القادمة

لجمعية من أعمال الفترة بين الصناعات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، وتوزيعاته، تلبية لجمعية للصناعة، فإن الموضوع الرئيسى من هذا المجال، برز في ذلك تحقيق الحد الأدنى، وتوزيعه في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أن الدولة لكت تنفيذ التزامها بعد تحقيق قطاع الأعمال الصناعى فى استثمار جديدة، من خلال قطاع الخاص، أن استثماراته لن تنافس استثمار عامة فى المجال نفسه، ذلك لأن الاستثمارات العامة تكون مارة للاستثمارات.

تطوير الخدمات المالية، كما يرى القاد، للصناعات، بالجمعية، لوضع القتل والاقتصاد، فإنها حاجة طحة التحديث أسلوب قتال قوى وإعادة تنظيم صله بما يتبع له العمل على مدار ٢٤ ساعة، يوميا كما يجب تطوير الخدمات المالية، وتحسين والتوزيع للتل البحرى مع تحديث تكنولوجيا قتال.

وتقسيمه للاستثمارات، فإن الصناعة المصرية تحتاج إلى خدمات لتسالات، متميزة ذات جودة عالية، ما يتبع رفع قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية، ويشكل ذلك أعمال المستثمرات، الكهرو-ميكانيكية، يستثمرات وأعمال جديدة، تتوسع بسرعة، وجودة نقل، لتقنيات كنه، استبدال، شبكات الكابلات للصنوعية، بكابلات الجبال، الحديثة.

وأكد المهندس أحمد عز أن تصاميم الصناعات للمصرى، سينظم يوم ٩ مايو، فى مبنى مؤتمر، دوما تحت عنوان رؤية جديدة للصناعة المصرية فى مصر، مزاره، حيث يتخلل مناقشة كل هذه الموضوعات بصورة تفصيلية، سيتم خلاله أيضا ومصرورة، نهاية القرار رأى الاقتصاد، بشكل كل من هذه الموضوعات، ولقى مستكن، حضورا، لجمعية، أعدد برنامج عمل للصناعة المصرية، خلال الفترة القادمة، كما يهدف هذا المؤتمر، الذى يستمر مدة يومين، إلى تحقيق، أهداف، الاستثمار الصناعى، فى مصر، وأن هذا المؤتمر، يتركز فى تساميم، وإنما قائمة على تحقيق فترة لتجاربهم، وتوزيعهم، مستثمرات، الآثار الصناعية، والمالية، بالاستثمار، إلى رفع مستوى قدرتها التنافسية، على المستوى الاقتصادى، العالمى، ما يسهم فى تحقيق تنمية، بمعدل، مشيرة، للتنمية، ولجمعية، وذلك تكون الصناعة، المعروفة، متميزة، نماذج، لبحول، بكفاءة، وقد الآن العالمى، والشرق.

الحال، لدعم القاعدة الرأسمالية، تلك التنمية الصناعية، ما يتبع زيادة حجم نشاطه، وإمكاناته، لتوليد، الخدمات المصرفية.

ارتفاع نسبة إظهاره، بالخدمات، أما فيما يتعلق بالخدمات الاقتصادية، فقد أوضحت دراسة، مهمة، لقطاع، وجود ارتفاع كبير، فيما يتعلق بنسبة الاشتراك فى الشركات الاقتصادية، بمصر، وذلك من خلال مشاركتها، بتدليلها، على مستوى ١٢٤ دولة، من مختلف أنحاء العالم، حيث فرضت الدراسة، أن مصر، تلتى ضمن أكثر ٦ دول، من حيث ارتفاع نسبة الاشتراك.

التي تشملها، المعادن، ولها، يتخلل بنسبة، لشركاء، صاحب العمل، فى اتفاقيات، فإنها تلتى فى المرتبة ١٢، وفى حالة احتساب نسبة إجمالى، يتصله، الطرفان، العامل، صاحب العمل، فإن مصر، تلتى فى الركن الخامس، ونظرا أن هذه الاشتراكات، فى الشركات الاقتصادية، تحمل ضمن.

عناصر، الأجر، لمى، شهم، فى امير، أساسيين، تحقيق، التنافسية، للسعر، والخدمات، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة هذه الأعمال، والخدمات، وبالتالى، قد يتخلل، الأمر، فى هذا المجال، إعادة النظر، فى نسب، أسعار، الاشتراكات، لتتلى، بعضها، العامل، وصاحب العمل، فى اتفاقيات، الاقتصادية.

والجمعية، لوضع، الهيئة، قبل، اتحاد، الصناعات، يؤكد، الالتزام، مساندة، ومعاونة، الصناعة، المصرية، فى تنفيذ، كل، معايير، ومطبات، تحقيق، التوافق، البيئى، ولكن، يجب، فى هذا الحال، تأكيد، أن هناك، عددا، كبيرا، من الفوائد، الصناعية، المصرية، غير، قائمة، فيها، وبالتالى، على تحقيق، هذا التوافق، وبالتالى، فإن دور الحكومة، فى هذا الحال، يكون، للرشد، والاستشارة، والنقل، حتى، تستفيع، هذه الفوائد، للصناعة.

وتحقيق، هدف، التوافق، البيئى، وفى الوقت نفسه، الاستثمار، فى الإنتاج، والمقاسمة، أما بالنسبة، بالخدمات، الصناعية، الصغيرة، والمتوسطة، مركز، لقطاع، اقتصادية، تطوير، هذه الصناعات، خاصة، فى ضوء، القرار، الذى، زاد، الشاحة، من، صيات، جديدة، حماية، وبغارية، لتحويلها، ولكن، الأمر، يتخلل، منا، إيجاد، معايير، مستعدة، لتسريع، للصناعات، الصغيرة، والمتوسطة، وقد، قام، الاقتصاد، فى هذا الحال، موضع، معايير، مقترحة، تشمل، عدد، العاملين، وبهم، الاستثمار، ودفع، وتوتروقت، العملية، الاقتصادية، ٤٠

قطاع التجارة

الاقتصاد المصري (قطاع التجارة)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الصادرات المصرية في غرفة الانعاش	أنس المليحي	العالم اليوم	١٤٥٠	١٩٩٥	٤٤
٢	٦ مقايح للصادرات المصرية	الجريدة	الاهرام	٣٩٨٣١	١٩٩٥	٤٧
٣	في خطة التنمية الاقتصادية	عزة علي	الاهرام	٣٩٨٨٢	١٩٩٦	٤٨
٤	التصدير قبل الاستثمار امحالا	سيد عبد الفتاح	العالم اليوم	١٥٦٩	١٩٩٦	٥١
٥	ماذا تعني انخفاض حجم الصادرات	يحيى المصري	العالم اليوم	١٧٩٣	١٩٩٧	٥٣
٦	اخطاء التصدير على شناعة الخصخصة	عزة نصر	العالم اليوم	١٨٩٠	١٩٩٧	٥٤
٧	التصدير وتنمية العناصر البشرية	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤٠٣١٩	١٩٩٧	٥٦
٨	الصادرات المصرية بين السوق العربية والشرق اوسطية	محمد عبد الباق	الاهرام	٤٠٣٣٦	١٩٩٧	٥٧
٩	روشة علاج الصادرات المصرية	سعد هجرس	العالم اليوم	١٩٢٢	١٩٩٧	٥٨
١٠	جوبلي: عام صعب للصادرات المصرية	سعد هجرس	العالم اليوم	٢٣١	١٩٩٨	٦٢
١١	استراتيجية الأمل	حسام سليمان	العالم اليوم	٢٥٠٣	١٩٩٩	٦٤

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال : أنس مليجى
الموضوع الفرعى : التجارة	رقم العدد : ١٤٥٠
المصدر : العالم اليوم	تاريخ الصدور : ٩٥/١١/٦

الصادرات المصرية فى غرفة الانعاش!

الاقتصاد المصرى يمر الآن بمنحنى خلع حيث تزداد القجوة بين حجم الصادرات والواردات والتي تقدر حسبما تشير الإحصاءات بعشرة مليارات من الجنيهات، وذلك يستوجب - كما تشير الآن - قام - إعادة بناء الهيكل الإنتاجى للصناعة المصرية وتضافر جميع الجهود للنهوض بحجم الإنتاج الزراعى والصناعى فى عدد محدد من السلع لغزو الأسواق العالمية. وفى محاولة للخروج من علق الزجاجة التى تخنق الاقتصاد المصرى منذ عشرات السنين، وحول إمكانية الإنتاج من أجل التصدير وأليات النهوض بالمنتجات المصرية وفتح أسواق خارجية لسد القجوة بين الصادرات والواردات كان هذا التحقيق.

تحقيق - أنس مليجى -

65% من صادرات مصر بترولاً
خاماً و35% سلعاً غير مستقرة!
3.7 مليار دولار حجم صادرات مصر الآن
وهدفها الوصول لـ 10 مليارات

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : التجارة
المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : أنس مليجي
رقم العدد : ١٤٥٠
تاريخ الصدور : ٩٥/١١/٦

الصناعات المصرية تخطط للأسواق الداخلية ولاتنافس في السوق الخارجي!

١٤ مليارات دولار يتكهن أن تسد مصر تمردا سيرا منها حاليا من خلال صادرات البترول والسياسة وإيرادات المصنعة بالخارج.

وهذه مصادر بليبعتها قابلة للاندماج حيث أن مخزون البترول له نهاية وإيرادات المصريين بالخارج تصدح تصادف الشراء نفسه علاوة على أن السياسة تستسلم حتما خضعا من الواردات ويكفى أن ننظر إلى الصناعات المصنعة والسياسة ومن ثم أصبح تصدير جزء من انتاجها للوطني من السلع والصناعات والزراعة غير التقليدية أمر يقتضيه استمرارية النمو فضلا عن ارتفاع معدله ومن ثم فإن هدف التصدير أصبح هدفا استراتيجيا وسياسيا في الوقت نفسه ومن هنا نقرر وفاة مبارك المجلس الأعلى للتصدير على هذا الأساس.

ويجب أن نلخص أن جميع البلدان السليمة لم تعرف لدرأ بذكر من النجاح إذا استبعدنا جانب النجاح في التكوين من الأمر أو في إطلاق الشعارات التصدية

وأضاف أن هدف تلبية الصادرات يقتضي إعادة النظر في بنيتها وسياسات النجاح الانتاجي ذاته وغياها هذا الحقيقة قد يؤدي إلى الوقوع في فخ الخطأ الذي وقعت فيه بعض البلدان الفاشلة على شئون التصدير، وعلى ذلك أن ندرس القطاع الانتاجي سلعة سلعة وأن نضع تصورات لما يمكن أن يكون نجاح التصدير من هذه السلع من وضع لكل سلعة من هذه السلع برنامجا جديدا لهذه السلعة والمختصين الدولة لهذه السلعة والمختصين الدولة لهذه السلعة والمختصين الدولة لهذه السلعة.

وتخطط للتقليل المباشر الذي يستفيد من خلائقه المنتج المصري أن يوجد في هذه الأسواق القوية مثل البيئة بنسوة أفريقيا أو العرب.

الصادرات أنواع

إن الصادرات نوعان هناك الصادرات التقليدية المتمثلة في القطران والبترول أو الأرز وهناك صادرات غير تقليدية وهي بوجه عام السلع المصنعة أو السلع الزراعية سواء طازجة أو معلبة وأخرى يمكن أن تحقق مصر توفيرا ملحوظا وزيادة فيها مثل اللباس، الحافرة، ومعدن

السلع الهندسية ومنشآت الألومنيوم والسيراميك والآلات والمنتجات الجلدية.

ويعد أن كل الصناعات المصنعة تستطيع أن تبيع لاسيما صناعات من خلال اتفاقات اقتصادية ثنائية مع وجهه الخصوص مع الشركات الأجنبية وأهمية عبارة القارات لاتناج جزء مكل لسلعة من التي تنتمها هذه الشركات وهذه الصناعات المصنعة من أهم أسباب قيام الأسواق الاسيوية والتي نهضت بسببها النمو السريع من الصين وكوريا والاندونيسيا وسنغافورة وغيرها على أساس نشاط فيها صناعات تتكامل مع منشآت أخرى مماثلة إلى الشركات العابرة القارات.

النجاح المقفود

يقول الدكتور أحمد الغفور عميد كلية الاقتصاد الاتكم إنه يجب الانتباه إلى زيادة الصادرات باعتبارها مجرد هدف لتحسين ميزان المدفوعات إن أن السومع اضطر من ذلك بكثير حيث أن الوضع يتعلق بأن يتم نمو الاقتصاد المصري من خلال التصدير حيث أصبح الوضع العالمي يفرض ذلك، إنه يستحيل استمرار نمو دولة إذا كانت الفقدت من مصادرات وحجم صادرات كبيرة كما هو السومع من الاقتصاد المصري وهي حوال

تتمت رسالة موجهة إلى الجهات المستولة عن التصدير بأن هذه القضية تمثل اهتمام السلطة العليا في الدولة المتمثلة في رئيس الدولة بأن توليه وتثقل العليات التي تعترض زهيدة حجة التصدير وهي إضاعة إبداعية مع رئيس الجمهورية لديه من الأعباء والمهام كثر مما يشغله ومع ذلك يؤكد على أهمية هذه القضية التي تمثل حجر الزاوية بالنسبة للإصلاح الاقتصادي. ورجو الرئيس والوزراء أن نفس المجلس على أن أي قرار سوف يصدر مسود طريفة للتنفيذ فوراً.

وهذا لا يقلل من جهود اللجان الأخرى ولكننا مازالنا في حاجة للمزيد من تنسيق الجهود وتضافرها لأحداث الأثر المطلوب ومازالنا في حاجة لترتيب إرضاع نقل الصادرات المصرية المتعثر على الأسواق الخارجية أذواق المستهلكين فيها حتى نستطيع تطويق إمكانات التصدير لكي يلائم هذه الأذواق وهذه القضية للهمة ليست في حاجة إلى قرارات سيادية فقط بل مطلوب فيها إعادة تنظيم الجهاز الانتاجي بمعنى زيادة عدد المشروعات التي تنتج بعرش التصدير، ومشاعة جهود التنسيق لتعريف المصدر المصري أو المنتج المصري بالأسواق المحلية أو الممكنة لتسويق سلهم فيها إضافة إلى ضرورة

وجود نوع من الجودة والرقابة على الانتاج ونوع من الاهتمام بالصناعات التكميلية.

ويضيف د. صلاح الدين فهمي قائلا: عندما اتكلم عن الأسواق فأعني الأسواق التقليدية التي سوق نضروها الصادرات المصرية وبما كنا زبادة حجم وجودنا بها من خلال التنشيط فيها مثل أسواق الأوكرومات الأفريقية ودول الكومونولث والدول العربية.

كما أنني أعني بالأسواق الأفريقية والعربية الجديدة بأنه إذا توافر للمصدر المصري ظروف تمويل وضمانة تهميه من مخاطر عدم الوفاء وتوافرت جهود تسويقية منظمة للتعرف على احتياجات هذه الأسواق

في البداية يقول الدكتور صلاح الدين فهمي رئيس بنك تنمية الصادرات المصرية إنه عندما نتحدث عن التصدير لمأنا نتحدث من مشكلة تمثل جزءا من كل هو الاقتصاد القومي وإن كانت هناك مشاكل تعترض الاقتصاد وبينه وتعترض قضايا الانتاج في السوق المحلي والخارجي، ونحن عندما نتكلم من وسيلة من وسائل الإصلاح الاقتصادي لمأنا سوف اتكلم من مشكلة محددة الجواب منها مايتعلق بالانتاج ومايتعلق بالتمويل وحاجت يتعلق بموازين التصدير والإجراءات التجارية التي تؤثر على نشاط التصدير وحاجت يتعلق بالمتصرف في الأسواق الخارجية للتصدير. ولست أنا لصديت عن تصدع الهيئات التي تعمل في مجال تنشيط الصادرات ليس ظاهرة سلبية بل هي العكس فإن إيجابية وكل منها تؤثر جانباً من جوانب مشكلة التصدير. فاعطوب أن يكون هناك نوع من التنسيق والتكامل حتى نصل إلى مجموعة من التغيرات في الصادرات المستعملة، إلى شقوق متكاملة تؤدي إلى نتيجة نهائية مطلوبة وهي تنمية الصادرات.

لكل جهة من هذه الجهات لها وظيفة فلفها نتحدث عن البنك المصري لتنمية الصادرات ونحن نتكلم عن مشكلة التمويل وكيفية توفير تمويل مناسب وكذلك مركز تنمية الصادرات نتكلم عن جهة تنويع التصريف بالنتج المصري وتوحيد الجهود لتسويقها على تعظيمها من خلال أدوات كلها تتقن على بعضها سواء مية المصارف، وكذلك المنشئ التجاري فنحن نتكلم عن ممثلين للإحيرة الحكومية المصرية في الأسواق الخارجية كتال تعريف مجتمع التمويل المصري بإرضاع الأسواق الخارجية وقرس التصدير وظروف هذه كلها عبارة عن أجهزة صحيحة متكاملة أما عن المواقف التي تعترض التصدير المصري من الوصول إلى المصنوب وقيام الرئيس مبارك بإعلان رئاسة المجلس الأعلى للتصدير فهو في الحقيقة تعيم من مشكلة وهي أن أحد معوقات التصدير في مصر يتمثل في أحراد غياب التنسيق الجاد وانفعال بين هذه الجهات المتباد بالتصدير، كما أن رئاسة مبارك

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : التجارة
المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : أنس مليجي
رقم المصنف : ١٤٥٠
تاريخ الصلور : ٩٥/١١/٦

إعادة تنظيم الجهاز الاتحادي ضرورة حتمية لتنشيط الصادات المصرية

مطلب قديم

بمسلم لصغرية في الوقت نفسه لاتوجد طرق ملاحية سواء برية أو جوية أو بحرية تربطنا بأفريقيا بسبب سيطرة الغرب على الأسواق فيها وكذلك على الطرق اللوجستية وإسلاك فإن تكاليف التصدير إلى أفريقيا عالية جدا لأنها لابد وأن تمر عن طريق أوروبا ومنها إلى أفريقيا. وبالتالي أن توجد الطرق المباشرة معهم لتوفير هذه التكاليف المرتفعة والتي تصب في عبء الربح بل للفائدة وتزيد من تكلفة التصدير لهذه الدول وهذا يجب أن تتعامل الحكومة في حل مشاكل التصدير لفتح أسواق إفريقيا وتخفيف تكاليف التصدير بشكل أو بآخر. وكانت ثالثة علوية: أن هناك تجارة شخطة واسعة في مصر بين جهات كبرى من الأقارب في مجال التصنيع للحدود والملاص وبعض المنتجات التي تفتقد للسوق الإفريقية. وقد طالت جمعية رجال الصادات إلى إفريقيا وتمت الاستجابة مؤخرا لإنشاء البنك وقد طابنا برمود تمويلها ومخصصة للتصدير إلى إفريقيا وإنشاء بنك مخصصات من نفس المستوى عال في نفس المستوى عال ومستشارين تجاريين على كفاءة عالية يقفون في قلب إفريقيا لإسنادنا بالطرقات الحقيقية عن الأسواق والأنواع الإفريقية ومميزات تدفع المصدريين المصريين لطرق أبواب الأسواق الإفريقية. ولطحت ثالثة علوية بتجربة الحزين التصديريين وبدرهم العربي خلال السنوات القليلة الماضية من خلال الاتصالات المباشرة معهم في الخارج عبر التمثيل التجاري ومساهماتهم في فتح أسواق جديدة في أوروبا وأمريكا وغيرها بما ينكس. بساندة على رجال الأعمال المصريين والاقتصاد القومي.

وتقول رئيسة لجنة تنشيط الصادات: جمعية رجال الأعمال المصريين ثالثة علوية: بتسمية الجمعية طابنا ثادات بتسمية الصادات المصرية منذ ما يزيد على خمسة عشر عاما ولكن التفاعل الداخلي مع هذا النداء كان بطيئا للغاية. وقد أدرك السرايوني مؤخرا خطورة عدم تنمية صادراتنا في الوقت الذي أصبحت حياتنا مرتبطة بمستقبل التصدير واكتفينا بفرع شمسار. اقتصاديا كبر من مكاننا بنا مما صعب علينا الوصول للهدف المنشود وظهروا بمظهر العاجين عن ادراك الهدف حيث تقدر صادراتنا بنحو 3,7 مليار دولار وتهدف إلى زيادتها 10 مليارات دولار وذلك لا بد أن يتشاور الجميع وتتعاون كل الجهود من أجل تطوير الصناعة والنهوض بالزراعة ويشترك كل ذلك جميع الوزارات وتتخذ كل وزارة من جزء من السرايوني القضايا حتى تحدث طفرة في مجال الإنتاج ويكون ذلك كله خاضعا لسيطرة أعلى سلطة في الدولة وهي رئيس الجمهورية حتى تلحق بطمار التقدم قبل قوات الأوان. وأضاف أن أغلب الدول اليوم أصبحت ملاصقاتها الاقتصادية من السجرة الأولى ولم تصد سياسيا كما كانت وفي ظل على تلك طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية، والأمريكية اليابانية والعلاقات المثقلة في العالم. وتطلعت قاطبة ان للتصديق الأعلى للتصدير يجب التصدير بدون أسواق جديدة لاطال منة وعلينا أن نبعث من أسواق جديدة بأي وسيلة لتدوين متجنتنا الحالية. كما أنه لابد أن ندرج هذه الحقيقة الصعبة وهي انعدام الأسواق المصرية تقريبا في إفريقيا حيث لا وجود لموسم

اما البديل الثاني فهو الإنتاج بقصد الاستهلاك في السوق المحلي وهو المعروف بإحلال المنتجات الوطنية محل الواردات ول هذه الحالة تقوم كل دولة بتحديد نوعية السلع التي يتم استيرادها وحجم المستورد منها وتنشيط قطاعات لإنتاج هذه السلع مع إعطائها حماية ضد المنافسة الأجنبية سواء هذه الحماية لسرخن حظر على الواردات أو رفع الرسوم الجمركية أو رفض إعطاء أدون استيراد وقد وجدت مختلف دول العالم أنه من الأسهل لها أن تتبنى سياسة إحلال المنتجات الخارجة بدلا من أن تنشئ صناعات جديدة للتصدير إلى العالم الخارجي، وبالتالي للصناعة المصرية انشئت السوق الداخلية ولم تنشأ أساسا للمنافسة في الخارج وبالتالي حجم الصادات المصرية مواضع للغاية وحاول 65٪ من حجم التصدير يتمثل في سلعة واحدة وهي البترول مصنعة ومتر سلعة أولية غير وأضاف ان الصادات هي الملحة الحقيقي للحضاح الاقتصادي لأي دولة فالصادات هي المرأة العاكسة للفة: الإنتاجية للدولة والكفاءة الإنتاجية للعامة الموجودة فيها والتطور التكنولوجي الذي وصلت إليه الصناعة كذلك ومستوى التدريب الذي وصلت إليه العمالة وكفاءة الأجهزة التصديرية والتسويقية على اقتناص الفرص وتصدير منتجاتها الوطنية إلى الخارج. وحول رئاسة مبارك للمجلس الأعلى للتصدير قال الدكتور شاذي أننى سعيد جدا برنامي للتصدير الأعلى للتصدير يجب ان النمر الاسويي يتبعون ذلك التقليل لتقليل ذلك التصدير على أي عائق توليحه التصدير وتكون قرارات نافذة على الجميع وقابلة للتقليد دون اعتراض الوزير المعنى عن ذلك وتسهيل جميع الاجراءات.

وقال: إنه لابد من أن ندرك أن وضع هذا البرنامج ليس أمرا سهلا وليس مجموعة من الأرقام ولكنها إعطاء ضخمة وجادة على عائق الدولة فخط مثلا واجب الدولة أن لا تتأخر الاختيار التكنولوجي لإنتاج هذه السلع وإذا انتهت الدولة بغيرها إلى اختيار نمط تكنولوجي معين فقلنا أن تيه ل كل وحدة الإنتاج تقوم بإنتاج هذه السلعة، وليس هذا حسب فعل الدولة يقع عائق التدريب لاداء هذه السلعة بالأمهات الفنية الممكنة بحيث تتوافر المعالة بأسعار معقولة. وعلى الدولة أيضا أن تقيم جهازا للمعلومات بالسياسة لإعالة إنتاج هذه السلعة وأن تيه إلى الوحدات الإنتاجية بها. كما أن عليها أن تبني الصومات الخاصة بأسواق هذه السلعة وتسهيلات التمويل الخاصة بتصديرها، ولأن أن الصاري يستطيع الآن أن يستطيع أساسا فشل المحاسن السبيلية واللجان المختصة بتنشيط التصدير حيث إنها لم تكن تعرف أن مثل هذا البرنامج يحتاج إلى دعم قيادة تمتلك أسباب التطبيق هذا سبب آخر يبرر رئاسة مبارك للمجلس الأعلى للتصدير. عاجزة عن المنافسة ويقول الدكتور وجيه شاذي ويرى الاستثمار السابق أن السبب الحقيقي في الوضع الحال الذي أنت اليه الصادات المصرية اليوم يرجع أنه كان لماننا بديلا إما بديل التصنيع بقصد التصدير لأسواق بعيدة وفي هذه الحالة كان لابد من التأكد من 3 عوامل هي إننا نتفح طبقا للأدوات المستهلكت بالفعل وأغلب من البسول التقدمة وإن يكون لدينا كفاءة إنتاجية عالية تستطيع أن تنافس من حيث الجودة والسعر بالإضافة إلى الأمان الكامل بالأسواق العالمية مع توافر الأجهزة المتخصصة، "خزاه لتنفيذ عمليات التصدير.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع التجارة

المصنف : الأهرام

اسم كاتب المقال :

رقم العدد :

تاريخ الصدور :

٣٩٨٣١

٩٥/١٢/٣١



شوقي

٦ مفاتيح للصادرات المصرية إلى أوروبا تفتح الطريق أمام الاستثمار الأمريكي في مصر

في دراسة هامة للفرصة التجارية الأمريكية في مصر

في مرحلته المبكرة في مصر جويج
أن تضمن الاتفاقية مع أوروبا مجالا
واسعا للصادرات من مثل هذه
الصادرات : المنتجات الزراعية :
لعل الاستثمارات في مجال
الزراعة أحد الأهداف الحيوية في مجال
مبادرة ماركس-جويج وهذا القطاع له
جانبية كبيرة لدى المستثمر
الأمريكي .
ويجسد هذا مصر أن توسع
مجال أنشطتها مع أوروبا بحيث تشمل
الاتفاق في جانب المنتجات الزراعية
والغذائية كذلك الإسفدة وغيرها من
المنتجات المتعلقة بالسلع الزراعية .
كما أن مصر مبدئية في التعاون مع
الأمريكيين في مجال التنمية
الإنشائية في مجال التنمية
الزراعية المشتركة فيما يمكن أن
يلقى عليه منتجات السلام، وهذا
أشياء يجب أن يتضمن الاتفاق مع
الجانب الأوربي .
سائما : الصناعات الكيميائية
والأدوية :
مصر تحتاج لحدث هام في يناير
١٩٩٧ يتصل في استحداثها
للمؤتمر الدولي الرابع لاختصاصات
البوليمير ولأول المؤتمر العالمي
للطباعة ولأول المؤتمر العالمي
للأدوية في القاهرة .
ومن أبرز جويج أن يتضمن الاتفاق
في مصر والاتحاد الأوربي مفاصل
من يتشعب منها هذا المؤتمر في
مجال في تمويل هذا المؤتمر في
الوقت ليس عمل جماعي في مصر
والتي تحتاج إلى التمويل في مصر
والشرق الأوسط والصين .
معرض لمنتجات مصر :
في مصر أن تستضيف من الجانب
لتي يفتتحها مثل هذا المؤتمر في
الوقت مع أوروبا لمنتجات احتياجات
الأمريكيين ويصحب تشجيع
الاتفاقية لتأمين وسعة لدى
الخطوات صناعية مصرية من هذه
الخطوات لأوروبا

توسع مجال صادراتها من
للمنتجات في الاتفاق مع أوروبا
لبعض صناعات النسيج التقليدية
أربعة عشر وإيطاليا نحو تصنيع
اللبات والمنتجات الجلدية عالية
الجودة وهذه نوعية من المنتجات
للتصدير في إطار الخصائص التي
توفرها الولايات المتحدة الأمريكية
ومن هذا فإن استثمارا أمريكيا
مصريا مشتركا في هذا المجال يمكن
أن يخلق السوق الأوربي والأمريكي
معاً، وإذا كان الشكر في هذا
الاتجاه قد ينسب لبعض المنتجين
الذين قد تولوا صناعات تصنيع في
أن هناك استقلالية وحيد يتصل في
شركة مصر التجارية وهي شركة
عضو في المجلس الرئاسي المصري
الأمريكي ويمكنها أن تبدأ الخطوة
الأولى لتشجيع القطاع الخاص
المصري في هذا المجال .
كما تؤكد الدراسة على أهمية أن
ينظر المفاوض المصري للبرامج رقم
٨-٩ والخامس : العلاقات الدولية
للجنة الأمريكية مع دول الأوربي
حيث أن صادرات النسيج تأتي من
الصادرات إلا أن كانت صادراتها
الولايات المتحدة الأمريكية في هذا
أهمية حيوية أمام المفاوض المصري
لشكر في هذا البرنامج والخطوة
إلى مزيد من الخصائص في ضوء
انخفاض تكلفة العمل في مصر .
الخصائص الثلاثة : فيما يتعلق
مصادرات مصر من النسيج الأوربي
فضرورة النظر بين الاستثمار
للإنتاجات والأصناف في الاتفاق
التجارة : إقامة صناعات نسجية
مصرية إسرائيلية مشتركة توفّر
مفاتيح الحصول على السوق الأوربي
والأمريكي فيما بعد إقامة صناعة
الحصص الصناعية خالية
وإعمال : الصناعات الجلدية
التصنيعية :
الأمريكية :
مصر لديها قاعدة من المهندسين
المصريين إلا أن هذه الصناعات

والمنتجات إضافة لإحراز السيارات
والسيارات التي تدخل في تصنيع
السيارات من المكونات والأجزاء
الكهربائية والإلكترونية في مثل
الاتفاقية ولتؤكد هذه الأهمية أمام
المستثمر الأمريكي منطوية شركة
جيرال مونويز من جيب إيجار حاكم
فيديو عبد زيارته لخصر من حيث
تصدير المستثمر الأمريكي إلى
الخطوات في الاستثمارات في مصر
مهدف تصنيع الأجزاء المعدنية
لصناعة السيارات حيث أن هذا يعني
والنوعية إيجار سونوز تكلفة أقل
وجودة أكثر خاصة أمام هذه المنافسة
الحامية من صناعات أوروبا بدأت في
السوق المصري إلا أن الدراسة تشير
إلى صعوبة وجود مثل هذه الصناعة
بضمن المستثمر بصرف منتجات
لأفراد أن تكون هناك أسواق أخرى
بضمن المستثمر بصرف منتجات
إليها وهذا يستلزم على المفاوض
المصري النظر في هذا الموضوع
باعتبار في صناعة الاتفاق مع أوروبا
حتى يمكن وجود صناعة معدنية
للصناعات مثل توسع في المستقبل .
ثانياً : شروطاً للمنتجات البديلة
وإعمال تصنيع المنتجات
تعمل الخبرة الأمريكية في هذا
المجال نفوق كبيراً على مستوى
العالم ويمكن للاستثمار المصري
الأمريكي المشترك أن يحقق دفعا
للتصدير وكما تقول الدراسة هناك
إعطاء من المستثمرين الأمريكيين
بخلق هذه الصناعة لخصر وأوروبا
تحتاج إلى هذه الصناعات ومن هنا
لأن تشجيع الاستثمارات في
الاتحاد الأوربي مجالا أوسع مثل
هذه الصناعات ويمكن أن توفّر
الموتيرة الأمريكية توفير تمويل
بموجب وجود حلول متكامل أمام
الحكومة المصرية من الخطوات التي
معتز أن تبرز عليها في هذا المجال
: كذلك : تشجيع : مثل الصناعات
التصنيعية خطوط الأولى في الترخيص
المستثمر التشجيع على مصر أن

انتبهت غرفة التجارة المصرية
الأمريكية من إعداد تقرير هام حول
الصادرات المصرية إلى أوروبا وفرص
الاستثمار الأمريكي في مصر حيث
أكدت الدراسة التي أعدها غرفة
الأمريكية أن اتفاقية التجارة الحرة
في مصر والاتحاد الأوربي يمكن أن
تفتح مجالات للاستثمارات الأمريكية
في مصر في ٦ قطاعات رئيسية تشمل
مفاتيح الصادرات المصرية للأوربي
الأوروبي .
وعلى في سلسلة الدراسة هناك
سبب رئيسي وراء إدعاء مثل فيما
أكده الدكتور يوسف مرسس على
وزير الدولة لشؤون القوى في لقاء
بأعضاء غرفة التجارة الأمريكية في
مصر في أكتوبر الماضي حيث أكد
رغم الحكومة المصرية على تشجيع
الاستثمار على خطط القطاع الخاص
حاجت هذه الدراسة لتوضيح محاذات
الاستثمار في مصر وكيفية الاستفادة
من فتح السوق الأوربي أمام صناعات
مصرية أمريكية مشتركة تشجيع
هذا السوق . هناك مطلقا الدراسة ٦
القطاعات المصرية مثل صناعات أمام
معين الاستثمار في جيب الترخيص
المفاوضين الذين يرون في الاستفادة
الاتحاد الأوربي من اتفاقية التجارة
باعتبارها خاص في الجانب إيجابي
محفزات خاص في المستثمرين
الأمريكيين الذين يرون في الاستفادة
في مصر هذه القطاعات على الأقطار
جانبية للاستثمار في المستقبل
أولا : صناعة قطع غيار السيارات :
تشير الدراسة إلى أن هذه الصناعة
فرصة كبيرة أمام المستثمر الأمريكي ،
وإذا كانت شركة حلال مونويز تشجع
فيودا على استثمار منتجاتها من
صناعات ثامة تشجيع في مصر
لخارجها إلا أن تصميم على شراء
السيارات يتاح أكثر من سوق وهي
مصر أن على المفاوض المصري أن
يقع شروطا واسعا في الاتفاقية
لصادرات السيارات والأصناف

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عزة على
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٣٩٨٨٢
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٩٦/٥/٢٥

في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٦/٩٧

٦٤ مليون دولار زيادة في غرض ميزان المدفوعات
١٠ مليار دولار تحسناً متوقفاً في الميزان التجاري
الخطة تؤكد:
الإصلاحات الدولية تساعد على نمو الاسواق
الخارجية وتحذر.. العالم لن يرحم من يتخايل
في انتزاع نصيبه في حركة التجارة الدولية

كثيبت - عزة على:

صرح السيد طاهر البشري وزير الدولة للتخطيط بأن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي القادم ٩٧/٩٦ استهدفت تحقيق زيادة في ميزان المدفوعات بحوالي ٦٤ مليون دولار عن الزيادة المتوقعة تحقيقها في خطة العمل الحالي ٩٦/٩٥ حيث تستهدف الخطة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات يصل إلى ٥٣٧ مليون دولار ويروج ذلك إلى زيادة الصادرات السلعية من ٠,١ مليار دولار متوقع من ٠,٤ مليار دولار ٩٦/٩٥

كذلك يرجع إلى الزيادة المتوقعة في صادرات القطن من ٦٥ مليون دولار إلى ما سيصل ٢٢٠ مليون دولار. وزيادة الصادرات السلعية من ٢,٧ مليار دولار متوقع ٩٦/٩٥ إلى ٩,٧ مليار دولار ٩٧/٩٦. ويتوقع ارتفاع صادرات السلع الزراعية، فيما عدا القطن ٢٢٠٠ مليون دولار إلى ١٢٠٠ مليون دولار. وزيادة السلع السلعية إلى ٢٢,٧ مليار دولار متوقع من ٩,٦ مليار دولار مع ثبات العمل المتوسع من تصورات المصيريين العاملين في الخارج والذي ينتظر في حياض نمى رقم الحساب الأجنبي وهو ٣ مليارات دولار. وأثبت الدخل الناتج عن رسوم المرور في قناة السويس عند رقم ٢٠٠ مليون دولار وهو على الرقم المتوقع تنصيفه في مبرراته العام الحالي ٩٦/٩٥. كذلك تنفذ صادرات البترول لتخفيف صادرات ٢,٨٨ مليار دولار وهو ضمن العمل المتوقع للعام الحالي ٩٦/٩٥

واضاف أنه من المتوقع تحس

الميزان في البترول التجاري بنحو ١,٤ مليار جنيه حيث يتوقع من ٢٧,١ مليار جنيه متوقع عام ٩٦/٩٥ إلى ٢٥,٧ مليار جنيه في خطة العام القادم ٩٧/٩٦. وأن هذا التحسن يترتب عن زيادة نسبة تحويل الصادرات السلعية إلى الواردات من ٦٦,٥

متوقع عام ٩٦/٩٥ إلى ٦٦,١٪. تستهدف تحقيق عام ٩٧/٩٦ من المستهدف أن تزيد الصادرات الصناعية والزراعية حيث ٢٩,٢٪ حيث تستهدف البقية زيادة الصادرات من الصناعات التحويلية بمعدل ٢٠٪. تعتمد في ذلك على القطاع الخاص والاستثماري، وإلى زيادة الصادرات من الصناعات الكيماوية بمعدل ٢٢,٨٪، وكذلك

الصادرات من صناعة القزل والسجوع بمعدل ٢٢,٤٪ ومصدرة خامس صادرات للآلات والجواهر والمزروعات الزراعية التي أصبحت تستغنى بمقدرة عالية. كذلك الصادرات من المنتجات المعدنية بمعدل ٢٥,٦٪ والصناعات من مواد البناء والخرائب بمعدل ١٩,٤٪. وتزداد الخطة لعملية تهئية المخابر لإنتاج الأسمدة والخصا، والاستثمار وتشغيل المصانع المحلية ورفع الكفاءة الإنتاجية وتنشيع المصانع القائمة على المصنوع مختلف المواد وتزويد التكنولوجيا المتطورة وتوسيع مصانع للتصدير

والترويج والتمويل لشخصه الصادرات والاقتصاد بوسائل النقل المختلفة للمنشآت الصناعية للصنعة للخارج بما يكفل استمرارية وجودها للأسواق مع مراعاة توافر البيانات والظومات التي تطلبها الدولة للتجارة والاقتصاد بالخدمات المرتبطة بالشخصه والترويج ورفع الاسواق الائتمانية والعالية أمام الشتمات المصرية على أساس المنافسة في الجودة والسعر

وفي مجال الصادرات الزراعية تستهدف الخطة زيادتها بمعدل ٢٢,٥٪ وتشتد الخطة في ذلك إلى زيادة معدل نمو الصادرات من السلع الزراعية ذات القيمة العالية والأصناف المتميزه الزراعية عبر التخليص من خلال زيادة صادرات الأور من نسبة ٢٨,٨٪ والصناعات الكيماوية بنسبة ٢٦,٢٪ والرخا بنسبة ٢٠٪ والمنتجات الطبية والعطرية بنسبة ٢٢,٢٪ وتزويد الحجم الخاص من صادرات القطن الخام إلى حدود ١,٥ مليون طنار بما يماثل على أسواق قطن المصري في الخارج

٥٠٠ مليون دولار زيادة في الصادرات الصناعية

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع التجارة
المصدر : الأهرام

اسم كاتب المقال : عزة على
رقم العدد : ٣٩٨٨٢
تاريخ الصدور : ٩٦/٥/٢٥

وفي مسجل

الصادرات من الدول الخام ومنتجاتها تقوم استراتيجيتها القمعية على أساسي لحد ترويجيا من الاعتماد على

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

وفي مسجل

الصادرات من الدول الخام ومنتجاتها تقوم استراتيجيتها القمعية على أساسي لحد ترويجيا من الاعتماد على

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

٩٥ مليون دولار زيادة في الصادرات الزراعية

الثقل على الاتاج المصري وغزو الأسواق الخارجية بعد من انقضاها المصرية بالنقصان لظروف الاقتصاد المصري والوضع الاقتصادي، لا تسهم به الصادرات من خلق فرص عمل جديدة ويورث كسرها للنمو وتؤيد ذلك الأجنبي اللام للتعويض عملية التنمية والمضي للأمام في اتجاه مساهمة إيجاب حركة الصادرات في الصادرات وتصنع حاصلة الصادرات الاقتصادية من زيادة الاتاج المحلي بما يورث من إيجابيات الاقتصادية التي من شأنها الاقتصادية التي ارتفعت أسعار أسعارها

مؤشرا من المؤشور أن يستمر هذا الاتجاه خلال المرحلة الانتقالية لتفاديها لظواهر غير ذلك من السلبيات الانتقالية

● وحول المميزات الدولية تراحيها السدود الخارجي بمصر العالم الآن بمصر اتفاقية المات وعناية التجارة وعصر المصير

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الصادرات من السلع الأولية والمنتجات البترولية في المحافظة على ثبات سلف الاتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عزة على
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٣٩٨٨٢
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٩٦/٥/٢٥

ويشمل الدكتور
حمدي سمسون
الساح البحار، لزيد من
التحسين التجاري
والاقتصادي مع الدول
لمصلحة الاقتصاد
المصري أصبح هذا
يتقدم غيره من أهداف
تعزيزات التجارة
السياسية المصرية مع
جميع دول العالم،
فالصراع على كسب
الزيد من الأسواق
وانتقال رؤوس الأموال
أصبح هو السمة
القائية في هذا العصر،
والعلم أن برغم الدول
التي تختلف أو تتشاكل عن العمل
والسعي للضمان لانتزاع بصيبتها
الحافل في حركة التجارة الدولية
وانتقال رؤوس الأموال
وتتبع الحقبة خلال المرحلة المقبلة
إلى ديم النشاط الاقتصادي وتنمية
الصادرات في شروعات الإنتاج للسلع
التي تتحقق لمصر فيها ميزة نسبية
وتنافسية لتؤدي دورها كمحرك للنمو
في الاقتصاد المصري

وفي الوقت نفسه تعمل على تقليل
الاعتماد على الخارج لتصديق مخزون
الحج من الوزار التجارية كحدوة
وبمعية في استثمار تصدير اوصاع
ميراث المدفوعات والميراث التجاري

وكانت خطوات الانضمام إلى ثلاث
الحبات وإلى المفاوضات على علم
اتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد
الأوروبي والولايات المتحدة خطوات
اتخذتها الحكومة من أجل دعم
الأسواق والمتغيرات المصرية على
أساس من المنافسة في السعر والمواد
والاستفادة بما تتيجها الاتفاقيات من
مزايا من أجل الحصول على نصيب
أكبر من حركة التجارة العالمية
والعطاءات الاستثمارات بما يتفق
وامكانات مصر الحقيقية ، حيث تنبئ
الاتفاقية فتح الأسواق المالية أمام
الصادرات المصرية التي طالما طالبت
مصر بضرورة فتحها بعمدا عن نظام
الحصص والقيود النوعية التي تهدد
التوسع في الصادرات إلى ثلاث
الأسواق من ناحية أخرى لسن
الاقتصاد المصري قادر على استيعاب
المتغيرات الاقتصادية التي تنبع من
تطبيق الاتفاقية لأنها تعطي قدر
استغالية مدتها عشر سنوات وهي فترة
تتيح من الوقت مايسمح بأكابها
لرؤساء بي اوصاع الاقتصاد المصري
وهذه الاتزاناسات بشكل تقلل من
الاضرار وتعظم من المنافع

ومن جانب آخر ما المفاوضات مع
الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة
الأمريكية لعقد اتفاقيات شراكة معها
يلوم على أساس من تبادل لمصلحة
والمنافع بهدف دعم القدرة التنافسية
للاقتصاد المصري وتطوير مؤسساته
الاشخاصية وإقامة مراكز صناعية
وتكنولوجية متطورة تساعد على تطبيق
النموذج النشيط وتبني الحصول على
الدعم الأوروبي والأمريكي من أجل دفع
الاشخاصية وتطوير جودة المنتجات
المصرية وصولاً إلى اللواصمات
القياسية العالمية بما يجعلها أكثر قدرة
على المنافسة وعمر الأسواق

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سيد عبدالفضيل
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	١٥٦٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٦/٩/٦

بعد إنشاء مكاتب للاستثمار بالمحافظات المصرية :

التصدير قبل الاستثمار أحيانا

تحقيق من القاهرة :
سيد عبدالفضيل

مكاتب التصدير قواضى في اعميتها مكاتب الاستثمار
لم لا .. فلذا كانت الحكومة المصرية قد بدأت
اجراءات اقامة مكاتب الاستثمار التي تؤدي
دورا مهما نيابة عن المستثمرين - وبناء على
طلبهم في الحصول على جميع التراخيص
والموافقات اللازمة من الجهات المختصة ..
ومتابعة تنفيذ المشروعات وتجميع البيانات عن
فرص الاستثمار المتاحة بالمحافظات. فلن مكاتب
التصدير توفر مقومات التوازن للسليم للعرض
في مواجهة الطلب واتاحة الفرص للاتصال
بلاسواق الخارجية . ومتابعة للتراكم من
السلع والقصور في المخزون السليم ..
وان كانت محصلة العملية الاستثمارية
منتجات زراعية وصناعية بمختلف انواعها
ومكوناتها .. فان اعمية التصدير تأتي في
القدمة .. اذ انه لا قيمة للانتاج اذالم يبيح له عن
منافذ للتسويق بالداخل والخارج .. وهنا
يصبح التصدير - حجر الزاوية في العملية
الاقتصادية .. فلن جانب دوره في سد العجز
التجارى .. فهو يساهم في تثبيت سعر الصرف
وتدوير حركة الانتاج .
ان هذا .. القضية لاتزال مطروحة .. في هذا
التحقيق المشقة .. والحد !

المطالبة بإقامة مكاتب للتصدير لمتابعة التراكم من
السلع وتسويق المنتجات المصرية بالخارج !

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع التجارة
المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : سيد عبدالفضيل
رقم العدد : ١٥٦٩
تاريخ الصدور : ٩٦/٩/٩٦

سوهاج تتحدى

ولان الصعيد يأتي على قمة أولويات الاستثمار .. سالتنا اللواء أحمد بكر محافظ سوهاج واجهناه بهجوم مستمرى سوهاج.. فهم يرون أن شركة الكهرباء تقيم بتقدير مقاييسات الكهرباء جزائيا .. حتى أن قيمة مقاييسات واحدة بلغت نحو 30 ألف جنيه .. وما يزيد على اضعاف قيمة الارض التي اقيم عليها المشروع .. رغم أنه تم خطة الكهرباء بمعية الكوثر .. سوهاج تدر 50 مهاجوات كهرباء .. والخدمات التليفونية غير متوفرة .. رغم أنها لاتغطي سوى 3٪ من طاقة الاتصالات الخاصة باسترتال. كذلك هناك هبات أمام استفرج تراخيص الانتاج والتشغيل.

عاجلنا محافظ سوهاج برده لادينا منطقة صناعية ضخمة مساحتها 800 فدان .. ويتم تنفيذها على 3 مراحل .. انتبهت لاهمال البنية الاساسية بها .. ويشتت التسليم للمستثمرين في المرحلتين الثانية والثالثة .. الأولى انتهت بالكامل .. وتم تخصيصها لإقامة مفرحات مختلفة في مجالات عديدة منها الصناعات التكميلية والنسجية والفخايف والأرض الخاصة بها تسلم فورا للمستثمرين.. وجاهزة المرافق من كهرباء وطاق وتليفونات ومياه.

تعد امرا صعبا .. فالعقبات كثيرة .. تستلزم وقفة جادة لولوجية كل ما يقابلهم من إجراءات روتينية بالغة التعقيد.

الصورة في محافظة الجيزة لا تختلف كثيرا .. والكلام هنا للمهندس مصطفى الغرياني الذي يؤكد أنه رغم الجهود التي تذلها للصفاء فان هناك نوعا من القصور .. فالخدمات والمرافق الاساسية بالمنطقة الصناعية يتم نعمها باستمرار .. لكنها رغم ذلك تواجه مشاكل حيث أن شبكة الاتصالات التليفونية لم تعطال كثيرة .. تحتاج إلى تطوير ملموس وباتم .. ومعالجة الجيزة عليها ايضا فتح بسبب الاستثمار بالمنطقة أمام المشروعات الصغرى مع فرض رقابة صارمة عليها .. لتكون الفرصة متاحة أمام صغار المستثمرين لبدء عملهم وتوير أموالهم.

نحن نود الاستثمار والجيزة .. كما يلى الدكتور عبدالحليم شحاتة .. المحافظ .. لها السبق في دعم الاستثمار ورعايته .. للسند مكتب للاستثمار منذ عام 1975 .. ونحن المحافظة الوحيدة التي تضم لجهزة عديدة وهكلا تنظيميا متكاملة لخدمة المستثمرين ومن هنا كان قرار

اقامة إدارة مركزية للاستثمار تضم إدارة لدراسات جدوى المشروعات.. كذلك كان قرار إقامة لجنة عليا للاستثمار بالمحافظة لرسم سياسات الاستثمار ووضع خريطة شاملة له .. تضم عدد المصانع القائمة والمستهدف إقامتها في المستقبل .. والفقرى الاستثمارية المتاحة .. ونحن بدورنا .. والكلام لآزال محافظ الجيزة .. قمنا بضم 1500 فدان للمنطقة الصناعية من الأراضي الصحراوية المجاورة التي لمعا يكون له دورهم في زيادة الصانع الجديدة ودعم نشاط الاستثمار .. وتشغيل أعداد كبيرة من الخريجين .. كما سيضم مسترالا جديدا سعة ألفي خط .. محطة محولات ضخمة لخدمة المصانع .. وإدارة هندسية للمنطقة الصناعية.

بما فيها من معلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة ونوعية الاستثمار والمشروعات المطلوب تنفيذها.

تيسر على المستثمرين
فنى القنصلية بدأت أول خطوات إقامة مكتب للاستثمار برئاسة المحافظ عمر عبدالأخر على أن يضم هذا المكتب جميع الأجهزة ذات العلاقة بالاستثمار .. وله صلاحية اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات الخاصة بالتيسر على المستثمرين وتسهيل مهمتهم.

ول هذا الطيار لا يتقدم المستثمر للجهات المعنية لاستخراج التراخيص والإجراءات اللازمة بل يتولى مكتب الاستثمار هذه المهمة عن طريق الاستعانة بطلب المشروع ونراسة الجدوى الخاصة به ويقوم المكتب بإنهاء جميع الإجراءات اللازمة لإقامة المشروع ومن هذا المنطلق .. فإن محافظة القاهرة ستقدم مزايا ثابتة للقاء المستثمرين ورجال الأعمال للاستثمار إلى مشاكلات ومقرحاتهم واتخاذ القرارات اللازمة فورا لتخليق أية صموميات تعوق إقامة هذه المشروع وسنم العمل فورا على استكمال المرافق والخدمات لجميع المناطق الصناعية بالقاهرة وتوسيع المرافق للأراضي التي ستقام عليها المشروعات الاستثمارية .. كذلك تشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية التي تأخذ في اعتبارها نظافة البيئة

طول الإجراءات

هنا يعدد لعدد مستثمرى القاهرة أحمد فتيل .. مشاكل المستثمرين في طول الإجراءات التي يقطعها المستثمر في رحلة استخراج تراخيص إقامة المشروع وعقدة السورتي التي تتأخر .. كذلك طول فترة إجراءات تسويميل المرافق الاساسية من مياه وصرف صحي وكهرباء للمشروعات الاستثمارية في نطاق القاهرة.

يائرننا محمد عابدين أحد المستثمرين بقوله أن طول الصفا على المستثمرين الحاليين

لأننا نتحدث عن قضية الاستثمار بمصر .. وإجراءات تشطب إقامة المشروعات .. المسئول التنفيذي الأول عن الاستثمار الدكتور إبراهيم فوزى وزير الصناعة السابق ورئيس الجهاز التنفيذي لهبة الاستثمار.

بما يده بتحديد اختصاصات مكاتب الاستثمار .. والتي تقوم بآية عن المستثمرين وبناء على طلبهم بالموصول على جميع التراخيص والمرافقات اللازمة للجهات المختصة .. واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخصيص الأراضي الملولة أو للتخصيص للمحافظات وفقا لإحكام القانون ومتابعة تنفيذ المشروعات .. واتخاذ جميع البيانات من فروع الاستثمار القائمة بالمحافظات وإعداد القوائم الخاصة بها .. والمرافق اللازمة للاستثمار .. واتخاذ جميع البيانات عن الأراضي والمرافق التي تصلح لإقامة المشروعات عليها وإجراءات تسويميل المرافق وإعمال البنية الاساسية بها شروط تخصيصها سواء بالتملك أو بالإيجار والقيمة المحددة لذلك.

تسويق وتكامل

واننى لأك .. والكلام لآزال للدكتور إبراهيم فوزى .. أنه ليس هناك تعارض بين هيئة الاستثمار ومكاتب الاستثمار بالمحافظات .. بل إن هناك تسيقا وتكاملا بين هذه المكاتب والهيئة .. ونحن الآن نقوم بإعداد لإصدار الخريطة الاستثمارية جغرافيا ونوعيا من خلال تخصيص موانئ لصناعات محددة بالتنسيق بين الأجهزة المعنية كالطليات والتعمر وغيرها من خلال الموصول على مرفقات.

ونحن الآن بصدد إعداد الخريطة التي يتم من خلالها تحديد الاحتياجات الفعلية من الصناعات المختلفة لتشجيع إقامتها وسد العجز بها وخريطة الاستثمار أن تكون طرزة .. لكن يمكن للمستثمرين الأجانب والعرب والمصريين الاستفادة بها .. والاسترشاد

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	يحيى المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	١٧٩٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٧/١/٨

تدقيق الحسابات على الحسابات

ماذا يعنى انخفاض حجم الصادرات

١- فلقد كنا نسمع عن تصريجات شبه يومية من ارتفاع حجم الصادرات وزياد قيمتها بينما رأينا الأرقام الحقيقية توضح العكس حيث انخفضت فعلا قيمة الصادرات في السنتين الأخيرتين كما رأينا، وذلك في الوقت الذى أعيد فيه هيكلة الإدارة التصديرية وهو ما يؤكد أن المسئولين عن التصدير يهتمون بالكلام أكثر من اهتمامهم بالعمل وبالتالي تأتي النتائج مخيبة للأمل والمعروف أن التصدير يعتبر الركن الأساسى للاصلاح والتقدم الاقتصادى فى كل دول العالم.

٢- كما يبنى ذلك أن البيروقراطية التصديرية ما زالت متعسكة عندما تضرب بشدة فى كل النواحي التصديرية طالما لا توقف عندها وهو ما سبق أن

الحقائق الواقعية خلال السنوات الأخيرة تقول أن هناك انخفاضاً فى حجم الصادرات السنوية كما أن هناك ارتفاعاً فى حجم الواردات السنوية وهو ما ينعين تحليله بدقة لأنه ينعكس بكل جوانب الحياة الاقتصادية التى نعيشها: التجارة الخارجية، الإنتاج، الاستثمار حتى الخدمات كعمليات السياحة والنقل والشحن والتفريغ.

وإذا كنا نسمع بتصريحات متعاقبة بين فترة وأخرى ومن مسئولين كبار عن زيادة عمليات التصدير وعن انشاع حجم الاستثمار باستثمارها الأساس الأولى التى قامت على عمليات التقدم الاقتصادى فى اليابان وكوريا الجنوبية وكل دول جنوب شرق آسيا التى يطلق عليها النمور الآسيوية

فإنه أمام الأرقام الفعلية من

والع التقرير السنوى الأخير للبنك المركزى المصرى نرى الصورة عكسية وقد تزايدت سوداً إذا استثمر المسار الاقتصادى والتجارى على هذا النمط من التسلط والتسيب والإهمال وبكل ما يتصل بهذه العوامل من سياسات تشجيع المواطنين

يعنى
المصرى



تشكل له مجموعة عمل تتابع كل عمليات التصدير من المنتج المحلى حتى المستهلك الخارجى وما فيها النقل والشحن والتفريغ والتعبئة وبذلك يمكن لهذه المجموعة أن تقف على مواطن الضعف وتحالها بطرق مستحددة ليس بالترهيب ولكن بالترغيب والتشجيع.

٣- ويعنى ذلك أيضاً أن هناك خللاً فى الانتاج حيث تتهجم عمليات الانتاج إلى المنتجات التى ليس لها اسواق بالخارج أو لا تستطيع المنافسة مع المنتجات

الأجنبية وهو ما يهددنا بشدة فى عصر الحيات عندما يصعب تسويق الانتاج التصديرى لا لمعيب فى الأجهزة التصديرية فى الداخل والخارج ولكن لعدم حاجة الأسواق الخارجية أو بعضها للمنتجات المحلية أو لوجود منتجات خارجية بديل من دول أخرى ومن الطبيعي أن يكون لها التفصيل طالما توامر فيها شيطان: الجودة المطلوبة والسعر المناسب.

٤- سياسة الاستثمار من السياسات التى ساعدت الدول الآسيوية على التقدم الاقتصادى وزيادة التصدير حيث يتم اعادتها بشكل جيد بيد من الاحتكار المحلى أو حتى الخارجى ويضمن عدم السيطرة الاقتصادية على التخصصات الدولة ويستغنى عن التسويق السلبي

وارتداد نمو التقدم خاصة بالنسبة لمعامل الضغوط على الآلة الجيد والعمل الجاد الذى ينتج نتيجة العوامل المشجعة على الدفع للتزاييد والنشاط للتلاحق لتعويض عسرات السنوات التى ساءها الفوضى الانتاجى وظهرت فيها بيانات غير واقعية.

لقد بلغت جملة صادرات مصر خلال عام 95/94 حوالى 4,957 مليار دولار أمريكى فى حين بلغت فى عام 1997 بالمقارنة بنفس الفترة من عام 1996 وهى التى كانت تتزايد بمقدار عشرة فى المائة فى المتوسط خلال السنوات السابقة على هاتين السنتين بينما تزايدت جملة واردات مصر من 12,811 مليار دولار أمريكى عام 1995/94 إلى 13,826 مليار دولار أمريكى خلال عام 95/96 أى بزيادة قدرها 1,015 مليار دولار أمريكى وبالتالي تزايد العجز لتجارى من 7,310 مليار دولار أمريكى فى عام 94/1995 إلى 7,853 مليار دولار أمريكى فى عام 1995/1996.

ماذا يعنى ذلك؟
يعنى أن هناك خللاً فى الانتاج أو نقصاً فيه ويعنى أيضاً أن هناك تراكمياً فى أنشطة التسويق العملية وترتكبنا أن أنشطة التسويق للكلمة: بالإضافة إلى عوامل أخرى عديدة لا تتناسب مع اقتصاديات السوق الحرة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عزة نصر
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	١٨٩٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٧/٤/٩٢

دراسة علمية أكدتها الأرقام:

أخطاء التصدير.. على «شعاعة» الخصخصة!

الفخراء:

تراجع الصادرات أسبابه متعددة ليس من بينها تنفيذ برنامج الخصخصة!

✽ تحقيق - عزة نصر:

يبدو أن الخصخصة أصبحت الشعاعة الجاهزة التي يطلق عليها البعض الكثير من الفواهر السلبية التي يشهدها الاقتصاد. وأخر الاتهامات التي المصقوها بالخصخصة أنها السبب الرئيس في تدور الصادرات. والطريف أن دراسة علمية لاستاذ بجامعة الزقازيق.. أكدت ذلك. وبالأرقام حيث اشارت إلى أن هناك علاقة مؤكدة بين انخفاض الصادرات السلعية والصناعية بصفة خاصة وتقلص برنامج الخصخصة، كما أن هناك علاقة مؤكدة، بين الخصخصة وانخفاض استثمارات الصناعة.

وقد استطلعت «العالم اليوم» آراء بعض الفخراء المشغولين حول ما جاء بالدراسة فاعتزوا على ما جاء فيها، فالأول انخفض الصادرات يرجع لأسباب عديدة ليس من بينها تنفيذ برنامج الخصخصة..

وتؤكد الدراسة التي أعدها الدكتور اكرم شلبى الأستاذ بجامعة الزقازيق أن انخفاض الصادرات السلعية والصناعية بصفة خاصة يرجع لتنفيذ برنامج الخصخصة حيث انخفضت الصادرات السلعية من 5 مليارات دولار عام 1995/94 بنسبة 11.5٪ من الناتج المحلي إلى 4.5 مليار دولار عام 1996/95 بنسبة 10.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام كما انخفضت الصادرات الصناعية بنفسه 36٪ مما أدى لزيادة العجز في الميزان التجاري السلعي من 7.9 مليار دولار في العام الأول إلى 9.2 مليار دولار في العام الثاني

بمقدار 40.4 مليار جنيه إجمالاً أرصدت الاقراض والقسم الممنوع من البنوك لكافة القطاعات الاقتصادية وصاحب ذلك انخفاض معدل نمو الاقراض والقسم لقطاع الصناعة من 28٪ عام 1994 إلى 12.6٪ عام 1995 ثم إلى 24.7٪ عام 1996.

الخصخصة.. وحرية الحركة

ويرى د. محمد عبد العظيم صعيد أكاديمية السادات فرع طنطا أن الخصخصة من المفروض أنها تزيد الصادرات لأن بموجبها تكون هناك حرية للإدارة في اتخاذ القرارات الخاصة بفتح منافذ التصدير في الخارج، وكذلك حرية شراء مستلزمات الإنتاج من أي دولة بغرض الانتاج للتصدير وبهذا تفتتح كثير من التقييدات الإدارية والبيروقراطية التي كانت موجودة في ظل القطاع العام مما يسهم في انخفاض التكلفة وبالتالي التصدير بأسعار منافسة.

والسبب كما يقول د. اكرم شلبى هو أن برنامج الخصخصة لم يفرق بين الشركات الصناعية التي تنتج بهدف التصدير والاخرى التي تنتج السوق المحلي، كما انخفض الاستثمار الصناعي، لسحب المدخرات الموجهة للاستثمار الحقيقي لشراء مساكن مخصصة من شركات وحجب تدفقه في القنوات الاستثمارية للصناعة مرة اخرى.

كما يشعر أيضا اكرم إلى أن الصلافة بين الخصخصة والاستثمار توضح أنها لا يسيرون في اتجاه واحد لأن الخصخصة تؤدي لتقليص حجم الاستثمار حيث تشجع الأرقام إلى أن معدلات النمو في مجال الاستثمارات الثلاثة في القطاع الصناعي تراجعت من 38٪ عام 1995/94 بقيمة 7.2 مليار جنيه إلى 14.7٪ عام 1996/95 بقيمة 8.3 مليار جنيه.

ويرجع هذا الانخفاض في الاستثمارات الثلاثة في قطاع الصناعة لتأثير برنامج الخصخصة على الجهاز المصرفي وقدرته على توفير التمويل المطلوب للاستثمار الصناعي التصديري لأن الأرقام تشير لاتجاه البنوك لاستثمار ودفعها في الأوراق المالية لارتفاع معدل العائد على الاستثمار لصالح الأسهم التي تتداول في البورصة الذي بلغ في بعض شركات الاسكان 1000٪ دون مرر حقيقي وقد نتج عن ذلك انخفاض نسبة اجمالي الائتمان الممنوع للصناعة من البنوك من 36٪ عام 1994 بمقدار 228.8 مليار جنيه إلى 31.4٪ عام 1996

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عزة نصر
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	١٨٩٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٧/٤/٩٢

قد حقلت 101 شركة في عام 90 - 1991 انخفاضاً في المرحلة الأولى من حساب التقييمات الجارية وهو الأخير الاقتصادي الحقيقي على كفاءة أداء هذه الشركات في مجال نشاطها الأساسي 952 مليون جنيه في حين حقلت باقي الشركات (19) شركة عزراً في المرحلة الأولى بلغ 3,1 مليار جنيه تقريباً أى أن النتيجة النهائية في المرحلة الأولى للنشاط الحقيقي لنشاط شركات قطاع الأعمال العام قد حقلت عزراً القرب من 2,1 مليار جنيه وهي نتيجة تفوق فوسفور لفضل التغير في الأداء الاقتصادي لهذه الشركات وكانت تلقى بظلال كثيفة من الشك حول النشاطات تشغيل هذه الشركات في مجال نشاطها الرئيسى الذي انشأت من أجله والذي يقدم الحافز الحقيقي للاندماج التسويقي الإجمالي.

وتوقع د. الخفيري زيادة الصادرات بمعدلات كبيرة بعد انتهاء عقرات الآلاف من المصانع من عمليات الانشاء ويهدد الاندماج لنتيجة نحو للتصدير بالإضافة لسد احتياجات الأسواق المحلية. وأشار إلى أن عزراً ميزان المعاملات السلبية لا يشكل أى قلق في خطر طلالاً أن هناك توازنات في ميزان الخدمات والمعاملات الرأسمالية، وأن العجز الذي يظهر حالياً هو مرحلة مؤقتة لتوسع نطاق مشروعات التوسيع المختلفة التي تستلزم التمويل الرأسمالية من الخارج.

الهجوم على الخصخصة

لماذا، 19.

أما د. حسنى حافظ فرى أن الهدف الرئيس من الخصخصة هو إصلاح المسار الاقتصادي للشركات والتدعيم للمالي والنفسى للمناعة للمصريين والمحافظة على استمرارية التطوير والجودة العالية لانتظمة الشركات ويتبع ذلك زيادة الصادرات حيث تدار الشركات بواسطة أصحابها الذين يشعرون نصب أعينهم بصفة مستمرة تحسين الجودة للمناعة بالأسواق العالمية، خصخصة أن الإدارة الاقتصادية السليمة تستطيع تطبيق النظم التي تزدى لتعظيم الإنتاج بالجودة المطلوبة، ولتفسي الوقت بتفويض التكاليف وتقليل الفائد لادنى حد ممكن وعلى من يهاجمون الخصخصة أن يعلموا أن السبب من المكشوف أن شركات القطاع العام بلغ قبل تحول القطاع العام إلى قطاع أعمال في 30 يونيو 1991 حوالي 13,1 مليار جنيه منها 30٪ في شركات الإسكان والتعمير وعمود البناء.

كما بلغت جملة الاستخدامات الاستثمارية للنفذ في 320 شركة قطاع أعمال عام 32 مليار جنيه تم توجيهها لعمليات الإحلال والتجديد للأسرول القائمة بهذه الشركات. بالإضافة لاندخال أصول جديدة منتجة من خلال المشروعات الجديدة التي تم تنفيذها.

ويؤكد د. حسنى على أن الخصخصة تتبع اهتماماً بالجودة ومطابقة للمواصفات القياسية العالية بعيداً عن القيود الحكومية. كما أن الإدارة تكون حرة في أقسام مباحث في الخارج للتصدير بالمنتج المحلي بالإضافة لامكانية فتح فروع خارجية إذا كان حجم معاملاتها يسمح بذلك مع إمكانية الاندماج مع شركات بالعمل في الخارج، استخدام تكنولوجيا متقدمة دون الاعتماد على ميزانية الدولة أو التقييد بوصول امتدادات من الخزينة العامة مما كان يحدث عندما كانت شركات عامة.

ويوضح، د. حسنى، أن أسباب انخفاض الصادرات يرجع إلى الخطأ في التسويق بمعنى أن المسؤولين عن البيع الخارجى في القطاع الأعمال العام والخاص لا يهتمون بظروف العلاقات مع المستورد الأجنبي من حيث تحديد مواصفات المنتج بها على العيوب وإمكان الإنتاج ودرجة الجودة وتاريخ الصلاحية ونجاة أى عنصر من هذه العناصر يقدد الثقة في المنتج المصرى، بالإضافة لارتفاع التكلفة نتيجة العمالة الزائدة في الشركات حتى بعد خصصتها.

أما القطاع الخاص فلأن السبب في عدم زيادة صادراته يرجع لافتقاره بالدرجة الأولى بالوصول على أرباح مرتفعة وليس على أساس الاستثمار في السوق وبناء سمعة جيدة للمنتج المصرى وهناك نقطة هامة وهي أن القطاع الخاص ينتج منتجات يفرض التصدير لكنه يفضل بيعها في السوق المحلي ضماناً لوجود قوى شرائية مرتفعة، والهروب من الأعباء الإدارية والرسوم المكثفة التي تفرض على المصدات والخدمات.

ويؤكد على وجهه التحذير السابقة د. حسنى الخفيري الخبير الاقتصادي حيث يرى أن الخصخصة إحدى الوسائل الأساسية لزيادة الصادرات لأنها تساعد على تشغيل الطاقات المعالة وأن التطبيق الخاطيء للخصخصة هو الذى يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.

وأوضح أن نسبة المصدات انخفضت بسبب نقصان نشاط السوق الاستهلاك الداخلى، كما أن الصادرات السليمة ليست هي المجال الأكثر فعالية في المصدات، بل أن مصادرات الأفكار وصناعة المعلومات والخدمات، والنظرة المبتدئة للفكر التقليدى الاقتصادي ولصرها على المصدات السليمة فقط هي نظرة شديدة التكميم.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع التجارة

المصدر : الأهرام

اسم كاتب المقال : عبدالرحمن عقل

رقم المسند : ٤٠٣٩٩

تاريخ الصدور : ٩٧/٤/٢٧

الناس والاقتصاد

التصدير .. وتنمية العناصر البحرية

الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتموين حريص على تنمية الصادرات المصرية السليمة، وهو يتعامل مع هذه المشكلة من خلال منظور شامل لها، ألا أنها مهمة صعبة وليست سهلة كما يشعور البعض في إطار مناقشة عالمية كبيرة، وفي إطار تحرير التجارة العالمية فإن على السعة المصرية أن تكون قادرة على المنافسة، لذلك نحن مطالبون بأن يكون لدينا إنتاج مصري له اسمه أو ميزة معينة يمتدح بها.

والعالم الآن يتنافس اما على خلق سلع تثير رغبات لدى المستهلك او يقدم تطويرا للسلع الموجودة في السوق لاضافة خواص جديدة يتراد بها اقبال المستهلك. واصبحت الدول المصدرة مشهورة بسلع معينة، فيقال ان بلدا ما تفتخر بإنتاج ثياب الياقوت والآخر بلعب الأطفال والثالثة بالآلة الإلكترونية .. وهكذا، وهذا يحتاج من وزارة التجارة ان تضع اصابعها على ما عندنا وتبدأ البحث والتطوير لسلعة التي يمكن ان يكون لها سوق تتميز نحن بالسيطرة عليها.

ومن أهم ما يعنى به الدكتور جويلي هو تنمية القدرات البشرية في أهم جهاز مسئول عن التجارة - الثمنيل التجاري - بفتح ملاحظة الثغرات الجديدة العالمية المستغلة في قيام منظمة التجارة العالمية والتكامل الاقتصادي الاندماجي.

وفي إطار هذه التنمية استجابت وزارة الخارجية الاسبانية الى طلب الدكتور جويلي باستضافة المحققين التجاريين المصريين الجدد لمدة ثلاثة شهور (مايو - يونيو - يوليو ٩٧) في مدريد حيث أعد معهد للشبان مع الدول العربية في اسبانيا برنامجا مكثفا يشتمل الموضوعات الاقتصادية الدولية والتجارة العالمية والتمويل الدولي والتسويق والمصارعة ومؤسسات التصدير الاسبانية والسياسات التجارية للاتحاد الأوروبي وإدارة القوة البشرية وعملية إعداد التقارير الاقتصادية والدراسات التسويقية.

المتخصص مع الجانب الاسباني في إعداد البرنامج التدريبي يهدف إعداد ملحق تجاري مصري يتناسب مع التطورات الصناعية الأخيرة خطوة مهمة لتنمية القدرات البشرية خاصة وأن البرنامج اخصى على زيارات الى الغرف الاقتصادية والصناعية ومواقع الإنتاج والتصدير وادارات وزارات الخارجية والاقتصاد والصناعة الاسبانية والتركيز على تكنولوجيا تصنيع وتصديرها وعرض بشرى مربح.

عبدالرحمن عقل

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد عبد البديع
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٤٠٣٣٦
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	١٩٧٥/٥/١٤

الصادرات المصرية بين السوق العربية والشرق اوسطية

المنطقة والارتفاع نسبة السلع المصدرة في ثلثات هذه الدول. ففي عام ١٩٩٢ بلغ حجم الواردات في كل من تونس والمغرب والجزائر والكويت ٧ مليارات دولار، وفي الإمارات ٢٠ مليارات وفي السعودية ١٨ مليارات وفي تركيا ٢٦ مليارات وفي إسرائيل ٢٢ مليارات دولار وفي هذه الدول مصنعة ٢٧ مليارات دولار. وترتفع قيمة السلع المصدرة في واردات كل دول المنطقة لتصل ٦٠٪ في المغرب، ٨٢٪ في الجزائر، ٧٨٪ في تونس، ١٧٠٪ في تركيا، و٨٢٪ في إسرائيل.

وتستطيع مصر ان تلتمص هذه السوق للسلعة الواردات هذه الدول وغيرها من دول المنطقة ان تجتهد مصر من هيكل صادراتها لغيرها جديرا في لتجارة زيادة سببا لتسليم المصدرة إلى الضعيف أو من ٢٢٪ إلى ٦٦٪، وهذا ان بدأ على الضعيف ليس مستحيلا في مدى زمني مناسب بولئك سطح التزنى القائم ان شاء الله أما كيف تريد مصر من حجم وارداتها وتزعم نسبة السلع المصدرة منها فإن ذلك يتم من خلال العمل بكل حيلة مصر استقطابا لكثير جمع ممكن من الاستثمارات العربية والأجنبية مع توجيه الصادرات الأكبر من هذه الاستثمارات إلى الصناعات خاصة الصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية حيث ثبت ان مصر مزايها تنمى في هذه الصناعات وغيرها من الصناعات كالتكرير والسيب والملايس للعلامة وللصناعات الغذائية، وغير ذلك ان طرح مشروع السوق العربية المشتركة مع مشروع السوق الشرق اوسطية يجمع مصر في سياق مع الزمن لتتقلل موقع المصدرة في كليهما حيث لا أحد غيرها احذر منها لارتفاعها ١١٪ في هذه والصين في مصر وخارجها لارتفاعها ١١٪ في علم التجارة "ترفع فروقات من نشاء وتزنى كل ذي علم عليه".

د. محمد عبد البديع
نائب رئيس مجلس الدولة

من ان العهد القوي بالاعتماد بالشام في نوفمبر ١٩٩٢ واقتصاد مصر حول مستقل. التمايز الاقتصادي الحاكم المصريين والشرق الاوسط وما في ذلك الاجل حول مشروع السوق العربية المشتركة مع مشروع السوق الشرق اوسطية الذي طرح منذ المؤتمر الأول للتحالف الاقتصادي بين دول الشرق الاوسط وشمال امريكا الذي عقد في الدار البيضاء بالمغرب في أكتوبر ١٩٩١. ويتنص التعاون الاقتصادي على هدفين المستويين ان تغطي بظلة على التجارة الخارجية لخصر بخارية بعض الدول العربية ودول الشرق الاوسط ليس موقع مصر في هذا التعاون الاقتصادي المرتفع.

والمعروف ان التطور في تجارتنا الخارجية هو انضمام جميع للصادرات المصرية مقارنة بصادرات بعض الدول العربية ودول الشرق الاوسط. ففي عام ١٩٩٢ بلغت الصادرات المصرية ٢٠٢ مليارات دولار وفي المغرب ٤ مليارات دولار وفي تونس ٢٠٨ مليارات دولار وفي كل من الجزائر والكويت ١٠ مليارات دولار وفي الإمارات العربية

المستخدمة ٤٠ مليارات دولار. وفي المملكة العربية السعودية ٤٠ مليار دولار. كما بلغت في كل من تركيا واسرائيل ١٥ مليار دولار. كذلك يحصل معدل تنمية الصادرات للواردات في حجم ليطبع ٨ /، وفي تونس ٦٦ /، وفي تركيا ١٢٢ /، وفي إسرائيل ٦٤ /، أما في الدول العربية المصدرة للسلع فإن هذا العمل يحتاج ٢٠٠ /، بما يخص وجود فائز في الجوار التجاري لكل منها جادا تنشأ مديك الصادرات المصرية مستخدم في مصر كالمثل الدول العربية ما لا تخدم على مستوى الورد وارتفاع الإزات بمصر أساسا ذلك خلافا لخصر دول الشرق الاوسط يوصم عام ١٩٩٢ التي بلغت ٦٧ /، بينما كانت في تركيا ٢٨ /، وفي إسرائيل ٩ /، في ذات العام وفي حاليات ذلك كان العائد الأكبر من واردات مصر وسائر دول المنطقة من لسلع المصدرة التي بلغت مساهمها في واردات مصر ٦٥ /، ٧٨ / في تونس، ١٧٠ / في تركيا، ٨٢ / في إسرائيل.

وستطويع إلى مستخلص من ذلك ان نسط التجارة الخارجية المصرية لا يعمد مركز مصر في السوق العربية والشرق الشرق اوسطية بدرجة كافية وار سط التجارة الخارجية لمصن دول السوق اضل سوا. في الحجم المنطق للصادرات أو في معدل تعاطية الصادرات للواردات أو في هيكل كل من الصادرات والواردات. ولكن الأمل ما زال محفوظا في حصول عطف المصدرة الخارجية المصرية المصلحة تشعيم مركز مصر في كل من السوق العربية والشرق الشرق اوسطية اعتمادا على مؤشرين أساسيين يعتمدان الأساس أمام زيادة الصادرات المصرية وزعم نسبة السلع المصدرة مهيبة مما ارتفاع حجم الواردات في كل دول

اسم كاتب المقال : سعد هجرس

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

رقم العدد : ١٩٢٢

الموضوع الفرعى : قطاع التجارة

تاريخ الصدور : ٩٧/٥/٢٩

المصدر : العالم اليوم

العالم اليوم - توصيل بحارها لتساجن
حوار قضية تراجع الصادرات المصرية.. وهي
أفضلها.. معقدة وشائكة.. ورغم نجاح
الإصلاح الاقتصادي إلا أنه - لم يوضع حتى
الآن - سياسات تخطيطية واضحة لتتمهله
الصادرات.
بالأسس تسارعنا عن أهم العوامل التي
تعلق بتعملة الصادرات.. ولما قلنا أسباب
تراجعها.. وعلى هذا السؤال التالي لما هي
الظواهر الممكنة لتراجع معدل نمو الصادرات
المصرية؟
والتوجه لتخرج القضية على عدة من خبراء
الاقتصاد والسياسة الاقتصادية وبعض الجهات
المهتمة بالتقصير.
البحار اليوم في جبهة الدعوة إلى كل من
محمود أبو العامين رئيس مجلس إدارة
مجموعة كليبوترا وأعضاى مجلس الشعب
والأستاذ مناجدة حسنين الأستاذة
الأعمال بالجامعة الأمريكية بالشرقاوى.
محمود حقاى الرئيس لائى التجارى بجهان
التجلى التجارى وفريق حقاى نائب مدير مركز
تنمية الصادرات والبركتور المنهج عليه
رئيس قسم السياسة بجامعة حلوان
فكار هذا الحوار:

فى الندوة «العالم اليوم»

روشتة علاج الصادرات المصرية

إدار الندوة

سعد هجرس

أعداها للنشر

خالد حسن

وفا. طولان

تصوير :

جلال شاهين

نطالب الدولة بالشاركة - وليس الدعم - لرفع اسم الصناعة المصرية
الصناعة المصرية تراجعت بسبب التصدير إلى شرق أوروبا
الدول الصناعية تنعم بحرية مطلقة . ونفرض قيوداً على العالم النامي

■ المنتجات
الخارجية
ستغزو أسواقنا
في ظل (الجات)

لنظر الخزانة على حقيقتها للمستشار
التجاري بجهاز التفتيش التجاري من
هذه المدة التي يجب أن تكون صادرة
للصالحين على مائة للصدور عن
القائمة وستتم هذه الاستشارة
قريباً

89 عندما حدث افتتاح بين مصر وليبيا حاول بعض العمال الليبيين الاستفادة من سوق العمل ككافأ يشترون حثالة الصناعة المصرية لتحقيق أعلى معدل للربح وعندما حاول الشعب الليبي استخدامها وجدها غير صالحة للاستهلاك الأدمي

أوضح انه تم وضع قائمة سواء باسماء المهندسين الذين يسيئون جميع الصناعة المصرية

[illegible]

لكن لكي يقوم بهذا الدور على كمال وجهه فلا بد من توفير الموازنات والتمويلات (إلا ستعجز نسبة الجوارح) مما يؤثر على عملية الصادرات تأثيراً سلبياً.

[illegible]

والتي لديها سالف الدولة بإشراك
والتي قدمنها لرفع اسم الجمعية
السياسية بحيث لن يكون لها
الاعتراف ضمن الاتحاد، بل في الحالة
مخارج خارجية وقد أضافه
القوانين بعد أن قدموا إلى وسائل
الاتصال السياسية في كل من العراق
والعراق والتقسيم الموهوب إلى كل
من الجمعية وكل من في مجلسه
في الشركة مع بني بني الشركة
وهذا هو نوع من الترتيبات
تظهره كل عام
ويطلقا إلى بقية الشركات أخرى
يكون أن يتغير اسمها من اسمها
في الدولة إلى اسمها السابق
التي كانت تتشبه اسمها خارجيا
في كل من العراق إلى اسمها في الشركة
في الشركة التي تتشبه اسمها
بشركاتها التي في الاسم
في العالم اليوم مع اسم
التي كان الاتحاد الذي في الشركة
لها في الشركة مع اسمها في
في الدولة.

طرحنا علي مدى اليومين الماضيين موضوع تسمية الاصهارات مع عدة من حبيباته المصيرين والوضوح منهم ويحيى ومن خلال الحوار والتفكير انظرت لثلاثة قضايا وتسمية وهي عدم وجود وسائل للفكر والحوارة والاصهارات والجماعات وعدم وجود القادة المصيرين، عدم وجود مركز استراتيجيات تفكير وهذه هي اهم القضايا التي طرحت في تسمية الاصهارات والتفكير عبقسا علي عواطف المصيرين، نريد للقاء الضوء وتفسيرها واضحا من وجهة نظر الطرف الآخر

[illegible]

وفي الفترة الأخيرة لم تكن مصر مشهورة بسمة عالية في الصناعات التقليدية إلا لارتداد سطح معيشتها فتشهر به في أوروبا، فأسفلة التي تستخرج مصر بها في الأسواق الخارجية وقد تخلصت فيها روبا لها اسمها الصنعائي عالية وصنع ينسجها منها 40 سنة على الأقل

والذي على ذلك عندما كنت أسافر لشرق فلسطين، كان السؤال هل يوجد في مصر صيريهاتين، رغم جودة النج وشماسية كانت ح اجاباها وسانتيه وهما اسد عاتية هجل بأحد المستورد السد السدري، الم الايطالي أو الإسباني وما تاتي عفة الشاه.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة
المصدر : العالم اليوم

-74-

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	سعد هجرس
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	١٩٢٢
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٧/٥/٢٩

صناعة ملوثة للبيئة

قال محمد أبو المصينين إن دول أوروبا بدأت في إنشاء صناعات ملوثة للبيئة خارج أوروبا وتكون هناك منافسة لاستثمار هذه الصناعات في منطقة الشرق الأوسط بين مصر وتونس والرائل. والتروح أبو المصينين أن تكلم هذه الصناعات في الضميمة مع استخدام التكنولوجيا الحديثة لتقليل آثارها الضارة.

وهم الأهداف التي تنتهجها وزارة التجارة الآن في ظل التكنولوجيا للإنتاج والتسويق من خلال مجموعة مستكملة من الأنشطة. وتتركز أيضاً على تطوير الإنتاج من خلال الشركات الكبيرة وهذا الدور الذي تنتهج وزارة التجارة بالتعاون مع رجال الأعمال بما بالقيلى وفي استثماراتها مستكين سبيلتها لتجربة لتنمية الصادرات المصرية.

والشركة تكمن في العملية التسويقية فلا بد أن تكون هناك أنشطة ترويجية وإنشاء شركات متخصصة بالتسويق والتعليل بملت مصر تنهج إلى إنشاء شركة مصرية مصرية

للتسويق في السوق الأمريكي. ● العالم اليوم : هل في إطار دور هيئة تنمية الصناعات هناك جهة ما أو مركز معلومات دقيق يستطيع من خلال المصنوع أن يحصل على المعلومة الدالية الصريحة ؟

١٧٧-مايز حنا بدأ دور التجارة الدكتور أحمد جويلى منذ عام ونصف بإنشاء مركز معلومات يربط نفسه بكل مراكز المعلومات في الهيئات العالية.

● العالم اليوم : هل من خلال هذه المعلومات يستطيع أن يتصرف للمصير على كل اللواتي والتشريعات وكل ما يخص بالصادرات ؟

١٧٨-مايز حنا . مركز تنسية للصادرات اعظم من يلقى محفوفة كبيرة أو صنفية عن الصادرات وما يتعلق بها.

الشرقاوى حلفى : يوجد بالفعل في جهاز التخطيط التجاري الخطوة الحاضرة من 65 مكتباً في الخارج وعن تجارب الدول في التحسين في الخارج وهناك معلومات ترسلها بناة على طلب المصدر إلى مكتب التصدير في الخارج لمعرفة تضرعات بلد ما وترسل المعلومات للمصدر مباشرة أو لنقطة التجارة أو مركز العاصم الألى وتنتشر على كل المصدرين.

محمد أبو المصينين . هناك تصور في جهاز التخطيط التجاري ولم يتم بالدور الأكل له. فكان يجب أن يقوم بعمل خطة وحملات لرفع اسم المنتج المصري من خلال التوزيع لهذه المعلومات التي يلزم بتجهيزها ويوردها على مراكز المعلومات في الدول الأوروبية وغيرها أيضاً يقوم بعمل تسويق للتشريعات بمعنى أن مصر أصدرت 39 تشريعات جديداً في مجلس الشعب منها 26 تقدم الناحية الاقتصادية والتصديرية.

فكان يجب أن يستشعر هذه المعلومات ليستفيد منها المستورد والمصدر وتكون أداة لجذب المستورد. الدكتور مدحت حسين : أود أن أطلق قضية العلاقات العربية ب قامت الحكومات في السبعينات بالانكفاءات الاقتصادية مشتركة ولم يكن القطاع الخاص أي دور فيها وذلك لشلل وقد نشأت بين الحكومات وانتجت أيضاً في مكاتب للحكومات.

غزو الجات

صدر الدكتور مدحت حسين من أن المنتجات الخارجية ستغزو الأسواق المحلية في ظل اتفاقية الجات.

قال أن الإنتاج المحلي يجب أن يلقى على قدم المساواة مع المنتج الخارجي حتى يستطيع أن ينافس ليس فقط محلياً ولكن أيضاً خارجياً.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع التجارة

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : سعد هجرس

رقم العدد : ٢٣١٦

تاريخ الصدور : ٩٨/٩/٩

جويلى: عام صعب للمصادرات المصرية

الزبون: أول ما فعلت الحكومة
فى هذا الشأن، كان تشاغبة
الكوميسا، التى جعلت أى تاجر
يصل صماته إلى كينيا أو إثيوبيا
وغيرهما بمساردا شديدة جدا
سوف تصيب حرق عام 2000
ولذلك بد أن كانت الجمارك تصل
إلى 80٪ من كيشير من دول
الكوميسا فهذه الانقضية اعطت
أحلك مضطربة من الاسواق
هناك سواء من خلال نقطة
الاضطراب الدولية أو من خلال
مكتبات التجارى فى إثيوبيا، وأنا
فدلت الاشترار فى مصرى هناك
أدلا وسولا كرسل حياتا أدا
وسلا، وبالبقى طوبك، الحكومة لا
تبيع ولا تشتري، طبعا نتج
والاضطراب والمصادرة السياسية،
والاضطراب إذا اضفى الاس.

حجم التجارة فى الكوميسا 40
مليار دولار صادرات وإيرادات،
لكن الخط ما فى للوضوح هو
تجارة الخدمات مثل القارلاو
والكتاب الاستثمارية، ونسب
مصادرة شركة السكر فى اخذ
صانع فى كينيا لامل تافيل لها
الأسواق الدولية، لذلك القارلاو
السرب فى أخذ قارلاو خرق
وهدا مال خصب هناك.
والصادرة مع دول إفريقيا لها
طبيعة خاصة، وألا لتاجر ان هذه
يحتاجون حساب ليعضت فى هذه
الأسواق، ومنهم ليعضت ما يرد
أولا إلى مالي، بسبع عندهم نظام
الطبائت والانتقال، لذلك التاجر ان
انتبه حازن لتجارى فى بعض
الدول الأوروبية، لكون الأوروبية
تتخذ كدولة كدولة مصرية لدول
شرق إفريقيا وجنوب إفريقيا
وجنوب إفريقيا كدولة لاج
الافريقى، وسمل لاج
لخدمة دول.

الأسلح تم بيعت أمانة الاستقلال
الأسلح لاجدود شركة النصر
للتصدير والاستيراد، ما بدو من
امكانيات خاصة فى مجال التزوين
والانتقال، لكونه فى التزوين
بالمصارف، لخصصتها وتم
تأسيس شركة خاصة لتجارة
أفريقية، جارى تأسيس مجموعة
من شركات التزوين فى إفريقيا
والدول العربية.

□ العالم اليوم: هل توجد
رجال الأعمال يحتاج إلى قرار
سياسي؟
□ الزبون: الإسحتاج لقرار
سوف يشق التزوين، ولتوجد
أمر كثيرة لا بد أن تتفعل معها

السرف مثل القانون سرفات
الاخراج، والملاسات التجارية،
والسجل التجاري، والإنجاز. كلها
قوانين تم تعديلها لتتوافق
وللتغيرات الاقتصادية العالمية
والسياسة

وقلت التجارة تفرح تعديل.
لجذب المزيد من الاستثمارات فى
الصناعة والتجارة خاصة تجارة
الخدمات، وكلها أمور تحتاج إلى
مناقشة ودراسة وأن يكون ذلك
إلا بالتعاون والتفتيش مع منظمات
رجال الأعمال والاتحادات
والفرع، ولن نصلح مشاكل
التجار إلا من خلال فرق تجارية
محصنة قوية، وفهم لاداة
الانتماء. وأنا لا يهمنى لشعاسا
وبمؤهم، ولكن يهمنى تشغيل
التيار

وتجديد أهم دفعه شخ اتاس
بشاكلهم مع القضايا الجديدة،
والفرود القاتلة من القمارج التى
تتكون من مصروفات رجال
الأعمال تأتي لنسحت مع نظائهم
امكانية التزوين، للوضوح ليس
شيئا. لهم امل هناك، ولا بد
ان تشتغل كل الباكل مهم.
□ العالم اليوم: البعض
ينسب الفضائل إلى أى من محمود
العربى يرفض التفتيش مع
إسرائيل، هل هذا صحيح؟
□ الزبون: لاتصلا للوضوح
أكبر من جميعه، ولا تصلا
إسرائيل أكثر من حمدا.

□ العالم اليوم: هل يوجد
للديولة لتفتيش وفتح الاسواق
الأفريقية والأسبوية لتكون
وسيلة ضغط على الاسواق
الأوروبية؟

□ ملاحظة من العالم اليوم:
البعض يفسر لاجالة الموضوع
إلى لجنة قانونية على أنه
تحتاج لجهة ما.

□ الزبون: كل هذه ملاسات
أستفها، ولابد من دراسة القانون
جيدا، وليس مستورا أن يلقى
سرفا وشمار وأصول سرفاتة
مباشرة دون أن تتأخذ الدراسة
وقتها وسوف يشق الأمر خلال
10 أيام

□ العالم اليوم: بعيدا عن
القانون، هل تدخل رجال
الأعمال أوجه الفرقة والمصلح
فى الفرقة؟

□ الزبون: كيف توقع ذلك؟ ان
الاختلاف فى طريقة العمل وفى
الفكر أمر وارد. ولهم ان تتفعل
الفرقة مع حركة الحياة وتقوم
بإداه وسألتها، وما قد لصر
خبيص، ويحدث فى أى جهة
للناس أساليب طرق مختلفة.

□ العالم اليوم: لماذا تتفعل
فى تعيين مجالس إدارات
الفرق التجارية؟

□ الزبون: الآنون بقر: 50/
بالانتخاب و50/ منهم وزير،
وهذا القانون صدر عام 1951
أيام الدكتور السنهوري وسروى
ملك، ولم تصدرة الحكومة.
□ العالم اليوم: يقال ان
الخطر قرار يشددة الفوزين هو
تجديد للفرقة؟

□ الزبون: لماذا يتأخر الياس؟
الوزارة لم تتفعل، ففى كرس
القانون دين لنحازن.
□ العالم اليوم: البعض
يرجع الأزمة إلى أى من محمود
العربى كان يريد قانونا تجارى
سياسي به منظمات رجال
الأعمال؟

□ الزبون: ضمن كرتارة شد
هذا مثلا، هناك عنادا تنظيم لا يوم
بوتيقه كسا جيب، لماذا أحرم
تنظيمات أخرى ان تقوم بواجبها؟
الفرق لم تتم حتى الآن بواجبها.
فكيف أحرم الكياتات التى تملأ؟

ويشرح وزير التجارة
بالتفصيل الجهود المبذولة لتنشيط
ولفتح الاسواق الأمريكية
والأسيوية لتكون وسيلة ضغط
على الاسواق الأوروبية.

□ العالم اليوم: هل حال المصادرات
المصرية، يؤكد الدكتور جويلى ان
المصادرات المصرية سرت خلال
الأشهر الستة الماضية بمعدل
معدل، وتوقع ان تفت هذه الحالة
إلى أكثر من عام ثالثا، والاضطراب
العام، وتبدأ إلى ناس ما دار فى
بدرة العالم اليوم.

□ العالم اليوم: سؤال
يفرض نفسه، أمانا منظمات
رجال الأعمال فى مزاياها مع
بعضهم، بل سرافات شديدة
بين أفراد المؤسسة الواحدة
وهنا على ذلك ما حدث مؤخرا
فى الفرقة التجارية بالعراق.
فهل تنتشر من هذه الملاحظات
دورا حقيقيا فى الفرقة
الأمانة؟

□ كهاب الدكتور لسمد جويلى:
الحالة التى أمانى حالة اختلاف
فى جهات النظر وفى طريقة
العمل ومنها اختلاف تشييد
لاختلاف الأساليب، فلم يحدث
انتقال على طريقة عمل، لكن
لا يوجد تضارب مصالح، لما فى
المصالح الجيدة فى شركة
التجارة التى يتنازع عليها
الأمانة.

□ العالم اليوم: تشكيلات
الفرق التجارية الأخيرة ضمت
بين أعضائها مجموعة من رجال
الأعمال - فهل قادوا بالشوق
لمطرب منهم؟

□ الزبون: بدون شك، وبالتالى
أنا مطرب الفرق التجارية، مثل
الاستاذية والاستاذية، مثل
أسبوط وغيرهما، وفرق كثيرة
نشأت وصامت فى بحث قضايا
الساعة وهذا دورها.

□ العالم اليوم: هل من
حقله وسألتك كرتارة للتجارة
فى مجلس إدارة شركة التجارة؟
□ الزبون: التسمية تحكم، إلى
ان استبينت الوضع القانوني
المحتمل، هذا ما مستعمل. وما
حدث بشرة القاهرة بعد أول
سابقة، ويمكن ان يمت فى فرقة
أخرى، وفى دورة ثانية. لذلك
لا بد من دراسة القانون والوزارة
جيدا، ولا تنماز لجهة

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع التجارة
المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : سعد جرجس
رقم العدد : ٢٣١٦
تاريخ الصدور : ٩٨/٩/٩

خصخصة الجماعات التجارية

□ «العالم اليوم» ماذا لا
تطرح الشركات الاستوائية
للقرض؟

● البروفيسور
بالجماعات وهي تجارة مصرية
بالخصخصة لشركات التجارة
الداخلية، أو تركيز هذه الجماعات
كما هي في الماضي لكتلة عمدا
كبيرا على المنتج وتستخدم
الاراء ولا تفرق الهدف لتصبح
تجارية لا موالى المنتج. والتجارة
الداخلية تهدف إلى حماية
المستهلك لتتجربا تشخيص
المشكلة ثم العلاج لنصل لنظام
سالح لنمو المنتج والاستهلاك.
ثم يصبح قاعا خاصا في حكومة.
ليس مهما والى هو وضع النظام
وايضا درجة عالية من الخاصة
داخل المنتج، وفى النهاية تتناقص
الاجور توراى لاسلح داخل
الشرق.

وهذا ملاحظ عند ظهور
الجماعات ووصفت العزى للقطاع
الخاص واسهل لأن يكون نسبة
والمستعفى والمعتكى. هو
بالنسبة الى سعر وأنا انالسه
على خدمة مستهلك وقد نهجت
التجربة بطلت نوعا من التناقص
كثيرا جدا وهذا هو المخرى.

سنة صعبة

□ «العالم اليوم» فيما يتعلق
بالصناعات فى الس 6 أشهر
للأزمة.. هل كانت صعبة؟

الوزير: فعلا من أصعب ما
يكون ونحن داخلين على سنة
صعبة وربما تشد إلى أكثر من سنة
عاب. العالم كله صبرة من أرباب
سخرقة تشرب فى بعضه. أنا

أمام صناعات بغيره إلا أن أمام
طوائف ربات قائم وبمصرمان
برخصة ومستويات تنافسية
بالشال الفجاري. وأن 25٪ من
صناعات مصر حرجت وهذه الدول
حرفتها المشروبات مثل ماليزيا
والصين واندونيسيا وتايلاند
لذلك لا بد أن نمدد الجهد من أجل
الحفاظ على صناعاتنا واليهت من
اسواق لها فيها ميزة مثل
الكيمياء والوقود العربية

□ «العالم اليوم» هل الفرار
التي تشكها مانيويا مخترقا
بمخاطبنا عن القصور للفجور ممكن
أن نقف إلى دول أخرى؟

● الوزير: نخرج من هذا
البحر من القدرج الذى تم فى
مصر من الذى نعلم أنا السلافة.
□ «العالم اليوم» ما دور وزير
التجارة فى حل السوق الفجر؟
● الوزير: هو المسئور لمعالجة
كلها.

كما تم تخليص اسواق
أوروكستان من دول الكمون
التيهية. وتم عاد بروتوكول مع
بناك التصدير والإستيراد الأوروبى
الذى يخلل الصادرات فى دول
شرق أوروبا.

الترويج للصادرات المصرية

ويشرح الوزير خطة ترويج
الصادرات المصرية (مطوى) إلى أنه
تم وضع خطة متكاملة للترويج
للصادرات المصرية من خلال
العارضات الدولية والزيارات التجارية
والتي يشارك فيها رجال الأعمال
وتشكل الخطة من مجال المعارض
الاعتماد بالاسواق التي ينتج فيها
الانتاج المصري بميزات تفصيلية
والاهتمام بالاسواق الجديدة بهدف
العرف على قدراتها فى استيعاب
الانتاج المصري.. وكذلك الاهتمام
بالمعارض الدولية المتخصصة
كالتجارة على زيارة لصادرات
الشوعية والاهتمام بالاسواق
المفردة التي كان مصر شرايد
قوى بها مثل دول الاتحاد
السوفيتى السابق ودول شرق
أوروبا بالإضافة إلى السوق
الأوربيى كمنى واحد من الاهتمام
بالدول العربية فى هذا السوق.
ويجانب المعارض والمعارض
الترويجية يقول الدكتور جويلى
أن الوزارة أعطت اهتماما خاصا
لمنوع وهدف الفول التي تعتبر
لسواق مهمة للصادرات المصرية.
لقد قام مركز تنمية الصادرات
بمستقبل عدة بزمات مستشرين من
أمريكا وبلجيكا وفرنسا.

اتفاقيات فضيلية عربية

□ «العالم اليوم» ماذا عن
السوق الأوروبية والمناطق
الفرجة

● الوزير تم إبرام مرسوم
من الاتفاقيات الفضيلية لعامة
- البرنامج التفضيلى لاتفاق
تيسير التبادل التجاري بين الدول
العربية. والذي مثل حيز التنفيذ
اعتبارا من عام 1998.

- توقيع اتفاق منطقة تجارة
حرة مع الصين وتونس
والبحرين. وحاز لمرام مفاوضات
حول اتفاقيات منطقة تجارة حر
مع كل من الأردن والكويت وليبيا
والسعودية الامر الذى يسهل
جميع كل هذه الاتفاقيات إلى
شكل واحد مستقلا لذلك جعلنا
المنافذ والنظم بيننا وبين كل
دولة بمثابة ممرج موحدة
ليسهل لم الشمل ويكون تولا
إتاحة سوق عربية واحدة
- الانضمام إلى مجموعة

كما يتم عقد بروتوكولات للتعاون
بين البنوك المصرية لتسهيل
الصادرات ويكس التصدير
والاستيراد التوسى ويوجد فرع
بنك القاهرة لى أرفضا إلى يتفرع
أخر فى تهرين.
كما أن دول الكويتا تترك لنا
على إنشاء سوق نساعدنا. ولنا
انظر إلى المنطقة كمصدر جيد
للمرلا الخليل. بالإضافة إلى
مكافئة ارسال الأمل هناك للعمل
فى قطاع الزراعة.

التأمين على مخاطر

الصادرات

وحول قضية التأمين على
مخاطر الصادرات وعزى وزارة
التجارة لى هذا المجال قبل
الدكتور أحمد جويلى. كان الهدف
من إنشاء الشركة المصرية لصادرات
الصادرات والتي تتولى ضمان
عمليات تصدير السلع والخدمات
الوطنية ضد المخاطر التجارية
وغير التجارية وذلك لتعويض
المصدر للتعويضات المالية المتكبس
عما يلحق به من هذه المخاطر نتيجة
وإلى أى من هذه المخاطر وتقوم
الشركة حاليا بصادرات نوع واحد
من الوثائق وهو الوثيقة الأساسية
وعلى الرغم من أن نشاط الشركة
قد شلى خدمة كان يفتقدنا
السوق المصري إلا أنها سألنا
حتى الآن لاتطلى جميع
امتيازات المصدريين بالشعية
للأسواق التي ليست لها تغطيات
تأمينية فى الأسواق الحالية أو فى
حالات ارتفاع قيمة عقود التأمين
وما يخلق قدرة الشركة المالية
على تغطيتها ولذلك نلتزم الأمر
لتغطية المصدريين مع الشركة من
أجل توسيع دائرة الأسواق التي
يمكن تغطيتها. خاصة الأسواق
الواحدة للصادرات المصرية فى
دول أفريقيا وشرق أوروبا.
وأكد وزير التجارة لى
الشركة ليست فى خطية
للمخاطر فى المصير من
الأسواق والعصا كينيا
وجنوب أفريقيا وساحل
البحر الأحمر وأوغندا
وغانا وسويسريوس
وزيمبابوى من أفريقيا.

التأمين وضمان المخاطر

ويواصل وزير التجارة
الحديث عن جهود وتخطيط
الأسواق الاسريقية والأوروبية
ويقول أن هذه الجهود تشمل
توفير تمويل محدود بملامحة
مصرة من بنك الاستثمار القومى
لاتاحة من خلال هيئة المصري
لتأمين الصادرات ويضم الهيئة
التجارية حتى
تشكل من
المراسل
المصريين
بمسب
متاسب
بهدف
تخفيض
تكلفة
التصدير

تاريخ الصدور : ٩٩/٤/٢٤

تواجه الميزان التجاري المختل

ببدالستار شرة: عملية التصدير لم تعد نهضة، .. وهناك معايير جودة متعارف عليها

-74-

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	حسام سليمان
رقم العدد :	٢٥٠٣
تاريخ الصدور :	١٩٩٤/٤/٢٤

□ تحقيق - حسام سليمان

التحازن بين الصادرات والواردات وفي هذا المجال يقوم جهاز التفتيش التجاري بوضع الدراسات من أجل الصالح للمصدرين على الاحتياجات من السلع المطلوبة استيرادها وبفضل الأسعار مع مراعاة عامل المرددة.

ويشير إلى أن أهداف التفتيش التجاري في مجال التجارة الخارجية لا تقتصر على تنمية الصادرات وترشيد الواردات بل تشمل أيضا العناية في نقل التكنولوجيا لتطوير المنتج المصري ليسلك الدقان واحتياجات الأسواق الخارجية. ويؤكد أن جهاز التفتيش التجاري يسعى إلى تنمية الصادرات من الانتاج المصري للمتاح بأحوال أفضل والاهتمام الطولي في الأسواق الخارجية حتى يصل معدل النمو في نهاية الاستراتيجية إلى 16.2٪. ويهدف الأسواق المستهدفة لتحقيق هذه الزيادة فليز إزما لتشكل في أسواق الدول المخرجة وأسواق دول الكومنولث المستقبل.

ويضيف أن للكتاب التجاري ستقوم جميع شامل الأسواق التي أدور لتحميد فريضا الإستراتيجيات للصادرات المصرية وقطاع الأعمال المصنوع من القطاع الخاص وقطاع الأعمال المصري. من الخدمات التي يقدمها الجهاز للمصدرين ورجال الأعمال خلال سنوات الشقة بقبول الدكتور عماد خليل يقوم الجهاز بإعداد الدراسات والبحوث والدراسات الأساسية من الأسواق الخارجية وإعداد الدراسات التسويقية والصلحية من المنتجات ذات الأهمية الاقتصادية في مصر والاتصال بالمستوردين في الدول المعنية لتسهيل الوصول للمصدرين كخدمة بالاضافة إلى توفير مهام الوفود المصرية في تسويق منتجاتها في الدول المعنية وتسهيل الاشتراء في المعارض والأسواق الدولية المتخصصة وتزويد المصدرين بالسلع المصرية التي يمكن أن تستفيد من الاعانات الجمركية التي تطبقها بعض الدول على وارداتها من الدول الأخرى وأخيرا بحث شكاوى المصدرين المصريين أو المستوردين الأجانب والعمل على حلها.

أليات التفتيش

ويتشكل التفتيش التجاري من مركز تنمية الصادرات لمحدث من أليات تنفيذ النظم فيقول إن دور المركز هو تحديد أليات تنفيذ استراتيجيات تنمية الصادرات في إطار الاعمال المزمعة ومعدلات النمو السنوي المقترحة. عن طريق إعداد الدراسات المتخصصة عن الأسواق الخارجية لتحديد احتياجاتها من

السلع المصرية والوقوف على ليزات التناقص التي يمكن أن تشمل عليها الصادرات المصرية في هذه الأسواق. ويشيد أن المركز يقوم بتنظيم معلات ترويجية يشارك فيها رجال الأعمال والمصدرين لاستكشاف وفتح الأسواق خصوصا الجديدة منها ويتم في هذه الحالات استقطاب شخريين رجال أعمال من هذه الدول وتضمينهم لزيارة مصر للتعرض على السلع التي يمكن أن يصنعها عليها. هذا بالإضافة إلى المعارض المرفقة بالمنتجات المصرية أو المشاركة في المعارض الدولية لتأكيد الجود المصري بها وإيجاد طلب دولي على منتجاتها. ويؤكد إن دور لخاصات الوزارة هو تحديد طرق التصدير للقطاع الخاص والترويج على الصالحات المشتركة مع الدول للاستثمار والتجارة والتأهيل العرة المشتركة لإيجاد ميزات تنافسية

للتنتج المصري في هذه الأسواق. ويشيد الدكتور حمدي سالم إن الوزارة تصالون مستثمرين مصريين تولى التصدير بقدرة الإمكان بدون الوقوع في شرك الدغم لأن هذا مفروض من قبل منظمة التجارة العالمية. وقد قدم من فريق عمل الدوايات الاستشارية والترويجية وتنظيم البعثات الترويجية لتجانية رجال الأعمال. ويذكر الدكتور سالم كلاء يشهد إن المصنوع التي تشهدها المكنمة لا يمكن أن تترك أسواقا إذا لم يستغلها القطاع الخاص لا المكنمة لم تقوم بالتصدير وهذا الدور على القطاع الخاص الذي يجب أن يتكاتف فيها مع المكنمة شركات تسويق خاصة لدراسة كيفية الاستفادة من الجهود التي تبذلها الدولة لتنمية الصادرات وينصح رجال الأعمال بضرورة العمل على رفع جودة المنتج وتغليفه لتلكه الانتاج.

خسارة كبيرة

ومن جانبها أكد الدكتور مهي الدين العربي وزير المالية أن قضية الانتقام بالتصدير أصبحت مسألة حياة أو موت ولهاذا أن الحكومة متحملة في دولة المالية والتجارة تقوم بالتوقيع على اتفاقيات الشراكة الدولية مع المكنمة وغيرها لإيجاد ميزات تنافسية في هذه الأسواق للنتج المصري عمارة على العمل من أجل تيسير الإجراءات الجمركية وتزويد جميع الاعانات الترويجية لآلات جميع المصنوعات التي تطلب في طرق التصدير.

وتلشد عدم انهاء القطاع الخاص على التصدير بشكل جيد حتى الآن واستغلال الجود هذا الجود الذي تطلب من أجل تحقيق هذا الجود المصري. وأكد أن للنتجات المصرية تتمتع حاليا بتغطية في جميع جبركية عالم في أسواق مرموقة الكوميا ووقم تلك لم تتقدم شركات المصرية لاستغلال هذه الفرص. وطلب القطاع الخاص بالمعد من عملية الاستيراد مؤكدا أن البعض يستغل الاستيراد لتحقيق أرباح ضخمة على حساب العنصر في الميزان التجاري، وتستمدل كل مستخدم أن قسطنطين الواردات 4 مليار دولار في عام واحد فقط 44.7 مليار جنيه في عام 1997 تزيد على 56 مليار جنيه في حين يصل إلى الوقت الذي لم تزد فيه الصادرات على مليار دولار.

وقال إن طر القطاع الخاص أن يكون من صفاته ويحدث من نفسه ويستخدم اساليب متطورة في الانتاج ويصل من اساليب الآلات ويحمده على وسائل

تسوية مبتكرة حتى يستفيد جود رفع المنتج المصري ويخلص تلكه لتجاجة ليمسح قادرا على المنافسة الدولية. ومن جانب يؤكد الدكتور عادل جبرين رئيس اتحاد المصنعات أن إن استراتيجيات تنمية الصادرات حتى عام 2017 هي خطوة جيدة إلا أنه موز كالم نظري يجب التفتيش العمل بالواقعية خصوصيا في ظل التصديرات الدولية والرهات والتي يمكن أن تزدى في لحدود. معالجير للتجارة الدولية في لحدود. ويضيف أننا مفلون على تطيق اتفاقيات المعات والعهلة وتصدير التجارة وكليا أمر تشويش الدراسة الواقعية لأسواق بشكل مفرغ من تصدير موقف المنتج المصري في هذه الأسواق. وتعيد للنتجات المصرية التي يمكن أن يكون لها ميزات تنافسية في الأسواق الدولية.

ويضيف أنه سائل هناك العديد من الايام التي ترويه التصدير وطلب الحكومة بضرورة إزالة هذا العراقيل وتشجيع القطاع الخاص من طريق تيسير الإجراءات الجمركية وتزويد الاعانات الشقة بها وتغليف الرسوم الجمركية على الكومات المصنعة.

ومن دور القطاع الخاص حال الدكتور عادل جبرين أن القطاع الخاص مجوز حاليا على توفير المكنمة التنافسية وتلقي تلكه البات على طرق الاجراءات المصنعة التي كانت تشهدها الدول المصدرة مستغلا الفرص والتأثيرات التي لم يستغل للنتج المصري أن يلزم من مستغلة ويحسن جودها ويقلل من أسعارها فانه أن يستفيد للمنافسة في الأسواق الدولية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	حسام سليمان
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٥٠٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٩/٤/٢٤

متابعة

ويروى فيه استغلال حقبة الأسمين العلم لاتحاد الغرف كتدبير إستراتيجي تنسب الصادرات المصرية حتى عام 2017 ويطلب بضرورة وضع الأسس لانتاجية مشجرا إلى ضرورة وضع خطط صناعية لكل قطاع وكل صناعة وكل سوق على أساسه ليعبر إلى انتاجية تطوير الاستراتيجية إلى واقع علمي ويشهد على ضرورة التلمس الفعلي لاحتياجات العمل لتأسيس كل خطة والفترة بين ما هي مستهدف وما تمثّل لعملا على أرض الواقع وتقييم النتائج على هذا الأساس وذلك عشرة أن عملية التصدير لم تعد مبهمة كما دعت بمتابعة ليعمل فوهات معايير جودة معترف بها وهناك اتفاقيات دولية لا بد من مصادرها وهناك أسواق عالمية سائلة لا بد من مصادرها وليس إلى أنه ويسبب بطلانها بعض مصدري البضائع إلى الاتحاد الأوروبي إذ اكتشف 13 رسالة بها طعن باني ومصحح أنما استخفنا هذا أمام ضمني 175 كلف بأن إلا أن الاتحاد الأوروبي قرر عدم استيراد بضائتي من مصر لعدم التقييم ويشير إلى أنه لا بد من تحسين مستوى الانتاج المصري من حيث جودة والعمل في إطار الشواهد والقرارات القانونية الدولية المصادرة عليها حتى يمكن التناقص في الأسواق الدولية.

في يستطيع التناقص في الأسواق الدولية لسفلا من عدم ليعمل على التصدير ويطلب القطاع الخاص بضرورة العمل من الآن على حزم مكان له في الاسواق الخارجية.

ضبط الإيقاع

ويطلب اللواء لعمد حزمة وكيل اتحاد الغرف للتجارة مع الرأي السليم ويشير أن مصر يمكن أن ترفع معدلات النمو في الصادرات بأكثر من معدلات النمو في استراتيجيتها تنمية الصادرات أو استراتيجيتها مشجرا إلى أن القطاع التجارة الداخلية المعركة صيد الصانع الذي لا يصل مكان في بلد أن يكون له مكان في أي بلد آخر، ويشير أنه لا بد من صناعية للفكر ومواجهة التهرب والتزوير أمام محاولات حرق البضائع المصرية والسيطرة على جميع النافذ البصري في جميع أرواقها كاتمة التهرب والفساد على ظاهرة التهرب المصرية مشجرا إلى أن القضاء على هذه المعوقات سيصل القطاع الخاص بفرغ لتعريف صناعته وتطويع تلك انتاجها حتى يصل بها إلى العالمية. ويتطلب لعمد حزمة الأسلوب المتبع في التصدير حاليا والاتحاد على تصدير الفاكس مؤكدا أن هذا الفكر لا بد أن يتغير شاملا وتبدأ في اختيار المصدري هذا قويا وأساسا لا مفر عنه بحيث تقوم الاستثمارات وهدفها الرئيسي التصدير للشارج عن طريق قوائم المنتج الذي يمثلها السوق العالي بعد دراسة وفكر ومتطلبات ومحاولة توفير جميع المعايير التي يحتاجها سواء من ناحية الجودة أو السعر، ويطلب القطاع الخاص بتطوير صناعته والالتزام بتوفير جميع متطلبات الأسواق والعمل على خدمة العملاء والاحتفاظ بهم، ويطلب الحكومة بضرورة إنشاء مجالس صناعية لتنمية صادرات كل صناعة على حدة لتجديد فرص التصدير المتاحة أمامها.

البنوك

الاقتصاد المصري
(قطاع البنوك)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	البنية المصرفية في مصر	ماجد عطية	العالم اليوم	٢٣٣٢	١٩٩٨	٦٧
٢	سوق المال المصرفي: التحديات والفرص	الجريدة	العالم اليوم	٢٣٥١	١٩٩٨	٧٠
٣	شروط تمويل مشروعات القطاع الخاص	إيمان مطر	العالم اليوم	٢٤٠٠	١٩٩٨	٧٣
٤	البنوك المصرية (قائمة) الاقتصاد القومي	الجريدة	العالم اليوم	٢٤٧٠	١٩٩٩	٧٦

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال : ماجد عطية
الموضوع الفرعي : قطاع البنوك	رقم العدد : ٢٣٣٢
المصدر : العالم اليوم	تاريخ الصدور : ٩٨/٩/٢٨

■ ماجد عطية ■



الجنيه المصري «تعام»!

فخبراء البنك الدولي:

القوة الشرائية للجنيه

بمصر أقوى من الدولار

والإسترليني!

مجرد افتراض: ماذا لو انخفضت قيمة الجنيه المصري؟

الجنزورى يؤكد:

العملة المصرية

تستع

بقيمتها منذ

بداية الإصلاح

مكتبة الإقتصاد للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	ماجد عطية
الموضوع الفرعي :	قطاع البنوك	رقم العدد :	٢٣٣٢
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٨/٩/٢٨

والنصف الآخر من صادرات البترول ولم تزد قيمة الصادرات خلال عام 1997 على 4930 مليون دولار. امتثلت صادرات البترول حوالي 2578 مليون دولار.

فإننا نعلق الأمر بالواردات ونحن نول استورد 750 من علمها كما تستورد 50٪ من السلع الوسيطة تمشقعات الانتاج اللازمة للصناعة والخدمات أيضاً.

الفاقورة

بلغت قيمة الواردات خلال العام 1997 حوالي 14,8 مليار دولار فلو حدث تغير في سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية خاصة الدولار لكان على مصر أن تتحمل قيمة التغير، وتوقع أكثر في هذه الواردات مما يزيد في الميزن التجاري وفي عجز الحساب الجاري.

ولا يقتصر الأمر على ذلك لأن هذه الزيادة ستدخل في التكاليف وترفع الأسعار على المواطنين مما يؤثر في المعيشة ولخطر من ذلك أن ما تم تحقيقه بالنسبة لخفض معدلات التضخم التي بلغت خلال النصف الأول من هذا المسام حوالي 4,1٪ ويعد أن وصلت هذه المعدلات إلى 25٪ منذ عدة سنوات.. معدلات التضخم هذه سوف تتغير إلى معدلات مرتفعة ربما تصل إلى 9٪ على الأقل في حالة تحرير سعر الصرف خمسة قروش فقط.

أعباء الدينون

نتيجة لغرض شديدة الخطورة تتعلق بأعباء الدينون الخارجية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل والتي تقدر الآن بحوالي 28,8 مليار دولار حيث بالضرورة سترتفع قيمة هذه الدينون بالقيمة المصرية الذي علينا أن نؤثر به الدولارات المطلوبة وفي أمر عاجل فإننا نضع قرابة خمسة مليارات جنيه سنوياً خدمة لهذه الدينون سواء في شكل فوائد أو القسط وفي حالة تغير سعر الصرف فإن هذه الأعباء ستزيد بمقدار التغير في سعر الصرف مما يزيد في أعباء الميزانية العامة للدولة وبالتالي يسهم في زيادة عجز الموازنة سواء الميزن الكلي أو الميزن الصافي.

قال صندوق النقد الدولي منذ أشهر أن تغيير سعر صرف الجنيه سوف يزيد من الصادرات ويساهم في تقليل عجز ميزانين التجارة والميزان وديت مصر من واقع تجارب مشابهة

أبرزت الصحف الأجنبية بشكل غير عادي حدثاً عادياً جداً بالنسبة لسعر صرف أي عملة في العالم، والحادى هو التثحر صعوداً وهبوطاً.

لقد ارتفع سعر الصرف خلال الأيام القليلة الماضية مسجلاً قفصاً أو قرفصين زادت إلى خمسة أروى.. وقبل هذا التثحر كان السعر لا يتجاوز 339 قرشاً وربما 338 قرشاً وبشعة مليسات والذي حدث أن ارتفاعاً على الطلب على الدولار قد حدث مما رفع السعر قليلاً.

ماذا.. لو؟

بعداً من ذلك كله ماذا لو انخفضت قيمة الجنيه لسعر أصام العملات الأجنبية الأخرى.. خاصة استخدام الدولار والاسترلينى والماراك الألمانى واليوسونك الفرنسى والين اليابانى وفى الدول التي ترتبط معها بحلفات تجارية قوية فليسأل عن عائلات ودونء مسجلة تتأثر قيمتها بأي تغير في سعر الصرف حتى ولو كان معدوماً خاصة إذا عسرف أن هذه الدول تشكل وحدها قرابة 50٪ من تجارتنا الخارجية وتشكل 80٪ من الدينون الأجنبية على مصر.

كما أن هذا التخفض تستطيد منه حركة والتدافق الاستثمارى الخارجى والتي تبلغ مليسار دولار سنوياً خاصة الجانب الأكبر منه وهو الاستثمار غير المباشر الذي يتعامل في الأوراق المالية ويحول أرباحه سريعاً للخارج.. الأمر الأكثر خطورة على الاقتصادات بل يتعدى الأمر إلى مستوى الدخل والمعيشة للأغلبية الشعب المصري الذي تبحر للحكومة على أن تتجنبه أعباء الإصلاح الاقتصادي

تكاليف الإنتاج

مصر تعاني من نقص في الصادرات نتيجة المنافسة الشديدة في الأسواق الخارجية، والانتاج المصري يتقل فيه سلع وسيطة مستوردة وبالتالي تأتي مرتفعة السعر نتيجة لتكثير سعر الصرف مما يرفع من تكاليف الإنتاج ويجعل السلع المصرية غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وربما في السوق الداخلى.

ولأننا نتابعه للصادرات المصرية وجد أن الصادرات السلعية في انخفاض حتى أصبحت لا تشكل أكثر من 50٪ من إجمالي الصادرات

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ماجد عطية
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك	رقم العدد :	٢٣٢٢
لصـدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٨/٩/٢٨

العام بما يؤدى إلى صجز جديد فى الموازنة العامة للدولة.

■ أن ذلك من شأنه أن يزيد من الودائع الدولارية من جديد ويعيد إلى الأذهان «سوق الدولار» من جديد.

■ أن هذا أيضاً يعيد الاقتصاد إلى حظيرة التضخم ويعيد الأسعار إلى معدلات مرحلة للمجتمع كله.

■ محصلة التفسير دخل، خطير فى جميع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بعد أن حرصت مصر على «البعد الاجتماعى» للأصلاح كسياسة أن تتنازل عنها.

تغير خلالها سعر المصرف ولم تحدث أية زيادة ملحوظة فى الصادرات بل زادت اعباء الواردات.

وفى ورقة رسمية عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لآى تغير ملحوظ فى سعر صرف الجنيه المصرى تم وضع هذه الملحوظات الحيوية:

■ أن تغير سعر الصرف يضاعف الدين الخارجى ويعود بها إلى المعدلات السابقة على نادى باريس.

■ أن دعوى زيادة الصادرات غير سليمة لأن الذى يحكم هذه الزيادة عامل الجودة والسعر والمنافسة.

■ أن تغيير سعر الصرف يزيد من حجم الانفاق

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع البنوك
المصنف : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : -
رقم المصنف : ٢٣٧١
تاريخ الصدور : ٩٨/١١/١٢

سوق المال المصرى .. التحديات والفرص

دور أكبر فى تمويل التنمية .. والإسراع بخصخصة البنوك العامة

د. العالم اليوم - خاص:

غلقت الأزمة المالية العالمية صمامات تمويل الشركات والبنوك التى تتصلب أمامه لتتأخر سداد البنوك الدولية والمالية التابعة بنسبة كبيرة للتمويل المتزايد للأزمة وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد المصرى وخفاضا على وحصولها على تمويل

الأسانيد الاقتصادية المصرية قوية وتمتدحت العام الماضى رغم الانهيارات المالية فى أسواق الأسهم العالمية. وحدث الانعكاس على السياسة، ولحق النمو لاقتصاد بحدود مصر الائتمانية وجذب الاستثمار للمستثمرين معاً من انخفاض التضخم إلى ما يقال من 10 / والائتمانية للادى القديم، واستمرار الخصخصة واستمرار سعر الصرف ومعدل النمو القوي، والقوة القوية جدا على عمدة الدين.

على صعيد السياسات المالية والتجارية استراتيجيا الإصلاح الاقتصادي برهنا على تحقيق التوازن بين الدين لم يتسبب ولم يلقى من التزام الحكومة والتدبير والإصلاح والخصخصة، وتواصل النجاح، وكذلك ليس مشروعا أو محدود النطاق، ولكن بمنه جديد مهم، فالتقوية الضخمة والقبول والدمج سياسات الإصلاح أصبح الآن أمرا يشغل الجميع، ومن يتنكز وحاصلا في مسيرة التغير التزايدى اعتمادا على مستوى الأسهم ولما أصبح يصوروا أكثر فى الانتعاش السليم للأوضاع الاقتصادية

المؤجزة من المزارعين إلى أصحاب الأرض، في عملية سريعة انتشرت وأدت ثورت ممكن في ظل الساحة سياسات إصلاح اقتصادي في إطار التزامات الدولة الاجتماعية والتوازن.

رغم ذلك، أثرت الأزمة المالية العالمية السائدة بصورة جوهريه على الاقتصاد المحلي الذي يحتاج من خلاله لايواء مورد للتدخلات المالية والتكنولوجية الضرورية للأزمة لتسودها وتنشيط.

للتقييم الأزمة لم يأتى إلا الأهمية بعد هذه النقطة، يمكن القول أن مشاكل الأسواق المالية قامت إلى العالم الحقيقي للإنتاج والطلب والصناديق بدرجة كبيرة، ربما أن تكون الصورة الأجل، يصف انتشر من التقلبات الزلزالية في أسواق الأسهم، بما وأنشأ مستند الشهور، نأت التناقض القائم

الائتمانية الكفيرة في ذوات الائتمانية الضعيفة الزائدة في العام الماضي الانخفاض الحاد في قيم الأسهم على مدى الأثني عشر شهرا الماضية خاصة خلال الربع إعادة تقييم وتنشيط ورعا لآراء قرارات استثمارية واستراتيجية على نطاق واسع وباتجاه جاف القطع الخلقى الإجمالى المالى إلى أن الترتيب

المصنعة في عدد من الشركات المصرفية في جنوب شرق آسيا، تقاسم الخسائر من أنشطة الاستثمار المباشرة، وطنية ودولية.

مما سيؤثر على كل الدول خاصة صامية الأسواق الأصغر أو ذات الأمية الاقتصادية الهامشية، وسوقها عدة أقوال الاستثمار المباشر إلى اشتباك أكبر وتقليص بهذا امتيازات المستثمرين المقامر، والمال.

.. واترهب مستثمرو الصناديق الذين عثروا كمره أولى لكلمات رأس المال إلى الأسواق المالية لفسرأ قوة إيمان للظنى، وأدى انهيار أسعار الأسهم قلى تزامن مع تخفيضات كبيرة في العائدات المالية إلى استراتيجيات كبيرة من جانب مستثمرين الأمية الصامية فى هذه الصناديق، وفى ظل تأجيل سداد الدين، على رؤسها وتجميع الأسهم إلى ماليزيا لتتأيد الشكوك الحاصلة بديرت خفايا الاستثمارات خارج منطقة التعاون الاقتصادية والتنمية الأوروبية (OECD).

وعلى الصعيد الآخر، وبات البنوك الدولية ذات التعاملات عبر الحدود في إعادة تقييم وتشديد إجراءات الائتمانية مع تأخر الزيد من لبروز الشركات وتزايد مخاطر القروض الحكومية، وأمام القطاع المصرفى العربى أيضا تتجهى كفاءة الرأسمالية للتنمية المخاطرة الائتمانية للتنمية ما إلى على أسواق الدين الرأسمالية الدولية، ولكنهم فى انتظار كبير للحوادث وتأمل عام في نشاط الإصدارات الجديدة وهروب

واسما إلى الجرة، لكن لم كل الصورة كئيبة لم أن هناك بطاقة مضيئة، رغم أنها غير مرئية تماما في هذه الصورة العالمية، الأمل أن ربما يكون من الفكر جدا تفهم رد رغم ذلك، على الشغور الرافعة، ليس من التفرغ زيادة أسعار الفائدة على عائلات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية أو ترتفع أسعار السلع الأساسية إلا إذا نشأت عوامل سياسية أو طبيعة كبيرة غير مألوف، على هذه النتائج إيجابية لدى، التى تتصوره راس لال وأيضا للاستثمارات، التى تستورد كميات كبيرة من الطعام إلى المنطقة.

ولم أن الأزمة المالية العالمية حولنا شديدة ومتسعة فإن مصر محسنة سياسيا حتى الآن من آثارها ما عدا حصة مستحقة لأسرول الاستثمار الأجنبي للاستثمار فى مصر مرض جدا

للانتماء إقليمى إسماعيل الأجنبي، والائتمانية على أسس الأسهم الحيلة إلى كفة من أغلب الأسواق المعاصرة الأخرى. هذا الوضع تتج من عدة عوامل على رأسها الأزمة الاقتصادية للانتماء الكلى، وعدم وجود تمارة كبيرة أن رؤاها استثنائية بالأسواق المعاصرة الأخرى وكفاءة احتياطيات العملات الأجنبية لاحتياطيات الاستثمار بخدمة الدين العامدة أغلب الاقتصاد الكلى، وبات الصامية الأخرى، كما تنكح مصر فاعلا مديونيا وإسما وجهد التنظيم ومحدول استحقاق من الدولارات مديونا الخارجى من رة من تخفيض أى ضغوط قصيرة الأجل على الاقتصاد مكنت معه

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	-
الموضوع الفرعي :	قطاع البنوك	رقم العدد :	٢٣٧١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٨/١١/١٢

الاقتصاد الكلي: نمو التمويل	
القطاع المالي الاجمالي الحقيقي	73.6 مليار دولار
أدنى معدل قياسي	٢٢٥ سنوياً
نسبة رأس المال/ الائتاج	2,25-1,78 X معافرة
الاستثمارات الأجنبية اللازمة	6-8 مليارات دولار سنوياً
معدل الاسعار المحلي	١7٪ من القطاع لمالي الاجمالي
معدل الاسعار للمستهلك	25-٢8٪ من القطاع لمالي الاجمالي
مؤشر زيادة كميته	٢40-٢50 معافرة من الاستثمار الكلي
للمستهلك المحلي في الاستثمار	٣-4 مليارات دولار سنوياً
حاجة للقطاع اجنبية	٢40 نسماً
تركيب الهدف	٢60 نهما .
تحويلات مدفوعات كبيرة	

أدت الأزمة الجديدة التي أعيد تنظيها إلى نمو سريع في قطاع البنوك في مصر. وذلك الأصول المصرفية لأكثر من 93 مليار دولار

بنسبة 132٪ من القطاع لمالي الاجمالي عام 1997.

وراهت بنوك القطاع الصام الأرمية بشبكة لبروعها الأكبر المصنوع على الصعيعة من حيث الأصول، اخصمت بنحو 74٪ من حصص البنوك، ولقدمت البنوك الخاصة والأجنبية والمتخصصة البالغة 82 معافراً من حيث لعمالي القيمة الرأسمالية لأهم المؤسسات المصرفية من البنوك وصحيفتها الانتراسي. والشعبة الاجمالية القائمة للقطاع المصرفي الألفه بالتكامل من رسائل تفتت بأفء مع مقاربات تلك التحويلات الأولية. أدت الزيادة في حصة البنوك والقصور إلى ارتفاع كبير في الأصول والربائغ وبشكل النمو في الاقتصاد ضخامة خلال السنوات القليلة الماضية.

ويطلب المصالح على قوة دفع النمو الاقتصادي زيايات أخرى سريعة وبكيفة في حجم القطاع المصرفي لنافسية الاجمالية الجمعة للربائغ/ القروض تلف حالياً عنة 77٪

كما ساعد على اقتمار المصرفي القوي وجود سلطة نقدية واسعة

نات خدمة مثغة في البنية للركزي

المصري الذي كلفه، عام 1898

ونجح في الصلف على معافير

مصرفية قوية في الصلعة خلال

فترات لكصافية مختلفة، وترتكز

أجرامات البنك الحالية مع معافير

بلك التحويلات الأولية.

وقدق عام 1992 سبيل رأس المال الاجمالي على الصلعة المصرية من حيث الكلفة ورأسه بك معافر عام 1920 أول مؤسسة مصرفية كبيرة يملكها رأس المال المصري، وركزت أنشطة البنك على تحويل نيرة الففن واصلاح الارض مع ضلصلات صناعية مدفونة. وكانت الملكية الحكومية لراسمال البنوك ماضية عقب مهور النظام الاشتراكي عام 1992، استحوذت الدول بملارد سبيل البنوك في انظر تركيب تنظيم مركزي.

وأصعد السمعاع رأس المال الخاص بدخول ضلأع البنوك في منتصف التسعينيات بوجبة سبيل الديال للقطاع وعدهت زيادة كبيرة في البنوك الجديدة مقفمة السدود من رأس المال المصري والأجنبي. رغم ذلك، استمرت صيرة العفوة القوية وتنطابا في الانشلة المصنوعية حتى بدأ ربائغ اصلاح الاقتصاد في عافرة إعادة تنظيم وتخوير والصمة الصلعة. وكانت المرحلة الجديدة من النشاط المصرفي برامية في سرورعها وتنطابا معافرة التمويل السابق إلى تنظيم المكمومي والملكية لكفا كانت على التكرير من حيث السياسة والاتجاه.

بولف البنك المركزي المصري تحديد سعر القراض الجني المصري وإسعار الفاتحة على الروائع وإفيا إصلاح قيمة المرفد.

وكانت البنوك حربية للتسلل في تحديد سعر الفاتحة والرسوم.

ووعفت القفود على الملكية الأجنبية البنوك تماماً قبل الروائع للتهالفة للبلاد.

.. وعلا كلفة أيضاً للموازنة بين تدفق أموال الدين والأموال من الموارد المحلية والأجنبية لخدمة مشاتيل الدعم للشركات التي تسمى للنمو.

بعد توصيف حجم الورد المالية اللازمة، سوعان ما يتجاف للدين المسؤول التالي: هل يمكن الصلعة المالية المحلية أن تتحمل مصورة كاملة وكفاية لخدمة الكلي للقيمة بما في ذلك تمبشة للورد الخارجة اللازمة؟ وتنطاب الاجابة على السؤال مراجعة والصمة للوضع الحالي ويؤدي للتشغيل للقطاع المالي المصري وآثر الأزمة المالية الدولية على أدائه وموارده المتوافرة للقطاع المصرفي المصري له دوره للطاق الأكبر في تحويل الدين

في التكمية، وكيفسا للقدرة الأكبر من جانبها في تمبشة التمويل بالمصارنة مع اسراق التامين والاسهم الوافدة ومستوراما الأعلى من الامتلاات الدولية ومعامير الروائع التنتطية.

ومصر على مدى أكثر من ثور تمعت بنمرايات مصرفية حةفة ثابة.

العوامل محصر من الحفاظ بمنظوما الاجمالي بشأن صلفها الاستثماري من درجة (BBB) وسط موجه من خفن التصلللات المكمومية.

ولصلاصيات معافر المالية وتعداياتا بعدها رغم ذلك هدف شروا الامتلاات ونوافر التمويل اللازم عليها وديال. ولا الترفضا عافراً أدنى لعل النمو 3٪ سنوياً ومتوسط نسبة رأس المال/ الائتاج 2٪ صميتاج الاقتصام المصري سنوياً استثمارات جوة تتراوح ما بين ستة وثمانية مليارات دولار وتلج الاستثمارات المحلية التلعة حاليها للاستثمار نمو 17٪ من القطاع المالي الاجمالي والتشغيل ومعاملة معدلات النمو المطوية. بيج أن يؤام معدل الاستثمار بنحو 30٪ وروغ الزيادة المقفوة في الاسعارات من نظام التامين والقسمن الاجماعي بعد اعادهمها إلا أنه ليس من القروق أن تفلن الاستثمارات المحلية أكثر من نصف التشكيل الرأسمالي للزلام سلفل على المصنوع للذخلف السكاسترات الفلل.

والنتالي يوجد معافر بين الاسعارات/ رأس المال يقدر ما بين ثلاثة إلى أربعة مليارات دولار تقريباً. بيج أن يمول سنوياً من موارده غير المصنوع وكل زيادة بشار طلة واحدة مربة في التمر المصنوع تنطاب نمو 1.5 مليار دولار من أموال الاستثمارات الجعيد.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع البنوك
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	-
رقم العدد :	٢٣٧١
تاريخ الصدور :	٩٨/١١/١٢

للتكثيف المصرفي الراسخ في مصر وتركته الأوراق بها بشان الرقابة للمصرفية والتنظيمات بعمل الصنعة في وضع بنيتها من لنمو بصوره موائمة في عالم يتحيز بفساطير أعلى وتكذب وفي وقت ترتفع فيه المؤسسات النافذة في الأسواق المصاعة تحت تأثير الأزمة المالية العالمية على لتنصايراتها.

لأية مستحويات الحكومة والمساعدة المصرفية أن يفتكر في صياغة الاستراتيجيات والسياسات التي ستقود القطاع المصرفي إلى ادراك إمكاناته للنمو والتوسع واستحكمة من لعب دوره كعامل مالي إيجابي للنمو الاقتصادي لمس والقطعة.

للتجربة المالية للقطاع إلى عدد كبير من المؤسسات الصغيرة بينما أجهلي لسول كل بك تقل عن 500 مليون دولار مع سيطرة للكية لعمالة يتراوح مابين مائة وخمسة للصوص المصرفي من حيث تعبئة الاذخارات وتشجيع منتج جديد والوساطة الدولية الأكثر لعالية .

وهناك التحدي الاسف ، الثاني بتطوير بنوك التجميع داخل مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الوقت الذي تصنع التنامي مصر الجاهلية فليجيب مركز النشاط المصرفي الاكبر لمنطقة الشرق الأوسط وهو مصر المصري لتوسيع النشاط المصرفي بفعالية أكبر إلى البنوك غير المتكاملة فأما الآن مع عالم القدمات المصرفية.

.. فالنشاط المصرفي عبر الحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو رؤاها أيضا تقدم طبعه في ولازم للقطاع المصرفي المصري وتواجه البنوك المصرية والمؤسسات المالية الأخرى تحديا واضحا وملحا للعب دور أكثر نشاطا في جذب ودخيلة الأموال الأجنبية بوجبة أكبر وسيؤدي التأخر أو عدم التحرك بسرعة إلى استثمار البنوك الأجنبية في السيطرة والتوجيه لهذه الأموال.

كما ستؤثر الخدمات المصرفية المتخصصة الخاصة بالفرع المصرفي والتحويل الأجنبي حافزا ماليا مهما لهذه القطاعات الكبيرة.

كل هذه التغييرات لا في بيئة تنحصر بشفافية أكبر والتزام كامل بالمعايير المصرفية الدولية خاصة من حيث الحفاظ على رأس المال كاف وتعيين مستويات الحد من المخاطر للمخلة.

يجب أيضا أن تنحصر هذه التغييرات في كمال اكسير مع الانظمة المصرفية الحديثة والتحديثات المتواصلة في أسواق منظمة التاجر الاقتصادي والتنبؤ الأوروبية الأكثر كدما.

لعب البنك المركزي المصري أيضا دورا أساسيا في دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال سياسة نقدية حازمة مناهضة للتضخم من خلال الأداة المكمية لاحتياطات مصر البالغة 20 مليار دولار التي تمثل ثلثاء ثروة مصر للاستيراد وخدمة الدين وتدم أيضا الحساب الجاري في الوقت الذي تواصل الحكومة المصرية ملا عام 1991 سياسة خصخصة واسعة النطاق في المجال المصرفي اجندت اهتماما لال بالمقارنة مع البويات التلقاه الحصص الحكومية في الشركات الصناعية ثم مؤخرًا في قطاع الاتصالات والبنية الأساسية.

شهدت هذه الاستراتيجية مرحلتين .. البنية التزايد لخصص اسم بنوك القطاع العام في بنوك المشروعات المشتركة. نكم ذلك على أنه تجميع مرحلي لممتلكاتهم إلى الال من 50/ يقفه بيع أكبر إلى ما دون 20/ حتى اليوم. اكتملت بنجاح 11 صفقة من هذه الصفقات.

الأساليب المطبقة لتحقيق هذه التغييرات مبتكرة ومفتوحة. والتخلص للكية العامة استندت للخصخصة من خلال زيادة رأس المال للخلق وتمويلات شعبية حقوق المسح الخاصة الأجنبية وتخصيص حصص لشخصين مطعون أو العالمين.

اكتمل بنوك أخرى خصصتها من خلال مبيعات قاراضت بشانها مع مؤسسات استثمارية كائنا في القادة شركاههم الأجانب واستحوذ سويسيتيه جنرال

وكويدي كورسفال دي فرانس وناسيونال دي باريس مؤخرًا على حصص أجنبية مسيطرة في بنوكهم المصرية المشتركة.

لرحلة التالية من خصخصة البنوك البيع الذي طال انتظاره لخصصة بين 20/ إلى 30/ في واحد من البنوك الأربعة المملوكة للدولة. وسيمثل ذلك خطوة مهمة جدا في إتاحة هيئة للكية للصناعة المصرفية المصرية وقد يدفع أيضا مع قوات مبيعات أخرى وأكبير من الحصص الحكومية في هذه البنوك.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

اسم كاتب المقال : إيمان مطر

الموضوع الفرعى : قطاع البنوك

رقم العدد : ٢٤٠٠

المصدر : العالم اليوم

تاريخ الصدور : ٩٨/١٢/١٦

شروط تمويل مشروعات القطاع الخاص

توشى والتزويد

● وبسأل إكرام من مشاركة البنك
فى تمويل للمشروعات الخاصة التى تظم
حاليا على مشروع شرق القاهرة
تفكرى؟

●● فىرد قائلا ان فريقى مبارك
مصرح من قبل بأنه لا يود أن يشارك
أمرؤسا إذا استطاع أن يحصل على
استثمارات بمصر أخرى وأطلق إذا
استأقلت مصر الحصول على أموال
من الخارج لا، وذلك لم يلق منا أحد
تمويل هذه المشروعات ولم يتم باى
تأمين لها وليس لدينا معلومات عنها
وكل ما نمرق عنها ما يتم إذاعتة إلى
وسائل الإعلام وأحيانا ننتشر الصحف
تمويلها أننا لا نأى إلى التمويل
تتمويلها أما نأى بها وتتمويلها
تتمويلها أما التمويل الذى تم تمويلها
مصر لا تحقق ربحا بلقد لا أختص
المرأة لأنها تدوم الدولة لأنها من أيدى
أيدى للتصدير هذه التفرع ومصر
فرقنا لتدوم لطلعت أساسية مثل
الصحة والتعليم والتطوير والتنمية
الاقتصادية والتنمية لتدوم لطلعت
الأولى فى المشاريع ولكنها تستخدمها
لأيدى فرص عمل للساكن بأمرؤسا
تركز على ذلك وقد تم استخدام حوالي
1,3 مليار دولار فى المشروعات
الحالية واتفقت بالفعل وأزادت هناك 5
ملايين دولار تحت تصرف مصر
تتمثل الاعتماد والتصدير عليها
ومن القطاعات التى يولجها البنك
أمنها كقطاع التعليم وتتمثل

ويضيف خاد إكرام من دور البنك
الدولى حاليا فى مصر يقول يساهم
البنك الآن فى عملية سياسية مشتركة
بالشراكة مع مابين من المجتمع
المصري وقد وزعتا مسؤولية
الاستراتيجية التى تتبناها من طريق
وزارة الاقتصاد المصرى إلى 14
وزارة مصرية وتم تمويل منها
لأحدى للقطاعات الألفية غير الحكومية
وقد سمعنا إلى ترفيق العلاقة بين
الوزارات وبين القطاع الخاصة فى قباء
وكان نتيجة ذلك تعاون كبير فى مجال
البيانات والمعلومات وأصبحت السياسة
التابعة حاليا بيننا وبين مصر فى
التكاتف مصر لتجديد المشروع الذى
تربى فى تمويله ويضاف التمويل الذى
ذلك المشروع من البنك أن يفسد على
جاءوا أنفسهم ثم يفسد إلى دمج
التعليم لطلعت من جميع للشروع فى
خطا الدولة وتربى للقطاع الخاصة
له ومصر فمصر الانتداب بوزع
التعليم للشروع فى خطه وبغندا
بالقوة والى القالب تشتمل ذلك
الأزمات حوالي 18 شهرا وتربى
لك على مدى تنفيذ للمشروع وتشابه
اعتمادا تشبع مشروعا فى مجال الفنية
الاسلمية فهو تكرار للمشروعات سابقة
ولذلك لا يستحق ولتسا طويلا مثل
الوافقة على مشروع فى مجال التعليم
والصحة لقد كانت الفة خمسة شهور
فقط أما للمشروعات الجديدة لتستحق
وقتا أطول قليلا وهذا فى حد ذاته غير
كثير حيث لميسحت العلاقة فكرة
تأجيلها لعمل مصر.

تحليل - إيمان مطر

يقول خاد إكرام للدولى للتمويل
الدولى فى مصر على الرغم من أن
العلاقة بين مصر والبنك الدولى قد
بدأت منذ عام 1946 غير أنها لم
تتمسك إلا بعد أكتوبر عام 1973 وقد
تشكلت فى هذه مكونات مهمة أولها
القرض وكانت بمجم 404 ملايين
دولار، وتم استيفائها فى إنشاء أندية
الاسلمية والقطاع الصناعى
والاجتماعى والصناعى والتعليمى
والطبيعى وأنها هو حجم العمل
للحياى الذى يقوم به البنك فى مصر
لقد وصفت أحدث التقارير والتحليلات
ع الاقتصاد المصرى وكان ذلك بأنه
على رغبة حسنة القرار بالإضافة
قود البنك إلى التفتيق بين مصر وبين
البنك للتمويل للقطاع وأكبر مثال على
ذلك هو الفة للجمعية الاستثمارية التى
تشارك فيها جميع لجهات للتمويل
للتجديد الأطراف والتى تشارك
الشركات التى يولجها الاستثمار
المصري والمسلمات الفنية التى
تتربىها مصر من ذلك الجهات
كانت لتسعى للاشتراك الذى عقد
عام 1977 ومنه ذلك العمل صحت ذلك
الاشتراكات مسة دورية كل عامين أو
عام تترى والاجتماع لقدام سيكون فى
شباط 1999 أما التكون الرقبة لقد
أنتج شكل القرار السياسى للتمويل
والذى يسمى بذلك للاشتراك به مع
الجمهورية المصرية وقد التذ بأن القرار
لتسعى متحدة على مشروع أو برنامج
معتمد حيث كان البنك الدولى مسؤولا
عن تمويل عند كسور من المستثمرين
الصينيين وتم عقد التكوين من المبررات
مع مستثمرين من دول أخرى مما سمح
بشأن التغيرات ولتسعى حرفة مثل

المصدر : العالم اليوم

تاریخ صدور : ۹۸/۱۲/۱۶

-Vo-

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	-
رقم العدد :	٢٤٧٠
تاريخ الصدور :	٩٩/٣/١١

البنوك المصرية «قاطرة» الاقتصاد القومى للقرن القادم

26 مرة زيادة بالمدخرات خلال 20 عاما

كما نجح البنك المركزى بإخفاف المؤسسات الدولية العالية فى إدارة السياسة المصرفية لصالح الاقتصاد القومى سواء فى مجال التمويل والاستثمار أو مجال إدارة مخاطر تطبيقات العمل أو العملة وما يشتملها من تعميم لنمو سوق المال فى ظل سياسة مؤنزة ترمى إلى تعظيم الفوائد وتجذب الآثار السلبية.

وقد ركز البنك المركزى أيضا على اتاحة الشفافية فى قوائم البنوك ومراكزها المالية من خلال نشر القوائم المالية ربع سنوية معتمدة من إرفاقى الشفافية لشفافية الإفصاح ووضع القواعد العامة لتحديد نسبة الاحتياطى بنوع الاموال الكاملة التى يجب أن تحتفظ بها البنوك لتأمينها لموقف السيولة فى القطاع المصرفى وايضا إلى جانب تطبيق معايير احتياطى معدلات كفاية رأس المال مع انضباط التدفيلات الدورية اللازمة على قواعد احتساب هذه المعايير لوكالة التطورات الاقتصادية محليا وعالميا.

وكان لتناجح السياسة النقدية كخمد أهم ركائز الإصلاح الاقتصادى دورها البارز فى دفع واستمرار نجاح حزمة الإصلاحات الاقتصادية الأخرى، وربما كانت الزيادة السنوية

للمستمر فى حجم الدوائج بالبنوك أكبر دليل على نجاح السياسة الائتمانية ونجاح الجهاز المصرفى فى تعبئة المخزونات المحلية وقد وصلت جملة الدوائج بالبنوك المصرية فى نهاية أغسطس للمضى 217 مليارا و589 مليون جنيه مقابل 214 مليارا و625 مليون جنيه فى يوليو للمضى.

وبداهى ذى بدهى يمكن القول إن التطور الكبير فى الجهاز المصرفى المصرى يقف وراءه بنك مركزى قوى لم يهتمز دوره فى امداد النقد أو تأمين الاحتياجات المالية لادولة انما تمدداها ليختمل

تأمين السيولة لدى البنوك وضبط توسع الكتلة النقدية والتحكم بحجمها فى تحقيق اهداف اقتصادية وسياسية فى مقدمتها كبح جماح التضخم وتأمين استقرار اسعار الصرف

ويشمل الجهاز المصرفى المصرى حاليا 85 بنكاً منها 4 بنوك عامة تجارية و24 بنكاً مشتركاً وخاصة إضافة إلى 11 بنكاً مشتركاً وخاصة و21 بنكاً اجنبياتياً و4 بنوك متخصصة فى بنك للتأمين الصناعى المصرى والبنك العقارى والبنك الصناعى العربى والبنك الرئاسى للتنمية والائتمان الزراعى إلى جانب ذلك يوجد 3 بنوك متشعبة بقوانين خاصة فى المصرفى العربى الدولى والبنك المصرى الاسرى الدولى وبنك الاستثمار العربى.

قد اجهز المصرفى المصرى بالبنوك نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى

من خلال ضخ الاموال اللازمة إلى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى وترجيحه الاستثمارات بما يلى احتياجات وخطط التنمية ورفع النمو. كما مثل القطاع المصرفى بما لديه من كفاءات وخبرات إدارية ومصرفية وازدة فى تحقيق الاقتصاد القومى فى مواجهة الهزات الاقتصادية المحلية والعالمية.

خلال العشرين عاما الماضية.. تضاعفت المدخرات بالجهاز المصرفى أكثر من 26 مرة شهدت البنوك المصرية طفرة هائلة كما وكيفا. نتيجة للتطوير الشامل فى آليات العمل وزيادة الجسادة الائتمانية وتعديل نسب الاحتياطى النقدي والسيولة وإعادة تصنيف القروض والمخيمات.

تم لك ذلك من خلال بنك مركزى قوى ذات كفاءة عالية واستقلالية كبيرة فى رسم السياسات النقدية والرقابة الجيدة على البيئة المصرفية ودعمها إلى التطوير وادخال المستحدثات والتقنيات المصرفية العالية بما يلائم التطورات الاقتصادية والاجتماعية المحلية

وقد واكب هذا التطور الكيفى البارز فى تحديث الإدارة وإنشاء الخدمات المصرفية والتكنولوجيا العالمية المسجدة انتشارا كبيرا فى عدد البنوك وفروعها فى جميع الاقاليم والمدن الصناعية الجديدة بما ساهم بشكل فعال فى تنمية الاقتصاد القومى ورفع معدلات

العمل و العمال البطالة

الاقتصاد المصري
(قطاع العمل والعمال والبطالة)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	استراتيجية شاملة لمواجهة مشكلة البطالة	الجريدة	الاهرام	٣٩٠٥٨	١٩٩٥	٧٧
٢	البطالة	الجريدة	الاهرام	٤٠٢٠٦	١٩٩٧	٨٠
٣	البطالة أم المشاكل	حنان عثمان	الوقد	٣١١٠	١٩٩٧	٨٢
٤	الجزووى يرسم صورة مصر خلال ٢٠ سنة	محمود سالم	الاخبار	-	١٩٩٧	٨٥
٥	سوق العمل المصرى يفقد الادارة الحديثة	أمينة شفيق	العالم اليوم	١٩٢٣	١٩٩٧	٨٨
٦	الاصلاح الاقتصادى والزمة العنالة	لييب السباعى	الاهرام	٤٠٥٥٢	١٩٩٧	٨٩
٧	المقاولون المصريون يهتمون بالاسكان الفاعل	الجريدة	الحياة	١٢٨٩٠	١٩٩٨	٩٠
٨	الاقتصاد المصرى ومشروعة مراعاة البعد الاجتماعى	ابراهيم على	الحياة	١٢٩٠٢	١٩٩٨	٩٤

اسم كاتب المقال :

رقم العدد :

تاريخ الصدور : ٩٧/١/٤

الفصل الاقتصادي خلال عام ١٩٩٧

مركز معلومات مجلس الوزراء: ١.٥ مليون متطفل حاليا على مستوى الجمهورية ونسبة ٩.٥٪ من قوة العمل

**الخبراء: محافظات الوجه القبلي الأكثر مماناة لوطاة بغالة الفريجين
والسبب تميز الاستثميرات للمحافظات الأخرى**

[illegible]

عودة الصلة المهاجرة
خارجيا، وارادقة البطالة الحالية
حول ارقام البطالة الحالية يشير
خبرنا، الجماع الزكري للناحية والاراضي
الى القوة التي اتعدها مركزه الطوائف
ورغم اتقاد التفرقة بينه وبين
التيار، مستخدما أسلوب الحسب
الانسان الى ١٩٧٢/٨ في أربع عشرة
محافظة من محافظات الجمهورية والذي
يعد مع الى عهد التخلل من حرجي
الجمهورية الى ١٩٧٢ وحتى ١٩٧١
بلغ في هذه المحافظات نحو ٩١١٧٩
متمخلا وانه بلغ بحوالي ١٤ مليون
تمثل الى مستوى الجمهورية وسنة
من قوة العمل و١٨ من إجمالي
الحرمين في الدائرة والشرق
الجنوبي للتيار والتمثيل والاراضي الى
في الدائرة، في مجموعها ما

مرفوع نال نصبة السطالة أحد أهم الشخصيات المهمة التي تتصدى الواقع الاقتصادي
الاجتماعي المصري لا تغافلها من تأثيرات سلبية خطيرة على ذلك الواقع خاصة
بعد ما أكدت الأرقام ان عدد المتعطلين في العمل بلغ ٢٦ مليون مواطن ونسبة تصل
إلى ١٧,٥ في المائة عام ١٩٩٢

والى حدود ما تقدمه، يخصص الإحصائيات: منطقة العمل الدولية - من أن عدد فرص العمل التي ينبغي إشتاؤها في مصر تصل لحدود 12 ألف فرصة عمل سنوياً (1990 - 2000) لتزول إلى 15 ألف فرصة سنوياً في الفترة من 2000 - 2010. وإذا كانت الأرقام السابقة تشرح تمازجاً بينهما وأساسياً وهو هل سيكون عام 1999

[illegible][illegible]

٢٦٢ في محافظة الفيحاء ٣٢٢ في
محافظة السويداء ٢٢٢ في محافظة حمص
محافظة كسبراني ٢٢٢ في محافظة حماه

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	-
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والمال والبطالة	رقم العدد :	٤٠٣٠٦
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٩٧/١/٤

والأزرق لتلبية هذه الشروعات
التصديق للظاهرة المتدهورة للمصريين العاملين
من الخارج

لما وزارة القوى العاملة قد أعدت
صورة دقيقة لسوق العمل في الخارج
في خلال فترة التفتيش على تجميعها
وأعدادت تكملة سنوية كاملة عن
رسم سياسات الهجرة وثمانيه نظرات
أسواق العمل في قارات العالم أيضا
رسم سياسات قصيرة المدى وأخرى
مختصة التي تعتمد على الأمانة بين
توزيع العناصر اللازمة لتحقيق أهداف
وتحليلات خطة التنمية الاقتصادية
والاجتماعية من القوى العاملة الصية
المرحلة من أجل البلاد المستقبلية للعمال
الصيرة أيضا صيرورة البدء لورا ومن
الآن في التصديق لظاهرة البطالة
العاملين من الخارج دراسة ليعلمهم
ويوضح السياسات اللازمة لتأهيل
الأيدي العاملة العائدين من أسواق العمل
الصيرة تشمل إدارة تدريبهم وتوجيههم
تطويرهم منس العمل القسما لهم مع
الاتحادات ويوضح خطط البرامج التدريبية
التي أعدت لتتبع عمال مصر في مختلف
المصنوعين العاملين في الخارج

دراسة أسواق الأفرقية
وتتفرع على مناطق إقليمية والدولية
أولها صيرورة إندسة الأعمال
اليسيرة دراسة أسواق العمل الأفرقية
والاعداد المطلوب توفيرها لهذه الأسواق
وتوقعاتها وتطوراتها على ضوء هذه
الأسواق على أن تدرجها عناصر أخرى
كما هو الواقع بالنسبة لاحتياج العمال
الاسيوية وانتشارها بدول الخليج على
الفرع من خارج المهارات والحدود بين
العمال الاسيوية والعمال الصيرة
أيضا التفرع على مناطق الشروعات
الدولية المشتركة بينهما والعمل على
عقد الاتفاقيات اللازمة لتتصميم العمال
الصيرة ورواية فعالية هذه الاتفاقيات
من حيث ما ينطوي على رعاية الصحبة
والاجتماعية للعمال الصيرة بالظأن
المستقبلية إلى فترة العمال الصيرة
ليست هذه مصر وعائل من عوامل حل
المشكلة الاقتصادية أو التفتيش من جهة
مشكلة التفرع إلى الأمر يندى ذلك إلى
مقوى (مقنونة) الاقتصادية مشكلة إلى
تلبية احتياجات البلاد من العمالة
الصيرة وحسن العمل على سبيل
القدرة ذات

العمال الصيرة من جهة وسامعاص لغير
العمال الاسيوية من جهة أخرى وعلى
ذلك بنظير الأمر صيرورة السياسات
واتخاذ الإجراءات التي تكفل تشجيع
الهجرة إلى الخارج وتطعيمها كرسية
التدريب لأفراد بين المصنوعين والفرع في
سوق العمل الصيرة ودراسة الأسواق
المزاجية للصيرة والأفرقية لتلزم على
احتياجات هذه السوق من العمال
الصيرة حاليا ومستقبلا و لدميل على
تجهيزها وتوزيعها في الوقت المناسب

مشكلة مصرية ومفيدة
لهذه الأسباب
الدكتور حسين العمال الأمين العام
للتصديق الاجتماعي المصري يرى أن
مشكلة البطالة في مصر متعددة الأسباب
عديدة أولا أن أعداد البطالة في التفتيش
والفرع بين يدا إلى لم يكن يولي أعداد
العمال من الأفرقية أو معدود في
أما زيادة البطالة الصيرة في ذلك فغير
صناعها للثورة الاقتصادية بشكل في
الناظر بسالة التفتيش بشكل العاد سبيل
جانب من نوع العمل لإعصاف على معد
للتكلفة لتلبية الماهرة أيضا لأن تولد
مرض العمل الصيرة لغير التفتيش يمس
رواية الطب على الصيرة الأقل ماهرة
وتعاضد ومن ما يتبعها بالتفتيش على
مستوى عودته الصيرة والخدمات العامة
أيضا على الفرع القسما لمرض العمل
في الأعمال التي تحتاج مهارات وخبرات
أقل نوع كثيرا من التفتيش والفرع بين
لتنمية معدود الطب على هذا النوع من
العمال وتدريبه إلى ذلك مما

القيود دالة ودية على تشغيل
الصيرة ورواية مشكلة البطالة
أيضا ما به الفرع الدولية الماهرة
تداه تشمل التفتيش والفرع وإلى
مدات ومواردها في عدم قبول أسواق
الفرع الصيرة القسما لسطح من الدول
القائمة واستدور في صناعتها الأفرقية
مثل سبيلها على العالوي وكرد لها
والصهار والسجلات وغيرها إلى هذه
القيود سبيلها في مصر على سبيل
الاثبات وأسما جابسا يرى في مشكلة
العمال والمشكلة الاجتماعية حيث أن
هناك عددا كبيرا من العمال إلى سوق
العمل و عدد كبيرا لمرض يتسبب من
التدبير كل سة

لورا لغير موانع لسوق العمل الصيرة
هذا وتواجه سوق العمل الصيرة وسد
سودات تارة، غير موانع تشمل في
مالمس الش. في العمال الصيرة في
الخارج سواء في دول الخليج الشرفية
أو الدول المساعدة أيضا السياسات
الإقتصادية التي صياغتها موانع
الاستثمار الأجنبي في مصر
تتضمن أيضا الجذب الدولي على
أولها وسبيلها سبيل الاستثمارات كثيفة
رأس المال وتفتيش الاستثمار العاص
والأهمي في مصر هذا الفرع في
الاستثمار هذه السمات كلها تجعل في
مشكلة البطالة في مصر حالة مركبة
ومعقدة ورغم أن التصديق الاجتماعي
قد أتاح وحتى سبيلها ١٩٧٦ دولي
لله مشروع مصر و ٢٧٠ ألف مشروع
صيرورة هذا وتدرج جميعها حوالي ٢٧٠
لله فرصة عمل ودية ومؤددة إلى
الفرع العمال لشدة البطالة صناع
لتوجهات استثمارية أكثر تدعا كما
تحتاج حتى في حال صيرورة
الصيرة لتوجه استثماري ويصعب
التفتيش في هذه البطالة تحتاج تفتيش
أثر وتطورات هناك في الداء المسد

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	حنان عثمان
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والعمال والبطالة	رقم العدد :	٣١١٠
المصدر :	الوفد	تاريخ الصادر :	٩٧/٢/١٤

البطالة

« أم المشاكل » !

٣ ملايين عاطل يدقون أبواب

القرن الواحد والعشرين!

٦٥ ٪ من حملة المؤهلات

المتوسطة عاطلون

والمؤهلات العليا بلا قيمة

فى سوق العمل

قام بالحملة:
حنان عثمان
نادية صبحى
محمود على

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والعمال والبطالة
المصدر :	الوفد
اسم كاتب المقال :	حنان عثمان
رقم العدد :	٣١١٠
تاريخ الصدور :	٩٧/٢/١٤

العاملون وكم من الشباب للشغل وقع فريسة الإدمان بعد
الفتات في جحيم أبواب العمل الشريفة.
والآن كانت الأرقام تؤكد الحاجة إلى توفير
عمل سنويها لإستيعاب الفريشين لأن الإحصائيات تؤكد أن
سوق العمل في مصر يحجز عن توفير أقل من نصف هذا
الرقم ويدهم للحالات المتدهورة. فزحزحة عمل
للقطاع الخاص وإنشاء مشروعات صغيرة
للمشهيبي إلا أن البطالة ما زالت هي ثم لشكالي
للشباب وليس هم.

بمطابقة... بعد ذلك حدد بعض الشباب موعداً في شوارع مطاردة
مؤدداً أن يبدأ مشواره مع التعليم، كما يأتان نحن وأولئك المعلمون
في بعض في نهاية من مستشارين وحتى الآن فخلت جميع
القصور حركات صادقة من المستوطنين في تحديد نسبة المعلمين
المشركين في جانب انتداب العمل، وبمطابقة... هي حارة على
المشركين في جانب انتداب العمل لتعطين لعملي وأهمل تركه
بالمعنى من الشباب في أوج انتدابهم على المعلم لفرصة انتداب
من العديد من الاشتراكات التعليمية والفنية، وبمطابقة
تضمن الطرق في الاستدراك لما ذكره الجرائم التي يرونها

أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي إلى أن معدل الأجور في قطاعي الزراعة و١٢ و ١٥٪ وبنسبة ملاحظة على العمل الزراعي البطالة بين اختلافات كبيرة في المجموعات المختلفة حسب النوع والمصدر ومسئوري التحصيل التعليمي، بالإضافة إلى اختلافات جوهريّة بين مختلف الفئات العمرية لمثلًا تروّج البعثات في هذه الاختلافات كبيرة في معدلات البطالة بين المناطق الريفية والحضرية وبين الوجود الجغرافي المحلي ويمكن جزئيًا تفسير معدلات البطالة المنخفضة في المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق الحضرية

بانتشار البطالة للخدمة في الريف

بشكل الخطأ للتعطيل في الربيع
والخريف. يابس الحقل المأخوذ
وتتساقط الأوراق على الأرض
والشجيرات وفروعها الجافة
يسقطون الانتظار للحقل
في أعمال تروك خدمات علوم
والطبيات ويتجهون إلى نوع من
أعمال التفتيش عن قلوب سماعات
في حقله وأجور متفقته
قدرة تقدير الخدمات التي أعداها
الصحري إلى عام ١٩٩٢ كان
هناك مستوى الاقتصاد
القرمي تكلل ما يقرب من ٧٠٪ من
التقديرات و ١٠٪ من الآلات يعملون
في أسامة إلى حد كبير
وأما مائة مستشارين
و ٢٥٪ من القسوس في المناطق
الريفية والقرى في معظم دول
البحرين الذين يعملون في
سماعات الكبار يمكن أن يندلج

الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢

كان معظم المعتقلين من الشباب المتعلم ينتمون إلى الشرائع الدنيا من الطبقة المتوسطة وإلى الفئات المتدنية إلى المجتمع لأن عيب البطالة يقع حقهته على الجماعات ذات الدخل المنخفض.

ويظهر التقرير التالي الرسمى الى ان
التمسكيات الى تعريف المصطلحات
تتعلق بسبعة اغان حيدقة ان
التي خاصة القارة
سخرين
الى عمل او شيء للحصول على
الى عمل مثل منزل والصورى ذلك
عامة على الانتشار اسماست طويلة
لنوم من يشرى منهم
شيئا سيجرا و يطولهم لانه خمة
صورة ومن ثم فان هذه القامرة
تتعلق بخاصيات مستوي
استخدام عنصر لكان اكثر
تعلق بالاطالة الكسرية الى حد
لها، ونتيجة لذلك الى التماس
مستوى استخدام العنصر

بن الذكور، وتولع مهنلات
مناطق في حينه مهنر بين
الذكور ٨٢٪ وبين الاناث ٨٢٪،
نموا على المستوى القومي وعنها
في مهنر ٦٦٪ للذكور
والاناث وذلك ما مهنر في ان
مهنر على مهنر في المناطق
مهنر اصعب نموا مهنر
المناطق الريفية ومناطق تلك على
من للذكور والاناث وان كانت
هذه الصعوبة مهنر ومهنر
مهنر نموا على مهنر ومهنر

المؤنن للظمة لعلات أعمل
في مصر أن يجب أن يؤثر النزوع
في معدلات الأجور والمرتبات اند
بغنى في يحصل الرجال والنساء
على نفس الأجر أو المثلث عتقا
ينساقون في نوعية العمل
ومستوى الحب والانتاجية.
مأساة

و لا شأن له في تلك الشكالات التي
 يمكن أن يوجهها شاب إلى من قبل
 مديركم هؤلاء بشرهم بغير وجود
 دليل ولا يقبل له وجهه عليه
 من حيث أنه ما سارة حقيقته
 من حيث ما عاين في كل كلمة خرجت
 من أفواه الشباب حينما تعدت عن
 التفكير وعبر عنها بمجرد
 مصطلح كذا وكذا في غير محله
 من القس، ضلوا، قال
 فهدى: يا صبي، خذوا العلم
 فحسرت أن أحلامي بك تصدقت
 في سلفك مركزاً جدياً محترماً
 أن فصل لي في شغلي الجامعي
 وصاريت أكتب، مشغولاً صعباً
 بالعلم من الطموح والآمال
 بل ذلك سر تطوي لي على هام
 القرائن على التحاق وسجود
 يخرجون من الجامعة ذهني
 دراسة البحوث عن عمل وأصعب
 شيء أشهد أن سنوات من عمري
 لم يشهدهم إلا القليل من
 علم بعد حقيقته تامل
 فهدى للعلم.

وجهة عبدالعزیز مولد
مؤرخ و شاعر، یں اعلیٰ شہید
نرس العمل الیٰ استخدا
شروعات و الفن الجمیة و الیٰ
لنا السؤلون انہ شریعات
ذہنیة لاسیاب نتیجہ شریعات
عن ابوابی علیہا لثواب و ربح
من ان ان الذلک مستحایة الیٰ
صریون اکثر و من ثم خوروا
تعلیم الفنی و ان و غیر من
مذہب الذہولت القسوط لعل
سئل سئل من علیہ فی خلیف
لذہب، اما علی صلیون طالب
اقتال ان عرس الفکر صریون
لعل صناعی ان فی صر و جب
سعت فی الشیء الیٰ یقتضی
سکریة الذی اصبح و ی
یور و یقتضی فیہ حیاتیات لغری
تعلیمہا و یسما ککواسطہ
سویة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمود سالم
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والعمال والبطالة	رقم العدد :	-
المصدر :	الأخبار	تاريخ الصدور :	٩٧/٤/١٠

د. **الجنزورى** (الرسم)

صورة مصر خلال ٢٠ سنة

وثيقة مصر : والصور الاقتصادية الجديدة :



الف فرصة عمل جديدة للقضاء على البطالة بعد ٥ سنوات

تحقيق : محمود سالم

منذما يقال لك ان ٥٥ ألف فرصة عمل جديدة سوف يتم توفيرها كل سنة فإن السؤال الذى يتبادر الى الذهن هو : كيف يحدث ذلك ؟
وعندما يقال لك ان نصيبك من الناتج الرئيسى سوف يرتفع من ٤٢٪ حاليها الى ١٣ ألف و ٧٥٠ جنيهها كل عام فذلك لا بد ان تسأل : متى يحدث هذا ؟
وعندما يقال ان معدل النمو سوف يزداد من ٤,٨ في المائة حاليا الى ٧,٦ في المائة، وان التشجيع سيتم، محاصركه، بحيث لا يزداد على ٥ في المائة فان كلمة : كيف، هي السؤال الملهى.

للك التمسلات واجاباتها ترسم صورة مصر من اليوم وحتى ٢٠ سنة قادمة.. هذه الصورة جاءت في : وثيقة، رسمية أصدرها مجلس الوزراء برئاسة الدكتور كمال الجنزورى منذ ايام قليل.

٢٠٠ صفحة من صفحات، وثيقة مصر والقرن العاشر والعشرون، لا تكاد تخلو سطر منها من كلمة مصر والواطن المصرى والعديد كله من : فكرة وفكر حتى عام ٢٠١٧..
وتعالوا لنقرأ تلك الوثيقة مع د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء مصر وسأله ويهيب

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعي : قطاع العمل والعمال والبطالة

المصدر : الأخبار

اسم كاتب المقال : محمود سالم

رقم

تاریخ الصدور :

94/4/9.



د. كمال الجنزوري
وثيقة مصرية للدخول إلى القرن القادم

يوم ٩ يناير الماضي وفد الرئيس
حسني مبارك في محطة توليد
الطاقة في محطة مشروع وادي
اليل الجديد . يرميها عدد الرئيس مهمة
مصر كصناعة الخارج والمستقبل
مهمة العصور الاقتصادية الجديد التي
القرن الحادي والعشرين

يوم ١٥ سارس الماضي فسرحت
الزبيلة التي تمديد اتجاه خط السحب
والساكن التي تطلق منها واليهما
الحضارة الجديدة
وأول سؤال الزبيلة عنوانها
مصر والقرن الحادي والعشرون،
في معنى لك هذا تدرس محاسن
التنمية على مدار القرن القادم كله
في مصر، واليست لك فترة طويلة
ولا يمكن معها رصد التوقعات إلى
الآن متنبأ

بجهد و كمال الجندوي قائل ان
مائة عام من عمر الزمن ليست بالكثير
في عمر مصر لاننا نفهسها بفلاس
العزلة، لكنها فترة طويلة بل غاية في

الخلول اذا تهست بحركة الاحداث في
عالم اليوم وبالتالي فان المسائل
الطرح على معنى هذا ليستعالة رصده
الطموحات والتوقعات والتنبؤات في

هذه هي السؤال أما الإجابة كما يقول
 رئيس الوزراء أن القول بهذا صحيح أو
 أن الوثيقة صحيحة التي وضع براس
 للمصلحة بتقديرات وأرقام مصدقة أو
 حاولت السور في اتعاء مخالفات للفتار
 الأساسي في عائلته أو اكتفت بمرض
 طرحات متعاطفة ناشئة من تفكير قاتم
 على الشخصي دون تصمد الشكليات
 والتعديلات

ويعتقد رئيس الوزراء قائلا: «إننا من الرمان هو فتوة لا يسهل التعامل معها وفي تنبؤات بسيطة إذا كانت ولية الرئيس حسني مبارك أنه بالرغم من أن الوثيقة هي في المقام الأول عمل فكري تسترشد به الخطط القترى

تضمينها المكورة لتسريحه المعدن الاقتصادي والاجتماعي.. الا ان هذا لا يمنع من وضع خطط لتسريحه ومباني معقولة على مدى ٢٠ عاماً تقبل لتدبر بعند نه عن التخطيط والوثيقة مهد

المسمى نسر ج من إطلاقه الحظوظ
الدورية الخاصة في زمن ممشوح ومسير
الأشعار الواجب مراقبتها للتصليب في
الطار رسمي مسند وهي لا تطلق من
مراغ بل تأتي في نهاية مرحلة انتقال

حافلة تزامنت مع نهاية القرن وبدأت في
عديد لتكوين وعراة دالة تاريخية مازالت
على توالي بدء النهضة المصرية الشاملة
الحديثة مع بدء الحقبة الحديثة من حياة
المصرية

وهي تشير إلى التفاعلات طائفة من
السياسة فيها بالفعل خلال ١٥ سنة
ولاية الرئيس جبارته في استشراف
السياسة ونماذج الديمقراطية واختلاف
على العالم واتساعها استراتيجياتها

وتتضمنها البرامج شامل للأعمال
الاقتصادية والأدبي والنشرية وسفر
الحاصل وهو الاندماج في الاقتصاد
العالمي
ويولد كمال الجسري أن الوثائق

ليست موجهة إلى صحة أو خطأ
في التجميع تؤكد حق كل المسيحيين
الحياة الكريمة وعنده الوثيقة لا تعبر
جهة معيها وإنما هي خلاصة كل الآ
جميعا لمبادئ ومكرمة وشعبا

واقصاف ورئيس الوزراء اسفانل
الاستيعاب لزيادة معدل النمو من نحو
٨ /١ وهو معدل جيد بالمقاييس العالمية
ساد خلال السنوات ١٥ الماضية
ليصل الي نحو ٨ /١ متفوقا على المتوسط
العالمى للمجسمة الزمارة (١٩٩٧ -
٢٠٠٢) ثم برصد الي ٧ /١ متفوقا في
الطعام خلال الفترة الممسية التالية
حتى عام ٢٠١٧
ومن السهل ايضا مفاعلة
الناتج المحلي الاسمالي ١٠ سنوات
محدث يصل الي اكثر من ٤ اشكال

السنوات التالية في عام ٢٠١٧ ومقتضى آخر يرتفع من نحو ٢٥٧ مليار جنيه إسترليني ٧٦ مليار دولار) حاليا إلى ١٦٠٠ مليار جنيه (نحو ٢٢٤ مليار دولار) في نهاية الخطط الخمسية السابعة عام ٢٠١٧. وفي نفس الاتجاه زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الحالي نحو ٤٢٧ جنيهاً (١٢٥٠ دولاراً) إلى ١٣ ألفاً و ٧٥٠ جنيهاً

(2100 دولار) على
الآل عام ٢٠١٧
ومال في الوثيقة
أيضا ٢
في نفس المدة

ان خطط التنمية تسمح
بملاح العجز في اليزان
النقداري صحت بشبه
النقصين بداء من الحطة
العمسية الى اربعة ليصل الى

التوازن في نهاية الخطبة الخامسة وبعد
لأننا ملحوظا خلال السابعة والثامنة
كبيرا في الخطبة السابعة وقد ايد
التوازي مع تحقيق التناظر في مجز
المجموع خلال الخطبة الخامسة جميعا

- وعاداً أيضاً ؟
- سوف يستمر العمل على تطوير مجموعة من المبادرات الانتماء والمالية والمقيدة الربية التي تساند الارحام الشقيقة ونعمل على فقا

حجم التخصيم في الالحدود
يتميز لايزيد على ٥ / على الأكثر
وتم توليد معدل النمو
وأيضا سوف تشمل على تو
الوزارة العامة وصولا إلى تطبيق

مستثمر ويستزيد في إطار استراتيجيته
اقتصادي يؤدي بدوره الى استئصال
سعر صرف الجميعه المصنوع
العملة الاحدية في ظل قوى السوق

وماذا عن الـ ٧٠ سنة القادمة ؟
قال د. كمال الحنوري رئيس المجلس
ان ماتم خلال الـ ١٥ سنة الماضية خلال
فترة الرئيس صانعة صراف وكون
قاعدة انطلاق القضية للاقتصاد
الصغير الى ان ياتي من القصور ان تتعا
مصر الى ان ياتي الاقتصاد الصغير يمل
وفي قواعد السوق الامم من تحقيق
بمضي الاملاح الاقتصادي والامداد
مستلزم من التقدم في اصلاح المي
القضية ادرايا وتشريعية واعادة هيكلة
الاقتصاد المصري

ولم يكن من المتصور أيضا أن ينفذ الإصلاح الاقتصادي على مدى 16 سنة أو تتجاوز طموحات كانت بالأمس الفروع مجرد أمنيات ومن ثلث نوفمبر مره عمل تستريح الفروع بين إلى سوق العمل ومعارضة المظالم وإقامة علاقات قائمة على التعاون والثقة بين الحكومة والبلدية

وقال رئيس الوزراء ان التجميع
الشاملة لصر على مدى السنوات
المشيرة القادمة من اليوم وحتى
٢٠١٧ والتي تتواصل على مدار ٤
٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠

من الأعداد عن طريق استشارة
معدة وصريفة استثمارية لمساعد
وتشمل هذه الأعداد هي توسيع
الاشعة لتعتمد في ربيع مصر تستفيد
من الأعداد هي ربيع مصر تستفيد

من المصريين خارج الأراضي الصديقة
لا يتجاوز نحو ٥ ٪ من مساحة محو
لمسح حيز العمود إلى ٢٥ ٪ من
المساحة وسجل السموات إلى ٢٠ ألف

معجم الكلمات المتكلمة بها

ويعتقد أن الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة في العراق، لا سيما في مجال النفط، هي في مصلحة العراق، لأنها ستساعد على تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات، وتوفير فرص العمل، وزيادة الإيرادات الحكومية. كما أن الاستثمارات الأجنبية ستساعد على تحسين العلاقات مع الدول المانحة، وتوسيع نطاق التعاون الدولي.

أن دور الحكومة بعد استكمال برامج الخصخصة سوف ينصب أساساً على نهضة المناخ اللازم للطاقة الخاص لآراء مهمته ومحدث بالتخصيص مما تقوم به الحكومة على عهد صحتي من الخدمات

توجيهه نهاية خاصة إلى السيد
الاجتماعي لصيانة التنمية بإنشاء شبكة
من اجتماعي تتكفل بصيانة الفنان
مستهدفة إلى المجتمع وأيضا وضع

في فترة السماح الممنوحة للدول النامية
بل بدء تطبيق القواعد الجديدة لاتفاقية
محطات وتمر ما يعني توليد اوضاع
معيقة للصناعات وبخاصة صناعة
الخدمات ذات الصلة الى حالة القائمة.

... ..

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد سالم
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والعمال والبطالة	رقم العدد :	-
المصدر :	الأخبار	تاريخ الصدور :	٩٧/٤/٦٠

ومعاً أيضاً ؟

● في الزراعة : زيادة حجم الموارد المائية بنحو ١٠٧ مليار متر مكعب بدلاً من استثمارات تقدر بـ ١٠ مليارات متر مكعب موزعة ما بين ٩ مليارات استصلاح وزراعة ١٠ مليون فدان بكل من الوادى القديم والجديد مع القوافل، وتجهيزات الأضرى بما يخلق ولوا فى نهاية عام ٢٠٠٢ بقدرة ٧٠٠ ألف متر مكعب، وتقدر زيادة الموارد المائية خلال الخطط الخماسية والتماسية والسادسة حتى عام ٢٠١٧ بنحو ١٢ متر مكعب لزراعة ١٠٩ مليون فدان تخلق ولوا كانت هناك أولى لمدى فائدة الزراعة لكامل ٨ ملايين فدان حسب الدراسات القائمة حاليا فإن الاستثمارات المائية تنبع الى التركيز على استصلاح ٢٠٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ أى كل انشاء صغير بالاستثمار خارج القوافل القديم الى الجديد، والسماوى وسواها..

● وفى الصناعة : زيادة معدل النمو بما لا يقل عن ٩٪ فى الخطة القومية برتفع الى ١١٪ فى نهاية ٢٠١٧ من خلال زيادة انتاج كل من الاسمنت والمعدن والصلب بأربعة أضعاف الحالية القائمة الآن ومعالجة انتاج الاسمنت الزائدة والسكر ونظيفة الجزء الأكبر من الاحتياجات من الزيت، وأيضا معالجة الانتاج من الأعلاف ومختلف الصناعات الأخرى.

● الكهرباء : من المستهدف تعليق فائض يبلغ ٣ مليارات كيلو وات ساعة عام ١٩٩٨ يصل الى ٤٠ مليارات عام ٢٠١٧ ليسعد الى الحد القصوى للمناورة وأوروبا، والتالى من المستهدف أن تزيد الطاقة المثابة من ٩٠ مليار كيلو وات ساعة حاليا الى ٢٧٧ مليار عام ٢٠١٧.

● وفى السكان من المستهدف بناء ٢ مليون شقة حتى عام ٢٠١٧ وبنا ٤٤ مدينة ومجمعا جديدا على مساحة ٢٠ مليون فدان.

● وفى السياحة والنقل والبريد والتجارة والتعليم والرفاهية والصحة والأعلام هناك ألف مشروع ومشروع.. وكثيرا تنبه الى شخص واحد هو المولى المصرى.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع العمل والعمال والبطالة
المصدر : الأهرام
اسم كاتب المقال : لييب السباعي
رقم العدد : ٤٠٥٥٢
تاريخ الصدور : ١٩٧/١٢/١٦

الإصلاح الاقتصادي وأزمة العمالة

مساعداً للمالية لتطوير القوى البشرية بالمانح والشركات



مدير المالية

لييب السباعي

مسئول بالحكومة الألمانية :

السياسة المصرية في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي
أفضل نموذج للدول النامية لحرصه على البعد الاجتماعي

ويضيف د. هاردي شوارتز
سوف نبدأ من هذا النوع من
التعليم في المناهج بضم بين
مليون ١٠٠ مليون شاب يتلقون
تدريباً منها لرفع المستوى
التحرف بها رسمياً والبالغ
منها ٤٧٠ مئة.

وفي مصر تم تحديد البرامج
التدريبية بالتعاون بين وزارة
التربية والتعليم ومؤسسة
العمال المستقلين في مدينة ١
التدريب بحيث يتم الخاضع
المصريين بالعمل في الشركات
التي يديرها.

ويقول لويس سراج رئيس
قسم شؤون مصر والأمور
التي هي في المصروفات بوزارة
التعليم الاقتصادي والتربية
بالمناخ أن البرنامج المصري
لإصلاح الاقتصادي بالمناخ
خلق خطوات جيدة وبما غير
مسيرة في أن دولة من العالم
حيث تم تنفيذ هذا البرنامج
بحسب أن كمال من القبول
الاجتماعية وهو أن تحدث فيه
مصر في حين فشل الكثير من
دول العالم التي اعتمدت
للاستجابة إلى مشكلات
صندوق النقد والبنك الدوليين
دون مراعاة عبءه للإصلاح
الاجتماعية وبذلك فقد نجحت
مصر في تحقيق برنامج التنمية
من الحصاد الدولي إلى القضاء
على البطالة بخلق فرص
الضمان بخلق فرص
الضمان على أن الأمر يتطلب
في المرحلة القادمة اتخاذ
إجراءات مهمة لتنفيذ وبع
برنامج الإصلاح الاقتصادي
بالمناخ الذي يديره الاتحاد
المنحجي التي ينفذها بها في
الدول الخاصة بل وتنصح الدول
بالمناخ دراسة السياسة
المصرية للإصلاح الاقتصادي
ومن هذه الإجراءات التي تشجع
الاستثمارات الخاصة بصور
أعبر وتصميم إجراءات إنشاء
الشركات الخاصة بتقديم المزيد
من التسهيلات للمستثمرين
وإزالة العقبات التي تعوق
الاستثمار وتصميم البيئة
الاستثمارية وتصميم مستوى
المصارف التي أوروبا أن
الناج المصري وذلك أن يهتم
بمصر مصر ما عليه أن في
على الصناعات.

أحد الضمانات المهمة لنجاح الإصلاح
الاقتصادي في مصر هو إعطاء دفعه قوية لتطوير التعليم
الفني والمهني ذلك أن السياسات الإصلاحية للاقتصاد
المصري التي تركز على التحول من اقتصاد البنية إلى
اقتصاد القطاع الخاص ترتب عليها زيادة الطلب على
الأيدي العاملة الكثيرة تدريباً علمياً خاصة في قطاع
الصناعة والمشروعات الهندسية المختلفة.

رسالة ألمانيا :

الكتابات السابقة حدد بها
دكتور روبرت إيزنر المجتمع باسم
اتحاد الصناعات الألمانية أهمية
التركيز على التعليم الفني في
مصر في المرحلة القادمة وهو ما
يعمل عليه كبرى. كما يقول
دكتور لودف بيدريش شيلنج
سفير ألمانيا بالقاهرة
لنفع مشروع مبادر تحول التعليم
الفني إلى حقل خطوات أخرى
لتوصيل إلى هذا الهدف. فأنكر
أن الشروع للتربية في المشروع
الأساسي للتربية في التطوير
الاقتصادي واستثمار هذه
الثروة البشرية و تطوير الموارد
المستغلة هو بداية التي
استراتيجية تهدف إلى التطوير
والتمتع. وطبقاً للمفهوم
الائتماني لتنمية المشاركة في هذا
الحل فإن القطاع الأساسي في
هذا المجال هي محلات تعليم
الكبار والقراءة والتدريب
في الوقت نفسه فيما يسمى
بالطاقة المتجددة.

ويقول دكتور هاردي شوارتز
مركز المعلومات بالحكومة
الائتماني أن مواجاة مشكلة عدم
لوازي الصناعات ألمانية في مصر
أصبحت موضع اهتمام كبير
مع بداية تنفيذ مصر برنامج
الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٦١
باعتبار دور أساسي للقطاع
الخاص وهو أحد أسس
الإصلاح الاقتصادي مع تحديث
القطاع العام بعد أن تبين عدم
مقدرة نظم التدريب والتعليم
التي في مصر على تزويد هذه
القطاعات بالصناعة الحديثة
للاصلاح الاقتصادي سواء من
جديد أو مستواها
وتنشط البداية للشركات
المصرية الأجنبي في هذا المجال
من خلال العديد من المشروعات

بالمعجزة الاقتصادية الألمانية.
وقد بدأ المشروع تنفيذياً عام
١٩٦٥ بنحو ٣٢٠ طالباً فاق هذا
العام إلى ٢٥٠ طالب يتلقون
تدريبهم في ٤ مشروعات كبرى
في جانب الشركات والترب
التي طلبت المشاركة في المشروع
منها مصانع السكر وجمعية
المستقلين ببحر العرب وقال
أن ٣٢٠ شركة تحتوي تدريب
هؤلاء الطلاب وقد أسهمت ألمانيا
بنحو ٢٦ مليون مارك ألماني
تخالف ٥٢ مليون جنيه مصري
لهذا المشروع.

وفي مستندة المصانف من
اكتوبر بدأ المشروع بنحو ٢٣
طالباً عام ١٩٦٥ قبل هذا العام
٥٥٠ طالب يتلقون
دراساتهم العملية والتطبيقية
في ١ تخصصات في المختبرات
الصناعية والإلكترونيات
والخدمات الشبكية والأثاث
لجاهزة وتسهم ٨٩ شركة في
هذا المشروع في إطار
استراتيجية تهدف إلى تطوير
مفهوم التدريب الفني والمهني
في مصر.

لحل مديتها كان عام ١٩٥٠
بإنشاء مركز للتدريب في حلوان
أعقبها مشروعات أخرى مستمرة
حتى اليوم مثل مشروع شركة
السكة الحديدية المحلية في
مصر والذي تضمن برنامجاً
لتدريب العمال على صيانة
وتطوير شبكة الطرق.

والمؤكد أن تزويد سوق العمل
بالصناعة الحديثة هو شرط
أساسي لجميع القطاعات
الاقتصادية لزيادة الصادرات
وتحسين المنتجات.
وعمل مشروع مبادر. كول
للتعليم الفني في هذا الإطار
كما يقول سفير ألمانيا بالقاهرة
دكتور ولف بيدريش شيلنج
أهمية كبيرة لتخليق هذا
الهدف وهو المشروع الذي مضى
عليه خمس سنوات والذي يعتمد
على الاستفادة من الخبرة
الألمانية في المزا بين التعليم
النفكري في مدارس التدريب
المهني المتخصصة وبين التدريب
العملي بإحدى الشركات وقد
أسهم هذا النظام في تقدم
الاقتصاد الألماني فيما عرف

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	-
الموضوع الفرعي :	قطاع العمل والعمال والبطالة	رقم العدد :	١٢٨٩٠
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٩٨/٦/١٩

المقاولون المصريون يهتمون بالاسكان الفاخر والمتوسط ويبنون

لنحو ١٠ في المئة من السكان

□ القاهرة - «الحياة»

■ عندما بدأت مصر في إنشاء مجموعة من المدن الجديدة في نهاية السبعينيات (نحو ١٨ مدينة أشهرها المعاش من رمضان والسادس من أكتوبر ومدينة السادات) كان الهدف الأول تشجيع القطاع الخاص على بناء قاعدة صناعية ضخمة تلبي طموح برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبالفعل استطاعت هذه المدن تأسيس جيل مميز من المستثمرين الصناعيين يركز على استراتيجيات التصنيع من أجل التصدير، وتغفراً لعدم المساهمة نوعاً ما في القاهرة وذلك بناء التفكير في إنشاء وحدات سكنية خاصة للعشائر والموظفين. وتوجهاً تحول هذا التفكير إلى الأبنية على شواء أراض في الاستثمارات العمرانية لهذه المدن لاستثمارها عقارياً وفكراً طبيعياً تسيح للتوكل إذ تم تصميم المناطق الصناعية بعيداً عن المناطق السكنية، وبذلك ذهبت مسير فكر مشكلة ضاحية حلوان (جنوب القاهرة) والتي قضيت ممرات (استثمر بها في ثلاثينياتها) وعدم صلاحيتها كسكنى سباحي عالي كما كانت في الماضي.

• وتبلغ المساحة المخصصة للمشروعات الاستثمارية الجديدة نحو ٢٥ ألف فدان والتي مشاريع تجمعات شرق الطريق الدائري، التجمع الأول والثاني والخامسة في القدية من حيث المساحة المخصصة لها، إذ تبلغ ١٩، ٧٥٩ فدان وإيضاً من حيث عدد المشاريع التي تم للترخيص لها نحو ٩٩ مشروعاً استثمارياً، تليها مدينة السادس من أكتوبر إذ تبلغ مساحة مشاريعها ١٣١، ٢٧٩ فدان مقسمة على نحو ٥٠ مشروعاً، ثم مدينة الشيخ زايد، وهي ملاصقة لمدينة السادس على طريق مصر الإسماعيلية للصمراوي وتبلغ مساحة مشاريعها ١٧٩، ٤٠٧ فدان بعدد ٢٠ مشروعاً، ويرجع ذلك عدد المشاريع بها إلى جدولة خططها والذي يكون وفق الطرق الأوروبية، ثم مدينة تشنوق والتي تقع في منتصف المسافة بين مدينة القاهرة والمعاش من رمضان في طريق مصر الإسماعيلية (أي شمال طريق مصر القاهرة) إذ تبلغ مساحة المشاريع في القاهرة ٢٨٣، ٢٥٧ فدان بعدد ٣٨ مشروعاً، وأيضاً مدينة القهيرو وهي على الجانب الأخر من طريق مصر الإسماعيلية، أي مقابل مدينة تشنوق ويها سوق يضم أكبر تجمع لشجار الخضار والفواكه والأسماك في مصر، وتبلغ مساحة مشاريع الاستثمارية في القاهرة ٩٥٤، ٩٣ فدان بعدد ١٣ مشروعاً.

أما بالمعنى الإجمالي لإنشاء وحدات سكنية على المستثمرين الصناعيين لطف على الرغم من ريادة هذه الفترة، لكن شركات الاستثمار العقاري قبلت على الخسائر بصفة، وإلى ذلك إلى ارتفاع القطاع وزيادة للمروض وأصبح هناك منافسة على الإسكان، وأصبحت كل شركة تبحث عن الخدمات والزرايا ما يجعلها تجني العوائد عليها، وهناك أسماء لامعة في نيل الاستثمار العقاري في مثل مهنتي فتح الله فوزي، وعلاء طهت مصطفى، وأحمد بهجت، وإلى بعد من أبرز المستثمرين

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع العمل والعمال والبطالة
المصدر :	الحياة
اسم كاتب المقال :	-
رقم العدد :	١٢٨٩٠
تاريخ الصدور :	٩٨/٦/١٩

العقاريين، ولك ذلك في مدينة بوم لاند (إرض الإسلام) والتي يسمى لكي تكون اسما على اسمي، وهي من أشخم المشاريع الاستثمارية في العالم، وتبلغ مساحتها ٢٠٠ هكتار تقريبا، وتقع في مخرج مدينة الاسكندرية من اكتوير وتبعد عن شاحدية الهرم نحو ٢٠ كيلومتر بالسيارة، وتضم المدينة مشاريع عدة منها مدينة للفنادق على مساحة ٣٥٠ هكتاراً ومدينة ملاهي على مساحة ١٥٠ هكتاراً وإسواقاً على مساحة ٧٠ هكتاراً ومدينة للتروسية على مساحة ١٥٠ هكتاراً ومشروع تنمية عمرانية على مساحة ٩٠٠ هكتاراً ومركزاً للصناعات على مساحة ٣٠ هكتاراً، كما تلتحقها مصفاً على مساحة ١٥٠ هكتاراً، وأخيراً أرض اسكان واحد بهجت أوب، على مساحة ٢٠٠ هكتار، ويتركب من حجم المدينة إلى نحو ثلاثة أمثال ونصف جزيرة الزمالك، وتتجاوز تطلعاتها الاستثمارية المليون دولار، ويوعي في تصميمها أن تكون مزودة بالعديد من المرافق فلا تفتقر لنجوم حتى تلبي حاجات السياح صغرة، ويقوم مهندس عمرو عمل لتدبير التنفيذ للمشروع، تعتبر المدينة مشروعاً استثمارياً عمارياً - سياحياً مختلف الغرض، وإنما ما تطلق على محيطة بأنها عاكبة إراءاعنا المقاييس العالية في تصميمها وتشييدها، وعلى سبيل المثال لم الاستعانة في مشروع اللامفي وهو أكبر مشروع صلاه في الشرق الأوسط بالهندسة المدنية المعمورة مدينة ديزني لاند من حيث التجهيزات وإشغال الأحياء، وتبلغ استثمارات المرحلة الأولى فقط من المدينة ٣٥٠ مليون جنيه، وسبتم

للتحقيق قريباً وتخطط لكي يتم الختاج المرحلة الثانية في السنة المقبلة حتى يكون هناك الجديد دائماً لتقديمه وإبهر الرواد به وتبلغ كلفة الإسواق التجارية الترفيهية نحو ٧٠٠ مليون جنيه، وبها جميع مطاعم عاكبة، وأبدي بعض شركات التسويق لتلبية أعباءه فكرة مشروع «ديم لاند» وعرض أن نساعدنا في تسويق هذه الفصول عالمياً وبيع عمر المشروع لعماني سنوات لذلك سيتم إنجازه على مراحل ومن المقرر أن ينتهي في سنة ٢٠٠٢.

وعن مستوى التعلق السكنية التي يتم بناؤها في هذه المشاريع يقول، المهندس فتح الله هوزي رئيس مجلس إدارة شركة مينا للاستثمار العقاري ومالك مدينة مينا غاربن بسبتي في مدينة الاسكندرية من اكتوير والتي تبلغ على مساحة ٢٠ هكتاراً، هناك ثلاثة مستويات للبناء والتشييد لشركات، الأول هو المستوى الفاخر وهو الفيلات، والثاني مستوى الشقق مثل مشروع حي التيجان واليسفان، وهي مشاريع مجاورة لنا، والثالث المستوى متوسط الكافيف وهذا لا نستطيع بناءه، لأن كلفة الضالة التي تبلغ مساحتها ٦٠ متراً تبلغ ٥٠ ألف جنيه وإن يقل على شرائها نجد أن كلفتها أكبر من مقدرة الزبون المحدود الدخل، والمشتري العادي لا يريد مساحة أقل من ١٢٠ متراً للشقة، وإذا أضفنا سعر الأرض والمرافق اسفصل سعر الشقة إلى مئة ألف جنيه، لذلك نحن نبحث ما يطالبه المستهلك أو العمل وبما على دراسة تفصيلية للتطبيقات السوقية، ونحن لا ننكر أننا نبيع لليلة معينة تراوح تسعيتها بين ٥ إلى ١٠ في المئة من نسبة سكان مصر

ولم تكن تلك الشريحة تجد ما تطالبه في الماضي، ولكن مع زيادة أعداد شركات الاستثمار العقاري وزيادة المشاريع في المدن الجديدة أصبحت هذه الشريحة مستهدفة ويسعى الجميع لاستهدافها وذلك بعروض تلبي سداد احتياجاتها وجنات واستحدثت خدمات مثل خدمة ما يخص البيع أي إصلاح ما يفسد في الوحدة السكنية، ولذلك يتم التخطيط بصورة معاصرة حتى لا يتفقد الكثير بعد البيع ويعتبر ذلك نوعاً من أنواع التميز للسوق العقارية المصرية، وهناك الكثيرون يظنون خطأ أننا نلتصق الأرض بطن منطقتين وبجانبها بطن مرفق، فعلاً نحن نشترى الأرض بسعر ١٠٠ جنيه للمتر الواحد ونسلفها من ١٠٠٠ متر إلى ١٠٠٠ متر على طريق أي عاصمة عن صحراء جزاء لم تبدأ في استكراج الطرق وبالتالي تصبح قطعة الأرض المساحة للبيع تسعيتها ١٠ في المئة من المساحة الكلية للأرض وأصبح هناك ٦٠ في المئة من المساحة مخصصة للأغراض البنية التحتية، وبذلك أصبح سعر المتر ١٦٠ جنيه، يضاف إليه كلفة الطرق والمياه والكهرباء والصرف فيصبح سعر المتر ٤٠٠ جنيه وهي الأسعار التي يتم التعامل بها في مدينة الاسكندرية من اكتوير، ولا تزيد على ذلك إلا في حال وجود مصاهات خضراء فيتم إضافة قيمة التشجير ومساحة الأرض.

للتلوية فقط

إذا كان المالكان السامان شاريح طارية تحتوي على خدمات ترفيهية فقد تمت المواقفة على إنشاء مدن ترفيهية فقط في التجمعات الجديدة في شرق القاهرة مثل المدينة التي يشتملها اكتوير.

ملازم رئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع العمل والعمال والبطالة

المصدر : الحياة

اسم كاتب المقال :

رقم العدد : ١٢٨٩٠

تاريخ الصدور : ٩٨/٦/٩٩

وعن إجراءات الحكومة في بيع أراضي المدن الجديدة للمشاريع العقارية يقول خديما ضمانات قوية لضمان جدية المشروع، فلا بد أن يودع المستثمر بسية ٢٥ في المئة من قيمة الأرض في البنك ويقر البنك بذلك ولا بد أن تستثمر وتوافق على تصاميم المشروع، ولذا شروطنا في نسبة الارتشاح ونسبة البناء على الأرض ونسبة المساحة الخضراء، ونحن نتم الموافقة بوج ٢٥ في المئة من قيمة المرافق المرفوض منها في البنك، ويتم ايداع جميع الخصومات التي يدفعها المواطنون ثمنًا لوحدات المشروع في البنك، ولا يتم الصرف منها إلا بموافقة المكتب الاستشاري المشترك على تنفيذ المشروع، ويشترط ألا تتعدى نسبة المستحقات ٨٥ في المئة من حصة الاستثمارات حتى يتسنى رد أموال من يريد من التوسع، أما بخصوص نظام دفع ثمن الأراضي فيتم دفع ٥ في المئة من حصة الأرض عند توقيع العقد، ثم نسبة ١٠ في المئة عند توقيع العقد، وبعد عام من التوقيع يتم دفع ١٠ في المئة أخيرة، ويتم تقسيط النسبة المتبقية على السداد سنوية متساوية، ويتوقف نظام التقسيط على حسب مساحة المشروع وإدارة جوده، ويتم كساية شروط التقسيط في العقد، فهذه مشاريع ضخمة تتم على مراحل وتقسيم هذه المراحل على الفترات الزمنية للمشروع، وبذلك يتم تحديد مواعيد التسليم، وفي حال مخالفة المستثمر لشروط التصميم أو التنفيذ أو شروط البيع يتم سحب المشروع منه من دون اللجوء إلى أي جهة قضائية أو للتحكيم، وفي حال رغبة المستثمر في بيع اأرض مرفقة له مشروعه يتم تحديد نسبة ربح له وعليه ألا يقل عن قيمته قبل موافقتها على ذلك، وأخيرًا لا يحق له التصرف في الأرض إلا بعد سداد ثمنها كاملاً.

المشاريع منظومة متكاملة مع المدن الجديدة التي تقوم عليها، وذلك تساعد على سرعة تنمية المدن، كما ساعدت: أسوة على الفرع لمشاريعها القومية مثل مشروع ميثاق الإسكان الشعبي والذي يتم تنفيذه على أصغر أنظمتها والعزل للصحية، وشروع إسكان المستقبل لحدودي الدخل، والذي تدارف عليه السيدة سوزان مبارك بالتنسيق مع وزير الإسكان، والقنولة لا تساهم في مد المرافق الأساسية للمخاضية (المياه والصرف الصحي، والكهرباء والحرارة والتلفونات) تلك المشاريع ولكن تساهم هذه حتى جودها الخارجية، وتساهم هذه المشاريع في بناء نحو ٦٠٠ ألف وحدة سكنية متنوعة ما بين فيلات فاخرة وشقق فاخرة ومتوسطة، ويعملية حسانية بسيطة نجد أن القنولة إذا ارادت أن تبني هذا الحجم من الوحدات السكنية فسوف تكلف ٣٠ مليون جنيه، إضافة إلى ١٠ ملايين جنيه مرافق تحتية، وذلك تم توفير هذه المبالغ للقنولة، ونظرًا لارتشاح القطاع الخاص بالتراميات مختلفة بين البنوك أو مواعيد محددة للتسليم فإنهم يعملون بحرية وسرعة، وأما هذه المشاريع في جذب رؤس أموال إقليمية وعربية كانت تستثمر في المجالات نفسها في دول أخرى، وهناك شركات عقارية كبيرة بدأت تشارك مستثمرين أجانب لإقامة مثل هذه المشاريع.

اسامة خليفة رئيس مجلس إدارة شركة «إساف» للاستشارات الاقتصادية والمالية، ويقول عنها «نقع المدينة على الطريق الدائري في القطامية» ويبلغ كالمثلث الاستثمارية نحو ٦٠٠ مليون جنيه على مساحة ٥٥ ألف متر مربع ولتدمل سينما ذات اعمار ثلاثية تدلغ ارتفاع شاشتها ٣٠ مترًا وهي الأولى من نوعها في مصر والقول العربية وتضم ٥٥ كرسيا ومجمعا تذاويرا ترافها على أحدث النظم العالمية وبه مساحات خاصة ويضم ٦ شبعات غانية سعتها من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ كرسيا، وأخيرًا القاعة ثلاث صناعية تهيئ منها أسماء إلى بحيرة صناعية تتوسطها جزيرة شاي وخلفها مطعم خمس نجوم إدارة مطاعم «معمير الباريسية»، ويشارك في تمويل المشروع أخوة عرب مسعوديون ومصريون وأميريون.

شماليات وشروط

وتعددت هذه المجمعات العمرانية الجديدة الجبهة الوحيدة التي تبني أراضي المشاريع الاستثمارية إلى المستثمرين العقاريين في المدن الجديدة، وإيضاح وجهة نظرنا قال نائب الرئيس التنفيذي للدوروي: «شجع الاستثمار العقاري القطاع الخاص لمشاركة الدولة في إنشاء مشاريع الإسكان الضخمة والتي تضم الألعاب الترفيهية والوادي الضخمة مثل أندية الصوف والمغاني والضيقة والمراكز التجارية والمدارس والمستشفيات ولتهد المشاريع ميزة كبيرة، إذ أنها أثارت الفرصة لشريحة كبيرة من الجمهور كانت تراحمه حدودي الدخل في المساكن التي كانت تقيمتها الحكومة وهي الخلفة المتوسطة، وتشكل

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع العمل والعمال والبطالة

المصدر : الحياة

اسم كاتب المقال :

رقم العدد : ١٢٨٩٠

تاريخ الصدور : ٩٨/٦/١٩

مواجهة المبدأ الاجتماعي
وأخيراً فإن تجربة التنمية
المصرية أظهرت خلال السنوات
الماضية أن النمو الاقتصادي أدى
إلى تحسين ثقافة الاقتصاد
المصري، وساهم ذلك في جعل
مصر قلة تزيد من الاستثمارات
وفي تمتع اقتصادها بالعديد من
المؤشرات التي تخدم عليها.
وتفسير الدلائل أن هذا
الاقتصاد سيجلب أكثر عائدات
وإنما يتجلى خلال السنوات المقبلة.
غير أن تحسين أداء الاقتصاد
المصري لم يساهم في الحد من
الاضطرابات الاجتماعية في المدن
والأرياف في شكل مظاهرات وجماع
لا شك فيه أن قسماً من أعمال
العنف والإرهاب التي تقع في
مصر من فترة إلى أخرى توجد
أرضها الخصبة في هذا الظهور،
وأتت هذه الاضطرابات التي بلغت
أوجها في حادثة السويس في
كانون الثاني (يناير) الماضي
والتي باح ضحياتها أكثر من ١٠
سائلاً أجنبياً إلى إعاقة أعمال
جسيمة بقطاع التنمية الذي
يعتبر من أهم القطاعات
الاقتصادية. وسر أيضاً أصبحت
الضرورية لعمليات الإصلاح
الاقتصادي، ويبدو أن ذلك لا
يتم فقط من خلال اتباع أنظمة
ضمان اجتماعي يساهم فيها
القطاع الخاص جداً إلى جانب
الدولة والهيئات الخيرية،
ويبقى أن تقع مسئوليات
الإصلاح وتحقيق المزيد من النمو
يقع على عاتق الأفراد من منطقة
جديدة تؤدي إلى الحد من منطقة
البطالة والبطالة لا سيما في
صفوف تلك الفئة للفصل
معاملة معاملة أكثر جفافاً
الاقتصاد، وهذا ما يفرض على
النمو والاستقرار الاجتماعي.
ولذا في إستراتيجية وغيرها من
مقال على ذلك.

٥٠٠ الاقتصادي المصري - جامعة

تدوين

في إمكان ثرى فكر لهما وعلى
مصرية. ويمكن ذلك أن يتم من
خلال مساهماتهم على إقامة
مشروعات فرعية أو عائلية حولها
الدولة بتزويد ميسرة من خلال
تقديم القروض والإعانات.
وتتوقع المؤسسات الدولية.
المتخصصة وعلى رأسها البنك
الدولي أن يطبق الاقتصاد المصري
نسب نمو عالية خلال السنوات
القبلية المقبلة. ويستند هذا التوقع
إلى جراءة وسرعة الحكومة
المصرية في دفع خطوات الإصلاح
إلى الأمام. وسيكون المصري
الاستثمار لهذا الأمر زيادة
تستثمرات القطاع الخاص
واستمرار الأثر الحكومي على
تحديث قطاعات كثيرة للتنمية
ويرتبط النجاح على صعيد جذب
المزيد من الاستثمارات الخاصة
ورفع كفاءة وإداء منتجها
المؤسسات بقدرة الحكومة على
الحد من الفساد الذي تمارسه
البيروقراطية بشكل مختلف في
الخشيش، والمخاطبة والقوم على
العاملات وما شابه ذلك. ويذكر أن
مثل هذه الممارسات تتسبب
للمستثمرين بغير الكفاءة وفي
تأخير وعرقلة أنشطتهم. وقد
وصل الأمر إلى حد دفع الرئيس
مبارك أخيراً للإشراف شخصياً
على مكافحة مظاهر الفساد
باعتبارها الخطيرة.

سياسة الإصلاح الاقتصادي

استطاعت مصر تحقيق نمو
الاقتصادي عكس نجاح سياسة
الاستثمار وتحسين قطاع
الاستثمار وإيجاد أنشطة القطاع
الخاص... الخ. غير أن نجاحها
على صعيد عملية إعادة هيكلة
مؤسسات القطاع العام لا يزال
متواضعاً كما ذكر من قبل.
والأرجح أنه سيبقى كذلك في
المدى المنظور بسبب المائز الذي
تحتل منه هذه العملية.
ويتلخص هذا المائز في ضرورة
القيام بهذه العملية من جهة وفي
عدم قدرة الحكومة على تحمل
تبعاتها الاجتماعية من جهة
أخرى. فإعادة الهيكلة
والخصخصة تعني أصبح نصف
العمال في هذه المؤسسات التي
تقدر أعدادهم بمئات الآلاف
ويشكل هؤلاء قنبلة تهدد النظام
الاقتصادي في حال فقدانهم
لأمان عملهم من دون تقديم بدائل
تحميهم من اللجوء والحرمان
والتي يقدم لجواز هذا المائز
فإن على الحكومة اتباع خطة
طويلة الأجل بهدف إعادة تأهيل
هؤلاء وتشجيع روح المبادرة
لديهم مادياً ومعنوياً. ويمكن لما
يسمى بصندوق الضمان
الاقتصادي الذي تم تأسيسه
أخيراً بمساعدة البنك الدولي
ودول منظمة وبنك مال كندة
٦٠٠ مليون دولار أن يشكل خطوة
ريادية في هذا الاتجاه. ويرى
البروفيسور ديتز فابيس استاذ
الاقتصادات الشرق الأوسط في
جامعة برلين الحرة في ألمانيا
في الحكومة ترك مساهمة
القطاع العام لعمل بشكل متوازن
مع تلك خطوة تهدف إلى تشجيع
فئات العمالة فيها على العمل

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع العمل والعمال والبطالة
المصدر :	الحياة
اسم كاتب المقال :	ابراهيم علي
رقم العدد :	١٩٩٠٢
تاريخ الصدور :	٩٨/٧/١

الاقتصاد المصري وضرورة مراعاة البعد الاجتماعي لعملية الإصلاح الاقتصادي

ابراهيم علي محمد *

■ اثناء تقرير صابر عن البنك الدولي بتطور الاقتصاد المصري خلال الأعوام السبعة الماضية، وجاء فيه أن التحسن الذي شهده مؤشرات الاقتصاد المذكور جعلت مصر من أكثر الدول جانبية للاستثمار، وأن الفضل في ذلك يعود إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تتبعها الحكومة المصرية.

تري كيف تبدو هذه المؤشرات

وما هي أهم معالم هذه السياسة وأغالبها، هذا ما سنحاول الإجابة عليه بعد تقديم لمحة قصيرة عن مصر بإمكاناتها البشرية والمادية.

لمحة عامة

تعتبر مصر التي تجاوز عدد مواطنيها ٦١ مليون نسمة من أكبر البلدان العربية من حيث عدد المستوطنين. ويعيش ٩٨ في المئة منهم على نحو ٤ في المئة فقط من المساحة الإجمالية للبلاد والبالغة مليون كيلو متر مربع. وتضمصر المناطق النائية في شكل رئيسي على جانبي نهر النيل وفي منطقة

البلتا شمال البلاد. وعلى عكس فكرة بالأراضي الزراعية فإن لدى البلاد ثروات باطنية أهمها النفط والغاز وفلزات الحديد والفوسفات والكبريت. ويستفاد البترولين الأول والثانية لم يتم قطع شروط كثير على صعيد استثمار الثروات الأخرى. وتتمتع مصر بقوة بشرية تضم في صفوفها خبرات وكفاءات متنوعة تتجاوز إمكاناتها حاجات السوق المحلية في معظم الأحيان. كما أن لديها صناعة تحويلية تتحضر الأثر نوعاً في الوطن العربي، فهي لا تشمل فقط الصناعات الخفيفة

والكيمياوية وإنما تتجاوز ذلك إلى صناعة مواد البناء ووسائل النقل والآلات والتجهيزات وغيرها. وعلى الرغم من شح مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فإن استغلالها بشكل مكثف مكن القطاع الزراعي من لعب دور مهم ما يزال يحتفظ به إلى يومنا هذا. وتشكل الاقطان والصنوبر والقصب السكر والخضار والفواكه أهم المنتجات الزراعية. ومصر من أغنى بلاد العالم بإنتاج الشبلي والصنوبري اللذين يعود تاريخهما إلى أكثر من ثلاثة آلاف

سنة. وتعتبر مصر من أكثر البلدان

عام، ما يشكل مصمراً لشروة سياحية تجذب من أهم الثروات في العالم العربي.

وعلق الاقتصاد المصري منذ أوائل الخمسينيات نسب نمو حقيقية في شكل متزايد. إذ تراجعت بين خمسة وسبعة في المئة تقريباً خلال السنوات الثلاث الماضية. ويذوق خبراء البنك الدولي أن معدل نسبة النمو خلال السنة التجارية إلى سبعة في المئة. وتدل المعطيات أن أي معدلات التخفيض استمرت في التراجع لصالح إلى أقل من خمسة في المئة أخيراً بعدما بلغت أكثر من ٢١ في المئة عام ١٩٨٢. كما تم التخلص من جزء الميزانية تقريباً. إذ تراجع هذا الميز إلى أقل من ثلاثة في المئة خلال العام الماضي. وأرسل الانخفاض القوي من ٢٠ بليون دولار عام خلال العام الماضي، وقوداً استبداد هذا التطور الإيجابي في شكل أساسي إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي التي بدأتها مصر منذ أوائل الستينيات واستمرت بها بشكل متسارع منذ أوائل السبعينات.

الاقتصاد المصري

على الرغم من المؤشرات الإيجابية التي شهدتها الاقتصاد المصري لا يزال شحيف القطاع في شكل عام قياساً إلى الصادرات ببلدان مثل تايلاند وساليزيا والمكسيك. وما يدل على ذلك الضعافات الخفيفة ذات الطابع التقليدي بالدرجة الأولى. وعلى الرغم من زيادة أهمية هذه الصناعات فإن نسب استثمارها في إجمالي الناتج المحلي لا تزال في حدود ١٥ في المئة في أحسن الأحوال. وهي مساهمة تقارب مثيلتها في قطاع الزراعة الذي يعمل فيه نصف مجمل القوى العاملة. وتعكس هذه النسبة أيضاً ضعف أداء القطاع التجاري الخارجي الذي يعمل في حيز الميزان التجاري. حيث لا تتجاوز قيمة الصادرات ثلث قيمة الواردات خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

ومن لتصميم آخر فإن عدم مراعاة البعد الاجتماعي بما فيه الكفاية يعتبر من أهم العيوب التي تواجه النمو الاقتصادي في مصر حتى اليوم. وعلى الرغم من مراعاة حكومات الرئيس مبارك لهذا البعد أكثر من مثيلاتها في عهد الرئيس السادات فإن المعطيات تشير إلى أن ما لا يقل عن ثلث سكان البلاد يعانون من الفقر والحرمان. وبالمقابل لمعد أصبح الأثر أكثر تدهوراً، وتشكلت فئة جديدة من أصحاب الملايين التي جمعت بطرق غير مشروعة في حد كبير. لقد لعبت الواسطة والواسطة والعلاقات الشخصية في علاقات القرابة دور الأكر في إحسان الفروا الجديدة ليعمل أن أولئك الذين يشتبهون بميلية رجال الأعمال، وإذا فهم يقومون بتجسيد ذواتهم على البسج والترفيع بشكل رئيسي بدلاً من توجيهها في مشاريع على الأرباح وتشكيل الأيدي العاملة وفريد الإنتاج المحلي للبلاد. وتتأثر وسائل الإعلام بين التلوية والأخرى لتجاراً تكتح من مبالغ خيالية بمصرها هؤلاء على مناسبات الأعراس والمسيرات والولائم والعزائم وغيرها.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع العمل والعمال والبطالة
المصدر :	الحياة
اسم كاتب المقال :	ابراهيم على
رقم العدد :	١٢٩٠٢
تاريخ الصدور :	٩٨/٧/١

”

على الرغم من المضطرب
الإيجابية التي شهدتها الاقتصاد
المصري فإنه لا يزال ضعيف
الكفاءة قياساً إلى الاقتصادات
التي لا تزال مازية والكشميك
يسبب بنيتها الهيكليّة.
ضعف أداء الصناعات
التحويلية ذات الطابع التقليدي
بالدرجة الأولى

“

الاقتصادية. كما أن هذا القطاع لا
يقبل بشروط البيع المختلفة
بالخلاف على امتلاك العمل أو
ممتلكها.
وعلى العكس من ذلك هناك
استثمارات خاصة تدم بشكل
مضطرب في مشاريع جديدة تشمل
القطاعات الاقتصادية كافة وعلى
أساسها قطاعاً السياحة والصناعات.
وما يعكس ذلك على سبيل المثال
ارتفاع مساهمة القطاع الخاص
في الإنتاج الصناعي إلى ٥٥ في
المائة أخيراً مع ما كانت الة من
الثلاث قبل أقل من عشر سنوات.
وعلى ما يبدو فإن مصر أصبحت
جاذبة للاستثمارات الخاصة أكثر
منها ناذلة لها. فبعد سنوات

وتتبع مصر سياسة الاقتصادية
الليبرالية ترمي إلى إرساء دعائم
الاقتصاد السوقي. وتقوم هذه
السياسة على محاولة عدة أهمها
تشجيع أنشطة القطاع الخاص
من خلال تحرير القوانين والأنظمة
الاستثمار والتقديم الضريبية
المختلفة لهذه الأنشطة ومعالجة
البيروقراطية وغيرها. ويشمل
جوهر هذه السياسة حالياً في
تشجيع برنامج إصلاح الاقتصادي
تحت إشراف كل من صندوق النقد
والبنك الدولي. ويركز هذا
البرنامج على تحقيق الاستقرار
المؤشرات الاقتصادية العامة وعلى
إعادة هيكلة القطاع العام من
خلال تصحيح أوضاع مؤسسته
وتخصيصها أو تصليبها.

وكانت سياسة الإصلاح
الاقتصادي حققت في مصر
نجاحاً ملحوظاً خلال الأعوام
السبعة الماضية. وبما يدل على
ذلك ارتفاع نسب النمو واستقرار
أسعار الصرف والطلب على عجز
الميزانية وتقليص نسب التضخم
أخ. غير أن النجاح على صعيد
إعادة هيكلة مؤسسات القطاع
العام لا يزال محدوداً. فقد عرضت
الحكومة ٣٢٠ منها للبيع منذ
أوائل التسعينات. ويشمل ذلك
مؤسسات القطاع المكون كافة ما
عدا الأنشطة والصناعات وقناة
السويس وخلاصة السكة الحديد
قريباً. غير أنها لم تتمكن حتى
أواسط التسعينات من التخلص
من ٥٢ مؤسسة. وعلى ما يبدو فإن
القطاع الخاص لا يرغب بشراء
الحالي. ويهود السبب الأساسي
في ذلك إلى تخلفها الهيكلي
وتكاليف تحديثها العالية وغير

عادت الملأ خلالها من هرب
رؤوس الأموال الخاصة بدأ قسم
منها بالعودة إلى هيرلده بعد
التأمين الكبير الذي شهدته قطاع
الاستثمارات. ويبلغ حجم
الاستثمارات الخارجية أكثر من
بليون دولار أمريكي خلال العام
الماضي. وتشير التقديرات إلى أن
قيمة الاستثمارات المباشرة منها
وصل إلى ٨٠٠ مليون دولار
أمريكي مقابل ٤١٠ مليون عام
١٩٩٣. وعلى ضوء الأزمات
الاصوبية يتوقع للراغبين أن
يضعف المزيد منها إلى مصر.
وبلند الشرق الأوسط الآخرين
غير أن حجم الاستثمارات
الخارجية ما يزال متواضعاً
مقارنة بصمود رؤوس الأموال
المصرية في الخارج والتي تقربها
مؤسسة التمويل الدولية بنحو

٨١ بليون دولار أمريكي.
ويشكل المستثمرون من هم
إصلاح قطاع التجارة الخارجية
بما فيه التغطية حتى الآن.
وينطبق ذلك في شكل خاص على
الدواهي العقارية والقانونية
التي تسبق أو تؤخر عمليات
تحويل رؤوس الأموال كما أنها
تؤثر سلباً في قدرة الصناعات
المصرية على الإدارة. وذلك
لشكوى كشيورة من الوثائق
والعوائق التي تعترضها
البيروقراطية الحكومية أمام
المستثمرين وتمثل هذه القوانين
في تشاريب تفسير القوانين
والأنظمة من قسبل الإدارات
والشكاوى المتداولة للتمثيل بمطاع
الترشوة والحابية والخصومية
وغيرها. ويعكس هذا الوضع عزم
وصول خطوات الإصلاح إلى
القطاع التجاري بمختلف قاراته
ومؤسساته في شكل ملموس بعد.

الاقتصاد المصري

(قطاع الاستثمار)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	وزارة البترول تستعد للقرن ٢١	-	العالم اليوم	٢٢٤٧	٩٨/٦/٢١	٩٦
٢	الدب الروسى يدخل البورصة المصرية	أميمة كمال	أخبار اليوم	٢٨٠٩	٩٨/٩/٥	٩٨
٣	رجال الأعمال يقدمون كشف حساب	أهداف البندارى	الأهرام	٤٠٨١٦	٩٨/٩/٦	١٠٠
٤	تشجيع الاستثمار يتطلب أطارا	آمال علام	الأهرام	٤٠٨٣٩	٩٨/٩/٢٩	١٠٣
٥	الاقتصاد المصري أكثر الأسواق الصاعدة	رأفت سليمان	الأهرام	٤٠٨٥٦	٩٨/١٠/١٦	١٠٥
٦	الدواء المر للصندوق النقد الدولى	هنرى كسينجر	العالم اليوم	٢٣٤٨	٩٨/١٠/١٧	١٠٦
٧	رجال الأعمال يطرحون ٦ مقترحات	جيهان الصاوى	العالم اليوم	٢٣٥٢	٩٨/١٠/٢١	١٠٨

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	-
رقم العدد :	٢٢٤٧
تاريخ الصدور :	٩٨/٦/٢١

وزارة البترول تستعد للقرن 21 (2-2)

8 مليارات و565 مليون جنيه استثمارات في قطاع التكسير والتصنيع والتسييق

المشروع	الشركة	التكلفة مليون جنيه
معمل تكرير موانيد	الشرق الأوسط لتكرير البترول	4080
مجمع التكسير الهيدروجيني	شركة البترول بالسويس	1800
التاج الزيت الأساسية	شركة الاسكندرية للبترول	840
مصانع إنتاجية السولان	شركة الاسكندرية للبترول	350
إعادة تكرير الزيت المرتجعة	شركة الاسكندرية للبترول	128
إزاحة كائنات النفط	شركة الماسرية لتكرير البترول	53
معالجة السولان	شركة الماسرية لتكرير البترول	58
مجمع الإصلاح بالانارة	شركة القاهرة لتكرير البترول	150
وحدة الإصلاح بالاسفلت السامد	شركة اسبوط لتكرير البترول	160
معالجة المكثفات لخمس الكبريت	شركة اسبوط لتكرير البترول	160
زيادة الطاقة إلى 3 ملايين طن	شركة اسبوط لتكرير البترول	160
تطوير التجميع ومجمع الزيت	شركة السويح للتصنيع البترول	165
خط نقل البترولجان طابن - اسبوط	شركة انابيب البترول	32
خط جلوب الفرقة - شرق الزيت	شركة انابيب البترول	32
ترسيب الاسفلت للمنازل - القاهرة	شركة الغازات البترولية	260
الاسكندرية - بورسعيد	شركات مختلفة	260
ترسيب الغاز لمناطات الجمهورية		8565
الاجمالي		

مشروعات إنتاج البترول الحالي من الرصاص
ويأتي تنفيذ هذه المشروعات في ظل الرؤية المستقبلية لوفرة البترول التي تقلل وتزيد معدلات الاستهلاك من الوقود في ظل أنشطة التنمية الاقتصادية البلاد.

وكذلك البيني أن هذه المشروعات تهدف بالدرجة الأولى إلى إنتاج بترول عالي الكفاءة بما يكفي لتلبية جميع لخدمة الجمهورية من البترول الحالي من الرصاص والذي سيوفر 3 مليون طن إلى حوالي 2.3 مليون بترول عام 2006

وتدخل هذه المشروعات أساساً 3 وحدات لإنتاج البترول الخفيف من الرصاص منها وحدة بالدمرة بطاقة 330 ألف طن، ووحدة أخرى محطة الاسكندرية بطاقة 164 ألف طن ووحدة بكائنة محطة اسبوط بطاقة 300 ألف طن، وتقدر استثمارات تلك المشروعات بمجموع 470 مليون جنيه موزعة كالتالي على النحو التالي:

مشروع التكسير الهيدروجيني للمنازل
يهدف المشروع في الاسفاده من الغاز الأزرق ذو القيمة الاقتصادية المتزايدة وتحويله إلى المكثفات الوسيطة ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة خاصة في ظل سوء الطلب على المنتجات البترولية بسبب عامة وعلى المكثفات الوسيطة بسبب خاصة

وأوضح الوزير أن هذا المشروع يأتي في إطار خطة وزارة البترول لزيادة القدرة على إنتاج البترول وتصديره للخارج في مشروعات التنمية الكبرى وتبلغ كلفة المشروع 35 ألف بترول / اليوم وتتكلف التقديرات حوالي 531 مليون دولار بما يعادل 1.8 مليار جنيه ومن المنتظر الانتهاء من تنفيذ في عام 2002

واستناداً إلى أن الامر لم يقتصر على عمليات التكسير والتصنيع والإنتاج (وإنما كانت مشروعات البنية الأساسية للتكرير والتصنيع والتسييق على الاهتمام وتم البدء في مشروعات معالجة الغاز القادم لقطاع السويح في الشمال الشرقي وكذا، تسخير هذه الشبكات لتلبية أكبر كميات السامد والوجع إلى الاستشارات التي تستفيد من هذه المشروعات، إلى 8 مليارات جنيه و565 مليون جنيه

وتتأثر البنية التحتية في مختلف دول العالم بهذه المشروعات المتسارعة

مشروع معمل تكرير موانيد
يهدف المشروع إلى إقامة معمل تكرير متكامل تستخدم أحدث تقنيات المعالجة لإنتاج منتجات بترولية عالية الجودة ذات مواصفات عالية تتماشى مع أحدث المواصفات العالمية والتي لها أهمية خاصة للقطاع البيني ويعتبر مشروع أول معمل تكرير إنتاج للقطاع الخاص يتم إنشاؤه محلياً لأحدث تكنولوجيا عالمياً

وأصاب البيني وتقدر كلفة المشروع بمجموع 4080 ملايين طن / السنة وتبلغ نتائجه التقديرية حوالي 1.2 مليون طن، ومن المتوقع أن يساهم في عام 2001

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال :

رقم العدد : ٢٢٤٧

تاريخ الصدور : ٩٨/٦/٢١

مشروعات معالجة المقطرات الوسطى لخفض نسبة الكبريت

وتتعدى مع الاندماج العالمى الى نحو ١٠ المليون طن
معدة عامة والقصد من هذه المقطرات هي المقطرات
الوسطى (السلوفا) / الكبريتوس، خاصة خاصة الماء ثم
التقطيع لاستكمال الاستكشافات الثلاثة مساحات التوزيع
خلال مشروعات مختلفة الاسكندرية تسليط للتكلفة
الاستثمارية لهما حوالي 408 ملايين جنيه
واضاف انه يتم تنفيذ المشروع الاول لشركة
الاسكندرية للبتروكيمياويات انتاج كبروسين وسولام سدس
النسبة من المواد الكبريتية وسيلحق هذه المساحات العاملة
وقوانين البيئة ومطابق 500 ألف طن / سنة / كبروسين
و400 ألف طن / سنة سولام ومن المقرر انهاء من
تنفيذ المشروع في اواخر عام 2001
اما المشروع الثاني فيتم شركة القاهرة للتوزيع والتوزيع
انتاج السولام من مخازن الاسكندرية والقاهرة وبعد التفتت
الاستثمارية كبريتية بمصر الى 123 ألف طن / سنة / كبروسين
في فرصة استغلال وشوات كبريتية مع مساحات الاسكندرية
الى 25 ألف طن / سنة انتاج التوزيع 17 ألف طن / سنة 7

ع. ان ثارت من المشروع الانتباه من تنفيذ المشروع
الى منتصف عام 1998

مشروع التوسع في انتاج الزيت

يهدف المشروع والذي يتم شركة الاسكندرية
التوزيع ومطابق للتوسع في انتاج 500 ألف طن من
الزيت بالاشتراك الى 27 ألف طن من المشروع و100
ألف طن من المستخلصين المطهرين وذلك في إطار اعتماد
ورقة التوزيع بتوفير امتيازات التسليم للناس في
المستشارين التوزيعية وذلك لاستثمار وما يتفرع على ذلك
من تحسينات ونمو حوكمة في سبيل انتاج المقطرات وتبلغ
التكلفة الاستثمارية للمشروع حوالي 840 مليون جنيه.

مشروعات توصيل الغاز الطبيعي

لحافظات الجمهورية
وكان في مساهمة وزارة التوزيع لهدف الى تشجيع
استخدام الغاز الطبيعي واكمله محل المنتجات البترولية
الادوية في الاسكندرية التقليدية وغير التقليدية. وقد
بدأ المشروع بالاعتماد الى اوقات التسليمات ثم استمد

ليصل الاسكندرية ويوصى وحس نهاية عام 1997
ثم الانتباه من توصيل الغاز الطبيعي الى حوالي 930
ألف جنيه ومن القطر الشمال الى حوالي 1.6
مليون جنيه ليصل هذه المساحات نهاية الخطة الخمسية
الراشدة 2002/97 الى حوالي 2.5 مليون جنيه
وتجدر الإشارة الى ان استهلاك الغاز الطبيعي
للاغراض المنزلية ومطابق لال عام 1997 بلغ حوالي
200 مليون و3 آلاف الى تصديق راس في استخدام
البروتاجون يصل الى حوالي 170 ألف طن.

وامداد له في إطار الدراسة اذاعة لتوزيع
الغاز الخاص والتوسع في المساحات التي تستهلك
المحركات التوزيعية التي تقدم خط التوزيع الاتصالي
والاجتماعية وما يتفرع عليه من سائر التوزيع
وتجدر الإشارة الى ان استهلاك الغاز الطبيعي
والخاصة لهدف التوزيع والغاز الطبيعي والخاص
الخاص للتوزيع الى انقطاع الغاز الطبيعي والخاص
شركات التوزيع والتوزيع الغاز لجميع المساحات
الصناعية والمنزلية.

وامتد التوزيع التوزيعية من شركة غاز مصر لانتاج
الغاز الطبيعي في وسط البلد وشركة جاز لانتاج
الغاز في السويدي كذا في تاجين شركة التوزيع
بريد جاز لانتاج شركة الغاز في شركة
شركة جاز لانتاج شركة الغاز في شركة
شركة جاز لانتاج شركة الغاز في شركة
وتجدر الإشارة الى ان استهلاك الغاز الطبيعي
للاغراض المنزلية ومطابق لال عام 1997 بلغ حوالي
200 مليون و3 آلاف الى تصديق راس في استخدام
البروتاجون يصل الى حوالي 170 ألف طن.

مشروعات دعم وتطوير الشبكة القومية للغاز

يهدف حاليا تنفيذ عدد من المشروعات لتكتميم
الشبكة القومية للغاز لانتاج عدد من خطوط نقل الغاز
بهدف ضمان استيعاب انتاج المشروع الجديد مع
الزوجة في امانه جميع مناطق الاستهلاك الجديدة، ومن
بين هذه المشروعات:

- خط غاز بورسعيد / مساحات نقل الغازات حقل
بروفا في اتجاه دمياط ومطابق انقطاع محطة
كهرباء كفر الباطن.

- خط غاز بورسعيد / السكة / ميناء موسى
لنقل الغازات من حقل البروفا الى بورسعيد ثم
العين السكة ويتم تنفيذ الخط في هذه المنطقة عبر
خليج السويس ليكن خطا رئيسيا لنقل الغازات الى
ميناء وتلاية محطة كهرباء ميناء بورسعيد الجديدة.

- خط غاز مساحات البروفا لانتاج حقل مساحات
البروفا.

- خط غاز مساحات / غرب النيل: لربط مساحات غاز
الشرافية بملح البحر 24 بوصة الراسل غرب النيل
الى المناطق الصناعية بمدينة السويس من كثرين.

- خط غاز كبريتات / بني سويف: لتزويد مصنع
اسمنت بني سويف والمنطقة الصناعية بهن.

- وتبلغ التكلفة الاجمالية لهذه المشروعات كثر من
850 مليون جنيه.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار

المصدر : أخبار اليوم

اسم كاتب المقال : أئمة كمال

رقم العدد : ٢٨٠٩

تاريخ الصدور : ٩٨/٩/٥

مساعدة دولية

[illegible]

أما مستطعمي من مستشفى، شدم أحد
على إثر الرقعة الموسمية في بعض
المواقع الصورية طوال الثلاثة أسابيع
الأخيرة. قدما ما يفرضه على بعض
رئيس شركة طيران الإمارات
التي هي في حال أكثر من أثر أولئك
التي هي في حال أكثر من أثر أولئك
التي هي في حال أكثر من أثر أولئك

شدا الصدايق أما في يوم سادسها من
مهم السويدي حسانها على الأمل
لا تنتم إلى الشراء وهذا بعض مدوره
على مؤثر الأسفار في مدونة الصفا
وقال أنه في الأيام الأربعة من ارتفاع
القرى بعد الأمل في ديسمبر حسانها
جدهم في أمال العاشرة والثلاثين
براسمال ٩٠٠ موزج حمة مما أشاء
حالة من الحاف

وعلى الأثر الثاني والأخير، فإن
توسيع النطاق في المبدأ
ويبدو أن المبدأ في المبدأ

الشركات التي تصورت خدماتها
في هذه المرحلات
حتى ان بعض المستثمرين لجأوا
شراء، وشاهدنا الاندفاع للشركات،
تصورنا بامسح في الحقيقة في الخارج
وبما هو صليهم من اسهم نفس هذه
الشركات داخل المؤسسة المالية.
ولذلك هذه اسهم في التخليص
وتزجج اسعارها
اسعارها تتعدى في الخارج
اذا كنت بعض الاقتصاديات
الدولية التي اسست في استثماراتها في
روسيا او اسات في مجال الفرص
المزدهات الروسية في تلك الكثير من
الازمنة الاسورية في مصر مستشار
مستل حلها

هكذا يرى عيسى بن عيسى بن الحنفية انتماء لشركة الاستغلال للارواق المالية ودور كل واحد من هؤلاء في العمل المشترك تسوية تسوية كما يحدث من ازمات في السوق المالية العربية وهذا العمل السري يستغل بعض مظاهر افتراس طبقة على التعامل اما الاثر اماهات طهر عليها في اسعار تساهلات الادراج البورصة حيث انصرفت شهادات الادراج للوقت التجاري الذي هو ١٦ دولارا و ٧٢ دولارا حلال اسود واعد ١٧ تساهلات تساهلات

[illegible][illegible]



الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار

المصالح : الأهم

اسم كاتب المقال : أهداف البنداری

رقم العدد : ٤٠٨٩٦

تاريخ صدور : ٩٨/٩/٦

**رجال الأعمال يقدمون كشف حساب
لأداء الاستثمار في مصر**

منذ حوالي ٢٠ سنة، كان المستعمرون يهاجون صعوبة حل مشكلاتهم التي تمررها الشمس في ذلك الوقت بـ حوالي ٢٠ مشكلة. وبالتالي فقد كانت هذه الصعوبات تستغرق جزءاً كبيراً من وقتهم مما جعلهم يتوقفون أي لقاء مع المطلوبين لغرض هذه المشكلات عليهم!

والآن لنغير الوضغ معانا حيث قدم حل معظم المشكلات وما تبقى منها
والذي يقدر بحسالي ، فلقد فهمت حله بسهولة ويسر وبكم ذلك
بفضل ترجمتي
كما ان لقاء المستثمرين مع المسؤولين عالوة اصبحت انرا يسيرا
ومعظروا ، بل ان الحكومة تستعمل اراء رجال الاعمال في جميع القرارات
الاستراتيجية

[illegible][illegible][illegible]

والتي لا تعد حصة من الأرض
أولاً في حدود مساحات الترابية في
أماكن أخرى محدودة من بين الصيادين
في حدود ٢٠٠ هكتار
في الأراضي المحتلة
بموجب القانون. أصبح هذا الأمر
أداة لاجتثاث الجسد وتضييق الأيدي
في مجال الحياة. في الواقع، حسب الاستبيان
وعدة كتب للبيرونة العامة للعلوم
الاجتماعية في مصر، فإن جميع الفئات
الطوبى والتي كان يؤمن عقلها، والأكبر
في الاستعداد في الصياغة في مصر
من جهة. ٥. الفئة البسيطة التي
موجودة، والتي تسعى إلى اكتشافها
عزلة. ٦. اقترابها على شكل كثيرة على
الحدود بأشهر مصر مصرية

[illegible][illegible]

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار
المصدر :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	أهداف البدارى
رقم العدد :	٤٠٨١٦
تاريخ الصدور :	٩٨/٩/٦

الاستثمار

- ارتفاع نسبة الأرباح التجارية والصناعية إلى ٢٢٪
- علماء الاقتصاد بين الخرجين وعطليات الصناعة
- ارتفاع رسوم الخدمات والحوافز الإدارية في الموانئ

الاستثمار

- زيادة الاستثمارات المباشرة
- انخفاض الضرائب المدققة إلى ٢٠ عام
- المشاركة في القرارات الاقتصادية والمالية

ويرى أن أهم قصصيات التي تواجهها في صناعة علي وجه الخصوص لا ترتبط بمحكمة من قروب أو بريد. لكنها خاصة ببرمال الصناع الذين هم داخل أسوار المصانع وليس خارجها - برمالها أي مستثمر في القطاع - لأنها تتطرق بكفاءة الخدمات الصناعية الجيدة والتطوير المستمر للتكنولوجيا الحديثة، وكفاءة على المستوى.

وتحسب صورة المنتج المصري والتصدير القابل من الاتصال بين العملية التخطيطية في مرحلة التطعيم المبكر والمحتياجات الصناعية التي لا يولدها نظام التطعيم الصناعي، وبذلك تأخره أبل من خلال محاولات حاد من الجامعات اليوم ومن المؤسسات الدولية للصحة لاختصار هذه الفترة المبرجة بين احتياجات الاقتصاد الحديث وهذه العملية التجارية من الصعب في حد ذاته التأخر أبل من أن تكون هذه الاحتياجات.

تتمثل في هذه الشركات الصناعية في مصر من هذه الشركات. ويصنفها خبراء مبرزين في الهندسة الصناعية. لم يبق إلا أن يراهم في كليات الهندسة هذه التي صنعت وأبقت التجارة الآن يتخرج منها مهندسين ينشأ لقب الآن على الدوام والمثلثي بخير. في السيفوت وير.

لديهم الحكومة في اتباع سبع الشركات بين الحكومة والاقتصاديين.

ولذلك بالاستماع اليوم. وقد أقره حوزة جديلا سيمر من أعمال راجعت أبحاثا أكثر كثيرا في مصر الزوارك تضرر رجال الاقتصاد والصناعة في مصر. التصرف على منجزاتهم. وحتى لم يزلوا التعليم العربي لا تصبح الصناعة تسير في اتجاه مبدى عما تعده الصناعة في مصر.

زيادة الدخل

المكتوب طامح على بديل لا شك في زيادة الاستثمارات المباشرة في

بالقول الجيدة بها باستثناء تركيا وحسب التقرير العالمي الأخير في ١٩٨٨ من لفترة لتتصايف الدول لمصر ترتيبا محسرا ٢٨ وسيفت تركيا وإيطاليا ومصر إيريا وألمانيا وفرنسا وبرمودا وأستراليا وألمانيا وألمانيا وتشريعا وخزينة من الدول لم أرها في دول أخرى. فلا توجد دولة تعطي مستثمريها من المصروفات ٢٠ على الفاسي تفرش خيرات ١٢/٢ من السنة الأولى للإنتاج وقد كسرت هذه الصناعة ٤٠ ألف مستثمر مصري خلال ١٢ عاما في مصر. المثلثي الأول. وهذه الاستثمارات المصرية من الدول النشطة للمستثمرين وأن كانت لا تترك كثيرا من استثمارات الاستثمار من القرارات الأخرى للصناعة. عدد من الأرباح. فلا توجد على تحويل هذه الاستثمارات ولا حدود لمصر لحد حكمة المستثمرين الأجانب لرؤس أسواق الشركات.

ولم ينفذ هناك ضرورة لرفع الزوائد لصالح المصنوع المحلي لمرتبها. مما وفر على المستثمر تكلفة محو ما قبل التأسيس التي كان يتحملها المستثمر. وكانت مرفوعة ٢٠ سنوات. لكنها انخفضت نسبة ٢٠ على المصنوع على مدار الأربعين في الشهر التجاري. ويحسن الإنتاج. ولم تزدت كلمة كسرت يتخرج ليس لعدد من الاستثمار المباشر في الأنشطة الصناعية والمعمدية استثمارات دولة في الأنشطة الاقتصادية. كانت تترك مستثمر القطاع الخاص. فالاستثمار من قبل القطاع نفسه الدولة لا في نفس الحكومة. مثل شركات النقل العام. الاستثمارات ومركز الدولة مرفوعة الآن. كسرت وصل إلى المستثمر والشهر فهو ترحه المصنوع إلى استثمارات في أنشطة مختلفة. ويوجه اهتمامها لرفع الجودة والرفع والتطوير ومراكز القياسية والأفلاط من أن تكون مثالها. وقد ارتفع متوسط الدخل الفردي في مصر في الستين ألفين نسبا وميزته. معدلات تربية من النمو الاقتصادي المصري وهو ٢١. ولك من المرفوف العامة للاستثمار بزيادة ينفذ عليها الصناعي. أولا ويشتغل بها إلى المستثمر. ولما كان هناك سوا في القطاع الخاص استطاع المستثمر الصناعي المصري تنمية الاستثمارات الجديدة في أي نشاط. وكافة حجة وساطرة. وهذه الآن في مصر.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار
المصدر :	الأهرام
أهداف البندارى	اسم كاتب المقال :
٤٠٨٩٦	رقم العدد :
٩٨/٩/٦	تاريخ الصدور :

المصرية مما يقدم لبيئة اقتصادية
المصرى فى بعض مناطق العالم من
مشكلاته .
كما يقدم أدلة الطريق للمشروعات
التي تعرضها من طريق بيوت خيرة
مشمسة ويكذلك من طريق
عزيمتات ماكينات خارج مصر مما
أبرزت استثمارها فيها خلال قرون
القديم .

كذلك حوالة فى ١٩٧٧
يؤكد الدكتور عبد الفتاح سمى
بما كسبته عام ١٩٧١ وكانت هناك
مشاكل مبدية الرأى المستعرب تصل
نستحقا الى ٢٨٠ عام ١٩٧٧
رأى فى ١٩٧٨ . أصبحت مشاكلك
تدل باليقين والوزن ، وشاغلين مما
فى تلك فى صعوبات وأصعب المشاكل
لا حتى نموها ٢٢ ذات الصيغة بالزوا
لصلا فى كل القرارات الاقتصادية
وإتت المكينة بدور كبير مما وأخت
خيرا كثيرا فى طريق الاستثمار وهما
أن نستطيع وبكى المكينة ونفس
الرأى وأختها . مصر القائمة فى
تأملاتها مما . ومشاكل المستعرب
أصبحت الآن خارج مصر كشافين
الأفراق .

والخفايا فى الجمارك
يؤكد مضمون تلك فى الصلوات
تنت فى مضمون مضمون فصل ٧
سرايا كذا الفرق فى لسمار الحافة .
التي على كل
مستعرب مداما فطاف من وأعد
لشر . أما الآن لفسار الفطاف
مرتلها أكتبا وأصعب على جميع
للمستعرب . وبالنسبة للجمارك على
الزاد العام انخفضت س ٨٠ إلى ٨٧
وبنفس بانخفاض أكثر فى مواد كيميائية
والنفط .

وبنفس مضمون تلك ل ٨٠
خبرة البيوت على الكليات مارات
معدنا . وللرئيس مداما على الساع
الاستراتيجية التي تجار وتشتري رأس
على ماكينات لدا يوجد دولة تدرس
خبرها بيوت على الآلات سوى مصر .
وبنفس لى الصمارة على الآلات
كيات ٨٠ أصبحت ٨٠ ربع ٨٠
خبرة البيوت ويومع امرى تصل
المصنعة منها فى ٨٧ . تحسب على
ثمة للتمتع والجمادة .

وبنفس الصمارة تولد كتكليف
الاقتصادية وأقول لتأثيرها -
مصر لى فاكيات الآلات معضرة
مصر . وبعد فكتسة الجمارك
والفرار عليها ستره بها ٢ ل
ملايين . حيو مما يولد الكتلة مع ل
للرئيس فخصمها

وبنفس مضمون الاستثمار فى للرئيس
المصرية إدرات خارج الرأى العام
وأن يتصل من ٤ إلى ٦ أسابيع
من ٢ أيام . وأختها يأتى على تاريخ
الصلاحي . ويعد بقاء الصانع
والأختها فى الرأى رسوم التشرين
والفرار لى تليوس حيايات ٢
ملايين . حيو منها . مبره مبره من
لرؤى لى الحافة المصنعة والفرار
تتملأ ركن يتصلها التملك .

الرأى العامة على مسحة كبرية
سوى كبر . والطارات الجديدة
وتسركات الصمارة . وأختها
أولاً جوده الاستثمار كات مائة
من مثل اسم الاطاميين انفسى
المصرى والأجانب سامة على جنب
استثمارات مثيرة بالرأى كبر . جدا
ولسومات مثيرة أن مضمونها
مشروعات طولة الأول ما يزيد كلة
فى الاقتصاد المصرى

والخفايا فى الجمارك
المصنعة والرأى العامة
تعرضه بالثروات الكبرى فى الرأى
العامة وتولد فكتسوى على راية فى
الاستثمارات الكبرى فى طريق التفرقة
وتلعب السوس . وأختها فى مشروعات
مستعرب ككبرية . وفى من أروع
الشروعات التي جازت أرواح الحكم كة
فى الرأى العامة

وبنفس الاستثمار فى البيوت المصرية
أول ما حدث منها من انخفاض خلال
السة أشهر الأخيرة بعد لاسبان بالخطة
حيث لى المرمس للوجين كان كبر .
والرأى خارجيا سرتا بالانخفاض
والرأى البيوتية وانخفاضها فى حيو
لش لى أسيا مما لى فى سرات العام
كلها وبها مضمون وأختها ركن لل
الرأى للوقوف فكارها صفة عامة
حدا جدا . وأختها على استثمارها
فى البيوت المصرية

وبنفس مثل الحكومة جوده مائة
الحسين مودة البيوت المصرية
وبنفس الرأى العامة أمام المستعرب
للمستعربين .
وبنفس التكتيك على حيو لى
للمستعرب كلة لى كة لى ونسما
الانخفاض فى الشواك العامة . من
الانخفاض الأمصار الاقتصادية فى
الانخفاض العامة . وأختها أن
نموذج تديره العام فطاف أصول

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار
المصنف :	الأرقام
اسم كاتب المقال :	آمال علام
رقم العدد :	٤٠٨٣٩
تاريخ الصدور :	٩٨/٩/٢٩

هل تؤثر أحكام عدم الدستورية على النشاط الاقتصادي؟

تشجيع الاستثمار يتطلب إطاراً قانونياً واضحاً. والأثر الرجعي يؤدي إلى البلبلة

للتشريعات والقوانين هي أحد عناصر البيئة الأساسية اللازمة لاستقرار النشاط الاقتصادي والاستثماري بل تأتي أكثر أهمية من الحوافز والميزات الأخرى التي تمنح لجذب المستثمرين.

وحيثما يأخذ أي مستثمر في توجيحه استثماراته إلى بلد ما فإن أول ما يبحث عنه هو التشريعات والقوانين التي تضمن له استثماراته، فهو يسأل عما إذا كان البلد به استقرار تشريعي يضمن له الحصول على حقه أو اللجوء إليه عند الاختلاف قبل سقوطه عن الحوافز الضريبية والميزات الأخرى.

ولذا فإن للحكومة الدستورية المصرية استطلاعت أن تقضي استقراراً وثقة في المناخ التشريعي الداعم للاستثمار بعد أن أثبتت وأكدت في غير ذات مرة امتداد نطاق الحكماء إلى كل القوانين والتشريعات الموجهة في الدولة وأنها يمكن أن تحول بين دور سلطة التوجيه أو التشريعية على المستثمرين والتتبع لأحكام المحكمة الدستورية العليا بعد اعتمادها بالقانون في استقرار مناخ

الاستثمار دفعاً لمحو وبخائه. هكذا يؤكد الدكتور إبراهيم علي حسن نائب رئيس مجلس الدولة ومصر المجلس القومي للمحاسبة ويقول إن ذلك يفسح من الباب على إثرها الحكماء وهي.

أولاً عدم جواز تأميم شركات الاستثمار فقد ذهبت المحكمة إلى أن الدستور المصري لا يجيز التأميم إلا بإعلان مقابل تعويض وشروط أن يتولى الصالح العام، ومن ثم فإن التأميم عمل تشريعي وليس أدرياً.

ثانياً عدم جواز فرض الضريبة على شركات الاستثمار بالطريق الإداري، وبذلك كانت المحكمة حاميةً لذلك الخاصة ولم توجع الناس بها إلا على سبيل الاستثناء.

ثالثاً المساواة بين الشركات أمام القانون وقد كتبت المحكمة مبدأ من على الدستور في المادة ٢٠٠، حيث أرست مبدأ المساواة أمام القانون وإلى ذلك صرحاً جوهرياً بتحقيق العدل والحرية والسلام الاجتماعي، ويترتب ذلك على الحقوق والضوابط التي كفلها الدستور.

رابعاً عدم جواز الصافي بضمانات وحوافز الاستثمار حيث أوصحت المحكمة أن أي أثر أو التضحية التي كفلها للدعم استثمار ربح الأموال العربية والأجنبية هدفها ضمان دفعها دون قيد غير مبرر وأن القول إلى أنها التي كفلها للشرع لتشروعات الخاصة لنظام راس المال العربي والأجنبي تضاهي مركزاً شديد التمييز يسرع من الرجوع عنها بفرض أمان، جديدة عليها، هذا القول تواتر للحكمة الدستورية العليا إلى عليه نصيباً وانتهت معه إلى ضرورة كفاءة مزايها لقوانين الاستثمار دون انتقاص.

خامساً: الضريبة ليست مجرد جباية لاضاييلها حيث ذهبت المحكمة إلى تأنيدها أن القول إن الصافي ينبغي ألا يكون هدفها مجرد الجباية بل ينبغي ألا تعوق الاستثمار وأنه يجب عدم مضادة حرية الفرد في اختيار الطريق الأفضل وفق تقديره استثمار أمواله، كما أنه لا يجوز فرض ضريبة على ربح أموال الكليات بما يتجاوز أرباحها إلى حد كبير مما يفقد الضريبة وظيفتها الأساسية وتعتبر عدواناً على ربح الأموال، وهو ما يحد من الاستثمار لضرراً حسيباً ويقع كذلك الأضرار الذي اعتبره الدستور واجباً قوياً ومن ثم فإن مثل هذه

تحقيق:

آمال علام

الضريبة تعتبر مجرد جباية لا صاحبها ولا يتعمد بيانها وفقاً للأسس الموضوعية التي تلتزم الضريبة استقرى في شرعها، وهو امتيازات مع الحكومة الدستورية العليا إلى الحكم بعدم دستورية ضريبة الملة.

مما أساء: جرائم التهرب لا تقتضي وهذا ما

لقد ذهبت المحكمة إلى أن هذه الضريبة من

الجزاء التي لا يجوز الترافعها والتواقر

أركانها إلا بأرادة لربطها.

مسألة: لا يجوز فرض أسلوب إرادي

خاص على شركات الاستثمار لض

متزامناً فقد ذات أن الفصل في الضريبة

يتم أساساً عن طريق للملك القصاصية

والجواز إلى حال من الأحوال أن يكن

للتحكم لهما بما ينبغي إليه أحد الطرفين

واشترت المحكمة إلى عدم دستورية العصر

الذي يفرض التحكم في الالتزامات بامتياز

مطلقاً لنص المادة ٦٨ من الدستور

ويؤثر نص المجلس المحاسب القانوني

أن المحكمة الدستورية ولما كلفها قد ساعدت

على نمو الاستثمار في مصر، فالمستثمر

الاجنبي عادة قبل أن يفكر في استثمار

أمواله في أية دولة يبدأ ليتعرف على

قوانين هذه الدولة ومدى تشجيعها نظام

فصلية جيد ويطبق أحكام العدالة على

الجميع مهما كانت شخص الخدم

والحكمة الدستورية في مصر رمز ميلادها

في عام ١٧٩٩ أقرت للدكتور من الناس،

والحكماء التي ساعدت على تهيئة مناخ

الاستثمار داخل مصر، وعلى سبيل المثال

أقرت مبدأ عدم استغلال على الضروعات

وتقييدها وكذلك عدم مضادة الصانع التي

في حوزة شركات حتى لو كانت مستوردة

ولم تثبت مداد الصوارك عنها وكذلك أثرت

هذه المحكمة مبدأ المساواة بين الشركات

الاستثمارية وشركات القطاع العام في

أسعار البضاعة وكذلك ميالة حماية الأموال

الخاصة بخصائص الشركات من لصناعة

وغيرها الكثير من الأمكان التي أخذت

الغشينة على أصحاب ربح الأموال مما

أدى إلى زيادة النمو الاستثماري في مصر

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار

المصدر : الأهرام

اسم كاتب المقال : آمال عام

رقم العدد : ٤٠٨٣٩

تاريخ الصدور : ٩٨/٩/٢٩

لذلك فالدولى ليست من اللذات فسيده للاستثمار يعنى ضرور وجود إطار قانونى بسيط فى الدولة يكون وافهما ويكن تطبيقه على نحو سليم. وبالتالى فإن الأحكام التى تصدرها للحكمة الدستورية العليا وعدم دستورية نص فى قانون الضريبة مثلا غالبا ما يتعلق بقنوسوى قنى ترقى عنها غالبا أو التزاما معينا على المستثمر. ويندى اقتضاها بعدم الدستورية فى تخفيف الضريبة على المستثمر أو تحطه من النظام الضريبى الذى يقضى الحكم بعدم دستوريته. وبالتالى يمكن أن يكون الحكم بعدم الدستورية فى جوهه موزة إصامية للمزايا التى يتمتع بها المشروع الاستثمارى فى الدولة بأن هذه الأحكام تقوى مناخ الاستثمار خاصة إذا وفرت الدولة تشجيع هذه الأحكام طرامة ويرصا. تالم لأنها يترك تصرف مثلا بالدولة القانونى قنى تحترم الدستور ويحترم مبدأ الفصل بين السلطات.

ومن ثم كان التزام الحكومة برد ضمانات الماعين بالخارج وفسرية الأرض الضخام الذى يقضى بعدم دستوريتهما إلى الماعين اصحاب الحقوق رغم تحمل الخزنة العامة نتيجة اثر الراتى يلات حتى الآن إلى ما يزيد على ٢ مليار جنيه فى دلات لصير نسبيا. بالإضافة إلى الأعباء الإضافية وجود موظفيها الذين تفرغوا لادار طلبات الاسترداد. وإلجارت رد الضريبة

ولكن الدكتور حميد عبد العظيم استلا الاقتصاد بكيفية السادات العلوم الإدارية يقول إن الحكمة الدستورية بأمرها للمعين خلال الفترة الماضية لمعت دورا مهما لتحسين مناخ الاستثمار فى مصر. حيث استطاعت إصدار أحكام لها آثار إيجابية على الاستثمار والإنتاج على مصالح للمستثمرين والاقتصاد القومى بصفة عامة. وأرست تلك قواعد ساعدت على تحقيق الاستقرار التشريعى. وتصبح مسار السلطة التنفيذية خاصة فيما يتعلق بالضرائب والأحكام القانونية المتعلقة بالاستثمار. والإنتاج ويصم صوابا لعدم تعدى السلطة التنفيذية على الحقوق العامة. وذلك حلت الحكمة الدستورية اتجاهها حكوميا إلى احترام الدستور وحماية التوازن الاقتصادى والاجتماعى ما يعطى حوا من الامان والأطمئنان للمستثمرين وتكدهم من حصولهم على حقوقهم واسترداد ما يكتسبهم إن يتم تخصيصه منهم دون وجه حق. بالإضافة إلى أن المستثمرين استطاعوا تصميم مراكزهم للنسبية فى ظل وجود هذه الحكمة ضد مصالح الخزنة العامة قنى كانت تعتمد فى وقت ما على الجباية دون اعتبارات تشجيع الاستثمار أو التالى حركتها لتجارية الخراجية. وذلك أصبحت الحكمة الدستورية معاملة أصل يلما إليها كل اصحاب المصالح فى مجالات الاستثمار والإنتاج. والذين ترتفعهم علاقات قانونية من خلال تعاملهم من الجهات السليمة خصوصا الإدارات والمصالح الإدارية

وإذا كان هناك خوف بل لتخيل الأخير بعدم رجعية أحكام الحكمة بشأن عدم دستورية أى نص ضريبة سواب يؤثر على الاستثمار فى مصر. فهو إصاء بعيد عن الحقيقة بل أن العكس هو الصحيح. فبل يملأ أن يوافق مستثمر على قابلية تعرضه خزنة الدولة قنى سواب يستثمر فيها أمواله إلى تكبات مالية فى أية لحظة نتيجة لصير حكم بعدم دستورية نص ضريبى وإلزام الخزنة العامة برد مليارات من الجنيهات. بالطبع لا لخزنة الدولة فى صمام الأمان لكل من المستثمر والمالين.

ويضيف إذا رجعا الخلف قليلا لصير أحكام عدم دستورية النصوس الضريبية فسوف نجد أنها لا تزيد على عدد اصحاب اليد الواحدة وأكثرها يخلق للمواطن وليس بالتكرارات. مالم عدم دستورية فرض ضريبة على العاملين بالخارج وعدم دستورية فرض ضريبة على الأراضي الضخام.

ونرى أن الحكمة الدستورية والى. قنى الزتها وتخليد الأخير بشأن سريان أحكامها بقر فوري يساعد على تهيئة مناخ الاستثمار فى مصر لأن الأمر الرجعى هو الذى يندى إلى بلبه فى العلاقات الاقتصادية ما يندى إلى تخوف المستثمر من الضول إلى دلتة الأعمال الاقتصادية للزربة والمزوعة بتصل المراكز القانونية بطول فلتالية غير مصوبة نتيجة مدا الأثر الرجعى.

وعلى الرغم من اجتماع الآراء على أهمية الحكمة الدستورية دورها الفعال فى استقرار مناخ الاستثمار. فإن هناك رأيا آخر يرمعه د. رمضان صديق مستشار وزارة المالية للقانونى قائلا. هناك رأيا من أثر كثرة الأحكام بعدم الدستورية. حيث إن ذلك يزعزع الاستثمار ويهدد المستثمر سواء كان لجنبيا أو وطنيا لأنه فى النظام القانونى للدولة أنه قد بينى حساباته على أساس نظام قانونى معين. ولكن بظا بعد ذلك بأن النصوص القانونية التى لمس حسابها عليها غير دستورية. وبالتالى تنهار الرأيا التى بنى حساباته عليها. ومن ثم يرى اصحاب هذا رأى أن كثرة الأحكام بعدم الدستورية تفقد مناخ الاستثمار أهم عناصره وهو الاستقرار القضائى فى الدولة.

ونحن نخالف هذا رأى. كما يقول د. رمضان صديق استنادا إلى دراسة قام بها

توقيع عقود إدارة سلسلة فنادق فرنسية

كتبت - رشا ابوالمجد:

شهد الدكتور محمد البنا وزير السياحة توقيع عقود إدارة سلسلة فنادق ميريديان العالمية لفنادق ميريديان فى المناطق السياحية الجديدة بأرض مسر ومرسى علم تشيد مائة فندقية جديدة تمتد إلى ٤٠٠ غرفة فى إطار اتجاه ماسلح للانداز العالمية إلى المناطق السياحية الجديدة فى عصر لوكالة خطة التنمية والتوسع السياحى فى مصر خلال السنوات الأربعة القادمة. حضر للتوقيع الدكتور عاصف عيود وزير قطاع الأعمال العام والدكتور إبراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار والدكتور أسامة ألباز مستشار الرئيس للشئون السياسية وعدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين فى مجال السياحة والفنادق فى مصر. بالإضافة إلى بيتر كاردينال الرئيس التنفيذي والمدير الإقليمى لسلسلة فنادق ميريديان. عبد العزيز نائب الرئيس التنفيذي والمدير الإقليمى لسلسلة فنادق ميريديان.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار

المصدر : الأهرام

اسم كاتب المقال : رأفت سليمان

رقم العدد : ٤٠٨٥٦

تاريخ الصدور : ٩٨/١٠/١٦

وزير الاقتصاد فى ختام مؤتمر فرص الاستثمار فى مصر:

الاقتصاد المصرى أكثر الأسواق الصاعدة تهماً بالاستقرار المستثمرون الأمريكيون يشيدون بنجاح الاستثمار وأداء الاقتصاد المصرى

الاستثمارات الأمريكية فى مصر
للمصارف فى تمويل هذه كمبر من
المشروعات التى تم عرضها فى جلسات
المؤتمر مؤكداً أن هناك مشروعات أخرى
سوف يتم دراستها بين الجانبين.
وأضاف مؤرخ أن الوكالة الأمريكية
للتجارة ومجموعة ضمان الاستثمار
الأمريكية فى الخارج وبك التصدير
والاستيراد الأمريكى سوف يملن دوراً
كبيراً خلال الفترة القادمة للترويج
للاستثمار فى مصر لدى دوائر المال
والاستثمار الأمريكية. وقال الدكتور
يوسف بطرس غالى إن ثبات الاقتصاد
المصرى يمدد تأثيره بالهبات فى
الأسواق المالية يرجع إلى اتباع
سياسات اقتصادية متخلط من تلك التى
اتبعتها العديد من الأسواق الصاعدة
مثل التركيز على تحسين مؤشرات أداء
الاقتصاد القومى كمرحلة تمهيدية
لإصلاح الهيكلية الشامل وإطلاق
معدلات النمو. فقد تم خفض سعر
الواحدة العامة للدولة إلى أقل نسبة
ممكنة قبل البدء فى برنامج الخصخصة
إلى جانب تخفيض سعر الحساب
الأسارى الذى حققه هبوطاً خلال
السنوات الأولى من برنامج الإصلاح
الاقتصادى وحتى العام الماضى. وقال
إن العجز الذى ظهر فى الحساب
الأسارى خلال هذا العام والذى لا
يتجاوز مليار ونصف المليون دولار لا
يشكل خطراً لوجود احتياطيات من
النقد الأجنبى تزيد على ٢ مليار دولار
تلكى لتغطية العجز بعدد من السنوات
يؤيد ١٠ سنوات



د. يوسف بطرس غالى

فكوى الأمريكى السابق والمشارك
فى مؤتمرات فرص الاستثمار فى مصر أن
الاقتصاد المصرى يتمتع باستقرار كبير
ويزاياً متحمدة جاذبة للاستثمار فى
الوقت الحالي، فى ظل الهبات المتغيرة
التي تشهدهما العديد من أسواق المال
العالمية. وبشكل خاص فى الأسواق
الصاعدة. وأضاف أن الرئيس مبارك
أرسى دعائم قوية للاقتصاد المصرى بما
يسمح باستمرارية النمو الاقتصادى
واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية التى
تولى اهتماماً كبيراً فى الوقت الراهن
بأسواق مصر مشيراً إلى انخفاض
نسبة المخاطر فى الاستثمار فى مصر
بالمقارنة مع الأسواق الأخرى. وقال السيد
جرارد ميجون مدير الوكالة الأمريكية
للتجارة والتنمية إن انطباع رجال الأعمال
الأمريكيين المشاركين فى المؤتمر يدعو
إلى التفاؤل من توجيها جانب كبير من

الختم مؤتمر فرص الاستثمار فى مصر والذى تنظمه وكالة التجارة والتنمية
الأمريكية أعماله أمس وإشاد المستثمرون الأمريكيون المشاركون فى المؤتمر
بنجاح الاستثمار فى مصر وقال الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد فى
ختام أعمال المؤتمر إن السوق المصرية تحتل الآن مكانة متميزة بين الأسواق
الجاذبة للاستثمارات العالمية. بل تكاد تكون السوق الوحيدة الآن بين الأسواق
الصاعدة التى تتمتع ببيئة مائى واقتصادى مستقر ضمن انخفاض نسبة
المخاطر فى ارتفاع واما فى الأرباح. وأكد وزير الاقتصاد أن أهمية انخفاض نسبة
المخاطر فى السوق المصرية نابع من انخفاض الدين قصير الأجل الذى لا
تتجاوز ٢.٥ مليار دولار ولا تزيد على ١٥٪ من حجم احتياطيات النقد الأجنبى..
كما أن الحكومة اتخذت الكثير من التدابير والإجراءات التى ساهمت فى تبسيط
الإجراءات مما أدى إلى القضاء بصورة كبيرة للغاية على البيروقراطية التى
سبغت على اتخاذ القرارات الاقتصادية لفترة طويلة.

متابعة:

رأفت سليمان خليفة أدهم

الوزير أنه ليست هناك دواعى لذلك حيث
أن نسبة العجز فى الموازنة ضئيلة جداً
كما أن تكلفة إنتاج السلع للمصرى
ليست أعلى منها فى البلدان الأخرى
وكن مصر تحتاج إلى تحسين الإدارة
بالإضافة إلى برنامج تسويقية مدروسة
للترويج لهذه المنتجات وبدأ على سؤال
أخر حول استمرار علاقة مصر مع
مستقل النقد قال السيد غالى
تستمر مع المستغرق فى شكل مشاورات
دورية تستهدف استضافة كل من
الطرفين.

وأكد السيد غالى روبرت كاستن عضو

وقال الوزير أن الرئيس مبارك يولى
اهتماماً دائماً بالاهتمام بتجديد زخم
للمصر الاقتصادى واستمراره وعدم
اعتماده على عناصر مشاة. كما حدث
فى الأسواق الأوروبية. مشيراً إلى أن
السمعة الاقتصادية التى تميز السياسة
الاقتصادية فى مصر هى التركيز على
الضرورات كثيرة العمالة ذات الابد
التصدير خاصة الصناعات الصغيرة
والموسطة حيث أن ٧٧٪ من قوة العمل
فى مصر تعمل فى مشروعات صغيرة.
وقال إن الحكومة تتجه فى الفترة
القادمة إلى تحسين مستوى المعاملة فى
مصر بهدف رفع كفاءة العامل وتصميم
مستوى معيشته كماً فى الاستثمار
الاستثمارات الأجنبية. وأضاف أن
هناك العديد من للضرورات والمباريات
تصميم كفاءة العامل وتصميم مستوى
معيشته. وبدأ على سؤال حول تعويم
البنية بهدف زيادة الصادرات أكد

اسم كاتب المقال : هنري كينجر
رقم العدد : ٢٣٤٨
تاريخ الصدور : ٩٨/١٠/١٧

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار
المصدر : العالم اليوم

الدواء المر لصندوق النقد الدولي



بتكم:
هنري
كينجر

كما قد أكثر الدول لاجلها في تطبيق مبادئه السوقية على استخدام القليل للمعانة باسم السوق وثلا لتفقد لهرامات لخلق مظلة لضمان الاحتماء، وبعد صندوق النقد الدولي في العودة من لسياب عدم الاستقرار السياسي على الرغم أنه المؤسسة الدولية الرئيسية للسوق من التخلص في الأزمة وقد طهرت، الأزمة المالية لصندوق على القيام بوظائف لم تكن من لخصائصه مما كان مديبا في لسلطة في ابراك التأثير السياسي لتصرفاته، وقد بدل الصندوق مسؤوليات باسم السوق الحر ببارش الانالة القومية لجميع أرجه الضيف في التخصيصات الدول التي تأثرت بالأزمة دون انتظار إلى ما إذا كانت من عواطف الأزمة أم لا، وهو ما يؤدي عادة إلى إلهام الهيكل السياسي رأى محاربة حقيقية للأصلاح، وكما لطبيب لدى يصف دواء واحدا لجميع الأمراض، يقدم صندوق النقد رؤيته التشخيص لجميع المشكلات مع رابع ليعمل

منذ خمسة عشر شهرا بدأت أزمة العملة في هالاند وانضمت بعدها إلى آسيا وحس لكونه حاليا الدول الصناعية ولم تستطع الحكومات أو خبراء الاقتصاد تروخ الأزمة كما فشلت في تقدير مدتها ومكانها كما لم تتجج برامج الانقاذ التي قدمها صندوق النقد الدولي في كبح جماح الأزمة بما يهدد الملمسبات السياسية التي طرقت هذه البرامج في اثنتي عشرة دولة ذات الملازمة والنظام الحاكم بينما ملاقت الأزمة تهود النظام في البرازيل مع العلم بأن الحكومة المالية من أكثر الحكومات ميلا للأصلاح على مدى سنوات طويلة، وما زالت راسمالية السوق للخروج من أكثر الأدوات فعالية لتخليق النمو الاقتصادي ورفع مستوى معيشة معظم الشعوب وكما بالدرخت الراسمالية التي قامت على شعار دمه يعمل .. معه يصره في القرن التاسع عشر الماركسية، فإن العملة غير المتعازة في التسميمات قد تكون سببا في الخلط لجميع دولي أسواق للال الحرة، وتقديم العملة على أساس لن السوق الحر سوف يستخلص المندلس الفعالة من غير الفعالة ولو أدى ذلك إلى سوء توزيع على المستويين الاقتصادي والاجتماعي إلا أن العملة في أكثر أشكالها تطرفا تتعامل معو معتم من عدم حدوث تباينات بين المصدين السياسي والاقتصادي في العالم، وعلى العكس من الاقتصاد فإن السياسة تقسم العالم إلى وحدات قومية وبينما قد يقبل الفعالة السياسية درجة معينة من الفعالة لصالح استقرار الاقتصاد فانهم لا يستطيعون الاستمرار في تبني سياسات للتخفيف للقروضة من الخارج

اسم كاتب المقال : جيهان الصاوي
رقم العدد : ٢٣٥٢
تاريخ الصدور : ٩٨/١٠/٢١

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار
المصدر : العالم اليوم

رجال الأعمال يطرحون 6 مقترحات لمواجهة أزمة الصادرات

المطالبة بإلغاء ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية وإنشاء شركات نقل متخصصة وصندوق لتمويل الصادرات

□ كتبت - جيهان الصاوي
الثلاث دعوات الرئيس مبارك
القطاع الخاص بتنمية الصادرات
والإهتمام بمهمة للتنوات المصرية
التكوين كبادرة على المتابعة في
الاستقرار الخارجية خلسة بعد
تطبيق اتفاقية الجات يعود الحال
بين رجال الأعمال ثقلت في عدد
من المقترحات للخروج بالصادرات
المصرية من أزمتها وحلها لثقل
الزمن في الميزان التجاري.
طالب رجال الأعمال الحكومة
بإتجاهي مجموعة من المقترحات
وتقليدا على تدفق المقترحات من
مشتروكيها وتنافس في الأسواق
الخارجية ومن أهم هذه المطالب
إلغاء ضريبة المبيعات على الأصول
الرأسمالية ونزع الديار وإنشاء
صندوق لتمويل الصادرات وإصدار
برايضة تأمين للمشاركين في
المعارض الخارجية وتبضع إنشاء
شركات نقل جوي متخصصة
وتأسيس صندوق لوكالة إسماع
الصادرات الزراعية للتصديرية
وتشكيل لجنة من القطاع الخاص
للتفتيش على الصادرات قبل
تسويقها خارجيا مؤكدا على
ضرورة تكاتف جهود الدولة
ومؤسسات الأعمال لمواجهة الوقت
الخطير في انخفاض الصادرات
والانخفاض ما يمكن من إجراءات
لتحقيق نتائج ملموسة في الأمد
القريب.

أكد طاهر الشريف مكرتير حام
جمعية رجال الأعمال المصريين على
ترسيخ مبدأ الإنتاج للتصدير وليس
تصدير الفائض من إنتاج السوق
الطني، وإلغاء الأسواق الخارجية
أوروبية متخصصة في حالة وجود
متنافسة على الأسواق للطن.
وأشار أنه عند الضرورة
يفضل الاستثمار لتلبية احتياج
السوق الطلي من سلعة معينة
والاحتفاظ بالسوق الخارجي لهذه
السلعة، وجلب استثمارات بفرش
الإنتاج للتصدير مع توفير الموائن
والخدمات اللازمة لهذا النشاط.
أشار إلى حثية توفير فروش
ميسرة بأسمار فائدة مبررة ولكن
75٪ أقل من سعر الخصم الطن من
البك المركزي المساهمة في
تفويض معدلات الفائدة المرتفعة
على قروض تمويل الصادرات كما
يكن النظر في إلغاء صندوق
خاص لهذا الغرض بول من أحد
مصارف النقل أو المنع للتسلط
للدولة.

ويطالب مكرتير جمعية رجال
الأعمال بإعادة النظر في دور بنك
تنمية الصادرات حتى يتماشى مع
تطور الصادرات للمصرية ويقدم
الخدمات التنموية الموجهة
للتصدير مع العمل على تطبيق
نسبة الممولات التي ترفضها
البنوك على استثمارات الصادرات

اسم كاتب المقال : جيهان الصاوى
رقم المجلد : ٢٣٥٢
تاريخ الصدور : ٩٨/١٠/٢١

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار
المصدر : العالم اليوم

ولم يكف الخسائر آنه يجب ان تقوم هذه الشركات بالاستعانة بالمستثمرين والمصدرين لوى الاستثمارات الصغيرة ويخرج الاستثمار على تحمل تكاليف التسويق للرهافة فى الاسواق العالمية.

بالإضافة إلى تشجيع الصناعة للزراعة، وخاصة فى المدن الصناعية الجديدة لإسواق فى إيجاء الصناعات الخاصة بالتصدير والتكسب وضمانات الشفافية والإجراءات الخاصة بأعمال التصدير والتصدير مما سيؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لتأمينه لكافة حاجاته.

وأكد على خفض الرسوم الجمركية على سوارات النقل القليل والنقل للبريد حتى يمكن بناء لسوق برى مصرى حديث متعدد الأفرع يكون بديلاً للشحنات التي يستأجرها المصدرين من الدول الجارية.

وأوصى لابد من تطوير البنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة، واستحداث أساليب الإنتاج، وسهولة تداول البضائع الخارجية واستعمال البضائع من هاتين الجسيتين ذات التكلفة المنخفضة والصديقة للبيئة.

وتشجيع إنشاء شركات نقل جوى متخصصة وبساحل على ممتلكات شركة مصر للطيران على خطوط التي تعمل بها برسم الزمانيه كحد أقصى إلى إقرار وعمودى كاتى يضمن لها أرباحه.

أخيراً، أوصى بتأمين لها أرباحه لكي تستثمر من كسب خطوط

الدولة فى مستغمة الوحدات الاقتصادية المولدة كما يشهد مع سببها نحو تعلم دور القطاع الخاص فى الأنشطة الانتاجية والخدمية.

ويطلب بقيام شركة ضمان الصادرات أو بعض شركات التأمين بأصدار برامجة تأمى على مغفل الشركة فى المعارض الخارجية لتجميعا للمتنوع والمصدري.

بالإضافة إلى توفير أجهزة وبرامج متخصصة فى الصادرات المصرية والكتائب التجارية فى الخارج وربطها بشركات الطيران العالمية، وتأمين قواعد بيانات على هذه شركات لخدمى التصدير والسعى والخمى والمعلومات المالية الطروحة والطلب لها عروس من شركات الشاؤلات والكتائب الاستثمارية المتخصصة.

أكد الفيل على أهمية تعزيز دور الصادرات والكتائب المتخصصة التجارية وخاصة فى دول الوريه ودول الكومونولثيه الجديد، وذلك باستدعاء بكتابر والتسويق التجاريين لكافة مع عدم إهمال الخدمة فى الريفية مثلي، بل خدمة يفتار لها المتنصر للتجارة الخارجية وبجهاز التمثل التجاري ويدخل طاهر الخسوف مطالب بتشجيع رجال الأعمال والصناعات لفراد شركات التجارة الخارجية لقطاع الأعمال وفى شركات ضمن برامج المتخصصة والتشجيع على تكتائيا وخبراتها فى الاسواق الخارجية.

التصدير.

ومن جانب يقول سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين أنه من الضروري العمل على توفير كافة الحوافز والضمانات للشروعات الانتاجية والخمى وتشجيعها للوصول إلى الأصنام الاقتصادية للثقة، وذلك بتطبيق القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٧ كخاص بحوافز وضمانات الاستثمار على شركات الصادرات للتجارة ورسوم التي يدفع على تخفيض تكلفة الانتاج وبكالتى دفع الفوائد التنافسية للقطاع المصرى فى الاسواق العالمية.

ويطلب الطويل بالإضافة لخدمى لخدمة البعثات على الأصول الرأسمالية وخطوط الانتاج وقطع

والمسا تبنى برامج المرفوعة لأفاد الزامية التي لاتندى على استخدام الميزانيات الحكومية التي أصبحت أكبر عائق أمام الصادرات الزراعية للأسواق العالمية.

والتجارة مع الشركات على استحداث ملازات جديدة من تشارى للصناعات العالمية للقائمة للأمراس والألات.

ويقال رئيس جمعية رجال الأعمال أنه من الأهمية اعداد نشاء سوق القاهرة بهدف المعارض إلى إحصاء الشركات المصرية أو المشتركة للشركات المصرية فى أعمال المعارض والتصدير الدولي، وذلك لإثارة وتشجيع السوق وهذا الاقتراح يضمن مع استراتيجيه

لحارت طوية إلى أهمية إنشاء صندوق موازنة لاسواق الحاصلات الزراعية التصديرية لإمكان لعمارة الحصار التي تقوم على التمثيل الحصار المالية لهذه الحاصلات مع كشافة انتاجها وتصديرها فى الاسواق العالمية.

ومن ناحية أخرى طالب الدكتور محمد مهران رئيس جمعية المصدرين بالخارج من رمضان بتنظيم الاستثمار قبل التصدير لتسهيل حركة الاسواق وإيجاد منظمة عربية شرقية.

وأكد على أهمية جعل ضوابط وحوافز الاستثمار للجميع مدن الجمهورية وليس لأمراء على لندن لتسهيل عملية النقل.

وأشار أنه لابد من إيجاد آلية لتمثيل المصدرين وليس للتاجر مع الاعتراف من جانب المصدر بوجوه الساعه وحفظ الكلفة وذات المنتج والالتزام بالتعاقدات ومواصفات التوريد والتعبئة والتغليف.

وأقرع رئيس جمعية مستدري الخارج من رمضان تشكيل لجنة لبحث القطاع الخاص لتعويض على الصادرات حوصا على سحابة الصادرات المصرية فى الاسواق العالمية.

كما أوصى باتخاذ سلسلة الجمارك والتفديرية الخاصة على البعثات وشهادة الاستخلاص الجمركى وصورة شهادة المصدر الجمركية وعدم الالتزام والامرار على وصول أصل عدم الشواهد من خلال التصدير.

مع تطبيق نظام الاستدراج المتكاملة الجمارك والخارجية والرسوم على المغلات الزراعية فى السلع المصدرة منها لسوا بالتجارة الجماعية.

وأقرع ثلاثة أيام من لعمارة بيع المنتجات الطبية إلى المصدرين الأجنبية والمصدرين إلى الجمارك بخرائط وقرارات خاصة بأنها عمليات تصديرية تطلق عليها كلمة مزاي وضمانات وحوافز للتصدير، وأيضا تطبيق لزام الاستدراج للشفافة والبروكى كالحصص المؤقتة على خدماتها ومستلزمات التاجوه.

أكد رئيس لجنة تصدير على أنه من أهم الموضوعات التي تهم قطاعا كبيرا من المنتجين والتجار الزراعيه بشهادة أمانة التصديرية حيث يتم استيراد منتجات من دول جيرانها مع يتم تصديرها إلى أسواق طرف ثالث.

يخوض هذا الشكك اعتماد المستندات الخاصة بعمليات اعادة التصدير حيث يرفض مكتب تسميعات وزارة الخارجية اعتماد ترقيم الغرف التجارية المصرية مشيرا إلى أن هذه البعثات ليست من منشأ مصرى رغم اعتماد الغرف التجارية للمستندات.

الشؤون المالية

ومؤسساتها

الاقتصاد المصري

(الشئون المالية ومؤسساتها)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	هل يؤثر سعر الدولار في الأسواق	رأفت أمين	الأهرام	٣٩٢٨٥	٩٤/٦/٢٨	١١٠
٢	استمرار زيادة النمو في ودائع البنوك	محمد الولى	الأهرام	٣٩٥١١	٩٥/٢/٩	١١١
٣	خطة محددة المعالم لتطوير سوق المال	فهيمة أحمد	العالم اليوم	٢٤٧٩	٩٥/١٢/٣١	١١٣
٤	عضوية مصر في نادي النمو	أسامة غيث	الأهرام	٣٩٩١٢	٩٦/٣/١٦	١١٥
٥	حكومة الجبوري القلاب في سياسة مصر المالية	جمال عصام الدين	العالم اليوم	١٦٦٨	٩٦/٧/٢٩	١١٧
٦	اقتصاد مصر بين عامين	ياسر صحى	الأهرام	٤٠١٩٩	٩٦/١٢/٢٨	١٢٠
٧	تداول أوراق الشركات بالبورصة	—	الأهرام الاقتصادي	١٤٧٠	٩٧/٣/١٠	١٢١
٨	رجال الأعمال وسوق المال	متال فايز	الأهرام الاقتصادي	١٤٨٨	٩٧/٧/٢٤	١٢٤
٩	هل يهدد الاقتصاد المصري بالدخول	أسامة غيث	الأهرام	٤٠٤٣٧	٩٧/٨/٢٣	١٢٧
١٠	أحلام ومشاكل	شعبان الواري	العالم اليوم	١٩٩٧	٩٧/٨/٢٥	١٣٠
١١	الجهاز المصرفى المصرى ٩٨/	مصطفى عبدالسلام	العالم اليوم	٢١٠٥	٩٧/١٢/٢٩	١٣٤
١٢	عام ٩٨ عام الحسم للبورصة	عمود عبدالعظيم	الوقد	٣٣٨٣	٩٧/١٢/٢٩	١٣٦

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

اسم كاتب المقال : محمود الولى

الموضوع الفرعى : الشئون المالية ومؤسساها

رقم العدد : ٣٩٥١١

المصدر : الأهرام

تاريخ الصدور : ٩٥/٣/٩

أحدث تقرير لمركز معلومات مجلس الوزراء يؤكد:

استمرار زيادة النمو فى ودائع البنوك

أما التقرير فى التغيرات النقدية ما بين نهاية عام ١٩٩٤ ونهاية شهر يناير من عام ١٩٩٥ فيشير إلى تحسن طفيف فى متوسط أسعار الفائدة على أدنى المراتب التى تبدأ بـ ٢٠٠٪ وتصل إلى ٢٠٠٪ فى يناير. بينما كانت متوسطات أسعار الفائدة على الجنيه المصرى ومتوسط سعر الفائدة فى الخمس وأسعار الفائدة لكافورس بالجنيه كما هى بلا تغيير خلال يناير لوصول متوسط أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل بالجنيه ٨٩.٧٥٪ وعلى الودائع متوسطة الأجل بالجنيه ٢٨.٠٪ وعلى الودائع طويلة الأجل بالجنيه ٢٧.٠٪. وبمقارنة متوسط سعر الإقراض والخمس، وهو الذى يترس به قبله المركز البنك، ٢٤.١٪ كما ظل متوسط أسعار الفائدة للإقراض الإلزامى والخمس من البنوك ٢١٪ وهو متوسط عام

أحدث تقرير صدر عن مركز معلومات مجلس الوزراء أن عام ١٩٩٤ شهد نمواً فى حجم الودائع بالبنوك بلغ ٢١٪ ونمو القروض ٢٩٪ كما انخفض متوسط أسعار الفائدة على أدنى المراتب والودائع بالبنوك وكذلك سعر الإقراض والخمس وأسعار القروض بالبنوك. كذلك كانت معدلات السحب بزيادة ٢٣٪ لعدم زيادة إنتاج الجهاز النقدى ٢٠.٩٪ والكهرباء ٢١.١٪. ووجه الاستثمار فى التحويلات المنقولة بصرى وجوا ٢١٪ وخصصت إيرادات اللقطة أواخر العام وادع عدد المشروعات التى تم تأسيسها بهدف الاستثمار ومعالجة المشكلات ٢٤.٠٪.



هشام الشريف



مطار خطاب

يعرض التقرير: ممدوح الولى

قد يختلف من بنك لآخر حسب استراتيجته وتربط ما لديه من سيولة ومدى اللجوء للميل القرضى وكما رأيت ملاءة العميل القرض استطاع الحصول على قروض بالبنوك أقل نسبيا من المتوسط العام لسعر الإقراض. أما بالنسبة لسعر الفائدة على الودائع قصيرة الأجل والودائع المتوسطة فى الفترة من ديسمبر ٩٤ ويناير ٩٥ فقد ارتفع من ١٩٪ إلى ٢٠٪ وتقلص الانخفاض لحق بزيادة القروض بالودائع الأمريكية التى عادت سائزده بنسبة ٢٢٪ على سعر الإيداع بالودائع ومقابل ٢٠٪. فمستشار خطاب خلال ١٩٩٤ ١٩٪ فى الفترة على الدولار من ١٠٪ إلى ٢٢٪ فى مارس ١٩٩٤ ١٩٪ فى ديسمبر من نفس العام قد أغرى كثيرا من البنوك على إيداع مستشار خطاب بالودائع بلهذه تمت الودائع بالدولار بالبنوك المصرية خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٤ ٢١٪ إلى الودائع بالجنيه المصرى بواحد كبير أيضا بلغ ٢١٪ مقابل ٢٠٪ فى الودائع بالدولار خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٤ كما أن هناك نمو لتحويلات المصريين من الخارج عام ١٩٩٤ بلغ ٢٢٪ وانخفض المتوسط السنوى لمعدلات الخصم فوصل إلى ٢٨.٠٪ فى ديسمبر ١٩٩٤ مقابل ٢٧.٢٪ فى ديسمبر ١٩٩٣. أما الاستثمارات التى يملكها مستشار خطاب شريها التشار فى ارتفاعها ٢١٪ فى ديسمبر ١٩٩٤ وإذا كان معدل الخصم المتصور فى ٢٠٪ فى ديسمبر ١٩٩٤ فسيكون له أثر فى توجيهه إلى أنه لا بد من ٢٠٪ فى شهر ديسمبر الماضى

ونكر التقرير أن مجلة الودائع والبنوك بلغت ١٤٧ مليار و ٨١.٠ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٩٤ مقابل ١٣٢ مليار ٢٣٧ مليونا فى نهاية عام ١٩٩٣ بمعدل نمو ٢١.٠٪ وتشمل الودائع بالجنيه والإقراض والدولار بعد التحويلات. وكان لمصارى الودائع بالجنيه ١٠.٢ مليارات و ٢٥٥ مليون جنيه، أما لمصارى القروض بالبنوك فى نهاية ١٩٩٤ فيبلغ ٩٥ مليار ٩١١ مليون جنيه مقابل ٧٤ مليار ١٩٨ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٩٣ بمعدل نمو ٢٢٪ وهذه القروض تشمل القروض بالجنيه للمصرى والقروض بالدولار الأوروبى بعد تحويلها بالجنيه. واستقرار مالى العملات وزيادة مالى العملات وخلال عام ١٩٩٤ كان هناك استقرار سعر صرف الدولار حيث بلغت الزيادة فى سعر صرفه ٢.٨٩٪ قرض بنسبة ٢٨.٥٪ إلى أقل من واحد مائلا. بينما توجهت باقي العملات الرئيسية إلى الزيادة بنسب، لعل بلغت ٢٠.١٪ فى الياباني و ٢٩.٧٪ فى السارق الألمانى و ٢٩٪ فى الفرنك الفرنسى و ٢٩٪ فى العملة الأوروبية الموحدة و ٢٠.٧٪ فى الجنيه الأسترالى. ويطلق، مطار خطاب رئيس قطاع عدم اتفاق القرار بمركز معلومات مجلس الوزراء على هذه التغيرات قائلا: إنها تزيد من كلفة ورائتها من دول الاتحاد الأوروبى كما تمتى ارتفاع قيمة مدفوعات أسعار الدين للخدمة لهذه الدول من أقساط أسوة وذلك إلا إذا كانت سائر التكاليف فيها تزيد على مدفوعات الدين. أما للقرض بين أسواق صرف العملات الأجنبية الرئيسية فى نهاية ديسمبر ١٩٩٤ إلى نهاية يناير من العام الحالى إلى خلال شهر واحد فإنها تشير إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكى ١٣ مليار ١٠٠.٦٪ بنسبة ٢٠.٦٪ كذلك انخفض سعر صرف اللقطة إلى الياباني بنسبة ملحوظة إلى بنسبة ٢٠.٢٪ من حيث ارتفاع أسعار صرف باقي العملات الأخرى بنسبة متطرفة فزاد اللقطة الألمانى بمقدار ٢٠.٩٪ قرض بنسبة ٢٨.٢٪ والفرنك الفرنسى زاد بمقدار ٨.٩٪ قرض إلى بنسبة ٢٩.٣٪ والعملة الأوروبية الموحدة زادت بمقدار ٥.٧٪ قرض بنسبة ٢٨.٢٪ وكانت الزيادة فى سعر الجنيه الأسترالى بمقدار ١.٩٧ قرض إلى بنسبة ٢٠.٦٪.

ارتفاع فائدة ودائع الدولار أما متوسط أسعار الفائدة على أدنى المراتب فذكر التقرير أن انخفاض خلال عام ١٩٩٤ بنسبة ٢٢.٧٥٪ وانخفض معه متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه للمصرى للودائع قصيرة الأجل بانخفاض بنسبة ٢٠.٧٥٪ ونسبة الاتحاد لسعر الإقراض والخمس الذى انخفض بنسبة ٢٠.٢٪ أما سعر الفائدة على الودائع قصيرة الأجل بالدولار الأمريكى فقد ارتفع بنسبة ٢.٥٪ وبمقارنة القروض بالدولار الأمريكى

اسم كاتب المقال : مدوح الولي
رقم العدد : ٣٩٥١١
تاريخ الصدور : ٩٥/٢/٩

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : الشئون المالية ومؤسساها
المصدر : الأهرام

وأوضح تقرير مركز معلومات مجلس الوزراء أن اللزومات السياحية لعام ١٩٩٤ تشير إلى نمو في عدد السياح الزائرين بلغ ٧٢ ألف سائح بنسبة ٢٠,٩٪. كذلك ارتفع عدد الليالي السياحية ٢٤٠ ألف ليلة سياحية بنسبة ٢٥,٢٪ بالمقارنة بالعام السابق. كذلك بلغ الدخل السياحي في الفترة من يناير إلى ديسمبر ٩٤ مليارات ٢٠٠ مليون دولار بزيادة ١٢ مليون دولار عن نفس الشهر في العام السابق بنمو ٠,٠٩٪.

كما قصصت إيرادات قناة السويس خلال شهري نوفمبر وديسمبر الماضيين ليهصل مجموع إيرادات القناة عام ١٩٩٤ إلى مليار ٩١٢ مليون دولار بتصلح ٤٨ مليون دولار عن العام السابق وبنسبة ٢,٤٪ فقط وكان هذا بسبب نقص أعداد السفن المارة بمقدار ٩١٢ سفينة بنسبة ٥,٤٪ عن العام السابق منها نقص في عدد مافلات البترول المارة بلغ ٤٥٢ مائلة بنسبة ١٤٪ وهو ما انعكس على انخفاض حمولة السفن المارة بنحو ٣٢ مليون طن بنسبة ٨٪. إلا أن الظروف الجيدة لزيادة غاطس القناة سيكون لها أثرا خلال العام الحالي في تحسن معدلات وهو ما ظهرت بوادره في نوفمبر وديسمبر (زيادة قاصدين الشركات)

في مجال تسييس الشركات عام ١٩٩٤ بلغ عدد موافقات تسييس الشركات التي منحتها هيئة الاستثمار ومصلحة الشركات ١٨٨ شركة مقابل ٨١٧ شركة عام ١٩٩٣ بنمو ٨٠٪. كذلك زادت رؤوس الأموال المصدرة للشركات خلال عام ٩٤ إلى ٣٩٣٧ مليون جنيه مقابل ٢٤٤٨ مليونا في العام السابق بنسبة نمو قدره ٦١٪. وكانت نسبة النمو في رؤوس أموال الشركات التي وافقت عليها هيئة الاستثمار ٢٣/٢٢ بينما ارتفعت نسبة النمو لدى مصلحة الشركات إلى ٢١٦٪.

كما زاد عدد السيارات خلال عام ١٩٩٤، وبلغ عدد السيارات الاجمالي في مصر في أكتوبر ١٩٩٤ ٢ مليون و٢٦٦ ألف سيارة منها ٨٨٨ ألف سيارة خاصة و٤٠٦ ألف سيارة نقل وكانت نسبة النمو بالمقارنة لرقام أكتوبر ٩٣ نمو ٥,٦٪ للزيادة في العدد الاجمالي للسيارات ونفس النسبة لنمو عدد السيارات الخاصة و٥,٧٪ للنمو في عدد سيارات النقل

وفي أكتوبر ٩٤ أيضا بلغ عدد حالات الإفلاس خلال الشهر العشر الأولى في عام ١٩٩٤ نحو ١٠٨٧٦ حالة بزيادة نسبتها ٨٤٪ عن نفس الشهر في العام السابق. وشهدت شهر أغسطس وسبتمبر ويناير أكبر عدد حالات الإفلاس بارتفاعها بنحو ١٩٤ وبنسبة ٨٨٪ عن نفس الشهر في العام السابق. وتبين من خلال هذه الأرقام أن نمو دخول المستهلكين والفرق الذي يبرز لتنشيط حركة الجيومات بالأسواق. كذلك المشكلات التي تعاني منها المنشآت الفردية في التسويق والتطوير

(١) انخفاض استهلاك البترول

لما لتناج الكهرباء عام ١٩٩٤ فزاد بنسبة ٢٠,١٪ من العام السابق كذلك زاد استهلاك الكهرباء بنسبة ٢,٨٪ وكانت الاستخدامات الصناعية ذات نصيب كبير من الاستخدامات المنزلية والتجارية.

كذلك زاد اتناج الغاز الطبيعي عام ١٩٩٤ بنسبة ٥,٦٪ وزاد معه استهلاك الغاز بنسبة ٦,٨٪ من العام السابق لما لتناج البترول لقد انخفض بنسبة ٢,٢٪ عام ٩٤ وفي نفس الفترة انخفض استهلاك البترول محليا بنسبة ٢١ بالمقارنة بعام ١٩٩٣ كذلك انخفضت مجمعات الاستمعت عام ١٩٩٤ بكميات طفيفة بلغت ١٨٣ ألف طن بنسبة ١,١٧٪ وأعل أزمة الاستمعت الأخيرة كانت من أسباب ذلك.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	فهم أحمد
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العدد :	٢٤٧٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٥/١٢/٣١

عبد الحميد ابراهيم لـ «العالم اليوم» :

خطة محددة المعالم لتطوير

سوق المال المصرية عام ٩٦

مؤشر جديد للسوق يعكس حركة
الشركات النشطة فقط
لاربط بين البورصات العربية
ولكن تبادل مشترك للأوراق المالية

التحول إلى القطاع الخاص حيث إنه من المنتظر تنفيذ 60 عملية خصخصة العام القادم.. كما أنه من المؤكد أن عام 1996 سيشهد العديد من إصدارات البورصة الأوراق المالية المصرية كانت تعاني في الفترة الماضية من أنها بورصة أسهم فقط، ولكنها بدأت عام 1995 تشهد تعاملات على أسس نتائج فريد سندات الخزنة 2000.. و في عام 1996 سيكون لديها العديد من إصدارات السندات بعضها تستثمرها البنوك وأخرى تستثمرها شركات فضاء الأعمال العام .. بالإضافة لاسدات متعددة تستثمرها شركات القطاع الخاص

دورها لتطوير البورصة لعام 1996 .. أولا البدء في تطبيق نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية بجميع متطلباتها، وأهمها اختيار أحد البنوك للعمل كوكيل المقاصة في معاملات الأوراق المالية .. كما وافق مجلس إدارة الهيئة في اجتماع يوم 13 ديسمبر على إدخال نشاط جديد للسوق، وهو نشاط إدارة سجلات الأوراق المالية كأحد متطلبات تنفيذ نظام الحفظ المركزي.

ثانيا .. سيشهد عام 1996 الانتهاء من استصدار قرار رئيس الجمهورية بإعادة تنظيم البورصة والانتهاه من إعداد مشروع إنشاء صندوق تأمين ضد المخاطر غير التجارية للمتصالحين في سوق الأوراق المالية.

وتوقع عبد الحميد ابراهيم أن تشهد بورصة الأوراق المالية نشاطا كبيرا عام 1996. وسيستمر ذلك بغير صريح أساسيين الأول انتهاء كل الإجراءات المتعلقة بالبنية الأساسية للبورصة .. والثاني البدء في تنفيذ سبرنامج

أكد عبد الحميد ابراهيم - رئيس هيئة سوق المال المصرية - أن الهيئة أعدت برنامجا لتطوير البورصة المصرية خلال عام 1996، وأبرز ما فيه إصدار مؤشر جديد لأسعار الأسهم يضم الأسهم القائمة بالسوق فقط، والتي تمثل الواقع الحقيقي للتعامل. كما تم الانتهاء من إعداد مشروع إنشاء صندوق التأمين ضد المخاطر غير التجارية، وسيتم البدء في تطبيق نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية. توقع أن تشهد البورصة المصرية نشاطا كبيرا عام 1996 خاصة مع تكثيف تنفيذ برنامج التحول للقطاع الخاص حيث إنه من المنتظر تنفيذ 60 عملية خصخصة العام القادم. وفيما يلي نص الحوار الذى أجرته «العالم اليوم» مع رئيس هيئة سوق المال المصرية :

● رغم انخفاض مؤشر الاسعار بالبورصة المصرية معظم فترات عام 1995 إلا أنها حققت بعض الانجازات .. ما أهمها ؟
□ حققت أرقام التعامل في البورصة المصرية عام 1995 ارتفاعا كبيرا مقارنة بالعام الماضى كأملا .. فخلال الفترة من يناير وحتى منتصف ديسمبر الحال في الشرقى الرسمية وغير الرسمية بلغت

فيها التعامل 3.359 مليار جنيه مقارنة بـ 2.5 مليار جنيه عام 1994. وبلغ عسدد الأوراق المتداولة 60.2 مليون ورقة مقارنة بـ 59.8 مليون العام الماضى. وكان عدد الصفقات 94 ألف صفقة لتصبح 199 ألف صفقة.

● وما هو برنامج هيئة سوق المال المصرية لتطوير البورصة عام 1996 ؟
□ من أبرز التطورات التي وضعتها الهيئة في إطار تاديب

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : الشؤون المالية ومؤسستها
المصدر : العالم اليوم
رقم العدد : ٢٤٧٩
تاريخ الصدور : ٩٥/١٢/٣١
لهم أحد

● مطالب البعض بوجود

مؤشر أسعار جديد للسوق
يجر عن الشركات الناشئة
لفظ. فمادت في هذا الشأن ؟
□ هناك لجنة شكلتها هيئة
سوق المال لدراسة إصدار مؤشر
أخر بالإضافة للمؤشر العام
الموجود حاليًا .. فالبورصة
المصرية في حاجة لوجود مؤشر
عام يعكس التطورات التي
تحدث فيها تشتمل على ذات
أسعار الأوراق المالية التي يتم
تداولها، ويعكس الصورة العامة
للسوق بحيث يكون هذا المؤشر
مبنيًا على مجتمع الأوراق المالية
القيمية بالكامل في البورصة ..
علما بأن وجود مؤشر عام
للسوق لا يعني أن جميع
الشركات القليلة تؤثر فيه، ولكن
لا تؤثر فيه ولا تحركاته صعودا
أو هبوطا إلا الأوراق المالية التي
يجري التداول عليها.

ومن الملاحظ أن البورصة
المصرية بدأت تشتمل أكثر عام
1995. ففي عام 1994 كان
جميع التداول لـ 10 شركات
في عام التداول في السوق، ولكن في
عام 1995 حدث تطور كبير
حيث أن لـ 10 شركات الأوراق المالية
نشاطا انخفض جميع تداولها إلى
62/3. وهذا يعني أن هناك أقل
من جميع التداول يتم على
شركات أخرى أي أن هناك
العديد من الشركات التي يجري

التداول على أوراقها المالية يوميا
وخاصة الشركات التي خلقت
البورصة نتيجة لتقليد عمليات
الخصخصة

وذكر عبدالحميد اسريهم ان
هذا التطور في السوق يستدعي
وجود مؤشر خاص، بالإضافة
للمؤشر العام، يعكس التغيرات
في أسعار الأوراق المالية الأكثر
نشاطا في التداول، والتي يجري
عليها التداول بصورة منتظمة ..
وهناك لجنة مشكلة داخل الهيئة
للاتهاء من إصدار هذا المؤشر،
وتوقع أن يبدأ في الصدور
خلال شهرين.

● في 30 مارس 1996
تستأنف الهيئة الموقفة على
منع تراخيص لشركات
مسيرة جديدة في السوق.

فهل هناك ضوابط جديدة
لعمل الشركات ؟ ذلك ؟
□ صدر قرار بإيقاف مؤقت
لتأسيس شركات المسعرة أو
الانكبات الكمية لبروصتي
القاهرة والاستكندرية لم تعد
تسويح ويصدر شركات
جديدة .. ولكن مع النمو المتوقع
لجميع التداول في البورصة

ستتم إعادة النظر في هذا القرار
خاصة، أنه مع استقرار نظام
التداول الجديد سيسمح في فترة
قريبة، للشركات أن تجري
العمليات من مكاتبها دون
الحاجة للتواجد داخل المقصورة
صانعة السوق بالحدوث كمن
اتجاه الاسعار.. فهذه مهمة
يمكن أن تقوم بها المؤسسات
المالية الكبرى الموجودة في مصر
لحين دخول شركات صانعة
الأسواق

● هل تستفيد البورصة المصرية عام 1996 وجود أنماط للصناعات المختلفة السوق؟

□ مع استغلال فائدة
المعلومات المالية داخل الحاسب
الأي أصبح المناخ مهيأ للبدء في
وجود أنماط للصناعات.. وهناك
لجنة مشكلة داخل الهيئة
لدراسة الإجراءات التنظيمية
للاتهاء من إصدار قاعدة
معلومات تمكن من وجود أنماط
للسناعات المختلفة.

● مع اتجاه الحكومة المصرية لطرح عدد كبير من أسهم شركات قطاع الأعمال العام .. ما دور هيئة سوق المال في تحديد الأسعار المزايدة لهذه الأسهم ؟

□ أكد أن هيئة سوق المال لا
تتدخل في تحديد الأسعار، ولا
يجب أن تتدخل في ذلك لفهمها
الهيئة مراقبة البيانات المنشورة
لتعطي فكرة واضحة وشاملة
عن الشركات المالية للشركات
المطروحة .. وكذلك التحقق من
أن السعر الذي يجري عليه
التداول سعر عادل .. وتقوم
الهيئة بهذه الأدوار بواسطة
لجانها المختلفة وأمنها لجنة
البورصة في أدائها لعمتها ..

وهذا يعني أن الهيئة لا تتدخل في
تحديد الأسعار .. فقد انتهى
عصر التدخل الإداري في السوق
.. فالبورصة تعتمد على اليات
العرض والطلب ..

● عارضت شركات المسيرة المهيمنة الحكومية على البورصة في مشروع قرار تنظيم لسوق المصرية .. فعلا قوى هذا الشأن ؟

□ حرصت الهيئة، بعد إعداد
مشروع قرار رئيس الجمهورية
بإعادة تنظيم البورصة على
طرحه للنقاش الواسع فقد تمت
مناقشته في لجان مشتركة من
بورصتي القاهرة والاستكندرية
والاستكندرية .. وما تبلور من
خسمة المناقشات من أراء
موسوعة تم وضعها في
الاعتبار، وأجريت التعديلات
اللازمة على مشروع القرار
وسيجري لشركات المسعرة

ممثلون، كما سيكون هناك ممثل
الجهاز المصرى بمجده اتحاد
بنسوك مصر، ممثل البنك
للمركزى بمجده محافظ البنك
للمركزى، أما مهمة تحقيق
التوازن في السوق، والتي يؤديها
صانعة السوق بالحدوث كمن
اتجاه الاسعار.. فهذه مهمة
يمكن أن تقوم بها المؤسسات
المالية الكبرى الموجودة في مصر
لحين دخول شركات صانعة
الأسواق

● ما الفائدة التي ستعود على البورصة المصرية من الاشتراك في قاعدة المعلومات التي أسستها صندوق النقد العربي ؟

□ تم تأسيس هذه القاعدة في
نهاية عام 1995 .. ويشارك
فيها حتى الآن 8 دول عربية .. ويشارك
بينها مصر .. والهيئة الرئيسية
لهذه القاعدة هيولة ضاب
للمعلومات عن الأوراق المالية
المقيدة في الأسواق العربية وهذه
الخطوة من المعلومات القيمة التي
تساعد على التداول المشترك على
الأوراق المالية .. لوجود قاعدة
معلومات تنقل للمستثمرين في
جميع الدول العربية معلومات
من الأسهم المتداولة في الأسواق
العربية المختلفة أمر ضروري
يساعد على الاستثمار المشترك
في الأوراق المالية.

● تقيح البورصة المصرية لتداول تسجيل الشركات مع بورصتي الخرطوم وعمان فهل هي خطوة أولى للربط بين البورصات العربية ؟

□ أكد أن البورصة ليست
بربط البورصات .. ولكنها
باكتمال القومات التي تمكن من
التبادل المشترك على الأوراق
المالية وأمنها وجود نظام
للتداول يسمح بالتبادل المبرر،
ونشر للمعلومات مع حركة
تداول الأوراق المالية لحظة
بلحظة، بالإضافة لدرجة
الدخول والخروج في سوق رأس

المال المصري .. وهذا لتول
مصر تنشر في المنطقة العربية
بأنها أهم الأسواق التي تسمح
بحركة كاملة في الدخول
والخروج من البورصة، وذلك
نتيجة القوانين الموجهة،
والظن المنطق من الناحية
الفنية .. ولا شك أن هذا يؤدي إلى
سهولة التبادل المشترك للأوراق
المالية .. ومع تطبيق نظام
للتداول الجديد، الذي بدأ في أول
أكتوبر الماضي، اعتقد أنه من
السيل إصدار أوامر على
الأوراق المالية المتداولة في
البورصة المصرية خاصة مع
عدم وجود ثيود على التعامل في

التق الاجنبي في مصر، ومع عدم
وجود ثيود على مساهمات
الصرين في البورصة من خلال
بيع وشراء الأوراق المالية .. هذه
كلها أمور تشكل مقومات
واضحة لسهولة تبادل الأوراق
المالية بين مصر وغيرها من
الدول .. ومازال هذا الأمر
محور المناقشات بين المستثمرين
عن البورصات العربية .. ولكني
أؤكد مرة أخرى أن البورصة في
وجود مقومات تمكن من التبادل
المشترك حتى وإن لم يكن هناك
ربط بين البورصات.

● ما أهم التطورات التي ستفادها الهيئة في السوق غير الرسمية لتحقيق التوازن في القطاع ؟

□ انتهت هيئة سوق المال من
إصدار نظام لـ نقل ملكية
الأوراق المالية المتداولة خارج
البورصة، وهذا النظام سيحول
إلى التطبيق خلال أسبوعين ..
ولكن التطور الأهم أنه مع بدء
النشاط في البورصة بدأت
الشركات تبين مزايا القيد في
البورصة، وبدأ الاستثمار في
الشركات في التقدم بطلبات للقيد
في السوق .. واعتقد أن السنة
التي ستبر عام 1996 هي أن
كثرا من الشركات التي يجري
التعامل عليها خارج البورصة
نتيجة عدم تقيدها ستدخل
السوق باقتناع مساهمي هذه
الشركات بأمنية تقيدها في
البورصة

في الفلسفة والفكر هناك الاكتشاف وهذا الاختراع وهناك أيضا الفلسفة ولوى الحقائق... وفي الفلسفة والفكر هناك فلسفة التغيير والفلسفة والتغيير بينهما يداً معاً يعادل بيد لفلسفة في السماء والأرض خاصة أن فلسفة التغيير تحاكم منطق الحياة والخلق في حين أن لفلسفة التغيير تحاكم الحيات وعمل التغيير وتعادي منطق الحياة والخلق... وخلافاً لكل تأكيديات علماء الاقتصاد بأن السياسة عبة على الاقتصاد وأن الاقتصاد يجب أن يقع السياسة فإن خطة

فمن يملك الملك واليه الاموال والنفوس
والخيل والارواح والنفوس والنفوس

ووضع مفسر على خريطة القوس
الانفسادية القائمة والمساوية
لأنه لا يكون مما يفرق الضم
والانفصال ليل يشار وهو ضم
الانفصال الى يجمع كل اثنين من
الضماء ويخرجون علما ثلاثة اراء
مختلفة وهو ايسا من انزلها
الحديث بلغة تختلف لغة المصنف
وتتغير لغة لغة الأمم لكل
ماتعني من شكايات وتعالجات بين
السبابة والتاريخ واخرها
وخبرناك الخشي واهلها
وصطوره الحاضر واملاها،
وايضا كل تعديلات المستقبل
وتعانيه وكل حيل وقواه للعالم

[illegible]

منع السلاح وفرض
القوى الصناعية.. ومواجهة التخلف
وعلى مدى الأسابيع الماضية بداية من
بوينوبك عاصمة المال والأعمال الأمريكية
بهاية بولنغتون عاصمة السياسة والقرار
معفت طرق الأبواب الأمريكية الثانية عشرة
التي تنظمها الدورة التجارية المصرية -
الأمريكية ومماضيتها من ٢٢ من رجال الأعمال

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساها
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	جمال عصام الدين
رقم العدد :	١٦٦٨
تاريخ الصدور :	٩٦/٧/٢٩

حكومة الجنزورى.. انقلاب فى سياسة مصر المالية!

من أهدافها جذب الشركات المتعددة الجنسيات لإنشاء الموانئ وإدارتها
من ملامح سياستها المالية فتح الباب بلا حاسيات للاستثمار الأجنبى

□ تعليق: جمال عصام الدين



جمال عصام الدين

— مصاعفه الغريبة — إن هذا الاتحاد يمثل انقلابا كاملا من حكومة الجنزورى. الدكتور على حكومة الدكتور عاطف صدقى السابقة عليها. وخصوصا على سياسات الوزارة السابقة من التواشى المالية بقيادة وزير المالية السابق محمد الرزاق والتي كانت تهدف إلى تقليل التضخم بمقدار الامكان من خلال سياسة انكماشية تعتمد بالكثر ما يكون على خفض أكبر قدر من الضرائب والرسوم حتى إن الكثير من الاقتصاديين سمحوا وزارة الجباية وهو اسم صريح لحد كبير حيث كانت هذه الوزارة تركز كل ثقلها على العبء الضريبى بصورة ضوئية حتى يرفع صدور أحكام من المحكمة الدستورية. بعدم دستورية عدد من هذه الضرائب مثل الضريبة على العاملين بالخارج وضريبة القصر على الأراضي القضاء حول المدن ولمرجه أن أطلق عليها الكثيرين لهذا السبب اسم حكومة الجباية. في الوقت الذى كانت تزعم فيه أنها تسعى إلى زيادة حجم الاستثمارات وأنها تعتبر زيادة الصادرات قضية حياة أو موت.

ولماذا — يضيف أبو اسماعيل — من السواغ أن رئيس الوزراء الجديد قد جاء بفكر جديد يتخلل تماما من سياسات الجباية هذه ولعل الدكتور الجنزورى نفسه أدرك مدى خطورة هذه السياسة على هدف الإطلاق الانتائى الذى يسعى لتحقيقه فقد أخذ يشاركه كركيز للتخفيف من حكومة الحماية السابقة. ويعتبر أبو اسماعيل

ما إن أعلن عن تشكيل وزارى جديد في مصر في 3 يناير من هذا العام بقيادة الدكتور كمال الجنزورى وليسوا للوزراء حتى تسدلت مجموعات هائلة من التكتلات والاحتكادات ليس فقط حول أهداف هذه الوزارة الجديدة ولكن أيضا — أساسا — حول مدى التزام الوزارة الجديدة بمعدل السياسة العامة السياسات المالية والنقدية.

ولكن الآن وبعد مرور حوالى 7 أشهر كاملة على مجرى الوزارة الجديدة وبعد قيامها مع انتهاء الدورة البرلمانية الأولى مجلس الشعب بتعديل 230 قانونا مرة واحدة من أمام هذا المجلس بلغ نصيب القوانين الاقتصادية من هذا العدد الإجمالي هو 52 قانونا أما القوانين المالية الخاصة برصد الحسابات الختامية و موازنات الدولة فوصلت إلى 179 قانونا مرة واحدة.

بوجه مبسوط ومعنى إلى ما يسمى بجمع وإلغاء وتقليص عدد كبير من الضرائب والرسوم التى كانت مفروضة في السابق وكما لو ضمت كلمات رئيس الوزراء نفسه عن هذه القوانين أمام البرلمان فإن الحكومة تتنازل عن عسك هذه الضرائب والرسوم في سبيل الحصول على عائد كبير يمكنه من إيجاد استثمار جديد ملاين الجنيهات تمثل على زيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية وإيجاد فرص عمل جديدة. الأتجاه الثانى وهو إتجاه إزايلا مخزوية عن

الاتجاه الأول حيث إنسه يتشكل في تقرير 18 قانونا مرة واحدة كلها تطعي عسده من الاستثمارات والتسهيلات للأجانب من غير المصريين علاوة على 13 قانونا تفعل وزير البترول والهيئة العامة للبترول عنه لتفاهات مع شركات الأجنبية للتفتيش من البترول والغاز الطبيعي — — —

وقانون الإطلاق الانتائى يطول الدكتور أحمد أبو اسماعيل وزير المالية الأسبق وعضو مجلس الشعب اليمى عن دائرة سمود

— ولكن لأن العبرة بالكيف وليس الكم فإن أهم الآن ليس فقط العدد الكبير للنسب لهذه القوانين ولكن نوعية هذه القوانين وطبيعتها لأن ذلك هو الذى يكلف ويحدد بكل نة أهداف هذه الوزارة الجديدة ومسا تسمى إليه من تحولات في الاقتصاد المصرى وبما لا يدع أى مجال لأي تمهينات أو إجهادات. وإذا شئنا الآن بطف شفرة نومية القوانين الاقتصادية سنبعد لها تسند في أش من الاجتهادات الماسية هما 21 قانونا يتعلق

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	جمال عصام الدين
الموضوع الفرعي :	الشؤون المالية وهوامساتها	رقم العدد :	١٦٦٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٦٧/٧/٢٩

الأجانب المقيمين في الخارج في الأصول الرأسمالية من العقارات ثم جاءه في صباح يوم 14 يوليو آخر قانون يتصل بالأجانب بصورة غير مباشرة، حيث سهل للمصريين العمل لدى الجهات الأجنبية من خلال تخفيض رسوم تصاريح العمل.

مما سبق يتضح - كما يقول النائب إبراهيم سامي - إنه عبر الشهور الأخيرة انضمت فلسفة الوزارة الجديدة تماماً وبدون أي تفتيشات وكما ندر عليها القوانين التي صدرت أمام البرلمان: فلسفة وسياسة انطلاق انتاجي تقوم على محورين الأول الضريبية والرسوم لصالح هدف عوائد أهد على المدى الطويل تتمثل في تدفق انتاجي استثماري لرفع معدلات النمو وزيادة الصادرات وقصر العمل والشأن في فتح الحساب بلا أي حسابية للاستثمار الأجنبي في جميع المجالات تقريباً.

ولا أن الدكتور مصطفى السعيد يضيف محذراً ثالثاً يستنتج: من قرارات الوزارة على مدى السبعة عشر قانون الأخيرة وهو عدم التردد أو التباطؤ في خصخصة شركات القطاع العام وهو محور - كما يقول رغم أنه لم يعرض على البرلمان إلا أنه يتشعب مع المحوريين الآخرين للذين يكملان - بصورة مثلى وهو تهيئة المناخ التشريعي - الاستثماري وتخفيف القيود الإدارية والضريبية بما يسمح لن يقبل على شراء أصول - واسم في شركات القطاع العام أن يجد المنسوخ التشريعي والاداري مهبطاً تماماً لتنمية هذه الأصول والاسهم.

لوجود القيد المفروض في القانون السابق.

وهناك بنك آخر سيمتدح حتماً من هذا التعديل وهو بنك باركليز الدول الذي يمتلك 49٪ حتى الآن... من الأسهم في بنك القاهرة باركليز الدول وهي أقل نسبة من أسهم يمتلكها بين حوالي 75 فرعاً في 75 بلداً آخر يمتلك فيهم البنك الأم غالبية الأسهم، أما الـ 51٪ الباقية من كايرو باركليز الدول فيمتلكها بنك القاهرة.

وقد حاول باركليز الدول هو الآخر في مرات عديدة شراء باقي الأسهم.

وتشير مصادر عليمة في البنك إلى أن بنك القاهرة قد وافق بعد التعديل الأخير فعلاً على بيع نصيبه من الأسهم وهو الأمر الذي اكده وزير المالية محيي الدين الفريبي أمام لجنة الخطة والموازنة في البرلمان حيث اشيا إلى أن هنالك خطوات جارية الآن بالفعل لنبيع اسهم البنوك التجارية الأربعة في عدد من البنوك المشتركة وقفاً لبرنامج الخصخصة، ثم يأتي شهر يوليو ليشهد صدور آخر مجموعة من سلسلة قوانين والأجانب، وهي حوالي 5 قوانين من إجمالي الـ 17 قانوناً قد سارت هذه المجموعة الأخيرة في اتجاهين الاتجاه الأول فتح مجالات استثمار جديدة أمام الأجانب وهو ما يتعلق في القانون الذي صدر في 13 يوليو الماضي ليمنع الأجانب امتيازات في إنشاء طرق سريعة وقانون آخر صدر في نفس اليوم أتاح للأجانب حق تملك العقارات البنية والأراضي الفضاء أما الاتجاه الثاني فيهدف لتسهيل

من خلال مثلاً إلغاء المادة رقم 38 من قانون تنظيم التعامل بالتقيد الاجنبي والتي ألغت اشتراط لجراء التحويلات والمعاملات ذات الطابع السرمالي والمتعلقة بتصرف

الجديدة من القانون تنطبق على هذه الشركات أيضاً حيث أنها تنطبق على كل الأجانب المزاوون لنشاساط التصدير سواء كانوا أفراداً أو شركاء في شركات أشخاص أو أموال أيا كانت انصمتهم في رأس المال.

والقانون الثاني الذي يعتبره الدكتور مصطفى السعيد من أهم صال مجموعة، قوانين الأجانب، القانون المعدل لقانون البنوك والائتمان والذي سمح للأجانب من غير المصريين أن يمتلكوا أكثر من 49٪ من الأسهم في البنوك المشتركة على ألا تتعدى ملكية الفرد الواحد 10٪ للأسهم، والحقيقة إنه منذ صدور هذا القانون في 18 يونيو الماضي وهو لا يزال حديث المجتمع الاقتصادي - المصرى بإحداث

عبدالله طباي رئيس بنك مصر اكسيرير يؤكد أن هذا القانون قد جاء ليعمل الأمور حيث كان هناك تمييز في قواعد المعاملة بين البنوك الأجنبية المملوكة بالكامل للأجانب والبنوك المصرية من جانب والبنوك المشتركة من جانب آخر من خلال ذلك القيد المتمثل في ألا تقل ملكية المصريين في رأس مال البنك المشترك من 51٪ وهو قيد لم يعد مقبولا في ظل السياسات الحالية والتطورات في سوق النقد الأجنبي من ثم جاء القانون ليؤكد قواعد المعاملة بين البنوك.

ومن البنوك التي تسر في مصر حسب مسند النمط بنك مصر - سوسيتيه جنرال الوطني والذي يمتلك فيه بنك سوسيتيه جبرال الفرنسي 49٪ من الأسهم و20٪ يمتلكها البنك الأهلي المصري و31٪ من فريق العاملين في كلا البنكين.

ويحتر هذا البنك من أكبر البنوك المستفيدة من هذا التعديل حيث قام عدد من الشركاء المصريين في قبل بمحاربة بيع أسهمهم في البنك إلا أن الجانب الأجنبي الذي حاول أن يشتري نصيبهم لم يفلح في ذلك

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : الشؤون المالية ومؤسستها

المصدر : الأهرام

ياسر صحبى

رقم العدد : ٤٠١٩٩

تاريخ الصدور : ٩٦/١٢/٢٨

أربعة أيام وينتهى عام ١٩٩٦.. وقد كان عاما حافلا بالأحداث الاقتصادية المهمة وتواصل الصفحة الاقتصادية اليوم عرض أهمها حدث هذا العام وتوقعات عام ١٩٩٧ فى قطاعين رئيسيين هما الصناعة والجهاز المصرفى.

اقتصاد مصر بين عامين

وكيل محافظ البنك المركزى:



د. فائزة الرفعى

توقع استمرار قوة الجنيه أمام الدولار مع زيادة النمو وانخفاض معدلات التضخم ١١٪ زيادة فى الودائع المحلية رغم انخفاض أسعار الفائدة انخفاض الودائع الأجنبية إلى ٢٢٪ من إجمالي الودائع بدلا من ٥٧٪ فى بداية الإصلاح ١٠٠ مليون دولار فائض فى ميزان المدفوعات دعم قوة العملة المصرية

كتب- ياسر صحبى:

أكدت الدكتورة فائزة الرفاعى وكيل مساعد البنك المركزى أن شات قوة الجنيه المصرى تجاه الدولار الأمريكى يمدد أحد أهم أحداث العام الاقتصادى المصرى والتقى وأبرز سياسة البنك المركزى فى استمرار الانفتاح فى سعر الصرف مدعومة بالقدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وانه على الرغم من حدوث انخفاض طفيف فى أسعار الفائدة إرتفعت الودائع بالعملة المحلية لتصل إلى أكثر من ١٧٢ مليار جنيه بزيادة نسبتها ١١١ مقارنة بـ ١٨٠.٢ مليار فى العام الماضى. كما انخفضت الودائع بالعملات الأجنبية لتصل إلى ٢٢ مليار جنيه من ٥٧ مليار فى العام الماضى. أما الودائع بالعملة الأجنبية فبلغت ٢٢ مليار جنيه من ٥٧ مليار فى العام الماضى. وقد هذا مؤشر لقوة الجنيه وميل الودائع للانحياز للعملة المصرية.

وتصوب أنه مع قوة العملة المصرية وجود فائض فى ميزان المدفوعات المصرى مقداره نحو ١٠٠ مليون دولار خلال السنة المالية ١٩٩٦/٩٥ مع استمرار تحقق تحويلات العاملين بالخارج بشكل مستمر عند معدل ٢ مليار دولار سنوياً وهو ما يتناسب مع المحركات التنموية للبلاد. كما تؤكد الدكتورة فائزة الرفاعى وجود مؤشر قوى لعدم خروج مخزونات المصرف المركزي إلى الخارج - لثباتها على نفس المستوى منذ عام ١٩٩٠ حيث تشير أحدث بيانات التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى بناء على بيانات بنك السويداء الدولية إلى مخزونات الجنيه فى مصر بالخارج بلغت ٥.٥٨ مليار دولار حتى الشهر الماضى بينما كانت ثلثة ٥.٢٠١ مليار دولار فى عام ٩٠. هذا بالرغم من أن أسعار الفائدة السخيفة على قنية الودائع منذ عام ٩٠ تلجس ما شرب من ١.٢٥ مليار دولار وهو ما يعنى تحويل جزء من هذه الفوائد إلى مصر. ويأتى ذلك نتيجة للانفتاح فى سعر الصرف واستمرار خاضعة المبادلة على الجنيه فى العملات الأجنبية مع استمرار الثقة فى الجهاز المصرفى وسياسة الائتمانية والتي تعصمها

تدورات الإصلاح التى انتهزتها الحكومة فى العام الماضى وجعل انخفاض سعر الدولار أمام الجنيه المصرى مقداره قوتى واحد تقوى أن هذا الانخفاض يمدد زيادة نموها نتيجة زيادة الطلب على الجنيه يتركز أن تنعش فى حالة زيادة الطلب على العملة الأجنبية فى وقت آخر. وهذه التقلبات شديدة نظراً لحرية التعامل فى سوق التت الأجنبية. وبس نسي ٧ بعد ظاهرة لهذا ضعف الاستثمار وتشير وكيل محافظ البنك المركزى إلى أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تمثل دسماً للاقتصاد المصرى وقيل أن المدفوعات المصرى وأن خروج عوائد تلك الاستثمارات الأجنبية (والتي فاقت الدينار دولار خلال عام ٩٦) من الأرباح القادمة إلى يمل ضغطاً على ميزان المدفوعات. فمن المتوقع أن تكون أعداً خروج عوائد الاستثمار الأجنبى مضمعة على ميزان المدفوعات لأنها تزيد القدرة من العرض الأجنبى نتيجة لزيادة التجميع أو إحلال الوارد من استثمارات الخارجية - بلغة أخرى ينتشر أن هذه العائد بعد استثمارها فى أسواق أصغر سيرة زيادة الثقة فى الاقتصاد المصرى وأن سيرة أصبحت مفتحة جذب استثمارات وأعد

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	-
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساها	رقم العدد :	١٤٧٠
المصدر :	الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٩٧/٣/١٠

تداول أوراق الشركات

بالبورصة .. أول خطوة

فى طريق العالمية

استخدام خبير عالمى

لتطوير النظام المصرى

للمقاصة والتسوية

«خذ وهات»

ومدى مساهمتها فى الصناعة التى تتبعها بما يؤدى الى معرفة المستثمرين ورجال الأعمال بل والأسواق العالمية بهذه الشركات بما يمكن من انفتاح الشركات المحلية علي الأسواق العالمية وبالتالي تكتسب هذه الشركات ميزة إضافية عن تلك التى لا تتداول أوراقها بالسوق وبالتالي لا يتم التعرف على أوضاعها بالتفصيل. هذا بخلاف المزايا الضريبية الدائمة التى تحصل عليها الشركات نتيجة تداولها بالبورصة إذ ان قدرا من وعاء الربح المحقق الخاضع للضريبة يعفى من الضريبة بما يعادل متوسط العائد على الودائع المصرفية

كما ان السندات المقيدة بالجدول (١) بالبورصة لا تخضع للضريبة على رؤوس الأموال للنقولة وأشار انه من المتوقع ان يشمل قانون الشركات الموحد المنتظر صدوره قريبا مزايا إضافية لشركات

السوق على تحقيق السيولة المالية الفورية لهذه الأوراق وهو ما يعد من أهم سمات السوق للمستثمرين والأفراد معا.

سوق المال تحقق الشهرة للشركات

وصرح ان حجم الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية يكاد يكون تضاعف خلال عام ١٩٩٦ إذ بلغ ٢٠.٦ مليار جنيه مقابل ١١ مليار جنيه فى عام ١٩٩٥.. وذلك من خلال ١٨٠٤ إصدارات جديدة بلغت عدد أوراقها ٨ ٢٤٨ مليون ورقة مالية سواء فى شكل زيادة رؤوس أموال شركات قائمة أو إصدارات لأسهم أو سندات جديدة. وهو ما يؤكد ان السوق أصبحت مهياة تماما لدورها فى التمويل المباشر.

وأضاف ان دور سوق رأس المال لا يقتصر فقط على توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص بل ان الشركات المقيدة التى تتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية تكتسب شهرتها من خلال التعامل على أوراقها وليس من مزاولة نشاطها فقط... فمن خلال التداول يتعرف السوق على نشاط الشركات وأجوازاتها ومستوى اداؤها وسط القطاع الذى تنتمى إليه

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	-
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسستها	رقم العدد :	١٤٧٠
المصدر :	الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٩٧/٣/٩٠

الاكتئاب العام المقيدة بالبورصة.

زيادة السيولة رفعت الاسعار
واضاف رئيس هيئة سوق المال انه عند
طرح الشركات لسندات للجمهور من
المسموح للمساهمين بالشركة تخطية
جزء من هذه السندات كما انه من الممكن
قييد إصدارات السندات بجداول
البورصة حتى لو لم تكن أوراق الشركة
نفسها مقيدة بالبورصة طالما ان
السندات تتداول بين الجمهور.

واتسار الى ان القطاع الخاص بدأ يتعامل بنشاط فى السوق من
خلال توسيع قاعدة الملكية فى شركاتهم للاستفادة بمرأيا التمويل
والتوسع فى ممارسة النشاط والانفتاح على العالمية حيث شهد عام
١٩٩٦ تحول ٢٦ شركة اشخاص الى شركات مساهمة بما يعنى
تعمق فهم القطاع الخاص لدور سوق رأس المال فى المرحلة القادمة.
اوضح رئيس هيئة سوق المال ان تطورات اسعار الاسعار فى الفترة
الماضية نتجة طبيعية لمراحل تطور السوق ذاتها حيث فى الماضى
لم تكن مقومات السوق متوافرة نتيجة عدم توافر البنية الأساسية
من مؤسسات مالية تعمل فى مجال الأوراق المالية وبضاعة كافية
وبالتالى كانت السوق تفقد السيولة المطلوبة وتتداول الأسهم باقل
من قيمتها، لكن مع تطور السوق وتغير تركيبته وزيادة مستوى
الوعى تحسنت اسعار الأسهم... حيث لا يمكن ان يكتسب السهم
قيمه إلا بعد ان تصبح له سيولة ويتداول بين عدد كبير من
المعاملين. حيث كان مجموع القيم السوقية للأسهم المتداولة فى
الفترة الماضية يقل عن مجموع قيمتها الاسمية إلا أنه مع التطور
اصبحت القيمة السوقية للأسهم تصل الى ٦٠٪ من القيمة الاسمية.
وفى نهاية حديثة أكد رئيس هيئة سوق المال ان الهيئة تمارس
دورى التنظيم والاقتصاد من خلال تقديم كافة التيسيرات المتاحة

لتشجيع الاستثمارات
المباشرة وفى نفس
الوقت الرقابة الصارمة
لتحقيق مصلحة
السوق من خلال الزام
كافة الشركات
بالافصاح فورا عن أية
أحداث جوهرية تطرأ
على مركزها المالى...
وهذا يفسر فى بعض
الأحيان التقلبات

لتشديد التى تعثرى اسعار الاسهم.
ومن ناحية أخرى سيجرى تطوير انظمة المقاصة والتسوية لتحقيق
مزيد من فعالية هذا النظام للتجاوب مع تطورات السوق حيث
ميسل خبر على خلال فبراير الحالى لاجراء هذا التطوير

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	-
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم المجلد :	١٤٧٠
المصدر :	الأهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٩٧/٣/١٠

٢٥٠ مليار جنيه.. استثمارات مطلوبة

شارد، إبراهيم مختار الى ان ما تحقق من إنجاز كبير في برنامج الإصلاح الاقتصادي يشجع بكل المقاييس على الإستمرار فى تنفيذ المراحل المتبقية من هذا البرنامج ومواجهة التحديات التى تتمثل أساسا فى مشكلة البطالة وارتفاع الأسعار من خلال التركيز على جانب العرض ورسم السياسات الاقتصادية والمالية التى تسعى الى

أكد محمد تيمور رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية ان القطاع

تصويب المتغيرات الاقتصادية وجسيما الى الاتجاهاات المرغوبة وأضاف انه يقع على عاتق القطاع الخاص عبء كبير مستقبلا .

الاستثمارات المطلوبة فى المرحلة القادمة وتقدر بحوالى ٢٥٠ مليار جنيه .. وفى ضوء ذلك أصبح من

الضرورى اللجوء لسوق رأس المال . وقد لعبت هذه السوق دورها بكفاءة فى الفترة الاخيرة واتسع مجالها من خلال عدة عناصر

ارتفاع عدد الشركات التى تعارض أكثر من نشاط من الانشطة المتعلقة بالأوراق المالية من ترويج وخطية الاكتتاب والاشتراك فى تأسيس الشركات وتكوين وإدارة المحافظ المالية وقد وصل عددها حوالى ٢٢ شركة براسمال قدره ٣٣٠ مليون جنيه هذا بخلاف شركات السمسرة التى وصل عددها الى ١١١ شركة براسمال مصدر قدره حوالى ٥٠ مليون جنيه

بلغ عدد شركات إدارة صناديق الاستثمار ٨ شركات براسمال ٨ مليون جنيه تقريبا كما بلغ عدد صناديق الاستثمار ١٣ صندوقا براسمال مصدر قدره ١٠٠ مليون جنيه

ويرد د. إبراهيم مختار انخفاض الأسعار الذى شهدته سوق رأس المال خلال عام ١٩٩٥ والذي أدى الى انخفاض أسعار بعض الأسهم التى طرحت ضمن برنامج الخصخصة الى اقل من سعر الطرح باعتبار السوق وخاصة فى عملية الخصخصة على المستثمرين من الأفراد الذين تتميز طبيعة استثماراتهم بانها قصيرة الأجل وتسعى للربح السريع .. غير أنه مع وجود عدد كبير من المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار تحسنت الأوضاع خاصة مع توافر المعلومات بصفة دورية ومتنقلة عن أداء الشركات .

وعن دور الجهاز المصرفى فى دعم سوق رأس المال وإنتاج برنامج الإصلاح الاقتصادى اتمار الى ضرورة مساهمة البنوك فى دعم عملية الخصخصة والإسراع بها وتقديم التمويل للقطاع الخاص . والتصرف على فرص الاستثمار والترويج لها . والقيام بعملية الهندسة المالية وإعادة الهيكلة بشئى الوسائل بالإضافة الى المساهمة فى تنشيط سوق رأس المال والتعامل فى الأوراق المالية من خلال تدوير المحافظ المالية والمساهمة فى إنشاء صناديق الاستثمار وإنشاء شركات الأوراق المالية بمختلف أنواعها وأصدار السندات لحساب الشركات وإدارة الاكتتاب وتغطيته وأيضا المساهمة فى تحسين مناخ الاستثمار وتقديم المشورة للنوالة فى هذا الشأن .

وحول مستقبل سوق رأس المال المصرى يتوقع د. إبراهيم مختار

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	منال فايز
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العدد :	١٤٨٨
المصدر :	الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٩٧/٧/٢٤

إزدياد اتجاه رجال القطاع الخاص فى غزو بورصة الأوراق المالية
المصرية لتمويل استثماراتهم واحتياجاتهم المالية بدلا من الاعتماد الكلى على الجهاز المصرفى..

كما بدأ العديد من شركات الأشخاص فى التحول للشركات المساهمة لتستطيع تمييز احتياجاتها من خلال سوق رأس المال. حول هذه المفاهيم الجديدة للقطاع الخاص عقدت الجمعية المصرية للأوراق المالية ندوة دعت فيها رجال المال والأعمال والخبراء بسوق المال للتحدث عن تجاربهم ومشاكلهم ومطالباتهم من سوق رأس المال لتحقيق الفائدة المشتركة وتبادل المنافع حسب تعبير رجال الأعمال ذاتهم

وقد وصف محافظ البنك هذا التجمع بقوله : أن تجمع رجال الأعمال مع هذا العدد الكبير من العاملين والمستثمرين فى مجال سوق المال لمناقشة مشروعاتهم ومشاكلهم وتبادل الآراء فيما بينهم لأجداً بدالاً للحلول لهذه المشاكل يعد فى حد ذاته تطورا فى فكر ودور رجال الأعمال فى مصر .

رجال الأعمال . . وسوق المال

هذه السبوق بدورها.. بحيث

يشمل التعليم كافة الأطراف والجهات المعنية سواء الأفراد أو المؤسسات أو رجال الأعمال لتدريب الكوادر العاملة فى سوق المال للقيام بدورها فى المرحلة القادمة. كما أن التثقيف ليدخر والمستثمر من خلال سوق رأس المال سيؤدى إلى زيادة أو تعظيم المنافع التى يحصل عليها كل طرف بما يؤدى فى النهاية إلى تعظيم الاقتصاد القومى ككل.

قال عبد الحميد إبراهيم رئيس هيئة سوق المال إن سوق رأس المال بدأت تتجوز مكانتها بجدارة فى تمويل احتياجات قطاع الأعمال وبصفة خاصة القطاع الخاص سواء الخبايا من خلال سوق التداول أو البورصة . وبالتالى بدأت سوق رأس المال القيام بدورها فى تمويل الاستثمارات الجديدة بدلا من سوق النقد الذى ظل لسنوات عديدة يقوم بدور سوق رأس المال.

وأضاف إن سوق الإصدار شهد تطورا كبيرا فى العام الماضى مما يعنى زيادة قدرة السوق على امداد قطاع الأعمال بالتمويل المتوسط والطويل الأجل عن طريق الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية.. وبما يعنى أيضا ثقة القطاع الخاص فى قدرة

أكد اسماعيل حسن محافظ البنك المركزى أن الحكومة واعية تماما لدور رجال الأعمال و القطاع الخاص فيما يتعلق بعملية دفع التنمية وتطوير الاقتصاد القومى.. ويتوقع أن تستمر زيادة معدل النمو خلال عام ١٩٩٧ وتحسن أداء الاقتصاد مع مزيد من الانفتاح على العالم الخارجى.

وأشار إلى أن سوق رأس المال هو المصدر الطبيعى لتمويل نشاط قطاع الأعمال إلا أنه نتيجة للظروف الماضية وعدم نشاط بورصة الأوراق المالية المصرية كان الجهاز المصرفى يقوم بدور سوق النقد وسوق رأس المال. وقد حان الوقت لتأخذ البورصة حاليا دورها الطبيعى فى تمويل قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص.

وأشار إلى النشاط الواضح لهذه السوق فى الفترة الأخيرة وتلكه فى عام ١٩٩٦ أعاد العلاقة التبادلية الطبيعية بين سوق رأس المال وسوق النقد حيث أن الاعتماد على سوق النقد لقط له آثار سلبية فى تحميل البنوك عبء التمويل طويل الأجل.

التعليم والإقصاد
أساس النجاح

وأضاف أنه لتحقيق مزيد من التطوير لسوق المال لابد من توفير عنصرى التعليم والإقصاد للذين يعدان الركيزة الأساسية لقيام

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	منال فايز
الموضوع الفرعى :	الثقون المالية ومؤسستها	رقم العدد :	١٤٨٨
المصدر :	الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٩٧/٧/٢٤

عبد العبد إبراهيم: طالب بإثاء جمعية لعابة المستورين بالبورصة هشام توفيق: فيتاق الشرف جاهز وينتظر التطبيق

الأوراق المالية... وإشار إلى ان مواد القانون تتميز بماربونة بما يسمح بإضافة أنشطة جديدة فى مجال العمل فى الأوراق المالية إذ الققت الحاجة الاقتصادية لذلك دون الحاجة إلى تعديل تشريعى...
إذ يسمح القانون لهبة سوق المال أو الوزير المختص بإضافة مايلزم حاجة السوق وتطويرها...
وأضاف أنه كلما اتسعت القوانين الصاكمة للسوق بالاستقرار وعدم كثرة التعديل انعكس ذلك على حسن أداء السوق واستمره...
الحليم عمر مدير مركز صالح كامل للاستثمار الإساسى كاسة الأنشطة المتعلكة بالتعامل فى الأوراق المالية وإدارة وتكوين المحافظ وصناديق الاستثمار من الناحية الشرعية.

إدارات المحو

وإشار هشام توفيق العضو لقتب لمجموعة الكبرى لإدارة المحافظ المالية بدور شركات المسيرة فى السوق والسنطورات داخل هذه

مصالها فى إطار القوانين المتفصلة واتاحة برامج التدريب اللازمة للمعاملين فى مجال الأوراق المالية. وإشار إلى أن ميثاق شرف المهنة الذى وضعته الجمعية ملزم لجميع أعضاء الجمعية الذين أصبح عددهم الآن ١٣٠ عضوا.

أشار على نجم رئيس بنك اللتا ورئيس شركة مصر للمحاصة إلى أن سوق رأس المال حققت طفرة كبيرة فى فترة وجيزة وتجاوزت كل المراحل السابقة متجهة نحو تحقيق الهدف... وفى هذا الإطار بدأت شركة مصر للمحاصة والتسوية والحفظ المركزى فى القيام بعملها بصورة جديدة كاحدى الشركات الصديقة بالسوق التى لم يكن لها وجود على الإطلاق قبل صدور القانون ٩٥٠. وإشار إلى أن هذه الشركة تقوم حاليا بتسهيل التداول بين كافة الأطراف المتعاملة فى الأوراق المالية بما يعمل على إثاء كافة التسيويات الناجية عن ابرام الصفقات فى اليوم الرابع على الأكثر من اتمام الصفقة... كما بدأ العمل بنظام الحلف المركزى تمهيدا لتطبيقه على كافة الأوراق بالسوق بحيث تصل بمرحلة التعامل بقبود محاسبية دون أى انتقال مالى للأوراق المالية...

مرونة القانون

وتحدث المستشار محمود فهمى رئيس هيئة سوق المال الأسبق عن الجسوبات التشريعية الخاصة بعمل الشركات العاملة فى مجال

سوق الإصدار

وفى نهاية حديثه أكد رئيس هيئة سوق المال أن لتسويق بدأت تؤدى دورها فى مجال تنشيط سوق الإصدار وإفساح المجال لرجال الأعمال والقطاع الخاص باستخدام سوق رأس المال لتسويق احتياجاتهم التمويلية والذى يعد أحد أهداف برنامج الخصخصة بجانب توسيع قاعدة الملكية... حيث أنه عندما بدأت الحكومة فى خصخصة شركات الأسمنت قامت ثلاث شركات للاستثمار من القطاع الخاص بطرح (اوراقها) فى السوق ويصل حجم هذه الشركات إلى مئات الملايين من الجنيهات. كما تحدث الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر عن الجسوبات التشريعية لتشاط الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية...

سوق...جدون هزات

وإشار د. محمد تيمور رئيس الجمعية المصرية للمعاملين فى الأوراق المالية إلى أن التقدم الحفل الذى حققته سوق رأس المال قام على اكثاف الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية... وقال أنها ساعدت على حدوث النمو المطلوب فى السوق بدون هزات عنيفة كما يحدث فى الأسواق الناشئة الأخرى. وتحدث د. محمد تيمور عن دور الجمعية المصرية للمعاملين فى الأوراق المالية فى مجال تحسين كفاءة السوق ووضع اساليب العمل داخل الشركات والنفع عن

الخارج بفرض الإستثمار فى هناك ٨ شركات تقوم بتشاط إدارة صناديق الإستثمار فى السوق المحلية...

وطالب رئيس هيئة سوق المال بإقامة الأزهر بتبني فكرة إنشاء جمعية حماية المستثمرين للمحافظة على مصالح مستثمرى الأوراق المالية أسوة بجمعية المعاملين فى مجال الأوراق المالية لكى تضمن خلق المؤسسات العاملة فى مجال الأوراق المالية خاصة مع إتساع حجم السوق إذ تجاوز رأس المال السوقي فى نهاية يونيو الماضى ١١ مليار جنيه مقابل ٢٧ مليار جنيه فى نهاية عام ١٩٩٥ ... كما تجاوز عدد المتعاملين فى الأوراق المالية للمليون مستثمر...

وإشار إلى أن برنامج الخصخصة ساهم بفاعلية فى توسيع نطاق السوق وإضافة بضاعة جديدة كان لها الفضل الأساسى فى تنشيط سوق رأس المال... حيث أنشأت مؤسسة لتسويق الدولية بخل مصر ضمن مؤثر الاستثمار الذى يعد أهم المؤثرات للأسواق الصاعدة من خلال ١٦ شركة مصرية منها ١٠ شركات تختص لقطاع الأعمال العام التى تم بيعها للجمهور وألست شركات الأخرى تخطط بعد تخلص الحكومة من حصتها فى رأس أموالها.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	منال فايز
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساها	رقم العدد :	١٤٨٨
المصدر :	الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٩٧/٧/٢٤

لشركات إذ يصل عدد العمالة فى بعضها إلى ١٢٠ مولفا ... كما قام البعض الآخر بإنشاء ادارة للبحوث على مستوى عال تقدم خدماتها فى مجالات التحليل والتقييم المالى للأوراق المالية المتداولة... وقد اتخضت تلك على زيادة عدد المستثمرين فى البورصة المصرية.

واضاف ان صناعة سوق راس المال فى مصر نعت واكتملت فى ثلاث سنوات فقط رغم انها صناعة ناشئة ... وأشار إلى ان الحاجة أصبحت ملحة لتطبيق ميثاق شرف المهنة على كافة العاملين فى مجال الأوراق المالية حيث ينتظر قيام هيئة سوق المال بتطبيق هذا الميثاق ... كما ان الهيئة بدأت فى وضع ضوابط للعمل فى مجال الأوراق المالية وبدأت فى تطبيق هذه الضوابط على شركات ادارة المحافظ المالية ومتوقع ان يبدأ تطبيق هذه الضوابط على شركات السمسرة وادارة صناديق الاستثمار اقريبا.

وتحدث علاء سبع رئيس شركة HFM لادارة صناديق الاستثمار عن نشاط ادارة محافظ الأوراق المالية حيث أكد ان هذا الاستثمار يتطلب حرجا ضخما من الاستثمارات حتى تكون محافظ الأوراق المالية متنوعة وتحقق الهدف منها ولا بد ان تعقوى على عدد يتراوح بين ١٠ و ١٥ ورقة مالية على الأقل....

واشار الى دور صناديق الاستثمار فى استيعاب الاستثمارات المحدودة للأفراد من غير ذوى الخبرة فى مجال الأوراق المالية... و اضاف انه فى كل من صناديق الاستثمار وحافظات الأوراق المالية تكون لشركة الادارة سلطة على الاموال وإنما فقط تتخذ هذه الشركات القرارات الاستثمارية سواء بالمبيع والشراء من خلال

شركة سمسرة التى بدورها تقوم بتسليم وتسلم الأوراق والاموال محل الصفقات مع المؤسسة المالية التى تلقت ايداعات اصحاب وثائق الاستثمار او المحافظ المالية...

واشار ان هذا النوع من الشركات يضعف لرقابة شديدة من هيئة سوق المال إذ لتقدم بتقديم موقف مالى للصندوق بالكامل اسبوعيا فيما يشبه اصدار ميزانية اسبوعية وتحدث هانى توفيق رئيس مجلس ادارة شركة المستثمرون للدوليين عن دور صناديق راس المال المخاطر فى هذه المرحلة من الاقتصاد القومى مشيرا إلى ان هذا الدور لا يقتضى المشاركة فى الشركات المتخلفة فقل بل فى تعدد لتشمل الاستثمار فى مشروعات تتميز بالاستثمار طويل الأجل نسبيا وتشتمل الاستثمار فى مشاريع لم تبدأ الإنتاج بعد او فى المراحل المبكرة او التوسعات او المشروعات المفعلة التى يتوقع معها النمو مستقبلا....

واضاف ان هذا النوع من الاستثمار اقرب الى الفكر التنموى واكثر مساهمة فى التنمية إذ تساعد هذه الصناديق على زيادة العروض من الأوراق المالية وإيقاظ تريف الضمانات بالشركات المتخلفة والإسراع بتنفيذ برنامج الخصخصة واجراء فرص عمل جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية وتبني الافكار الجديدة وتحويلها الى مشروعات آمنة وإيجاد وسيلة تمويل إضافية غير تقليدية اشار حمدي رشاد رئيس شركة الرشد لتداول الأوراق المالية إلى الصعوبات التى

تواجه شركات السمسرة فى تلبية مهامها وأنها التزايد السريع فى أعداد المستثمرين بدرجة وصل بعضها متوسط عدد المستثمرين فى كل شركة سمسرة الى حوالى ٩ آلاف مستثمر هذا مع عدم وجود كوابل مدوية إذ ما زال هذا المجال حديثا فى السوق المصرية.

ايضا الحاجة الشديدة للانضباط والدقة والامانة داخل هذه الشركات مع عدم اكتمال ونضوج مؤسسات السوق.

واضاف ان شركات السمسرة تعتمد على جانب مستثمرين جدد محليين وعالميين عن طريق شرح طبيعة السوق واساليبها... مع ملاحظة ان شركات السمسرة تقدم النصائح والإرشاد بدون اتخاذ القرار الاستثمارى بدلا من المستثمر.

واشار الى انه حينما تعمل برامج التداول، بالكفاءة العالية وتستكمل مؤسسات السوق وتتمكن الأجهزة الرقابية من القضاء على الفللة المضاعفة وتراعى الهيئات البانعة فى عملية الخصخصة العمل والشفافية ستكون محصلة كل ذلك وكفاءة وانضباط شركات السمسرة.

وفى نهاية حديثه أكد ان التطورات الأخيرة فى السوق تمنح على الشغائل وان الأسعار بدأت تدخل مسارها الصحيح ... وتوقع ارتفاع الأسعار فى الفترة القادمة على اساس تحول مصر مؤشرا الاسواق الصاعدة للاستثمار المؤسسة التمويل الدولية وارتفاع معدل العائد النوع قياسا الى أسعار الاسهم وتحسن مضاعف الربحية

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	أسامة غيث
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسستها	رقم العدد :	٤٠٤٣٧
المصنف :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٩٧/٨/٢٣



هل يحدد الاقتصاد المصرى بالدخول فى دائرة الأزمة ؟!

تحليل يكتبه :

أسامة غيث

ومع انهيار البورصة فى المكسيك انخفض سعر
الصرف لمعاملتها الوطنية وتبخرت احتياطياتها
الضخمة من النقد الأجنبى وندفعت
الاستثمارات الخارجية للهروب بين يوم وأيلة
وكانت عجلة الاقتصاد أن تتوقف.. وكان كل
مات عمله من إصلاحات وماتم إنجازه من
نجاحات كان سرايا ومافيا سحبقا وتحول
إلى أطلال لاجئى ولا يفتح البكاء عليها وحولها.
وخلال الأيام القليلة الماضية كانت بوادر
الأزمة فى بورصة نيويورك أن تجرف معها
العديد من الاقتصاديات الآسيوية الناعضة
وعصقت من التسيارات الجادة حول المستقبل
الاقتصادى وتعقيدات ومشكلاته فى ثلاث
دول من النمر الاقتصادى الآسيوية هى
بالتحديد إندونيسيا وماليزيا وتايلاند
.. ويضاعف من الخطورة أن هذه الدول
الثلاث دخلت أخيرا فى دائرة مظلة من
الانخفاض المتوالى لأسعار صرف عملاتها.
ويلغ الانخفاض حصة البارزة فى إندونيسيا
التي انخفض سعر صرف عملتها فى فترة
قصيرة أخيرة بمعدل ٢٠٪ فقط لاغير

لاتسمح خطورة البورصات بالخطأ فى
تشخيص مشكلاتها ولاتتيح الفرصة للقبول
بالعلاج غير الصائب وغير السليم.. ويرجع
نلك إلى بنيتها.. لاتقش ولا حوار حولها على
الإطلاق.. تؤكد أن الأزمات والانهيارات
الكبرى فى بورصات العالم تتمسبب فى
أزمات وانهايات حادة لكل الاقتصاد ولكل
المجتمع ولكل الأفراد.
وتجربة المكسيك خلال السنوات الأخيرة
ومنتج عن انهيار بورصتها من تأثيرات بالغة
الحدة وبالغة للفسوة يجب أن تكون دائما
موضع اهتمام من جميع الأطراف للمسئولة
عن معاملات البورصة وأوضاعها.. لأن
تجربة المكسيك حولتها فى لمح البصر من
نموذج مبهر للنجاح والازدهار الاقتصادى
إلى دولة أزمة خانقة يتطلب تعويم
اقتصادها تدفقات خارجية وصلت إلى نحو
٧٠ مليار دولار.

موضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	شعبان الدوارى
موضوع الفرعى :	الشتون المالية ومؤسستها	رقم العدد :	١٩٩٧
مسـدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٧/٨/٢٥

أحلام ومشاكل

بدأت مؤشرات البورصة المصرية رحلة الصعود التدريجى ، لما قبل الانتعاش المتوقع . وشرع المستثمرون فى الاستعداد بأوراقهم . وكل منهم يعلم بجنى أكبر قدر من المكاسب . وفى مرحلة التأهب للانطلاق ، يجرى عادة تقييم شامل للأداء . تبدو فيه نقاط القوة ونقاط الضعف ويتم خلاله التعرف على عناصر التميز ومواطن الاختلال . ويجيب الخبراء ، عن الأسئلة التى تشغل بال كل المستثمرين : لماذا بعدت الصعود فجأة ، ولماذا يقع الهبوط .. وهل يمكن الوصول إلى ادا . متوازن .. أم ان البورصة المصرية متمردة على قوانين البورصات العالمية .. أو انها حالة خاصة جداً . فى نفس الوقت ، فإن مواطن الاختلال قد تبدو عديدة ، لكن الحالة التى نعيشها اليوم تستحق المواجهة لاستجلاء الحقيقة ، وضبط ادا ، شركات المسرعة حتى يستقيم السوق

8 شهور صعوداً و6 هبوطاً وما زالت المفضلة بين الاسواق الصاعدة

البورصة المصرية حالة خاصة جداً!

بدا ان البورصة المصرية قاربت على التخلص نهائياً من الأفكار السلبية التى لحقت بها وامتدت قرابة خمسة اشهر اعتباراً من نهاية فبراير الماضى بعد ان تبدلت الصورة الوردية التى رسمها الخبراء . والمطلوب والمربون للبورصة العام الحالى 1997 وتحوّلت إلى صورة قاتمة وسئم المستثمرون ، وخاصة الأجانب ، منهم واصابهم الاحباط بسبب بعد برنامج الخصخصة ، فهم لا يريدون التعامل فى الاسهم ذاتها الموجودة فى السوق الذى اصبح فى حاجة ماسة إلى التوسع اضافة إلى عدم توافر نظام ائتماني للمراقبة لربط البيع والشراء ، فيما توقعوا انتعاش السوق قريباً وصعود الاسعار الذى بدأ على نحو طفيف منذ اول اغسطس الجارى خاصة مع توافر العوامل المواتية لصعوده

■ شعبان الدوارى ■

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : الشؤون المالية ومؤسساها

للمصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : شعبان الدواوي

رقم العدد : ١٩٩٧

تاريخ الصدور : ٩٧/٨/٢٥

خسارة 91 نقطة

ومع اقتراب شهر فبراير من نهايته تبدلت صورة البورصة شاماً وخابت كل التوقعات بشأن مستقبل البورصة للعام الحالي واستثمر مزيد التناقض وفقد المؤشر العام للسوق بنهاية شهر يناير الماضي نحو 91 نقطة من قيمته ولم يشهد العام المالي سوى تأسيس صندوقين جديدين للاستثمار وصاد السوق خلال تلك الفترة اضطرابات وتباينات دروي والتخايلات بشأن تلك الانخفاضات التالوية وعقد البعض نقاشات بين وضع البورصة في تلك الفترة ووضعها منذ عامين وقالوا ان السوق كان منذ عامين في اتجاه صعودي قائم بحيث يقدر بالغ الأسماء لشراها بسعر اعلى بعد فترة إذا أراد إعادة الشراء ولهذا كان الانخفاض لعدم البيع والاستعداد للمستثمر على الأسماء.

أما فترة الصعود التي شهدتها البورصة وانتهت بشهر أكتوبر انتهت في فبراير الماضي فقد جاءت على أثر حسم الشراء التي انتهت للمستثمرين وخاصة الاجانب الذين دخلوا السوق بقوة وركزوا على اسمهم شركات الخصخصة ورفقوا الاسماء إلى مستويات حيالية تفوق القيم الحقيقية لاسهم بشكل كبير ثم بدأوا في موجبة البيع لحتى الارباح الراسخية المالية التي حققوها من جراء صعود الاسهم.

تأثيرات تحول الاجانب

وأثارت الاستثمارات الاجنبية تساؤلات كثيرة من جانب الخبراء والمتخصصين والمراقبين السوق لتدرك اعباءهم بمصعب ان الاجانب مستولون بدرجة كبيرة من موجة التراجع رأي الآخرون ان الاجانب نشطوا التداول وخاصة منذ شهر مارس من العام الماضي على اثر تولي حكومة الدكتور كمال الجنزوري في مطلع العام وسامعوا في جذب العديد من المستثمرين المصريين وخاصة من خارج لتوجيه اموالهم للاستثمار بالبورصة.

وهذا ان السوق سيتخلص من السيولة التي تحصل دون صعود له لاسمة الاقتصادية لصمود وأساسيات السوق القوية للمستقبل وهي على حسب وصف أحد الخبراء صالات الفصلة بين الاسواق الصاعدة، وارومو بالتعامل في هذا السوق باعتباره مركز جذب الآن.

وكان الخبراء توقعوا في نهاية العام الماضي مواصلة النمو الذي شهدته السوق العام الحالي من خلال طرح مزيد من اسهم شركات قطاع الاعمال لبيع اسهم معقولة وتطور صناديق استثمار جديدة واستمرار الاتواء الصعودي للاسعار في ظل الازالة الجيد لحظم الشركات التي تصوات ملكيتها للقطاع الخاص.

ويرجع تساؤل هؤلاء إلى أمال لهم في استمرار القيام الاجانب على التفاعل بالسوق ووصول الانخفاضات مع بعض المؤشرات العربية والكويت ولبنان، حين التخليد والاسعار عند من الشركات المصرية شهدت ارباح درولية (GDR) وتحسن اداء شركة للمقاصة والتسوية اضافة إلى الاعلان عن معلومات تتعلق بالشركات وادائها وارباحها من انعام المتصدم والتي بدت تباينها مشجعة مع توقعات باستمرار النمو.

كما جنى الخبراء ثمراتهما على عوامل أخرى منها اتساع السوق على نحو ملحوظ، وبعد ان كان شراء اسهم في حدود مليون جنيه يؤدي إلى دفع السعر بشكل ملحوظ أصبح السوق يستوعب التعامل بملايين الجنيهات دين حدوث تأثير كبير للسعر سواء بالصعود أو الهبوط مما دفع صناديق الاستثمار اليه في التآجر وتأسيس صناديق استثمار عقرواصم وبمكاتبه تقديروا محافظا المالية أكثر من مرة في هذا الشأن.

وكان المؤشر العام لسوق المال قد قفز من 212,50 نقطة في نهاية العام 1995 إلى نحو 296 68 نقطة في نهاية العام الماضي بنمو نسبته 39% وواصل صعوده ليصل إلى 427.27 نقطة في شهر فبراير الماضي وقر أعلى مستوى له على الإطلاق.

وإثر صعود السوق رغم تحذيرات الخبراء ثم الهبوط المستمر تعجب ودعش مراقبي حركة التداول في البورصة من اسباب انخفاض أو ارتفاع الاسعار وقالوا انه من المنتظر ان أية سوق اوراق مالية في العالم تتأثر بالبيانات المالية والصعود والهبوط الاقتصادي بشكل عام والازدحام السياسي الداخلي والخارجية وأرقصاها إلى جانب اداء الشركة ذاتها من ناحية ارباحها التشغيلية أو صافيها أو خطتها التشغيلية وغير ذلك من عوامل يأخذ بها المتداولين قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

قوانين خاصة

وأوصوا به بالفرق إلى تلك المؤشرات التي من المتصور ان يأخذ بها المتداولين في اسواق المال العالمية وعرباها ما يحدث في البورصة المصرية لارتكازها في سوق الاوراق المالية في مصر قوانين خاصة لا يتركز سحجها على أية سوق أخرى ولم تر البورصة تكتز يومه بارنام المعنى في الموازنة ايجاباً أو سلباً ولم تأخذها تتعامل مع اسعار الفائدة أو البيانات التي يصدرها البنك المركزي.

ورغم ان تحذيرات اللواتي الخاصة للدولة العام المالي 1998/97 حصلت مؤشرات مشجعة منها انخفاض سعر الوزارة العامة للدولة وانخفاض معدلات التضخم مقارنة بالعام السابق إضافة إلى توفير مزيد من فرص العمل في محاولة للحد من تزايد مشكلة البطالة وتوفير مزيد من الاستثمارات واعطاء دور اكبر للقطاع الخاص لإن السوق انضمت في التراجع ولم تتعافى من تلك التحذيرات ورس الوقت الذي سطر فيه الشكوك من مبرايها التدورية تفاعلاً وتغيرت مكانة جيدة وريادة في رحمتها بسبب تراجيح بين 20 إلى 25 نبرد الاسعار مصححة وهو ما لا يتفق مع التحليل المالي للشركات.

وقد استحوذت تعاملات الاجانب على نحو 731.7 من اجمالي قيمة تداولات السوق خلال الفترة من اول مارس 1996 إلى نهاية العام إذ بلغت 2.538 مليار جنيه من اجمالي قيمة تداول بلغت 7.991 مليار جنيه، وتفاوتت الاستثمارات صعوداً وهبوطاً خلال تلك الفترة بل ومن اسبوع لأخر وسجلت أعلى مستوياتها خلال شهر بل ومن اسبوع لأخر وسجلت 580.201 مليون جنيه من اجمالي 1.210 مليار جنيه مكثت 247.95 من اجمالي قيمة التداول ما جعله من أعلى قيم بيع 4 ملايين سهم من العادة للصوامع والتخزين امدى شركات قطاع الاعمال ذات الازالة الجيد بقيمة 156 مليون سهم وبيع 1.416 مليون سهم من القاهرة ولادوية والصاعات الكيماوية بقيمة 65.136 مليون جنيه اضافة إلى تنفيذ عملية نقل ملكية 7.750 مليون سهم من شركة السويس للاستثمار بقيمة اجمالية بلغت 387.750 مليون جنيه في شكل شهادات ايداع دولية (GDR) يتم تداولها في البورصات العالمية.

فجوات واسعة

وعلى الرغم من ان صعود وانخفاض الاسعار بالبورصة امر طبيعي حدث في البورصة العالمية باعتباره ظاهرة صحية لتعديل الاسعار والوصول إلى قيمها الحقيقية إلا ان اهم ما يلفت النظر تلك الفجوات الكبيرة للصعود والانخفاض، ورغم تحذيرات خبراء عدة من حوجة تلك الفجوات الكبيرة وما قد ترتب عليها من آثار سلبية تعصف بمستقبل البورصة فإن السوق واصلت ارتفاعها السريع والنفوذ المتصاعد للسلوك.

وحذر خبراء اوراق المالية الدكتور منير فتحي في تلك الانشام من صعوبة تلك الارتفاعات وراي ان الارتفاعات لا تأتي من دون سبورات حقيقية مؤكدا ان الفجوات الكبيرة سيكون لها آثار سلبية تضاف منها البورصة مستقبلاً.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : الشؤون المالية ومؤسساها

العدد : ٩٧/٨/٢٥ تاريخ الصدور : ١٩٩٧

الخبر الاقتصادي أو التجاري

- بأرقام المجز في الموازنة
- وة بأسماء الفائدة
- وة ببيانات المركزي
- وة ببنية البطالة
- وة بمعدلات التضخم

بط. الخصصة

وقال محل مالي بالبورصة إن بطة الحكومة في تنفيذ برنامج الخصصة وعدم التزامها بترح الاسهم طبقا للبرنامج الذي اطلته العام الماضي اجبر متعاملين عدة وخاصة الاجانب على تفصيل اسواق اخرى والخروج من البورصة المصرية وخاصة بعد أن حققوا ارباحا قياسية أثبتت موجة الصعود الكبيرة التي جنت مستثمرين مصريين عدة للدخول للبورصة

وزاد أن عدم توازن العرض لدى المستثمرين حديث العهد بأسواق المال دفعهم إلى شراء وبأي اسعار من دون استشارة الخبراء وكان منهم الأول هو الحصول على اسهم وخاصة اسهم الخصصة مما أدى إلى التلاعب احيانا

واقطع سمسارة ومحطون على أن الاجانب بدأوا منذ اقترعة الهبوط في التحول عن البورصة المصرية إلى بورصات اخرى القومية لأنها تحتاج إلى اصدارات جديدة وتعديلات لبيئتها الاساسية لوضع حد لتراجع قوتها، وقالوا إن الانخفاض جاء في البداية كتصحيح ثاني من البورصة بعد أن كانت اسعارها مبالغ فيها ثم ارتبط الانخفاض بعد ذلك باستمرار تحول المستثمرين الاجانب عنها إلى اسواق القومية اخرى خاصة السبع إلى الفائدة لسيما أقل من المستوى الذي وصلت إليه من السوق المصرية

نموض إدارة البورصة

وتعمدت تفسيرات الخبراء والمحلين بشأن موجة الهبوط بالبورصة والتي لقد المؤشر العام للاسعار خلالها 25٪ من قيمته والتي آثار تحولات المستثمرين وخاصة صغارهم ومع استعوار التراجع تحول الخوف إلى ذعر، إلا أن عضو مجلس إدارة البورصة رئيس شركة «الرشاد» لتداول الأوراق المالية المهندس حمدي رشاد لم يبدئ قلقا كبيرا، لى شأن الانخفاض واعتبره ظاهرة طبيعية، وقال إن الضوالم التي احصأت بالبورصة عندما بدأ الانخفاض كانت تصكم هذا الانخفاض ودلل على ذلك بعة عوامل أولها أنه منذ شهر مايو من العام الماضي وحتى 24 فبراير هذا العام ارتفع متوسط الاسعار بنسبة 110٪ في تسعة شهور وأن بعض الاسهم لشطة زادت قيمتها بأكثر من 400٪ ومن غير المعقول أن يستمر الصعود.

وأضاف أنه منذ أوائل شهر مارس الماضي والنموض يميل بأسلوب إدارة البورصة من وجوب إجراء الانتخابات الخاصة بجهة البورصة في الشهر ذلك إلى وجوب صدور القرارات المنظمة للبورصة ثم صدور القرار الجمهوري بتنظيم البورصة في شهر ابريل تلاء صدور قرار تعيين رئيس جديد للبورصة ثم قرار تشكيل مجلس



إجراء انتخابات مجلس الإدارة ثم غياب رئيس البورصة الجديد وتوقفت اجتماعات لجنة الاسعار ومجلس إدارة البورصة وسارت خطى التطوير بشكل بطيء وقلت الرقابة مما دعا لانخفاض الاسعار. وأشار إلى أنه تصالب منذ فبراير الماضي واسواق المال في الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الاقصى في ارتفاع غير عادي ومن المعروف أنه عندما تزداد اسواق رأس المال في الدول المتقدمة تقل جاذبية اسواق الدول الناشئة وبالتالي تقل نسبة المستثمرين والطلب الرائعين في الاستثمار.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : الشؤون المالية ومؤسساتها
المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : شعبان النوارى
رقم العدد : ١٩٩٧
تاريخ الصدور : ٩٧/٨/٢٥

المستويلين وزيادة الوعى لدى
المتعاملين.

وزادوا أن السوق وصلت إلى
مرحلة في الأسعار من الصعب
أن تتراجع لكثرة خالصه أن هناك
شركات كثيرة أصبحت في
الفترة السابقة أسرارها أقل من
مستوى أدائها العللى مما يعنى
أن أسعار أسهمها سترتفع
وخشدا على عامل مهم وهو
أن المستثمرين يختلف توجهاتهم
الاستثمارية سواء كانت قصيرة
الأجل أو طويلة الأجل بائنت
لهم الرؤية والقدرة الموضوعية
للاوضاع المعيشية بالسوق.
إضافة إلى ذلك الأجواء الإيجابية
الناجمة عن التناقص السنوية
الجيدة الشركات المدرجة
وتوقعات بتوزيع كوبريات ارباب
جيدة والتي وادت لدى المتعاملين
القدرة على القارة المعيشية
لحل هذه الظروف وللتغيرات
وأكدوا أن السوق تهابرات
عدم القدرة على تحليل وتفسير
الازواض وأن المستثمرين
تجاوزوا صعوبة تحليل الازواض
الحالية وانتقلوا إلى مرحلة التنبؤ
لظروف المستقبلية خصوصا بعد
نهاية العام المالى السابق بناء
على المعطيات والظروف التي تتر
بها السوق حاليا

وليسما تواصلت مريحة
الانفصافى ابدت الدوائر
الاقتصادية المصرية الرسمية
اعتمادا كبيرا معالجة الاتجاه
الزوى للسوق من خلال وسائل
صدة من خلال تصريجات
المستويلين بالتناقص متوقع
السوق قريبا وتصريح برنامج
الخصخصة الذى يعد عماد
الاصلاح الاقتصادى المصرى
وتعمل الحكومة على اليورصة
كثيرا في اتجاهه.

الانتعاش .. قريبا

وامتلات هيئات الصحف
يوعده المستويلين بتحديد نظم
التداول وسرعة تسوية إجراءات
للمعاملات وخطة لتطوير نظام
العمل باليورصة والسماح
لهيئات التناقص للتدخل في سوق
الأوراق المالية ما ينشط التداول
ووضع لقواعد جديدة لنقل
المطومات للمتعاملين إضافة إلى
تفعيل برنامج الخصخصة من
خلال القرار طرح 55 شركة البيع
ليوصل عدد الشركات اللبية إلى
105 شركات من إجمالي 314
شركة الفاعلة في برنامج
الخصخصة في إطار خطة
الحكومة للتعمل لاقتصاد السوق
الحرة.

وبالرغم من الصورة القاتمة
يتوقع محللون وخبراء
وستأسفون أن يتعشى السوق
ترييبا لأنه يمرر الوقت
سيحتل من هذه الحقائق لأن
السعة الاقتصادية لحد
أساسيات السوق الحرة
متوافرة فيها للمستقبل وأنها
سازالت للفصل بين الاسواق
الصاعدة وأوصا بالتعامل في
هذه السوق لأنه يد مركز جلب
الأرباح.

ولقائ إن كل الظروف مواتية
لعودة الانتعاش للأسواق التي
بدأت تهمس الطريق للصعود
منذ بداية أغسطس المالى حيث
بدأ المؤشر العام يرتفع على نحو
طفيف وفي إطار خيق. وأكدوا
أن الصعود سيحدث ولكن ليس
بظروف كثيرة خاصة بعد توافر
الوعى لدى المستثمرين وشجبا
اليورصة في الصعود مرة أخرى
لعدة شهور ويستمر لأطول
من ذلك بكثير إذا عاد برنامج
الخصخصة يسير بشكل جيد من
تسريع محفل وتخصيص
منطقي وطرح مستمر والعمل
على تطوير اليورصة بشكل
مستمر والالتزام بتصريحات

يورصة مملأة

ودفعت حالة قهوط اليورصة
لحد الملل إلى وصل اليورصة
بأنها أصبحت مثيرة للعلل وقال
أن المستثمرين الأجانب سثموا
منها واصلهم الإحباط بسبب
بده برنامج الخصخصة فهم لا
يريدون التعامل في الأسهم ذاتها
والسوق في حاجة إلى التوسع
وقال إن لال سيجرود
والمتاملين على استعداد لشراء
كثيرا ما سيشترون أنهم في
انتظار الفرص المرموقة مثيرا
إلى أن الشركات المرموقة
استثمرت وقتا طويلا في
الأجراءات وبدأ عرضها بسعر
مرتفع للغاية ما أدى للعلل بيع
بعض الصفقات مثل صفقة
شركة المس للأسكان والتعمير
والبنك الوطنى للتصفيه. وزاد أن
بعض الشركات لم تشر اهتمام
المستويلين.

حالة مزرقة

وأعير محللون آخرون أن أهم
ما تعشاه اليورصة حاليا هو
مستندات تنوى زمام الأمور
بدلا من المستثمرين الأفراد لعللى
الخبرة والذين قادوا سلوكياتهم
غير الرشيدة - إضافة إلى عوامل
تسوق - التعامل إلى أقل
مستوياته وأرجعوا الانفصافى
إلى عمليات تصحيح طبيعية
تتبع من نزاهة صفار
المستثمرين الذين تدفقوا على
السوق وقت دروتها.

ورأى المطل المالى في شركة
«برام انفستنتس» محمد ماهر
أن صفار المستثمرين لا يتلهمون
اتجاهات السوق وليس لديهم
خبرة واسبقوا بالزعم عندما
شبهت السوق عمليات تصحيح.
لقد بأعوا ما يمزوهم لأن
الأخبار كانت متفككة والبيع
زاد من هبوط الأسعار فاستروا
في البيع فهي حلة مزرقة إن
تكرر حتى تسد الخسائر.
ويقول متعاملون في السوق
على عربة المستثمرين الأجانب
لنبح الأموال في السوق كما
فعلوا في وقت سابق من هذا
العام قاتلين أن المستثمرين
الطين سيشتجعون بذلك
ويقبلون على التعاملات مشيرين
إلى أن الأجانب يرغبون في رؤية
سوق أكثر تنوعا تكون العديد من
الشركات الخاصة مدرجة فيها
إلى جانب الحصص التي تتخلي
عنها الدولة في شركات قطاع
الأعمال العام.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبدالسلام
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساها	رقم العدد :	٢١٠٥
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٧/١٢/٢٩

طوال عام 97 ، وعالم البنوك فى مصر يمثل بأحداث عن متى تبدأ خصخصة البنوك العامة .. وما هو البنك المرشح للبداية .. فضلاً عن قضية نواب
الروض ، وتزوير بطاقات الائتمان .. إلى آخره .. احاديث «السطح» هذه لم تكن تعكس حقيقة ما يجرى فى عالم البنوك بدقة .. فقد كان هناك عمل
جد ، وكانت هناك أرباح .. وكانت هناك مساهمات كبيرة للبنوك فى صناديق الاستثمار الجديدة ، وفى مشروعات التنمية بمختلف مجالاتها على
رأس مصر . تفاصيل هذا العمل الجاد ، وآراء الخبراء ، فى مختلف القضايا المصرية ، توضحها «العالم اليوم» فى هذه التقارير .

مصطفى عبدالسلام

الجهاز المصرفى المصرى

عام 1998

اتحاد

بنوك

مصر

يرسم

صورة

لمستقبل

الجهاز

المصرفى

بيع بنك الإسكندرية أو القاهرة

وربما الاكتفاء بزيادة الأهل

بيع حصص الدولة فى المصرف

الإسلامى والتجارىون ومصر أمريكا

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبدالسلام
الموضوع الفرعي :	الشئون المالية ومؤسساها	رقم العدد :	٢١٠٥
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٧/١٢/٢٩

التمويل المصرفي في مصر : دراسة تحليلية

انتهى اتحاد بنوك مصر من إعداد خطة جديدة تتضمن اقتراحاته لتطوير الجهاز المصرفي المصري خلال السنوات القادمة، تتضمن هذه الاقتراحات تسعة ملامح رئيسية من أبرزها العمل على جلب المزيد من المدخرات المالية للاستثمار الاجنبي في مصر، والحصول على نصيب أكبر من هذه المدخرات الباعثة عن اسواق جديدة للاستثمار وتحقيق هذا الهدف من خلال ايجاد مناخ ودي بيئة محابية للاستثمار الاجنبي وكفالة حرية الدخول والخروج في الاسواق واتباع سياسة اقتصادية فيما يتعلق بقبول المخاطر الأعلى بذلة محسوبة وتوزيعها على البنوك المختلفة، فضلا عن التوسع في توفير المتطلبات التمويلية الضخمة للمشروعات بالعملات الاجنبية، وكذا ادارة القروض المسوقة، وتنشيط وتمتية العمليات خارج الميزانية مثل الخيارات والمستقبليات كأداة للتحوط من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة والمصرف والمصرفود الآجلة واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة، وتقدر احتياجات مصر من الاستثمار الاجنبي بشقيه بمبلغ 5 مليارات دولار سنويا لتحقيق معدل نمو 6/6 سنويا يصل إلى 8/8 بعد الاعوام الخمسة الأولى.

كما ان تحقيق هذا الهدف يتطلب أيضا توافر منظومة ادارية قوية قادرة على التغلب السريع والفعالي على معوقات الاستثمار، وتوافر بيئة أساسية وشبكات معلومات واتصالات قوية بين مصر ومراكز المال العالمية والاستثمار في البنية الأساسية كالطرق والموانئ والمراقب والتعليم والصحة وفتح ابواب الاستثمار امام المشروعات الكبرى التي تتيح فرصا لمؤسسات المالية والاستثمارية على ارض مصر.

ومن بين ملامح تطوير الجهاز المصرفي التي يحددها اتحاد بنوك مصر اتجاه البنوك لزيادة حجم المدخرات من خلال ابتكار نشاط وأوعية استثمارية جديدة، والعمل على زيادة درجة الوعى المصرفي وتنمية العادة المصرفية لدى الفئات ذات الدخل المتخفضة والتي تحجم حتى الآن عن التعامل مع البنوك، كما ان الامر يحتاج كذلك لتشجيع عمليات السحب والأيداع عن طريق ماكينات الصرف الآلي، والاهتمام بالتسويق، والتوسع الجغرافي للبنوك في الأقاليم والأحياء التي ليس بها خدمات مصرفية وعدم تركيزها على المناطق الصناعية والأحياء الراقية وتطبيق مبدأ الكثافة المصرفية بمفهومه الحديث.

اما فيما يتعلق بوسائل البنوك في زيادة حجم الائتمان فإن ذلك يمكن ان يتحقق من خلال دخول البنوك في مشروعات تمويل المنافع من خلال نظام الـ Bot وBoo، وبحيث تمويل برامج الائتمان للمستثمرين بأقل درجة من المخاطر، والقيام بالتمويل الاسكاني والتنمية العقارية والسياحية فضلا عن ايجاد كيانات متخصصة في توجيه الشباب للصناعات الصغيرة وتدريبه وتوحيه وإنشاء مناطق الصناعات الحرفية لأغراض التصدير وإتاحة التمويل اللازم لإنشاء المناطق الحرة المشتركة ومنح التيسيرات لتمويل المشروعات القائمة عليها لتشجيع التصنيع والتصدير، مع تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين الهادئين، والمساعدة في ايجاد طبقة رجال الأعمال جديدة تنمو بصورة مستمرة والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

ويؤكد اتحاد بنوك مصر في خطته الرأسمية لتطوير الجهاز المصرفي للمصري خلال السنوات القادمة على ان البنوك مطالبة بدعم ملائمتها المالية وتشجيع البنوك الصغيرة على الاندماج وتكوين كيانات أكبر ذي نسب ملاءة أفضل، ودخول البنوك على زيادة رؤوس أموالها وتكوين التخصصات التي تؤدي إلى تحسين هذه النسب وزيادة النسبة المحترمة من الأرباح المحققة لتنعيم مراكزها المالية، مع الاتجاه إلى استخدام الوسائل الحديثة لدعم هذه النسب مثل أدوات رأس المال المضطبط التي تجمع بين حق الملكية والدين مثل شهادات الإيداع الدولية وسندات الدين الدولية التي يكتب فيها غير المقيمين في البلد المصدر.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : الشؤون المالية ومؤسساتها
المصدر : الوفد
اسم كاتب المقال : محمود عبدالعظيم
رقم العدد : ٣٣٨٣
تاريخ الصدور : ٩٧/١٢/٢٩

١٩٩٨ عام الحسم للبورصة المصرية

ينظر معظم مراقبي البورصة في عام الحسم ١٩٩٨ باعتباره عام الحسم على الموقف عليه مستقبل سوق المال المصرية ومنها في صيغة التضخم الاقتصادي خلال السنوات العشر القادمة والأسباب التي تدعو هؤلاء المراقبين إلى ذلك كثيرة، من أهمها أن هذا العام على رأسه بورصة وقد تآكلت بعدد من العوامل الإيجابية والسلبية التي تمثل نقاط قوة ونقاط ضعف ستؤثر كل منها في مسيرة البورصة.

كما يأتي عام الحسم الجديد له موجة أخرى، عبارة عن صدمات السوق خلال هذه الفترة سواء في شرق آسيا أو غرب أوروبا مما يؤهل على البورصة المصرية بشكل أو بآخر خلال المرحلة المقبلة.

ولما كانت البورصة حاليًا تحتل مكانة متميزة خلال عام ١٩٩٧ سواء على مستوى حجم أو نوع التداول وهو تقدم بها على نحو خمسة من بين أكثر من ١٠٠ بورصة في العالم، فإن ذلك في حد ذاته يخلق عليها مزيد من الاهتمام وتحتل من بين أكثر البورصات العالمية، بل إن عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم كان هذا العام ١٩٩٧ ١٤٣ شركة تكتسب عام ١٩٩٧ شركة تكتسب مبلغ.

وبلغ عدد الأسهم للقائمة عليها ١٨١ مليون سهم، منها ٥٠٣ ملايين سهم تكتسب عام ١٩٨١ مليون سهم تكتسب حاليًا، وبلغ إجمالي القيمة السوقية ٧٥٠ مليون جنيه، ١١٠٠ مليون بولار، أما حرج للبورصة فقد بلغت قيمة التداول بالعملة المحلية ١٨١ مليون جنيه و١٩٩٨ مليون.

وبلغت قيمة إحصاءات للتداول ٥٣ مليار جنيه، وإلى ظل هذه الأرقام الضخمة بعد تعديل الربح وعائد الأسهم أصبح مؤشرا إلى ربحية الاستثمار، فمع هذه المعضلة التي تواجهها البورصة المصرية على الأسواق الإقليمية والعالمية، ولقد قدم حاليًا مع هذه التحديات التي ربطت البورصة المصرية مع بورصتي بيروت والقاهرة وشرق إفريقيا.

ارتباط متزايد بالتحارج
وتأتي لعملية تصفح وقوة في البورصة المصرية من خلالها في صيرورة البورصة لتستقبل في العام الجديد، ولذا بدأنا بمواضيع تصفح، فاستحدثت في ملفاتها أدوات للتزويد من أجل كمال الترقية. لهذا ارتكبت بشكل خطير أخطاء على البورصة المصرية، خاصة وأن الأيام الماضية شهدت بعضًا من التراجع كما يعرفه معظم المراقبين، فاستحدثت في هويتها من بورصة الاستثمار المصرية إلى البورصة المصرية.

وبشكل خاص هذه الفترة التي أنشأتها البورصة لتتجه في اتجاه استثمار طويل أو حتى متوسط الأجل، بل إن بورصة الاستثمار في البورصة المصرية تراجعت إلى ربحية كبيرة، ثم تراجعت حاليًا إلى أسواق أخرى، وهذا يعني أن البورصة المصرية يمكن أن تعرض لتهديدات مفاجئة بسبب تراجع ثقة المستثمرين.

تقرير : محمود عبدالعظيم

والقلب، وهي قضية فريدة وأدوية صحي.

فإننا نرى أن البورصة المصرية تحتل مكانة متميزة خلال عام ١٩٩٧ سواء على مستوى حجم أو نوع التداول وهو تقدم بها على نحو خمسة من بين أكثر من ١٠٠ بورصة في العالم، فإن ذلك في حد ذاته يخلق عليها مزيد من الاهتمام وتحتل من بين أكثر البورصات العالمية، بل إن عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم كان هذا العام ١٩٩٧ ١٤٣ شركة تكتسب عام ١٩٩٧ شركة تكتسب مبلغ.

وبلغ عدد الأسهم للقائمة عليها ١٨١ مليون سهم، منها ٥٠٣ ملايين سهم تكتسب عام ١٩٨١ مليون سهم تكتسب حاليًا، وبلغ إجمالي القيمة السوقية ٧٥٠ مليون جنيه، ١١٠٠ مليون بولار، أما حرج للبورصة فقد بلغت قيمة التداول بالعملة المحلية ١٨١ مليون جنيه و١٩٩٨ مليون.

عوامل الانقراض

فجاء الأمر من البورصة ومع المستثمرين بعض الأمل، حيث تطلت البورصة معقدة بعدد من نقاط القوة التي يجب استثمارها مع كل شيء، فمع هذه المعضلة التي تواجهها البورصة المصرية على الأسواق الإقليمية والعالمية، ولقد قدم حاليًا مع هذه التحديات التي ربطت البورصة المصرية مع بورصتي بيروت والقاهرة وشرق إفريقيا.

وتأتي لعملية تصفح وقوة في البورصة المصرية من خلالها في صيرورة البورصة لتستقبل في العام الجديد، ولذا بدأنا بمواضيع تصفح، فاستحدثت في ملفاتها أدوات للتزويد من أجل كمال الترقية. لهذا ارتكبت بشكل خطير أخطاء على البورصة المصرية، خاصة وأن الأيام الماضية شهدت بعضًا من التراجع كما يعرفه معظم المراقبين، فاستحدثت في هويتها من بورصة الاستثمار المصرية إلى البورصة المصرية.

فلما نرى أن البورصة المصرية تحتل مكانة متميزة خلال عام ١٩٩٧ سواء على مستوى حجم أو نوع التداول وهو تقدم بها على نحو خمسة من بين أكثر من ١٠٠ بورصة في العالم، فإن ذلك في حد ذاته يخلق عليها مزيد من الاهتمام وتحتل من بين أكثر البورصات العالمية، بل إن عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم كان هذا العام ١٩٩٧ ١٤٣ شركة تكتسب عام ١٩٩٧ شركة تكتسب مبلغ.

وبلغ عدد الأسهم للقائمة عليها ١٨١ مليون سهم، منها ٥٠٣ ملايين سهم تكتسب عام ١٩٨١ مليون سهم تكتسب حاليًا، وبلغ إجمالي القيمة السوقية ٧٥٠ مليون جنيه، ١١٠٠ مليون بولار، أما حرج للبورصة فقد بلغت قيمة التداول بالعملة المحلية ١٨١ مليون جنيه و١٩٩٨ مليون.

وبلغت قيمة إحصاءات للتداول ٥٣ مليار جنيه، وإلى ظل هذه الأرقام الضخمة بعد تعديل الربح وعائد الأسهم أصبح مؤشرا إلى ربحية الاستثمار، فمع هذه المعضلة التي تواجهها البورصة المصرية على الأسواق الإقليمية والعالمية، ولقد قدم حاليًا مع هذه التحديات التي ربطت البورصة المصرية مع بورصتي بيروت والقاهرة وشرق إفريقيا.

نوعية مؤسسية شبة
وتأتي لعملية تصفح وقوة في البورصة المصرية من خلالها في صيرورة البورصة لتستقبل في العام الجديد، ولذا بدأنا بمواضيع تصفح، فاستحدثت في ملفاتها أدوات للتزويد من أجل كمال الترقية. لهذا ارتكبت بشكل خطير أخطاء على البورصة المصرية، خاصة وأن الأيام الماضية شهدت بعضًا من التراجع كما يعرفه معظم المراقبين، فاستحدثت في هويتها من بورصة الاستثمار المصرية إلى البورصة المصرية.

